

دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - حي خانزاد - اربيل - كُردستان العراق

قضايا كردية معاصرة

كركوک - الأنفال - الكرد وترکيا

قضايا كردية معاصرة

كركوك - الأنفال - الكرد وتركيا

د. جبار قادر

اسم الكتاب: قضايا كردية معاصرة "كركوك - الأنفال - الكرد وتركيا"

تأليف: د. جبار قادر

من منشورات نآراس رقم: ٤٤٩

الإخراج الفني: آراس آكرم

التصحيح: أوميد احمد البناء

الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود

الطبعة الأولى - ٢٠٠٦

رقم الإيداع في مكتبة العامة في اربيل: ٢٠٠٦/٢٤١

وأجواء الحقد والكراهية التي انتجت الأنفالات لا تزال حاضرة وبقوة في عراق ما بعد صدام. كما ان الآثار المدمرة لهذه الكارثة الإنسانية لازالت ماثلة في المجتمع الكرديستاني بأشد صورها مأساوية وستبقى لسنوات اخرى طويلة محيلة حياة فئة واسعة من البشر الى جحيم حقيقي.

وتناول الباب الثالث سياسات الحكومات التركية بحق مواطنيها من الكرد خلال القرن الماضي وآثار تأزم القضية الكردية في تركيا وفي غيرها من بلدان منطقة الشرق الأدنى في بداية الألفية الثالثة على توجهات النخب السياسية والثقافية في هذه البلاد. جرى تناول القضية الكردية في تركيا من منظور أطراف عديدة تشترك اكثرها في الدعوة الى حلها حلا عادلا وديموقراطيا بعيدا عن العنف وانكار الآخر.

وأخيرا كانت هناك كتابات عن الفدرالية وعوائق امام قيام نظام ديموقراطي في العراق والتي قد تبدو لأول وهلة بانها لارابط لها مع القضايا المشار اليها، إلا انها تلتصق بالوضع الكردي والعراقي ووجدت من المناسب ان اضمها للكتاب تحت عنوان (قضايا ذات صلة).

لا أخفي القارئ على ان الغضب يبدو واضحا على بعض هذه الكتابات. لم احاول ان اخفف منه كثيرا لأنه يجسد الى حد ما الأجواء المشحونة التي سادت الأيام التي نشرت فيها هذه المقالات. فقد كان بعضها ردودا أو تعقيبات على كتابات حاولت باصرار تشويه الحقائق التاريخية والجغرافية والديموقراطية المتعلقة بالكورد وكرديستان وبخاصة تلك المتعلقة بقضية كركوك بدوافع سياسية واضحة. حاول الكتاب والباحثون الكورد أن لا ينساقوا الى تبني الأسلوب الذي اعتمده كتاب تلك المقالات، بل بقوا متمسكين عموما بالدفاع عن الحقائق من خلال المصادر التاريخية والتحليل العلمي للوقائع.

جاءت الأحداث السياسية التي اعقبت سقوط نظام البعث في العراق لتؤكد الكثير من الحقائق التي كنا ندافع عنها لسنين طويلة بوجه حملات التزييف والتشويه التي قام بها اولئك الكتاب على صفحات الجرائد العربية والتركية ومواقع الأنترنت والقضايا العربية.

من الضروري ان نشير هنا الى ان الأوضاع التي كانت تسود العراق وسيادة النظام البوليسي والتي جعلت من ايسط المعلومات الأحصائية (اسارا قومية) لا يجوز التساهل ازاء تسربها الى الخارج، جعلت من الصعب اجراء دراسات دقيقة تستند الى الأحصائيات الرسمية في مجالات الحياة المختلفة. كما ان الوصول الى المصادر الأصلية المتعلقة بالقضية الكردية سواء في العراق أو في البلدان الأخرى في المنطقة سيبقى عائقا كبيرا امام الباحثين يحول دون اجراء دراسات معمقة عن الكورد وكرديستان.

مقدمة

هذه الكتابات أعدت أصلا كأوراق تليت في مؤتمرات علمية وندوات ثقافية وسياسية، او نشرت على شكل مقالات في صحف ورقية أو إلكترونية. من هنا وجب التنويه بأنها لا تدعي الأكاديمية الصرفة أو التحليل العلمي الدقيق للقضايا المطروحة، لكنها من جانب آخر لم تخرج عن الالتزام بالمنهجية العلمية في تناول تلك القضايا والتدقيق فيها من خلال الأستناد الى الأسانيد والمصادر الموثوق بها.

كثيرا ما طُلب مني جمعها في كتاب يكون في متناول القراء. لم اتحمس لفكرة جمع مقالات حول مواضيع مختلفة في كتاب، حتى ولو كانت تتناول جوانب مختلفة للقضية الكردية في اطارها العام، بل كنت اميل الى جمع الكتابات الخاصة بكل جانب في اطار كتاب.

أخيرا تراجعت عن موقعي ذلك وقررت اختيار مجموعة منها والتي نشرتها باللغة العربية على مدى الأعوام الأخيرة في ابواب اربعة يختص كل باب بأحدى قضايا الكرد ككركوك، التي لا زالت تشكل احدى العقد الرئيسية في العلاقة بين بغداد وكرديستان. ولعل ما كتب وقيل عن كركوك خلال الأعوام الثلاث الأخيرة يتجاوز ماكتب عن القضية الكردية خلال عقود طويلة. من هنا فان التذكير بالحقائق التاريخية والجغرافية المتعلقة بكركوك ودحض المزاعم التي تنشر هنا وهناك لتحقيق اهداف سياسية معروفة يبقى مطلوبا.

بينما خصص الباب الثاني لتوضيح الحقائق المتعلقة بحملات الأنفال ضد الكرد والتي قام بها البعث مع تحليل الخلفيات الفكرية والسياسية التي مهدت الأرضية للقيام بتلك الجرائم الرهيبة، التي ادت الى قتل وتغييب وتشريد مئات الآلاف من الكرد وتدمير الريف الكردي والبنية التحتية لكورستان العراق. رغم ان النظام الذي قام بتنفيذ مجازر الأنفال قد زال من الوجود ويقبع قاداته في السجن منتظرين القصاص العادل، الا ان الأفكار القومية الفاشية

ولابد من التنبيه الى مسألة اخرى ايضا وهي ان العديد من الأفكار وبعض الحقائق والمعطيات الإحصائية تتكرر في اكثر من فصل وبخاصة تلك المتعلقة بأعداد السكان أو تركيبتهم الأثنية وكذلك السياسات الحكومية المعادية للکرد في العهود المختلفة. الهدف منه هو الرد على محاولات تشويه الحقائق المتعلقة بهذه الجوانب من قبل الاطراف المختلفة. كما أن فصول الكتاب نشرت اصلا على شكل مقالات متفرقة وفي اصدارات مختلفة وعندما اعدت لم تكن فكرة جمعها في كتاب حاضرة في ذهن الكاتب. رجائي ان يعذرني القارئ ولا يعتبر الأمر خروجاً على المنهجية.

المؤلف

هولندا: ٢٠٠٦ / ١ / ١٤

الباب الأول

كركوك بين حقائق التاريخ و مزاعم السياسيين

الفصل الأول

كركوك، تاريخ عريق وواقع صريع

قد يبدو الحديث عن التاريخ البعيد في قضية معقدة ومتأزمة كقضية كركوك التي تعاني من آثارها الكارثية مئات الآلاف من المدنيين، نوعا من الترف الفكري الذي لا طائل منه. ولكن الذي يبرر تقديمي لهذه الورقة هو طلب القارئ على هذه الفعالية الثقافية - السياسية كي اقدم هذا العرض التاريخي السريع، وحقيقة أنه يصعب فهم معضلات اليوم دون معرفة خلفياتها التاريخية. لذلك اتمنى ان لا تخلو هذه اللوحات الخاطفة من تاريخ كركوك الطويل من فائدة.

شهدت سنوات العقد الأخير إهتماما لا بأس به بكركوك ونشر العديد من الكتب والدراسات والمقالات التي غطت بعض الجوانب التاريخية والسياسية والجغرافية والإقتصادية لقضية كركوك، لذا لم أجد مبررا في إيراد النصوص والمقتبسات المطولة من بطون الكتب والدراسات بل سأشير وبإختصار شديد الى محطات تاريخية مهمة برأبي، وقد لا تكون كذلك بالنسبة للعديد من الحاضرين والقراء، وسأكون سعيدا للأستماع الى مداخلاتكم وتعقيباتكم وإستفساراتكم.

إذا وضعنا جانبا الحكايات الكثيرة والمتضاربة في تفاصيلها والتي تروىها الفئات المختلفة من سكان كركوك عن تاريخ مدينتهم والأقوام التي شاركت في بناء هذه المستوطنة (الكويتية -الحوارية - الميثانية) أو تلك التي سكنتها وسادت فيها، وهي قصص تغطي فترة تاريخية طويلة تمتد الى الألف الثالث قبل الميلاد وأحيانا الى أبعد من ذلك، وتجمع هذه القصص في طياتها أخبارا عن سلسلة من الأقوام والقبائل التي سكنت تلك المنطقة مثل (اللؤلويين،

السوياريين، الكوتيين، الحوريين أو الحوريين، الكاشيين، الميثانيين، الميديين وغيرهم من الأقوام التي لعبت فيما بعد دورا أساسيا في تكوين الشعب الكردي الحالي، فضلا عن قوى دولية كبرى اغارت عليها وحكمتها سنينا طويلة لتخلف آثارا مهمة كالأشوريين والساسانيين والسولجوقيين وغيرهم)، أقول إذا تجاوزنا هذه الأخبار سنرى بأن التاريخ يشير الى أن عمر كركوك أكثر من خمسة آلاف سنة على أقل تقدير وهي بذلك واحدة من أقدم مدن المنطقة وبنيت شأنها شأن العديد من المدن الأخرى في العالم القديم على شكل قلعة على تلة كبيرة وأحاطت بها الأسوار من كل الجهات لصد هجمات القبائل والجيوش المغيرة وكانت لها بوابات أربع. وتدل الآثار التاريخية الغنية التي عثرت عليها قرب كركوك الى هذا التاريخ الطويل ودور المدينة والمنطقة في حضارة بلاد ما بين النهرين.

وكانت كركوك خلال العصور الوسطى جزءا وفي أكثر الأحيان مركزا لإقليم شهرزور، أحد أشهر أقاليم كردستان الى جانب إقليمي الجزيرة والجمال على مر العصور الإسلامية حتى أواخر العهد العثماني^(١).

ويهدف ممثلو الفئات المختلفة من سكان المدينة من وراء تلك الحكايات والقصص والبحث في بطون كتب التاريخ الى الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الروايات أو مايسمونها به(الشواهد والإثباتات)على تاريخية تواجدهم في المنطقة وتوظيف ذلك في الصراع السياسي الدائر بشأن الهوية التاريخية والقومية والثقافية للمدينة والمحافظة، متناسين في أغلب الأحوال حقيقة أن حقوق المواطنة والتمتع بالحريات الأساسية يجب أن لا تستند لا على القدم التاريخي للناس ولا على كثافتهم العددية،رغم أهميتهما بطبيعة الحال في تحديد هوية المناطق قوميا أو ثقافيا.

مع تفكك الدولة العباسية وسيطرة القبائل الرعوية المغولية والتركمانية تعرضت كركوك المدينة والمنطقة كغيرها من المدن والحواضر الشرقية الى حملات التدمير والنهب والفضى السياسية على أيدي السلاجقة والمغول والأتابكة والقرقوينلو والآق قوينلو والصفويين والعثمانيين الى جانب صراعات الزعماء القبليين والإقطاعيين الكرد المحليين. نُجمت عن هذه الصراعات الطويلة التي إستغرقت فترة زمنية تجاوزت ألفية كاملة، حالة جد مريعة من الركود الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

وجاء الإحتلال العثماني في النصف الأول من القرن السادس عشر ليكرس حالة التخلف والركود والنهب العثماني لأربعة قرون كاملة، شهدت المنطقة خلالها الولايات بسبب الصراع

الطويل بين الدولتين العثمانية والأيرانية بخاصة خلال حملات الشاه عباس الأول (عام ١٦٢٣) وبالأخص أثناء حملة نادر شاه واحتلاله لكركوك (عام ١٧٤٣) وإستعادة العثمانيين لها في عام (١٧٤٦). لم يكن بالإمكان ان تمر هذه الحملات دون ان تترك آثارا كبيرة على البنى الإقتصادية والإثنية والأجتماعية في كركوك وتوابعها.

ومنذ القرن الثامن عشر تحولت كركوك الى ساحة لصراع باشوات بغداد وشهرزور من أجل السيادة فيها. وهكذا يمكننا القول بأن كركوك لم تنعم على مدى قرون طويلة بالأمن والسلام. ولكنه ورغم السيطرة الشكلية العثمانية على كركوك خلال العصر الحديث، إلا أن السلطة الفعلية فيها وفي غيرها من مناطق كردستان كانت بأيدي الزعماء القبليين والإقطاعيين المحليين وبخاصة أمراء بابان وأردلان.

لم تكن كركوك في العصور الوسطى سوى مجموعة من البيوت المحاطة بسور كبير على ربض بين قسبة داقوق ومدينة أربيل، أي أن داقوقا التاريخية، التي أصبحت فيما بعد قضاء تابعا لكركوك ومن ثم ناحية لتعود قضاء مرة أخرى، كانت أكثر صيتا وأهمية من كركوك نفسها، بل أن الأخيرة ولغاية أواخر القرن الرابع عشر الميلادي غالبا ما كانت تتبع داقوق اداريا واقتصاديا، وكانت على إتصال بأربيل وشهرزور وإمتداداتهما اوثق من إتصالهما بأية بقعة أخرى في المنطقة من جميع الأوجه^(٢).

ورد إسم كركوك بصيغته الحالية لأول مرة في التاريخ في العهد التيموري في كتاب شرف الدين علي يزدي (ظفرنامه) الذي كتب في حدود سنة ١٤٢٤ / ١٤٢٥ م^(٣).

ويبدو أن القلعة المحاطة بالأسوار بقيت لقرون طويلة المنطقة السكنية الوحيدة في المدينة ولم يتجاوز عدد بيوتها عند منتصف القرن السادس عشر المائة وسبعين بيتا وفق بعض الروايات التاريخية، كانت بيوت باشوات شهرزور حتى منتصف القرن التاسع من أبرز البيوتات التي كانت تضمها قلعة كركوك. وشهدت نفس الفترة التاريخية تقريبا ظهور البيوت والمحلات التجارية خارج القلعة، إذ لدينا بعض الإشارات تعود الى عام ١٥٤٨ عن حي إمام قاسم الكردي الشهير في كركوك الذي ضم آنذاك ٢١ دارا سكنية وشهد جامعه المعروف (جامع امام قاسم) عمليات الترميم في الأعوام ١٦١٤، ١٦٩١ و ١٨٩٤. وشهدت بداية القرن الثامن عشر بناء تكية الشيخ عبدالرحمن التي تعرف بالتكية الطالبانية. كما تشير المصادر نفسها الى الكنيسة على تلة (حمراء) الى الشرق من القلعة على طريق كركوك- السليمانية الحالي^(٤).

وكانت كركوك تدار بعد إستيلاء العثمانيين عليها بموجب نظام إقطاعي (دريكي)، حيث يتولى (متسلم) إدارتها مقابل رسوم مقطوعة، ولما ألغي نظام الحكم الإقطاعي عام ١٨٤٠، أعيدت إدارة كركوك الى ولاية شهرزور وكانت كركوك مركزا لها. وفي عام ١٨٧٩ أصبحت هذه الولاية سنجقا أي متصرفية الحقت بولاية الموصل.

من المناسب أن أشير هنا الى حقيقة تاريخية مهمة وهي أن لواء كركوك كانت تضم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى أفضية كركوك، أربيل، رانية، رواندوز، كويسنجق وكفري وجميع توابع هذه البلدات. وفي عام ١٩١٨ فقط قام البريطانيون بفصل الأفضية الواقعة الى الشمال من الزاب ليكونوا منها لواء بإسم لواء أربيل. أي أن لواء كركوك كان يضم جميع أراضي كردستان الحالية بإستثناء الأفضية الكردية التي كانت تتبع الموصل والتي شكلت منها عام ١٩٦٩ محافظة دهوك وقضاء خانقين وتوابعه التي ألحقت بولاية بغداد لدواع ترتبط أساساً بأهمية موقعها الجغرافي في العلاقة مع إيران. وهكذا فإن إقليم شهرزور يعيش اليوم من دون عاصمته التاريخية. وتشير حقيقة إرتباط هذه المناطق إداريا بكركوك بل وإدارتها إنطلاقا من مركز كركوك الى الهوية التاريخية والجغرافية للمدينة والمحافظة التي يحاول الكثيرون تحريفها هذه الأيام لأغراض سياسية معروفة.

يبدو أن كركوك شهدت توسعا لا بأس به في ظل حكم الإماراتين الكرديتين الأردلانية والبابانية. فقد أشار أوتير، أول سائح فرنسي زار المدينة في نيسان من عام ١٧٣٥ وعاد إليها مرة أخرى عام ١٧٣٩، الى مدينة كركوك بأنها كانت في النصف الأول من القرن الثامن عشر مدينة متوسطة الحجم وتقع في منطقة سهلية تتخللها التلال، ولها سور وقلعة حصينة ذات إنحدار حاد وعسير، وتمر بأسفلها ساقية اسمها (خاصة، وهي كلمة كردية متداولة في منطقة كركوك تعني العذب أو الجيد وقد اشار هذا السائح الى ذلك بوضوح) أي الماء العذب.

وأشار بأن القلعة تعود الى عصور قديمة جدا، وكانت المدينة عندما زارها تتكون من قسمين: ضم القسم الأول القلعة وكان يعيش فيها عدد غير كبير من السكان، أما القسم الثاني فقد شكلته المنطقة المحيطة بالقلعة والتي كانت تضم المركز التجاري للمدينة. وأكد أوتير أيضا حقيقة كون كركوك عاصمة لباشالوق " باشوية " شهرزور والتي إعتبرها جزء من كردستان، وضمت حكومة شهرزور برأيه ٣٢ مقاطعة، وكان يحد باشوية شهرزور كل من آذربايجان وبلاد بابان وبلاد بغداد والموصل وعمادية وحكاري، وذكر بأن باشا شهرزور جعل من كركوك محلا لإقامته^(٥).

شهد القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية صراعا كبيرا للسيادة على كركوك بين باشوات بغداد وشهرزور. فقد كان ولاية شهرزور يعينون من الباب العالي مباشرة ويديرون شؤون الولاية من مركزها كركوك باستقلال تام عن سلطات باشوات المناطق المحيطة بها. لكن باشوات بغداد أخذوا يعينون رجالهم كمتسلمين في كركوك منذ منتصف القرن الثامن عشر. ولم يكن ذلك ليرضي باشوات شهرزور الذين لم يتخلوا عن حقهم في إسترداد عاصمة ولايتهم أبدا ومثلوا على الدوام تهديدا على سيطرة ولاية بغداد على كركوك. ربما يتساءل المرء هل للصراع الدائر حاليا على كركوك بين حكام بغداد وشهرزور علاقة بذلك الصراع القديم أم لا؟

لم تجذب كركوك إهتمام الرحالة الأجانب كثيرا، فالرحالة القادم من عاصمة آل عثمان والمتوجه الى بغداد عن طريق الموصل أو العكس كان بإمكانه أن يمر على مسافة عدة من الكيلومترات غرب كركوك، دون أن يمر بها أو يكتب عنها وذلك عبر طريق الموصل - قصر مشعان - تكريت - سامراء - بغداد ومن ثم الذهاب الى إيران عن طريق خانقين أو غيرها. وهكذا فإن كركوك لم تكن خلال عصر الرحلات مدينة مركزية في ذهن الرحالة ولا مركزا من الصعب أو الخسارة السياسية والإقتصادية أو المعلوماتية تفادي المرور به. بينما كان هناك طريق آخر يزيد حظ كركوك كمحطة رئيسية من محطات السفر، وهو الذي يمر بوسط كردستان، أي عبر السليمانية - سنه أو سنندج - همدان ومن ثم اصفهان وطهران إن كان المسافر قادما من بغداد أو الموصل أو عائدا اليهما^(٦).

ومن هنا فإن المعلومات المتوفرة عن كركوك بالمقارنة مع المدن والحواضر الشرقية الأخرى التي مر بها الرحالة والتجار والمغامرين تبدو فقيرة ومبعثرة، لا يستطيع معها الباحثون من رسم صورة عنها خلال القرون التي أعقبت الأحتلال العثماني.

ولكن في المقابل فإن الطريق المار بكركوك قد جرى أستخدامه من قبل الجيوش المحتلة والقوى المختلفة في حملاتها العسكرية وصراعاتها الطويلة على مدى القرون للسيطرة على هذه المنطقة أو درء الأخطار عن نفسها، الأمر الذي نجم عنه الخراب والدمار على مختلف الأصعدة السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية التي لا تزال كركوك تعاني من آثارها المريرة.

تشكل نهاية القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر (فترة التنظيمات العثمانية) لحظة تاريخية مهمة بالنسبة لكركوك وكردستان برمتها. ويرتبط ذلك أساسا بتخلي الدولة العثمانية عن سياستها السابقة في كردستان، نقصد بها سياسة ترك إدارة المناطق الكوردية بأيدي الزعماء القبليين والأقطاعيين المحليين الكورد لقاء إرسال الأموال

سنويا الى الباب العالي وتقديم المقاتلين أثناء الحروب والحملات العسكرية والخطبة بإسم السلطان في جوامع كردستان اثناء صلاة الجمعة. وقد إتبعته الدولة العثمانية هذه السياسة في أغلب مناطق كردستان منذ معركة جالديران ١٥١٤ بينها وبين الدولة الصفوية. ولكن مع التحولات الكبرى التي شهدتها أوروبا وإكتشاف الدولة العثمانية لحقيقة تخلفها عن الأولى وقيامها ببعض الإصلاحات بهدف بقاء سيطرتها على المناطق المختلفة، قررت اللجوء الى الإدارة المباشرة للمناطق الخاضعة لسيطرتها بما فيها كردستان. وقد تركت تلك السياسات العثمانية في كردستان على مدى قرون ثلاثة أثارا جد عميقة على الأوضاع في كردستان، فهي ساهمت من جهة على بقاء الكورد عنصرا سائدا في موطنه ومحافظة على ثقافته المحلية ولغته، لكنها ساهمت من جهة أخرى في ترسيخ حالة التفتت والتشردم القبلي والأقطاعي الى حد كبير الأمر الذي لا يزال يعاني المجتمع الكوردي من آثاره الإجتماعية والسياسة والأقتصادية والثقافية المدمرة الى يومنا هذا.

وقدر تعلق الأمر بكركوك فإنها تحولت منذ منتصف القرن التاسع عشر الى مركز مهم للإدارة والجيش العثمانيين وتجنيد العساكر والموظفين الإداريين. ومع إستقرار الإدارة العثمانية وفئة الموظفين المدنيين والعسكريين فيها، بدأت عثمانة (أقرأ تترك) جزء من السكان المحليين، لتبدأ بذلك عملية التغيير الديموغرافي القسري للسكان والتي ستصبح على مدى القرن والنصف التالي سمة رئيسية تصطبغ بها الحياة الإجتماعية والأقتصادية والثقافية والسياسية في كركوك المدينة والمنطقة^(٧).

رغم ذلك لا نجد حتى نهاية القرن التاسع عشر مصدرا مهما يشير الى تغييرات كبيرة في التركيبة الأثنية للسكان. وهنا يجب التنويه مباشرة الى أنه لا يمكن التعويل كثيرا على الأرقام الواردة في كتابات الرحالة والمصادر المختلفة لانها تستند في أغلب الأحوال على التخمين لأناس لم يقضوا في أكثر الأحيان سوى أيام معدودة في كركوك أو في احد توابعها، لذا فإن الإختلاف والتناقض الكبيرين ينتابان هذه الأرقام والمعطيات الى حد كبير. ولعل كليمان الذي زار المدينة عام ١٨٥٦ أول من يعطينا تخمينا لعدد وتركيبية سكان كركوك الذين يقدرهم عددهم بحوالي ٢٥ ألف نسمة (من دون الجنود العثمانيين الذين كانوا يتمركزون فيها)، مؤكدا في الوقت نفسه أن الكرد يشكلون ثلاثة أرباع سكان كركوك^(٨).

من الجدير بالملاحظة أن أكثر الرحالة الذين مروا بكركوك وتحدثوا عن تركيبية سكانها لم يدخلوا الجنود وفي أغلب الأحوال الموظفين المدنيين العثمانيين أيضا ضمن سكان المدينة، بل عدوهم غرباء عنها سرعان ما يغادرونها بعد إنتهاء خدمتهم فيها، بإستثناء من يتخلف منهم

بسبب الروابط الاجتماعية أو المصالح الاقتصادية. فقد قدّر المهندس الروسي يوسيب تشيرنيك الذي زار المدينة عام ١٨٧٢-١٨٧٣ بهدف دراسة إمكانية الملاحة في حوضي دجلة والفرات، قدر عدد سكان المدينة بين ١٢-١٥ ألف نسمة وأكد بأنهم جميعاً من الكرد بإستثناء (٤٠) عائلة مسيحية إعتبرهم خطأً من الأرمن. وهكذا نرى بأن التناقض تسود هذه المعطيات خاصة فيما يتعلق بعدد السكان ويقدر (أقل قدر) تعلق الأمر بتركبيتهم الأثنية. ويحدد شمس الدين سامي، وهو مؤلف عثماني معروف من أصول ألبانية ومن رواد الأدب التركي الحديث، في مصدر معتبر هو قاموس الإعلام العثماني عدد سكان كركوك ب ٣٠ ألفاً في منتصف العقد الأخير من القرن التاسع عشر مؤكداً في الوقت نفسه بأن الكرد يشكلون ثلاثة أرباعهم^(٩).

سيشهد القرن العشرين أكبر عملية عبث بالديموغرافيا في كركوك على أيدي الحكومات العراقية المتعاقبة لتصل الى مرحلة التطهير العرقي بأبشع صورته على يد نظام صدام حسين ولتنحسر نسبة الكرد في كركوك الى ٤٨ ٪ في أواخر العهد الملكي وأقل من ذلك بكثير في العقود اللاحقة. لقد ساهمت ثروة كركوك النفطية في تعميق هذه التغييرات الديموغرافية، فقد تحولت المدينة الى مركز جذب مهم للسكان بعد إستخراج النفط فيها منذ منتصف الثلاثينيات وبلغت الزيادة السكانية فيها نسبة عالية جدا بسبب الهجرة المستمرة اليها من مناطق الطرد السكاني. فقد بلغ عدد سكان مركز قضاء كركوك عام ١٩٤٧ (٦٧٧٥٦) شخصا، كان أكثر من ١٨ ألفاً منهم من مواليد الألوية الأخرى، بينما وصل هذا الرقم الى حوالي ٢٠ ألفاً حسب إحصاء عام ١٩٥٧ بينهم عدد من مواليد الدول العربية أيضا.

من المفيد أن نشير هنا الى أنه وبعد إنقضاء أربعة عقود كاملة من زوال الحكم العثماني عن العراق كان لا يزال في مركز قضاء كركوك ١٣٥٣ شخصا من مواليد تركيا حسب إحصاء عام ١٩٥٧. ويؤكد الرقم الأخير حقيقة طالما حاولت جهات عديدة أن تنكرها لأسباب غير منطقية ونقص بها سياسة إسكان الموظفين المدنيين والعسكريين الترك في المدينة من قبل سلطات الإحتلال البريطاني بعد هزيمة الدولة العثمانية وإحتلال الأنجليز للمدينة^(١٠). لقد برر

البريطانيون الأمر بحاجتهم الى اولئك الموظفين والأستعانة بهم لإدارة امور اللواء. لقد استغل الأنجليز هذا الأمر بطريقة كانت تهدف دوماً الى تهميش السكان الكرد في المدينة واضعاف دورهم في ادارتها وفي الحياة الأقتصادية والسياسية والثقافية فيها بسبب مطالبة الكرد انذاك بالدولة الكردية المستقلة. استمرت عمليات الهجرة الى كركوك خلال العقود التي اعقبت ذلك باعداد كبيرة وتشير المصادر الى أن عدد المهاجرين الى كركوك خلال ١٩٤٧ - ١٩٥٧ فقط بلغ ٣٩ الف مهاجر^(١١).

وهناك حقيقة أخرى لا يخلو منها مصدر معتبر او مرجع رصين وهي إعتبار كركوك ضمن أراضي كردستان قبل وبعد قيام الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي. إذ تشير الموسوعة البريطانية الى أن مدينة كركوك تقع عند أقدم جبال زاكروس في كردستان العراق^(١٢). كما تشير الموسوعة الفرنسية الكبرى الى أن كركوك تعد من أهم المدن في كردستان الجنوبية وتتمتع بأراض خصبة وتصلها المصادر المائية المختلفة^(١٣).

خلال العقود الأربعة الأخيرة ومع تنامي حملات التعريب وحملات الأنفال والتطهير العرقي تنامت الدعوات والمحاولات لفصل كركوك عن محيطها الجغرافي والثقافي الطبيعي من خلال الإجراءات القسرية وتشويه حقائق التاريخ والجغرافيا. لقد أثبتت تجارب التاريخ فشل مثل هذه المحاولات والدعوات في كركوك وفي غير كركوك. في المقابل أظهر سكان كركوك الأصلاء كماً كبيراً من التسامح والروح الإنسانية النبيلة لقبر جميع المحاولات التي كانت تهدف الى تحويل مدينتهم الحضارية الى ساحة للصراع والعنف والبربرية.

الهوامش والمصادر:

(*) ورقة قدمت في ندوة كركوك بلندن بتاريخ ٢٤ أيلول ٢٠٠٥.

١- للمزيد من المعلومات في هذا الباب يراجع:

J.H.Kramers & Th.Bois, Kirkuk, The Encyclopaedia of Islam, new edition.

Vol.V. Leiden 1986.PP.144-147.

د.كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها - حكم التاريخ والضمير، ج ١، بلا.م، ص ٥-٢٦.

٢- د.كمال مظهر أحمد، المصدر نفسه، ص ١٩.

3- Kramers J.H, Th.Bois, Kirkuk, The Incyclopaedia of Islam.vol.V,p.144

٤- صبحي ساعتجي، شذى التاريخ في أحياء كركوك، إيلاف ١٤ تموز ٢٠٠٥.

٥- ج. أوتير، رحلة الى تركيا وبلاد فارس، باريس ١٧٤٨، ص ١٥٠؛ نقلا عن: د.هلكوت حكيم، كركوك في كتابات الرحالة الفرنسيين، في كتاب: كركوك مدينة القوميات المتأخية ص ١٤٣.

٦- د.هلكوت حكيم، المصدر نفسه، ص ١٤١-١٤٢.

٧- للتفاصيل راجع مقالنا المطول: كركوك: قرن ونصف من التتريك والتعريب، المنشور في (الملف العراقي)، العدد ٩٩، آذار ٢٠٠٠، ص ٤٢-٤٦؛ وكذلك بحثنا الموسوم، السياسات الحكومية في كركوك خلال العهد الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨)، في كتاب: كركوك، مدينة القوميات المتأخية، لندن ٢٠٠٢. ص ١٥١-١٨٩.

٨- أ. كليمان، رحلة الى كردستان العثمانية، من كركوك الى رواندوز، مجلة كلوب، باريس ١٨٦٦،

- المجلد الخامس.ص ١٩٩، نقلا عن د.هلكوت حكيم، نفس المصدر، ص ١٤٣.
- ٩- للتفاصيل راجع دراستنا: التكوين الأثني لسكان كركوك (خلال الفترة ١٨٥٠ - ١٩٥٨)، في كتاب: كركوك مدينة القوميات المتاخية، ص ٢٥٦ - ٢٧٢.
- ١٠- وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل السكان لسنة ١٩٥٧ مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٣، للوائي السليمانية وكركوك -، ص ٢٤١.
- ١١- الدكتور أحمد نجم الدين، أحوال السكان في العراق، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٠٩، نقلا عن: الدكتور نوري طالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، ط٢، بلا.م، ١٩٩٩ ص ٤٩.

12- Encyclopaedia Britannica, Kirkuk

- ١٣- الموسوعة الكبرى، الجزء ٣١، تور ١٨٨٥، ص ٤٨٥، نقلا عن د. هلكوت حكيم، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

أربيل، كوي، رواندوز، حرير، بانه، كفري، قره تپه، مندلي، بدره، داودة، عسکر، شوان، چمچمال، قره داغ حتى نهر ديالى، سردشت، مرگه، پشدهر، ماوت، الان، كلاله، چوارتا، سويل، شينك قزلجة، قره حسن، قصر شرين وزهاو. وقد بلغت الإماراتين درجة من السعة حتى دفعت بلونطريك ان يسميهما بالأميراطورية^(١).

لم تلاحظ حتى منتصف القرن التاسع عشر تأثيرات تذكر للعثمنة في كركوك وتوابعها رغم انها اصيحت رسميا ضمن ممتلكات الدولة العثمانية بموجب معاهدة (اماسيا) بين العثمانيين والصفويين عام ١٥٥٥. أما القبائل التركمانية القزلباشية التي رافقت حملة الشاه عباس الصفوي عام ١٦٢٣ - ١٦٣٠ وبالأخص حملات نادر شاه الأفشاري خلال ١٧٤٣ - ١٧٤٦ على كركوك واربييل والموصل والتي تخلف بعضها واتخذت من بعض السهول القريبة من كركوك والموصل مراعي لحيواناتها، فكانت تعادي الدولة العثمانية وتقف الى جانب ايران في الصراع بين القوتين لأسباب مذهبية وعرقية وإجتماعية.

ومع زوال آخر امارة كردية في كردستان العثمانية وهي الأمانة البابانية بحدود عام ١٨٥١ نتيجة للسياسة الجديدة للباب العالي في كردستان، حيث تخلت الدولة العثمانية عن سياستها التقليدية في كردستان والتي كانت تتلخص بإبقاء الأمور فيها بأيدي الزعماء المحليين لقاء إعلان التبعية للسلطان وما يترتب على ذلك من ذكر اسمه في خطبة الجمعة وارسال المقاتلين للقتال الى جانبه وارسال الهدايا والأموال سنويا الى البلاط العثماني، وتبنت سياسة جديدة تقوم على اساس بسط سيطرتها المباشرة على جميع الأقاليم الخاضعة لها.

فتح سقوط امارة بابان الآفاق امام السيطرة المباشرة للدولة العثمانية في كركوك وغيرها، الا أن نجاحات العثمانيين في عثمانة سكان كردستان ومنها كركوك كانت لا تزال محدودة جدا حتى اواخر القرن التاسع عشر. اذ يبدو واضحا من المصادر القليلة التي أشارت بصورة عابرة الى التركيب الأثني لسكان كركوك ان الكرد كانوا لا يزالون يشكلون جمهرة سكانها الأصليين والأساسيين الى جانب عدد من العوائل المسيحية من الكلدان والأرمن وعدد من اليهود^(٢).

لا توفر المصادر التاريخية المتوفرة معلومات وافية عن التركيب القومي لسكان كركوك وغيرها من المدن والقصبات الواقعة على هذا الطريق خلال العصور التاريخية المختلفة. ولكننا ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر نجد اشارات متفرقة في المصادر التاريخية الى التكوين الأثني لسكان كركوك وغيرها. ومن الضروري ان نشير هنا الى انه لا يجب التعويل كثيرا على تلك الأشارات لأنها عبارة عن تخمينات لأناس لم يقضوا احبانا سوى أيام معدودة في هذه المدينة او غيرها من المدن الكردية. بل لا يمكن أخذ الأرقام التي تعود الى ما قبل

الفصل الثاني

التكوين الأثني لسكان كركوك خلال قرن

(منتصف القرن التاسع عشر - ١٩٥٧)

تعرضت كركوك خلال تاريخها الطويل لغزو العديد من القوى والأميراطوريات التي حاولت فرض هيمنتها على المدينة وتوابعها لوقوعها على الطريق الاستراتيجي الذي كان يربط شواطئ البحرين المتوسط والأسود بالخليج وطريق الحرير الذاهب الى آسيا الوسطى والصين. واقامت هذه القوى القلاع والمواقع العسكرية على طول هذا الطريق لحماية قوافلها التجارية وخطوط مواصلاتها العسكرية ووضعت حاميات عسكرية فيها للدفاع عنها والقيام بالحركات العسكرية ضد السكان الجبليين الذين كانوا يغيرون عليها وضد القوى المعادية لها. وقد أدركت هذه القوى منذ العصور القديمة الأهمية الاستراتيجية لكركوك والقصبات الواقعة على هذا الطريق. وجرت محاولات عديدة من قبل الدول والأميراطوريات المختلفة على إسكان رعاياها على طول هذا الخط وبخاصة خلال القرون الأخيرة من العصر الحديث. وقد نجم عن ذلك تنوعا اثنيا لسكان كركوك والقصبات الواقعة على هذا الطريق.

من المعروف ان كركوك في حدودها التاريخية والجغرافية المعروفة كانت عبر القرون جزءا من الجغرافيا الكردية، فقد كانت خلال القرون الأخيرة جزءا من إمارة أردلان الكردية، فقد كلف السلطان مراد الثالث أمير الموكريين عام ١٥٨٣ بإدارة إيالة شهرزور التي كانت كركوك مركزا لها. وكانت تتبعها أربيل ومنطقة السليمانية الحالية. ومنذ اواخر القرن السابع عشر اصيحت ضمن ممتلكات الأمانة البابانية التي حلت محل أردلان في الكثير من الأصقاع التي تعرف اليوم بكردستان العراق. وكانت الأمانة البابانية تضم في عصرها الذهبي قهلاجوان، كركوك،

مع سقوط امارة بابان وتكريس سيطرة الباب العالي المباشرة على كركوك والقصبات الأخرى الواقعة على الطريق الاستراتيجي المذكور اخذت مظاهر العثمينة تظهر وتترسخ تدريجيا في كركوك. فبعد عقدين فقط من زيارة ضيرنيك لوحظ تغيير في التركيبة الأثنية لسكان كركوك لصالح الترك او التركمان فقد ذكر شمس الدين سامي في المجلد الخامس من (قاموس الأعلام)، والذي يعتبر موسوعة تاريخية وجغرافية عثمانية مهمة في مادة كركوك بانها (مدينة تقع في ولاية الموصل بكرديستان وتقع على بعد ١٦٠ كيلومترا الى الجنوب الشرقي من مدينة الموصل، وسط تلول عديدة متحاذاة على ضفاف وادي أدهم وهي مركز سنح شهرزور. يبلغ عدد نفوسها ٣٠ الفا، وثلاثة ارباع سكانها من الكرد والبقية من الترك والعرب وغيرهم، وهناك ٧٦٠ اسرائيلي و٤٦٠ كلداني)^(٥).

تسارعت وتيرة العثمينة (الأصح التتريك) خلال العقدين التاليين وبخاصة في عهد الأتحمادين الذي انتهجوا سياسة شوفينية بحق الشعوب غير التركية في الأمبراطورية العثمانية. وتتناقض الأرقام التي يذكرها الرحالة والكتاب الأنجليز اذ يذكر ميجرسون والذي قضى ١٦ يوما في احد خاناتها بوسط السوق والذي كانت التركية تسود فيها عام ١٩٠٧، عن كركوك (لا بد ان تكون عدة اهل المدينة ١٥ الفا على الأقل. انها من المدن الكائنة على حدود كردستان يتكلم اهلها ثلاث لغات. فالتركية والعربية والكردية يتكلمها كل انسان، وتستخدم الأولى والأخيرة في الأسواق على اختلاف). ويؤكد سون على تواجد الكرد والترك والكلدان والسريان والتركماني والعرب واليهود والأرمن في المدينة، كما يشير الى سيادة روح التسامح فيها وتمتع سكانها بحرية عظيمة من التعصب الديني والقومي وأعتبر اللغة التركية سائدة فيها الى حد كبير وإعتبر المدينة مشهورة بتركمانيها وفواكهها ونفطها الخام^(٦).

وقد ناقش محمد امين زكي آراء سون بموضوعية وتجرد مؤكدا بأن الأخير وقع في اخطاء كبيرة عندما اعتقد بأن كل من تكلم التركية في كركوك هو تركماني. فأكراد كركوك وكلدانها وغيرهم كانوا يعرفون التركية ويتحدثون بها. فالتركية كانت انذاك لغة الدولة الرسمية ولغة الإدارة والتعليم والسوق^(٧). وأكبر دليل على خطأ ذلك التصور برأي محمد امين زكي هو الأحصاء الذي قامت به بلدية كركوك عام ١٩٣٠ والذي بلغ عدد سكان المدينة بموجبه ٣٥ ألفا كان ٢٢ ألفا منهم من الكرد و٧ آلاف من التركمان وألف من المسيحيين المحليين وألفين من التتاريين مع ٥٠٠ أرمني و٢٥٠ من اليهود. وكان سكان محلات امام قاسم، أخي حسين، بولاقي، أوجي وبيريادي من الكرد الذين كانوا يشكلون القسم الأكبر من سكان محلات چوقور والمصلى وچاي أيضا^(٨).

إحصاء عام ١٩٤٧ بجدية كبيرة لأنها تفتقر الى الدقة والموضوعية. وتعاني الأحصائيات الحكومية الرسمية الى جانب شمولها على التشويه والتزييف المتقصدين فيما يتعلق بالتكوين الأثني للسكان من نواقص جدية أخرى، فقد ذكر مؤرخ الأدب الكردي علاء الدين سجادي بهذا الخصوص بأن الحكومة العراقية طلبت في يوم ١٩ من نوفمبر ١٩٤٧ من السكان البقاء في البيوت وذلك لأجراء التعداد العام للسكان. ويشير سجادي الى انه ورغم عدم خروجه من البيت فإن احدا لم يحضر لتسجيل اسمه. ويتساءل محقا: إذا كان الأمر كذلك في بغداد العاصمة فكيف الحال ياترى في بقية مناطق العراق وبخاصة في الريف او في مناطق القبائل الرحل؟ ويؤكد بأنه عندما دقق في الأمر تبين له بأن أكثر من نصف مليون انسان لم يسجلوا خلال تعداد عام ١٩٤٧^(٣). قد لا نتفق مع الرقم الأخير الذي اورده السجادي إلا انه يؤشر حالة عامة ومعروفة لدى المهتمين بالمعطيات الأحصائية الرسمية في العراق والبلدان المماثلة.

مع ذلك ولألقاء بعض الضوء على هذه المسألة الشائكة لا بد من الرجوع الى بعض المصادر التي أشارت الى عدد السكان وتركيبتهم الأثنية في كركوك ولو بصورة عابرة.

ومن أقدم الأشارات في هذا المجال هو ماكتبه المهندس الروسي يوسيب (يوسف) ضيرنيك الذي زار كركوك ضمن جولته العلمية خلال (١٨٧٢ - ١٧٨٣)، بهدف دراسة امكانيات الملاحة النهرية في حوضي دجلة والفرات وروافدهما ونشر نتائج رحلاته ودراساته فيما بعد عام (١٨٧٩) في المجلد السادس من نشرة قسم القفقاس للجمعية الجغرافية الملكية الروسية. فقد قدر ضيرنيك عدد سكان كركوك في ذلك الوقت بـ (١٢ - ١٥) ألف نسمة وأكد بأنه وباستثناء (٤٠) عائلة ارمنية فان باقي السكان كانوا من الكرد حصرا^(٤).

يبدو أنه والى حين قيام جيرنيك بزيارته لم تكن المصادر تشير الى الموظفين العثمانيين وافراد الحامية العسكرية العثمانية المستقرة في كركوك كجزء من سكان المدينة، بل اعتبروا غرباء عن المنطقة وبخاصة في المراحل الأولى من الوجود العثماني في كركوك وكانوا يعودون في اغلب الأحوال الى البلدان التي جندوا منها بعد انتهاء فترات خدمتهم باستثناء افراد معدودين يتخلفون عن العودة الى مواطنهم ويتخذون من هذه المدينة او تلك موطنًا جديدًا لهم لأسباب اقتصادية او اجتماعية. لذلك لم يشر المهندس الروسي المشار اليه اعلاه الى وجود الترك او التركمان في المدينة. كما يبدو بأنه اعتبر جميع المسيحيين من الأرمن بسبب عدم تمييزه بين الأرمن والكلدان والمعروفة الروس بالأرمن في القفقاس اكثر من الكلدان والآثوريين وغيرهم.

الکرد أوسع مجتمع قومي في اللواء ككل^(١٢) اي انه اشار الى ان الكرد شكلوا الاكثرية المطلقة في اللواء في الوقت الذي قدر نسبتهم بربع السكان في المدينة نفسها. لا شك ان الأرقام التي اوردها ادموندز بعيدة عن واقع الأمور الى حد كبير ويمكن التكهن بالأسباب التي كانت تدفع به الى تقليل نسبة السكان الكرد في المدينة، وهو الممثل لسلطة الاحتلال البريطاني فيها والتي كانت تخوض حربا شرسة ضد الحركة التحررية الكردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد التي كانت تهدف الى اقامة الدولة الكردية المستقلة والتي كانت كركوك تحتل مركز القلب فيها.

مع ذلك تشير هذه التقديرات المضخمة لأسباب ودوافع استعمارية الى حصول تحول في تناسب السكان على اساس القومية. كما تشير الى محاولات الأنجليز لزيادة السكان من غير الكرد والسماح للموظفين المدنيين والعسكريين العثمانيين بالاستقرار في المدينة مع عوائلهم وتكليفهم بمباشرة الشؤون الإدارية والتعليمية فيها.

وتلقي الأرقام المقدمة من قبل الأطراف المختلفة اثناء مشكلة الموصل شيئا من الضوء على التركيبة الأثنية لسكان ولاية الموصل بما فيها لواء كركوك، اذ قدمت الأطراف المختلفة ذات العلاقة (تركيا وبريطانيا والعراق) ارقاما متباينة عن التكوين الأثني لسكان الولاية. فقد قدر الأنجليز في تقاريرهم المقدمة الى لجنة عصبة الأمم عدد سكان كركوك حسب انتماهم الأثني عشية الحرب العالمية الأولى كما يلي: الكرد ٤٥ ألف، الترك ٣٥ ألف، العرب ١٠ آلاف، المسيحيون ٦٠٠ واليهود ١٤٠٠ أي ان مجموع سكان اللواء حسب تقديراتهم كان ٩٢ ألف نسمة. بينما قدر الجانب التركي عدد سكان اللواء بضعف ذلك الرقم فقد كانت الأرقام التركية على الشكل التالي: الكرد ٩٧ ألفا، الترك ٧٩ ألفا والعرب ٨ آلاف أي ما مجموعه ١٨٤ ألفا^(١٣).

هناك تفاوت كبير في تقديرات الطرفين ورغم ان الأتراك كانوا يحكمون عشية وأثناء الحرب العالمية الأولى هذه البلاد ويفترض ان تكون لديهم الأرقام الدقيقة إلا انه من الصعب ان يركن المرء الى التقديرات التركية لمحاولاتهم تقديم ارقام كبيرة عن العنصر التركي في الولاية ككل وكركوك على وجه الخصوص ورفع نسبة الأتراك على حساب العناصر الأخرى، فقد ذكروا على سبيل المثال في تقديراتهم وجود (٣٢٩٦٠) تركي في السليمانية والتي لم يشكل الترك فيها، باستثناء التواجد العسكري التركي البسيط خلال السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، اكثر من صفر بالمائة. كان الطرفان الأنجليزي والعراقي يرفعون من نسبة العرب في ولاية الموصل بما فيها كركوك وذلك لدعم وجهة نظرهم، بينما حاول الترك رفع نسبة الأتراك

رغم الاتفاق مع طروحات محمد أمين زكي في مناقشته للآراء التي أدلى بها ميجرسون في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، إلا ان سيادة اللغة التركية في وسط المدينة وسوقها الرئيسية بالصورة التي شاهدها ميجرسون وكونت لديه ذلك الأنطباع الخاطيء، تشير الى حقيقة ان السياسات العثمانية خلال اقل من نصف قرن في المدينة كجعلها مركزا لحامية عسكرية تركية وفتح المدارس والدوائر الأخرى فضلا عن اسكان الموظفين العثمانيين وعوائلهم أخذت تعطي ثمارها وأدت الى عثمانة بل وتترك جزء من السكان المحليين وبخاصة اولئك الذين إرتبطت مصالحهم بالدولة العثمانية. فقد كتب ادموندز بهذا الصدد قائلا (بقيت كركوك بلدة هامة من الناحية العسكرية ووضعت فيها حامية دائمية، كما انها كانت موطنها مهما بمد الحكومة العثمانية بالموظفين المدنيين والجندمة موضع الاعتماد. والى هذا تعود اسباب التشكيل العنصري واللغوي للسكان. ان الأسر الأرستقراطية البارزة، هي إما تركية وإما تعتبر نفسها تركية حتى وان كانت كردية الأصل). ويؤكد المستشرق الجورجي ألبرت مينيتشاشفيلي بأن جزء من العوائل الأرستقراطية المنتفذة في كركوك من أصول كردية رغم أنها كانت تسمى نفسها تركية ومن بينها النفطجيين واليعقوبيين والقيردار وغيرهم الذين ينتمون في أكثريتهم الى عشيرة زهنگنه الكردية، وكثيرا ما كان الكتاب الأنجليزي يطلقون لفظة الترك على الموظفين المدنيين والعسكريين وابتداء الأرستقراطية الكركوكية^(٩).

من الجدير بالذكر ان هناك تفاوتا كبيرا بين تقديرات الكتاب الذين تصدوا للحديث عن عدد سكان كركوك وتشكيلهم العنصري واللغوي قبل الحرب العالمية الأولى، فقد قدر هاي عددهم بحوالي ٣٠ ألفا، فيما أشار مارك سايكس بأن عدد سكان كركوك قبل الحرب العالمية الأولى بلغ ٧٠ ألفا، في الوقت الذي لم يبلغ فيه عدد سكان المدينة حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحول كركوك الى مركز رئيسي لعمليات شركة نفط العراق سوى ٦٩ الف نسمة فقط^(١٠).

وأول إحصاء قامت به دائرة رسمية في لواء كركوك بعد الحرب العالمية الأولى هو ما أشار اليه محمد أمين زكي في مذكرته المشهورة الى الملك فيصل الأول في ٢٠ كانون الأول ١٩٣٠ والذي سماه بالأحصاء الكيفي الذي قامت باجرائه متصرفية لواء كركوك، وكانت نسبة السكان في اللواء على اساس القومية كالتالي: الكرد ٥١٪، التركمان ٢١.٥٪، العرب ٢٠٪ والأقوام الأخرى ٧.٥٪^(١١).

بينما أشار ادموندز في عام ١٩٢٢ الى ان عدد سكان المدينة كان يبلغ آنذاك ٢٥ الف تقريبا ربعهم من الكرد ومعظمهم من التركمان والعرب والنصارى، في الوقت الذي اعتبر فيه

(لاحظ الجدول ١)

سكان ولاية الموصل بحسب القومية

القومية	البيانات التركية	البيانات البريطانية	البيانات العراقية
الكرد	٥٦,١	٥٧,٩	٦٥,١
العرب	٨,٦	٢٣,٧	٢٠,٩
التركمان	٢٩,٢	٨,٤	٤,٨
المسيحيون	٦,١	٧,٩	٧,٧
اليهود	-	٢,١	١,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وهكذا نجد بأن جميع المكونات الأثنية في كركوك باستثناء الكرد وجدت من يدافع عن مصالحها في هذا الصراع، بينما جرى استبعاد العديد من القصبات والتجمعات الكردية من تلك البيانات، حتى أن الأيزيديين الذين اعترفت كل الأطراف المعنية بمشكلة الموصل بكرديتهم، فصلوا عن الكرد في تلك البيانات والأحصائيات اللاحقة التي قامت بها الحكومة العراقية.

وكانت التقديرات التي قدمها الجانب العراقي قريبة الى البيانات البريطانية، فقد ذكر تقرير عصبة الأمم حول مسألة الحدود بين تركيا والعراق بأن الجانب العراقي قدر عدد سكان كركوك لسنتي ١٩٢٢ - ١٩٢٤ ب ١١١.٦٥٠ نسمة، يتوزعون بحسب القومية على النحو الآتي: الكرد ٤٢.٥٪، العرب ٣١.٩٪، التركمان ٢٣.٤٪ والآخرين ٢.٢٪^(١٦).

لا تشير الجداول الإحصائية الخاصة بإحصاء عام ١٩٤٧ والمتوفرة بين أيدينا الى التكوين الأثني لسكان كركوك بل تشير الى الديانة. وكانت الأرقام الخاصة بمركز قضاء كركوك كالآتي: المسلمون ٥٨٦٥٤، المسيحيون ٦٧١٥، اليهود ٢٨٧٣، الصابئة ٣٧، الأيزيدون ١ (أوردتهم الجداول بصورة منفصلة عن الكرد) والعقائد الأخرى ٢٨. بينما بلغ عدد المسلمين في ريف مركز قضاء كركوك (٢٣١٩٤) والمسيحيون ٨٦٢ واليهود ٧٧ والعقائد الأخرى ٣^(١٧).

بينما أشارت الجداول الإحصائية الخاصة بتعداد السكان لعام ١٩٥٧ الى تصنيف السكان من حيث اللغة الأم في مدينة كركوك. مع ان هذا التعداد السكاني يعتبر من أحسن

في الولاية وفي كركوك بالذات بصورة مبالغ فيها. ولم يكن في صالح أي من الطرفين المتنازعين رفع نسبة الكرد مع ذلك أضطرا الى الاعتراف بكون الكرد يشكلون الأكثرية المطلقة من سكان الولاية. فقد كان عدد الكرد وفق التقديرات البريطانية ٤٥٤٧٢٠ شخصا مقابل ٦٥٨٩٥ من التركمان و١٨٥٧٦٣ من العرب و٦٢٢٢٥ من المسيحيين و١٦٨٦٥ من اليهود، اي مامجموعه ٧٨٥٤٦٤ شخصا وضمت الأرقام الأنجليزية الرحل الذين كانوا ينتقلون في أرجاء الولاية. بينما كانت التقديرات التركية تشير الى تواجد ٢٨١٨٣٠ من الكرد في الولاية مقابل ١٤٦٩٢٠ من الأتراك و٤٣٢١٠ من العرب و٣١ ألفا من غير المسلمين، اي مامجموعه ٥٠٣ آلاف شخص، ولم تتضمن الأرقام التركية ١٧٠ ألفا من الرحل.

وشكك الأنجليز في التقديرات التركية واعتبروها قديمة وناقصة وأعتبروها قائمة على أساس معطيات دوائر الجيش وأكدوا بأن العرب يشكلون ثلثي سكان مدينة الموصل، بينما شكل الترك حسب رأيهم ١٢/١ فقط من سكان الولاية، بينما أكد الأتراك بأنهم يحكمون البلاد منذ قرون وهم على إطلاع أكبر على اوضاع المنطقة وعدد سكانها واتهموا الأنجليز بايراد تقديرات من شأنها خدمة مصالح العرب. وحاول الأتراك توظيف التواجد الكردي لمصلحتهم عندما كانوا يؤكدون على الأكثرية الكردية - التركية والتي كانت تشكل ٨٥٪ من مجموع سكان الولاية، بل وإعتبروا أن الكثير من المتحدثين بالعربية هم (أتراك في الأصل ونسوا لغتهم او يتحدثون اللغتين في آن واحد!)، كما زعموا ان الكرد والترك ينحدرون من أصول واحدة^(١٤). وفي الوقت الذي كانت الأطراف المتصارعة على ولاية الموصل تطعن في تقديرات وحجج بعضها البعض، كانت بعثة عصبة الأمم تشكك في دقة ومصداقية البيانات المقدمة من قبل جميع الأطراف اذ (وجدت ان البيانات المقدمة من قبل الأتراك وكذلك تلك المقدمة من قبل الأنجليز بل وحتى بيانات الحكومة العراقية غير دقيقة وان الحجج التي استندت على تلك الأرقام مشكوك فيها. فبينما تتبالح الحكومة التركية بعدد التركمان في الولاية، فان الحكومة البريطانية لاترى سوى انهم يشكلون ٨٪ من مجموع السكان، في حين تقل نسبتهم في البيانات العراقية عن ٥٪ من مجموع سكان الولاية. وكذلك كان التباين كبيرا فيما يتعلق بنسبة العرب التي تراوحت بين اقل من ٩٪ في ضوء البيانات التركية الى نحو ٢٤٪ في البيانات البريطانية ونحو ٢١٪ في تقديرات الحكومة العراقية. بينما كان التباين أقل في التقديرات الخاصة بالكرد فقد كانت نسبتهم ٥٦.١٪ من مجموع سكان الولاية وفق التقديرات التركية و ١.٦٥٪ حسب البيانات العراقية و ٥٧.٩٪ من مجموع السكان حسب التقديرات البريطانية)^(١٥).

تصنيف السكان في كركوك على أساس اللغة الأم^(١٩)

اللغة الأم	مدينة كركوك	بقية لواء كركوك	المجموع الكلي للواء كركوك
عربي	٢٧١٢٧	٨٢٤٩٣	١٠٩٦٢٠
كردي	٤٠٠٤٧	١٤٧٥٤٦	١٨٧٥٩٣
ايراني (فارسي ج.ق)	١٠١	٢٢	١٢٣
تركي (تركماني ج.ق)	٤٥٣٠٦	٣٨٠٦٥	٨٣٣٧١
انكليزي	٦٣٤	٦٣	٦٩٧
فرنسي	٣٥	٦	٤١
هندي	٧٩	٨	٨٧
كلداني وسرياني	١٥٠٩	٩٦	١٦٠٥
لغات اخرى	٤١٨	-	٤١٨
غير مبين	٥١٤٦	١٣٨	٥٢٨٤
المجموع	١٢٠٤٠٢	٢٦٨٤٣٧	٣٨٨٨٣٩

وقد شكك الكثيرون في دقة هذه الأرقام ومن بينهم المؤرخ الكردي الذي قتل مؤخرًا في بغداد بعد ان تجاوز التسعين من العمر الملا جميل الروزياني الذي كان يعتبر حجة في تاريخ المنطقة وأحوالها وأصول سكانها وقبائلها^(٢٠).

ويمكن الجزم بأن العديد من القبائل والقرى والتجمعات السكنية الكردية التابعة لكركوك لم تشملها عمليات التعداد السكاني أبداً، ولعل أحسن دليل على قولنا هذا هو ان السلطات الإدارية والعسكرية العراقية لم تكن تعرف بوجود العديد منها إلا خلال عمليات الأنفال عندما أكتشفتها ودمرتها وأنفلت سكانها^(٢١).

كما يمكنني القول بأن ٥٢٨٤ شخصا والذين أشير اليهم على ان لغتهم الأم غير مبينة هم من الكرد يبدو انهم لم يسجلوا عمداً ولأسباب معروفة لدى المطلعين على السياسات الحكومية والقائمين على عمليات الأحصاء في هذا اللواء. وتفسر هذه الظروف التي رافقت عمليات الأحصاء العام للسكان سنة ١٩٥٧ ان يكون عدد المتحدثين بالتركمانية في المدينة أكثر من الذين اعتبروا ككردية لغتهم الأم بـ (٥٢٤٩) شخصا وهو عدد مقارب الى عدد الذين لم تؤشر لغتهم الأم في الجداول الأحصائية. ولا يتطابق هذا مع البيانات التي أوردتها المصادر العلمية

الأحصائيات السكانية خلال الفترة التي تناولتها هذه الورقة، إلا أنه كان يعاني ايضا من بعض النواقص الجديدة. فقبل كل شيء كان اللجوء الى مبدأ اللغة الأم لتحديد الانتماء القومي للسكان محاولة لتلمص من الاعتراف بالهوية القومية للأثنيات المختلفة وفي مقدمتها الأثنية الكردية. فضلا عن كونها محاولة لتشويه الحقائق المتعلقة بالتركيب السكاني وفتح الباب أمام عمليات التزوير على نطاق واسع. لا يعني إحصاء الناس على أساس اللغة الأم دائما تطابقا مع الانتماء القومي لهم. فهناك من عاش وسط قومية أخرى وتعلم لغتها بصورة أفضل من لغته الأم ولكن ذلك لا يعني بأنه أصبح ينتمي الى القومية الجديدة التي تعلم لغتها. وكانت سيادة اللغة التركمانية في دوائر وأسواق كركوك آنذاك لا تتطابق مع حقيقة عدد التركمان في كركوك. وشهدت عمليات التعداد حالات تزوير كثيرة في بعض الأحياء الشعبية للكرد في كركوك، وقد تبين ذلك بوضوح عند نشر نتائج التعداد المذكور عام ١٩٥٩، اذ ظهر لدى مراجعة الكثير من الكرد لدائرة النفوس في كركوك بانهم سجلوا كتركمان من قبل العدادين في الحقل الخاص باللغة الأم، خاصة في الأحياء الشعبية الكردية التي كان معظم ابنائها يجهلون العربية فتولى العدادون ملاً الأستمارات نيابة عنهم، وقد قدم بعضهم فيما بعد شكاوى بهذا الخصوص الى الجهات المختصة، بينما أقام البعض الآخر دعاوى قضائية لتبديل ذلك بقرار قضائي^(١٨). ويتذكر الكثيرون بأن معظم العدادين كانوا من ابناء القومية التركمانية وسجلوا كل من اجاب على استفساراتهم بالتركمانية على ان لغتهم الأم التركمانية دون ان يكلفوا انفسهم السؤال عن لغتهم الأم الحقيقية. كما لجأوا احيانا الى اهمال تسجيل اللغة الأم للآلاف من المواطنين الكرد. ومن هنا ظهر في الجداول الأحصائية الخاصة بكركوك ان اكثر من خمسة الاف شخص (لم يعرفوا) لغتهم الأم. يبدو ان الهدف من وراء هذه المحاولات كلها هو تقليل نسبة السكان الكرد في المدينة لصالح الفئات الأخرى من مواطنيها.

وكان تصنيف السكان من حيث اللغة الأم في كركوك المدينة واللواء بموجب احصاء عام ١٩٥٧ كالآتي:

الموضوعية البعيدة عن التحيز. فقد أكد العالم العراقي المعروف بنزاهته الدكتور شاكر خصباك بأن الكرد كانوا يشكلون في الخمسينات نسبة ٥٥.٢٪ من مجموع سكان لواء كركوك (٢٢). يبدو لي ان النسبة التي يشير اليها الدكتور شاكر خصباك هي الاقرب الى واقع الحال من اية نسبة اخرى.

ونلاحظ تذبذبا في البيانات المتعلقة بنسب السكان حسب القومية في كركوك من مرحلة الى اخرى، فقد قدرت نسبة التركمان، مثلا، في لواء كركوك عام ١٩٢٠ بـ ٣٠.٣٪ وفي عام ١٩٥٧ بـ ٢١.٤٪، بينما ارتفعت هذه النسبة الى ٢٦.٣٪ عام ١٩٦٥ لتعود الى الانخفاض الى ١٦.٣١٪ عام ١٩٧٧ (٢٣). ويكمن السبب وراء حالة التذبذب هذه في نسب التركمان وغيرهم من سكان كركوك وغيرها من المدن والمحافظات العراقية في سياسات التمييز الحكومية المتبعة ازاء المكونات الأثنية في العراق وسيادة الأوضاع الأستثنائية في كردستان على مدى عقود طويلة ومحاولات الناس إخفاء انتماءاتهم القومية الحقيقية لتجنب الدخول في مشاكل مع السلطات السياسية والأدارية وبخاصة في كركوك. فقد كانت كردية المواطن في كركوك مصدرا للمنغصات والملاحقات التي لا نهاية لها، ومن هنا فقد اضطرت اعداد كبيرة من الكرد إلى إنكار انتمائهم القومي الأصلي للتخلص من المشاكل والملاحقة السياسية.

شهدت العقود اللاحقة للفترة التي تناولتها هذه الورقة انتهاج سياسة حكومية مكشوفة لتغيير الواقع القومي لسكان كركوك الأمر الذي لا يدخل في نطاق هذه الدراسة. ولعل أصدق من عبر عن واقع التكوين الأثني لسكان كركوك وكيفية تغييره هو علي حسن المجيد في إجتماع له مع مسؤولي حزب البعث والجيش والأمن بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٨٩ والذي سجلت وقائعه على شريط وقع بأيدي المنتفضين الكرد في آذار ١٩٩١ وكان يتباهى بما حققه خلال عامين من حكمه المطلق لكردستان كمسالخ الأنفال وقصف ٤٠ موقعا في كردستان بالأسلحة الكيميائية وتدميره للريف الكردستاني، وعن كركوك و(إنجازاته!!) فيها قال (أود أن أتحدث عن نقطتين الأولى التعريب والثانية المناطق المشتركة بين الأرض العربية ومنطقة الحكم الذاتي. النقطة التي أتحدث عنها هي كركوك. عندما جئت الى هنا لم يزد عدد العرب والتركمان عن ٥١٪ من مجموع سكان كركوك " لم يوضح هل يتحدث عن المدينة أم عن محافظة كركوك " مع كل ذلك صرفت ٦٠ مليون دينار الى أن وصلنا الى الحالة الراهنة، ليكن واضحا لديكم لم يوصل كل العرب الذين جلبناهم الى كركوك نسبتهم الى ٦٠٪، عند ذلك أصدرت أوامري ومنعت بموجبها كرد كركوك من العمل في كركوك والمناطق التابعة خارج منطقة الحكم الذاتي.

كركوك خليط من القوميات والأديان والمذاهب، كل الناس الذين رحلناهم خلال الفترة من ٢١ مايس وحتى ٢١ حزيران لم يكونوا من سكان المناطق المحرمة، ولكنهم كانوا تحت سيطرة المخربين سواء كانوا من المتعاطفين معهم أو ضدهم (٢٤).

المصادر والهوامش:

١- للمزيد من التفاصيل في هذا الباب راجع المصادر التالية:

Longrigg S.H, Four Centuries of Modern Iraq Oxford, 1925

محمد أمين زكي، تاريخ الدول والأمارات الكردية في العهد الإسلامي، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة ١٩٤٨. وكذلك:

أى. اي، فاسيليفا، كردستان الجنوبية الشرقية خلال القرن السابع عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر، لمحات من تاريخ امارتي أردلان ويابان، موسكو ١٩٩١.

٢- تشير الموسوعة اليهودية الى تواجد اليهود في كركوك خلال القرون الأربعة الأخيرة وقدرت عددهم بـ ٢٠٠ عائلة في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والذين كانوا يسكنون حيا خاصا بهم وساعدوا مع مسيحيي المدينة الأنجليز عام ١٩١٨ لأحتلال المدينة. وقد بلغ عدد اليهود في كركوك عام ١٩٤٧ حسب المعطيات الواردة في الموسوعة اليهودية ٢٣٥٠ شخصا وهاجروا جميعا من كركوك عام ١٩٥٠-١٩٥١. حول عدد اليهود ودورهم في كركوك انظر:

Encyclopaedia Judaica, vol.10, P.1047- 48

٣- للمزيد من التفاصيل راجع:

علاء الدين سجادي، تاريخ الأدب الكردي، بغداد ١٩٥٢، ٦٥-٦٦.

٤- رحلة المهندس يوسف (يوسف) جيرنيك لدراسة حوضي دجلة والفرات من الناحية الفنية مع كذلك وصف الطرق العابرة لشمال سوريا، مترجمة من الألمانية، (نشرة قسم القفاس للجمعية الجغرافية الملكية الروسية) المجلد VI، ١٨٧٩. ص٩١.

٥- قاموس الاعلام، محررى ش. سامي، بشتجي جلد، استانبول، مهران مطبعة سى، ١٣١٥. ص٢٨٤٢.

٦- سون، رحلة متنكر الى بلاد ما بين النهرين وكردستان، نقله الى العربية وحققه وقدم له وعلق عليه فؤاد جميل، الجزء الأول من اصطنبول الى السلمانية، ط١، بغداد ١٩٧٠، ص١٥٨-١٦٣.

٧- لم يشر محمد أمين زكي الى اسم كتاب سون الذي استقى منه هذه الأرقام، وكتاب سون المشار اليه والموجود تحت يدي لا يشير الى أية أرقام سوى التي أشرنا اليها. يبدو أنه إطلع على هذه المعلومات في مؤلف آخر لميجر سون الذي كتب الكثير عن كردستان من بينها (دليل أو مرشد كردستان الجنوبية) الذي أعتبر مؤلفا دقيقا ومتضمنا لمعلومات صحيحة الى ابعاد مدى، على حد

- ٢٠- مجلة هاواري كركوك، العدد ٢، أربيل، كانون الأول ١٩٩٨، ص ٣١.
- ٢١- هناك اشارات عديدة في الوثائق الحكومية المتعلقة بمسالخ الأنفال والتي وقعت بأيدي المنتفضين الى العديد من القرى التابعة لمحافظة كركوك المؤنفة التي لم تكن معروفة لدى السلطات الإدارية ولا وجود لها حتى على الخرائط الرسمية المدنية والعسكرية العراقية. للمزيد من المعلومات انظر: Genocide in Iraq. The Anfal Campaign Against the Kurds. HRW/ME, New York 1993.
- ٢٢- الدكتور شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، بغداد ١٩٥٩، ص ٤٣.
- ٢٣- الدكتور خليل اسماعيل، التوزيع الجغرافي للتركمان في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤، أربيل، كانون الثاني ١٩٩٤، ص ٢٨-٢٩.
- 24- Genocide In Iraq .The Anfal Campaign Against The Kurds. Himan Rights Watch/ ME. New York. 1993 , P. 353.

- تعبير مترجم الكتاب فؤاد جميل. أنظر: المصدر السابق، ٣٥٠.
- ٨- محمد أمين زكي، ملاحظاتي على قانون اللغات المحلية، في كتاب (محاولتان غير مجديتين) حققه وقدم له وعلق عليه صباح غالب، لندن ١٩٨٤، ص ١٠٤-١٠٥.
- ٩- سي. جي. آدموندز، كرد وترك وعرب - سياسة ورحلات ويحث عن الشمال الشرقي في العراق ١٩١٩-١٩٢٥، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد ١٩٧١، ص ٢٤١. أنظر كذلك: أ.م. مينيتيشاشفيلي، الكرد -لمحات في العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافة وأساليب المعيشة، موسكو ١٩٨٤، ص ٢٥ و١٩٣ (بالروسية).
- 10- Hay W.R, Two Years in Kurdistan : Experiens of a Political Officer 1918-1920, London 1922 .
- P. 81; Longrigg S.H Iraq 1900 to1950. A political , Social and Economic History, London 1953 .P53.
- ١١- مذكرة محمد أمين زكي الى الملك فيصل الأول حول الشأن الكردي العراقي في ٢٠ كانون الأول ١٩٣٠، تقديم وترجمة الدكتور جبار قادر، الملف العراقي، العدد ١٠٤، آب ٢٠٠٠، ص ٦٤-٦٥.
- ١٢- آدموندز، نفس المصدر، ص ٢٤٠-٢٤١.
- 13- Loder Y.de V, The Truth about Mesopotamia , Palestine and Syria , London 1923, P.214.
- 14- Ibid, P.215- 218.
- للمزيد من التفاصيل حول حجج الطرفين المتنازعين انظر كذلك:
- م.س.لازريف، الأميرالية والمسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣، موسكو ١٩٨٩، ص ٣٠٦-٣٠٩ (بالروسية).
- ١٥- تقرير عصبة الأمم، مسألة الحدود بين تركية والعراق، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ٩٤، نقلا عن: كركوك في تقرير عصبة الأمم، مجلة هاواري كركوك، العدد ٤، أربيل ١٩٩٩، ص ١٧٧-١٧٨.
- ١٦- نفس المصدر السابق.
- ١٧- احصاء السكان لسنة ١٩٤٧، الجزء الثاني، الجدول السادس- قضاء كركوك، ص ١١٨.
- ١٨- الدكتور نوري طالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، ط٢، بلا.م، ١٩٩٩، ص ٧٩.
- ١٩- المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ - لوائي السليمانية وكركوك، تصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الأم للواء كركوك. مطبعة العاني. بغداد ١٩٥٩.

وفئات من رعاياها في المدن والقصبات الرئيسية الواقعة على هذا الطريق. الى جانب اقامة المستوطنات البشرية لرعاياها قامت الدولة العثمانية في العقود الأخيرة من حكمها بانتهاج سياسة تنريك جزء من السكان المحليين الذين شكلوا الأداة التي اعتمدت عليها الدولة في تنفيذ سياساتها في هذا الجزء من كردستان.

ثالثا: بذلت سلطات الاحتلال البريطاني من أجل تنفيذ سياساتها الاستعمارية في العراق وبخاصة في كردستان جهودا كبيرة لإقتطاع هذا الجزء المهم من المنطقة الكردية من الوطن الأم وربطه بالدولة العراقية وقام مستشاروها السياسيين والعسكريين والأقتصاديين اصحاب السلطة الحقيقية في العراق في العهد الملكي بإدخال تحويرات جوهرية على تلك السياسات مستفيدين من تجاربهم الغنية في شبه القارة الهندية وبخاصة بعد ان ادركوا حجم بحيرة النفط التي تعوم عليها كركوك. فضلا عن ان التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها روسيا وتركيا في سني الحرب العالمية الأولى الأخيرة وبعيدها، أجبرت مخططي السياسات الاستعمارية البريطانية في الشرق الأدنى على اعادة النظر في مجمل استراتيجياتهم في المنطقة لعل في مقدمتها ما يتعلق بسياساتهم تجاه الكرد.

رابعا: ولتداخل السياسات الحكومية ازاء الكرد مع سياساتها الخاصة بكركوك والتي تشكل احدى العقد الرئيسية للقضية الكردية في العراق واحد العوائق الأساسية امام ايجاد حل سلمي لها، لذا لا يمكن دراستها والقاء الأضواء عليها بمعزل عن العناصر الأخرى، من هنا وجب التطرق الى بعض المسائل الأخرى التي قد تبدو لوهلة الأولى خارج نطاق هذه الورقة.

يعتقد كاتب هذه السطور مخلصا بأنه وبدون إلقاء الأضواء على جذور تلك السياسات وتحليل ابعادها ودوافعها السياسية والأستراتيجية والأقتصادية يصعب علينا فهم السياسات الحكومية اللاحقة في كركوك بما فيها سياسة الحكومة البعثية الحالية، كما لن يكون بالإمكان وضع نهاية لمعضلة كركوك في المستقبل أيضا، والتي تشكل برأبي برميسل بارود قابل للأنفجار دوما. وتكمن الأهمية العلمية والسياسية لموضوعنا هذا هنا بالذات.

كركوك عشية تشكيل المملكة العراقية:

كانت كركوك ومنذ منتصف القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى تدخل ضمن ممتلكات الدولة العثمانية. وكان عهد السيطرة العثمانية على كردستان والعراق فترة

الفصل الثالث

السياسات الحكومية في كركوك خلال العهد الملكي

تهدف هذه الورقة الى إلقاء الأضواء على السياسات الحكومية في كركوك خلال العهد الملكي وتشخيص الدوافع السياسية والأقتصادية والأستراتيجية لتلك السياسات وابعادها.

ولتوضيح تلك السياسات ودوافعها وابعادها نطلق من الإفتراضات التالية:

أولا: انتهجت الحكومات العراقية المتعاقبة ضمن سياساتها العامة إزاء الشعب الكردي في العراق، والتي تراوحت بين إنكار الكرد كشعب وكردستان كوطن قومي لهذا الشعب وعدم الاعتراف بحقوقه القومية المشروعة، وقمع حركاته التي كانت تهدف اساسا الى تحقيق المساواة بين سكان البلاد بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والطائفية وكذلك العدالة في توزيع ثروات البلاد بعيدا عن سياسة النهب وافقار الكرد وتهميش دورهم في الحياة السياسية والأقتصادية والثقافية للبلاد، انتهجت سياسة جد خاصة ازاء الكورد في كركوك اتخذت صيغا مختلفة خلال العقود الثمانية الماضية لتصل الى مرحلة التطهير العرقي على يد الحكومة البعثية الحالية.

ثانيا: ورثت الدولة العراقية النهج العام لتلك السياسات من سلطات الاحتلال العثماني التي ادركت منذ وقت مبكر أهمية كركوك والقصبات التابعة لها لوقوعها على الطريق الأستراتيجي الذي يربط موانئ البحرين المتوسط والأسود مع الحدود الأيرانية وولايتي بغداد والبصرة وماوالها. ولم تكن الدولة العثمانية وحيدة في هذا المجال بل ان جميع القوى والأمباطوريات التي تعاقبت على احتلال المنطقة منذ العصور القديمة ادركت تلك الأهمية وحاولت ايجاد مواطن قدم لها لحماية مصالحها في هذه المنطقة. ولكن تلك القوى لم تنجح كما نجحت كل من الدولتين العثمانية والصفوية في مهمة اسكان أتباعها

مظلمة وعهدا للتدهور الأقتصادي والقهر القومي والمذهبي والتراجع الثقافي. وكان التنظيم الإداري العثماني يقوم على اساس الأيالات (الولايات) والتي كانت تقسم الى سناجق (ألوية). فبعد الأحتلال العثماني مباشرة قسمت الأراضي التي تعرف اليوم بالعراق الى اربع ايالات هي: بغداد، الموصل، البصرة وشهرزور. وكانت ايالة شهرزور والتي كانت كركوك مركزا لها قد عاشت فترة مضطربة من تاريخها وتحولت الى ساحة كبرى للصراع العثماني - الأيراني. وضمت الايالة في القرن السادس عشر ١٦ سنجقا ارتفع عددها في منتصف القرن التالي الى ٣٢ سنجقا، والتي كان اكثرها عبارة عن قلاع على رؤوس الجبال وعند المضائق الجبلية المهمة وقد اندثر معظمها بفعل الحروب المستمرة بين الدولتين العثمانية والأيرانية أو بين الأمراء الكرد الأقطاعيين انفسهم. لعل من بين اشهر سناجق ولاية شهرزور يمكننا الأشارة الى كركوك، اربيل، حرير، كوي، شمامك، سهل مخمور، شهرزور، شهربازار، مركة، شميران، قرداغ، قزلة وجبل حمرين وغيرها^(١).

من الضروري ان نشير هنا الى ان حدود الأيالات العثمانية لم تكن ثابتة بل انها كانت عرضة للتغيير المستمر سواء بسبب التغييرات الإدارية التي كانت تجريها الدولة العثمانية نفسها او كنتيجة للحروب والصراعات المستمرة بينها وبين إيران والتي كانت ايالة شهرزور من بين اهم ساحاتها. تعرض التنظيم الإداري العثماني الى تغييرات كثيرة الى ان استقرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد اصبحت ولاية الموصل المشكلة عام ١٨٧٩ تضم ثلاثة سناجق وهي: سنجق المركز الموصل وتتبعه اقصية دهوك، زاخو، زيبار، سنجان، عقرة، وسنجق شهرزور (كركوك) وتتبعه اقصية اربيل، رانية،رواندوز، كويسنجق، صلاحية (كفري). اما سنجق السليمانية فقد ضمت اقصية بازيان، شهربازار، قرداغ، گلغمبر ومرگه^(٢).

وكان سنجق شهرزور من اكبر سناجق ولاية الموصل من حيث عدد النواحي والقرى التابعة له، اذ ضم ٦ اقصية و ١٧ ناحية و ١٧١٢ قرية، بينما ضم سنجق الموصل ٦ اقصية و ١٥ ناحية و ١٥٩٨ قرية وسنجق السليمانية ٥ اقصية و ١١ ناحية و ١٠٨٢ قرية^(٣).

وكانت السلطات العثمانية وكما كان شأنها دوما وفي جميع الأقاليم والمناطق الخاضعة لسيطرتها تنهب موارد سنجق كركوك دون ان تقدم من الخدمات مايتناسب مع تلك الموارد. فقد بلغت ايرادات سنجق كركوك عام ١٨٨٨ مثلا سبعة ملايين ونصف المليون قرش. وجاءت هذه الموارد من ضرائب العقار، على الأملاك، والأغننام، والبذل العسكري، وضرائب الدخل، والأعشار، والغابات، والطابو ورسوم المحاكم. وجاءت ضريبتنا الأعشار والأغننام في المقدمة اذ

بلغت حوالي اربعة ملايين ونصف المليون قرش. في حين لم تتجاوز ما خصصته السلطات العثمانية من الأموال للصرف على شؤون السنجق، الثلاث ملايين قرش. وحتى من هذا المبلغ صرف اكثر من نصفه على الجندرية والبوليس والضبطية. كما خصص نصف مليون قرش آخر على المحاكم ورواتب الموظفين، في حين لم تكن هناك اية تخصيصات لشؤون التعليم وبناء الطرق والجسور وتقديم الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات التي كان يفترض اليها اللجوء واقتضيته ونواحيه^(٤).

كانت اوضاع التعليم مزرية في ولاية الموصل التي كانت تتبعها كركوك، فقد كانت فيها في ذلك العام (اي عام ١٨٨٨) سبع مدارس فقط، موزعة بمعدل مدرسة واحدة على الموصل وكركوك واربييل وصلاحية (كفري) وعقرة ورواندوز والسليمانية، وكان يتلقى التعليم فيها ٣١٨ تلميذا فقط^(٥).

وهكذا لم تخلف السيطرة العثمانية على هذه البلاد غير الخراب والتخلف والفقر والتي شكلت عوائق كبيرة امام اي تطور حقيقي. والأنكى من ذلك كله ان هذه المنطقة شأنها شأن العديد من مناطق الشرق الأخرى اصبحت في أواخر العهد العثماني هدفا للتوسع الأستعماري الأوربي. فقد كان هناك تنافس شديد بين الأنجليز والفرنسيين والألمان والروس للسيطرة على الشرقين الأوسط والأدنى. وكانت كردستان كبلاد غنية ومهمة استراتيجيا تحتل موقعا مهما في ذلك التنافس. فقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بوقت طويل كانت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا تعمل ما في وسعها لتثبيت مواطئ قدم لها في هذه البلاد والسيطرة على ثرواتها وربط سوقها بأسواق تلك الدول وكان النفط عاملا مهما في ذلك الصراع. فقد بدأ العديد من الجيولوجيين الغربيين وقبل ان ينتهي القرن التاسع عشر يتحدثون عن بحيرات النفط الغير مستخرجة في بابا گورگور، حتى ان Morgan الفرنسي تمكن من تحديد حجم حوض نفط كركوك وحتى خانقين وجبل كويخا في قصر شيرين بـ (٣٠٠ كم) تقريبا^(٦).

وكانت محاولات الشركات البريطانية للأستحواذ على المناطق النفطية في كردستان الجنوبية (كردستان العراق فيما بعد) سببا رئيسيا وراء اصرار الحكومة البريطانية على احتلال ولاية الموصل كلها. وعبر ونستون چرچل في تصريحه الشهير عام ١٩١٣ عن هذه التوجهات عندما أعلن دون مواربة بأنه (يجب ان نقف عند منابع النفط كأصحاب او مسيطرين على الأقل على جزء من النفط الذي نحن بحاجة اليه)^(٧).

وكانت اتفاقية سايكس - بيكو التي عقدت في مايس ١٩١٦ محاولة لتسوية المشاكل المتعلقة بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين القوى الكبرى الرئيسية. وبموجب تلك الأتفاقية

أعلنت ميزوبوتاميا الجنوبية مع بغداد منطقة سيطرة بريطانية، بينما اعتبرت المناطق الداخلية منطقة نفوذ بريطانية، في حين اعتبرت ولاية الموصل منطقة نفوذ وليس منطقة سيطرة فرنسية، وقد اجبرت بريطانيا فرنسا على التخلي عن المطالبة بالموصل في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ مع تعويضها بـ (٢٥٪) من اسهم شركة النفط التركية. وكانت فرنسا قد وعدت بالسيطرة على الجزء الأكبر من كردستان العراق وكردستان سوريا والجزء الجنوبي الشرقي من كردستان تركيا مع ارمينيا الغربية. بينما دخلت مناطق من كردستان العراق الى الجنوب من كركوك وجبل حميرين والجزء الجنوبي الغربي من كردستان ايران ضمن مناطق النفوذ البريطانية، وتركت الأجزاء الباقية من كردستان الشمالية والغربية الى روسيا.

جرى تطبيق الاتفاقية فيما بعد وفق سيناريوهات اخرى بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا وسيطرة بريطانيا على ولاية الموصل وظهور الحركة الكمالية في تركيا.

بدأ الأنجليز نشاطا محمومًا للسيطرة على كردستان في العام الأخير من الحرب العالمية الأولى. فقد تقدمت القوات البريطانية باتجاه كركوك وتمكنت في ٢٨ نيسان ١٩١٨ من احتلال كفري وفي اليوم التالي إحتلت طوزخورماتو ودخلت كركوك في ٧ مايس (ولكنها اضطرت الى الانسحاب منها بعد ٢٤ ساعة لتعود اليها القوات التركية ولكن الأنجليز عادوا اليها واحتلوها قبل عقد هدنة مودروس بخمسة ايام اي ٢٥ تشرين الأول ١٩١٨ وطاردوا القوات التركية حتى ألتون كوبري). وكان الأنجليز قد ارسلوا منذ احتلال كفري الرسائل الى الزعامات الكردية في كركوك والسليمانية.

ومنذ أن وطأت أقدامهم المنطقة الكردية بدأ الأنجليز ينتهجون سياسة تقطيع أوصال كردستان الجنوبية، التي كانت تضم على حد تعبير أحد أعمدة الاستعمار البريطاني في العراق ادموندز كلا من الموصل وكركوك والسليمانية. في حين كانت أربيل وكويسنجق ورواندوز اقصية منفصلة تابعة الى كركوك وقد فصلت عنها عام ١٩١٨ ليؤلف منها لواء رابع مستقل باسم لواء اربيل، أما خانقين ومندلي الواقعتان على الحدود العراقية - الأيرانية واللذان كانتا من اعمال ولاية بغداد وأغلبية سكانهما من الكرد فقد ضمنا الى لواء ديالى الذي تم تشكيله في نفس العام أيضا^(٨).

ضمت المملكة العراقية منذ تأسيسها ١٤ لواءً كان من بينها لواء كركوك الذي ضم اربعة اقصية و ١٥ ناحية واستمر هذا التقسيم طيلة العقود الخمسة التالية دون تغيير جوهري، لكن العقدين السابع والثامن شهدا اوسع عمليات التغيير في تشكيلات العراق الإدارية وطالت تلك التغييرات محافظة كركوك اكثر من اية محافظة عراقية اخرى، فالى جانب تغيير اسمها

الجغرافي، فقد تم تمزيق اوصالها وتجزئة وحداتها الإدارية وتوزيعها على المحافظات المجاورة. وكانت التعليمات الصادرة الى اول ضابط سياسي بريطاني جرى تعيينه في كركوك خريف عام ١٩١٨ الميجر نوثيل تقضي بما يلي (لقد تم تعيينك بمنصب الضابط السياسي في لواء كركوك اعتبارا من الأول من تشرين الأول. يمتد اللواء من الزاب الأسفل الى ديالى والى الحدود الأيرانية. يشكل اللواء جزءا من ولاية الموصل التي سيقدر مصيرها النهائي من قبل حكومة صاحب الجلالة. وفي الوقت الحاضر يجب اعتبارها تقع ضمن منطقة الأحتلال العسكري والأداري. عليك ان تباشر مهامك انطلاقا من هذا الافتراض... و عليك ان تشرح للزعماء المحليين الذين ستدخل معهم في اتصالات بانه لا نية هناك لفرض ادارة اجنبية تخالف عاداتهم و رغباتهم، كما عليك ان تشجعهم لكي يشكوا اتحادا للنظر في تسوية قضاياهم العامة بارشاد الضباط السياسيين البريطانيين)^(٩).

تسببت الأعمال الحربية وتعبئة الناس وزجهم في فرق عمل السخرة وفرض الأتاوات والضرائب عليهم وسرقتهم في تدهور الوضع الاقتصادي وتردي احوال الزراعة وتربية المواشي والحرف اليدوية. كما أن الصناعات المحلية بدأت تعاني من تراجع كبير وانقطعت سبل الأتصال وطرق التجارة التقليدية بفعل العمليات العسكرية. ورافق ذلك كله الحصار وصعوبات النقل ونقص توريد السلع والمنتجات الصناعية والمواد الأولية للمصانع المحلية والتي تسببت بدورها في الأرتفاع المستمر للأسعار على السلع الغذائية والصناعية فضلا عن المجاعة والأوبئة التي كانت تفتك بالالاف من أبناء البلاد.

ادى ذلك كله الى اثاره حنق السكان على الأنجليز، واذا اضفنا الى ذلك كله الدعاية التركية في كركوك وفي ولاية الموصل عموما يمكننا ان ندرك حقيقة مشاعر ومواقف الناس تجاه سادة البلاد الجدد. عموما وقف سكان كركوك موقفا معاديا من الأحتلال البريطاني لمدينتهم وشاركوا في الحركات المعادية للأنجليز، فقد جرى عشية ثورة العشرين تنظيم تجمع جماهيري كبير في كركوك للتنديد بالسياسات البريطانية كما قام كرد كركوك اثناء ثورة العشرين بقطع خط سكة الحديد^(١٠).

قرر الأنجليز منذ البداية الأحتفاظ بكرركوك مهما كانت نتائج سياساتهم في السليمانية والألوية الكردية الأخرى. اذ لا نجد اشارات واضحة الى مستقبل كركوك في مجمل المشاريع الأنجليزية الخاصة بالقضية الكردية في العراق. وكان تنامي الحركة القومية الكردية وراء اجبار السلطات البريطانية على التفكير في ايجاد حل للقضية الكردية بطريقة تخدم مصالح البريطانيين والحكومة العراقية. ولكن تلك الحلول كانت مرفوضة من قبل الكرد لأنها لم

تتجاوب مع أبسط مطالبهم القومية. فقد كان الأنجليز يخططون لأقتطاع كركوك من الكيان الكردي الذي كان يجري النقاش حول قيامه، إذ أوصى المندوب السامي البريطاني باتخاذ نهر الزاب الأسفل حدودا شمالية لدولة العراق المزمع تشكيلها لغنى المناطق الواقعة الى الجنوب منها بالنفط والتبغ والقمح والفحم وغيرها^(١١).

وفي الأتجماع الذي عقد في وزارة الخارجية البريطانية والذي نوقشت فيه القضية الكردية اقترح وزير شؤون الهند ئي، سي، مونتيجيو بان تكون الحدود بين كردستان الجنوبية وميزوبوتاميا الى الشمال من الخط الممتد من خانقين الى كفري - كركوك - التون كوبري - اربيل - زاخو - فيشخايبور. وكانت خطته تقضي بضم هذه المدن كلها الى ميزوبوتاميا باستثناء اربيل والتي ترك امر تقرير مصيرها الى حين عرضه على الوجهاء والزعماء المحليين^(١٢).

وللسيطرة على مقدرات البلاد حاول البريطانيون اثاره العدا بين المكونات الأثنية في كركوك وغيرها وخلفوا حتى بعد خروجهم من العراق ركاما من اسباب التوتر والعداء بين الناس. لعل حادثة مايس عام ١٩٢٤ في كركوك تشكل نموذجا صارخا لمحاولات زرع بذور الشقاق بين ابناء كركوك الذين وصفهم الكتاب الأنجليز بانفسهم بانهم كانوا على درجة كبيرة من التسامح. فقد جرت في ٤ مايس ١٩٢٤ اضطرابات في سوق كركوك عندما هاجمت قوات الليفي الأتورية المدعومة من السلطات البريطانية التجار وبدأت باطلاق النار على المدنيين. وكان الموقف البريطاني سببا في تمادي قوات الليفي في غيها، فقد منعت تلك السلطات البريطانية تدخل الشرطة لوقف الاضطرابات وقتل بسبب ذلك الحادث ٥٠ شخصا وجرح ٢٠٠ شخص. أثار هذا الحادث حنق القبائل الكردية التي تهيأت لمهاجمة المدينة والثأر للمقتولين، كما ان الشيخ محمود اراد تحرير المدينة ومعاقبة المجرمين^(١٣).

عرفت الحادثة عند اهل كركوك بحرب الأرمن لعدم تمييزهم بين الأتوريين والأرمن، فقد احتج السكان على تصرفات المحتلين الأنجليز وقوات الليفي الأتورية تجاه سكان المدينة. وكان بعض افراد الليفي حاولوا عشية عيد الأضحى الدخول عنوة الى حمام النساء المعروف ب(جوت حمام)، عند ذلك ثارت ثائرة السكان وردت عليهم قوات الليفي باطلاق النار. اورد ادموندز صورة مشوهة للحادث حينما حاول تصوير الأمر وكأنه خلاف بين افراد الليفي وبعض اصحاب المحلات على سعر بعض السلع ليتوسع الخلاف ويتخذ ابعاد خطيرة ادت الى مقتل هذا العدد الكبير من الناس، وليقوم المسلمون في اليوم التالي بمهاجمة ونهب بيوت وممتلكات المسيحيين وكنائسهم. هناك أدلة وشواهد كثيرة على قيام سلطات الاحتلال البريطانية والمستشاريين

السياسيين والعسكريين الأنجليز وشركة نفط العراق بخلق وتعميق النعرات والحزازات بين المكونات الأثنية المختلفة في كركوك. كانت هذه الأعمال موجهة بالأساس ضد الكرد لأنهم كانوا يشكلون الخطر الأكبر على المصالح البريطانية في هذه المنطقة الغنية بالنفط خاصة وأن الحركة الكردية كانت تطالب آنذاك بإقامة الدولة الكردية المستقلة.

الأنكى من ذلك ان الحكومات العراقية المتعاقبة في العهدين الملكي والجمهوري لم تدرك مخاطر هذه السياسة على مستقبل العراق بل تمسكت بها ونفذتها بصورة ابشع ونجمت عنها احداث مأساوية اتخذت احيانا ابعادا خطيرة لعل اكثرها دموية ومثارا للجدل هي احداث تموز ١٩٥٩.

أمام تنامي الحركة التحررية الكوردية اضطرت الدوائر البريطانية أن تتدارس خلال الفترة التي اعقبت احتلالهم لكردستان الجنوبية فكرة التخلي عن المناطق الكردية الجبلية والتمسك بالمناطق السهلية وبخاصة بكركوك بعد ان واجهت سلطات الاحتلال البريطانية العديد من الانتفاضات الكردية في مختلف مناطق كردستان. وساد هذا التوجه مؤتمر القاهرة ايضا والذي أكد على ضرورة ربط كركوك والموصل بالعراق والتخلي عن مناطق كردستان الأخرى بسبب المقاومة الكردية التي شكلت عبئا على كاهل الخزينة البريطانية. وجرت المطالبة بالانسحاب من المناطق الكردية في بريطانيا نفسها بسبب التكاليف الباهضة لقمع ومواجهة الحركات الكردية المستمرة. وهكذا نرى بأن كركوك خضعت بعد الاحتلال البريطاني لنظام عسكري صارم ولإدارة خاصة بالأراضي المعادية المحتلة ولحكام عسكريين (الضباط السياسيين) الذين خضعوا بدورهم للمندوب السامي البريطاني الذي تركت الصلاحيات في يديه^(١٤).

وأشار ادموندز مستشار وزارة الداخلية العراقية الى المحاولات الكبيرة التي بذلتها بريطانيا لأبقاء سيطرتها على ولاية الموصل بما فيها كركوك وربط تلك الولاية بالعراق، فقد أكد بأنه (ليس من شك ساور احدنا في اننا نخوض معركة حياة او موت بالنسبة للعراق وذلك ليقيننا ان البصرة وبغداد دون الموصل لا يمكن ان تبنى منها دولة معقولة لأسباب اقتصادية واستراتيجية). ورغم محاولات ادموندز لإخفاء الأطماع البريطانية في نفط كركوك والموصل، الا أنه كان مجبرا ان يشير الى تصوير الصحافة العالمية للصراع على الأستحواذ على تلك الولاية على انها معركة على النفط. وأولى الملك فيصل الأول أهمية لولاية الموصل في عبارة بليغة وردت في مذكرته الى لجنة عصبة الأمم الخاصة بمشكلة الموصل والتي قال فيها (اعتبر الموصل للعراق بمنزلة الرأس لسائر الجسد. واعتقادي الراسخ هو وان كان الموضوع تعيين الحدود بين العراق وتركيا الا انه في الحقيقة موضوع كيان العراق ككل ولذلك فان سعادة وشقاء اربعة

ملايين من البشر هي الان بين يدي لجنتمكم العالية).

لقد تطابقت المصالح العراقية والبريطانية الى حد كبير فيما يخص مصير ولاية الموصل، وقد أشار آدموندز الى ذلك بوضوح عندما كتب يقول (كان هناك اعتبار اخر يدفعا نحن ضباط الأقسام البريطانيين الصغار الذين كنا في موضع افضل لنرى ان لافرق بين المصالح العراقية النهائية وبين مصالح بلادنا المباشرة)^(١٥).

كانت كردستان الجنوبية تعاني من تكالب قوى عديدة للسيطرة عليها ونهب ثرواتها. فقد طالب بها الكماليون ايضا وعملوا كل ما في وسعهم لكي يستعيدوا السيطرة التركية عليها. وما يؤكد الأهمية القصوى لهذه المسألة بالنسبة للكماليين ان مصطفى كمال اكد في اول زيارة له الى انقرة في ٣١ ديسمبر ١٩١٩ على ان (حدود تركيا تضم كل الأراضي التي كانت تقع فعليا تحت سيطرة قواتنا يوم عقد الهدنة وتبدأ من النقطة الساحلية جنوب خليج الأسكندرونه وتمر بعد ذلك عبر انطاكية ومن ثم عبر حلب وعبر محطة سكة الحديد في قسمة وتصل الى ضفة نهر الفرات الى الجنوب من جرابلس. ومن هنا تسيير باتجاه الجنوب الى دير الزور ويتجه بعد ذلك نحو الشرق ضامنة الى اراضي الموصل وكركوك والسليمانية. لم تحمي هذه الحدود عمليا من قبل قواتنا المسلحة فحسب، بل تضم ايضا مناطق من اراضيها والتي يسكنها الترك والکرد. والى الجنوب من ذلك الخط يسكن اخوتنا في الدين والذين يتحدثون العربية. نحن نعتبر جميع اجزاء ارضنا الواقعة ضمن هذه الحدود كلا واحدا لا يمكن اقتطاع وفصل اي جزء منه)^(١٦).

وكانت سلطات الأحتلال البريطانية وبموازاة قمعها للحركة القومية الكردية بقوة الحديد والنار تعمل بصورة لا تكل على ربط كركوك ربطا محكما بالعراق، فقد طرح المندوب السامي البريطاني في نوفمبر ١٩١٨ فكرة مد سكة حديد كفري - كركوك - التون كوبري - اربيل - رانية - السليمانية بحجة تطوير هذه المناطق الغنية بالانتاج الزراعي، ولكن الهدف الرئيسي للمشروع كان يكمن في تحقيق السيطرة البريطانية على كردستان لذلك وافقت وزارة الحربية البريطانية على المشروع دون اية شروط. جرى تنفيذ مشروع سكة حديد بغداد - بعقوبة - كركوك - اربيل بحلول عام ١٩٢٥ كأفضل وسيلة لربط كركوك وكردستان الجنوبية عموما ببغداد على حد تعبير ويلسن^(١٧).

لم يتغير موقف سكان كركوك من الأحتلال البريطاني والترتيبات السياسية التي كان الأنجليز وراءها. فقد صوتوا ضد تنصيب الأمير فيصل ملكا على العراق بسبب السياسات الأنجليزية المعادية للکرد والدعاية التركية ضد الحاق الموصل بالعراق ولم يحضر اي مندوب من

كركوك حفل تنصيب الملك في ٢٣ آب ١٩٢١. وكان الأمر كذلك بالنسبة للسليمانية. ولكن ذلك كله لم يؤثر في مسار الأحداث وفق السيناريو الذي اعده الأنجليز فقد كتبت المس بيل بعد تنصيب فيصل ملكا على العراق، تقول (عشنا اسبوعا صعبا ولكننا نملك الآن ملكنا المتوجة)^(١٨).

السياسات البريطانية والعراقية في كركوك في عهد الأنتداب

شهدت كركوك حركة دائبة لزيارات المسؤولين البريطانيين والعراقيين أثناء مشكلة الموصل. وزارها الملك فيصل بنفسه في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٤ بهدف حث ابناء المنطقة للمطالبة بالانضمام الى الدولة العراقية الجديدة. اتخذت الزيارة الملكية مناسبة لرفع العلم العراقي على مباني الدوائر الحكومية في اللواء، أي حتى قبل قرار الحاق الموصل وكركوك رسميا بالعراق من قبل عصبة الأمم بعام كامل. كانت الإدارة في اللواء بيد الضباط السياسيين البريطانيين يعاونهم في ذلك الموظفون المحليون من بقايا الإدارة العثمانية والذين كان معظمهم من التركمان السنة^(١٩).

كانت السلطات البريطانية والحكومة العراقية السائرة في ركبها خلال الصراع على عائدة ولاية الموصل تحاول استمالة الكرد الى جانبها لكسب الصراع ورد الأطماع التركية التي بدأت تفقد مواقعها الواحدة تلو الأخرى بسبب سياساتها الشوفينية ضد مواطنيها الكرد. فقد نشر الجانبان التصريح المشترك الذي اكد على ان (حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعترفان بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق لتأسيس حكومة كردية في المناطق التي يؤلف الكرد فيها الأكثرية المطلقة وترجو من العناصر الكردية المختلفة ان تصل فيما بينها باسرع ما يمكن الى اتفاق من شأنه تعيين شكل الحكومة التي يرغبون فيها وحدودها وان يبعثوا بممثلين رسميين الى بغداد للمداولة بشأن علاقاتهم السياسية والأقتصادية مع حكومتي بريطانيا والعراق)^(٢٠). هذا فضلا عن تصريحات كبار المسؤولين في العهد الملكي والتي كانت تطلق خلال الصراع على الموصل او عشية حصول العراق على الأستقلال الشكلي ودخول عصبة الأمم والتي كانت تتحول الى فقاعات سرعان ما يطويها النسيان بل وانتهاج سياسة مغايرة لروح ومضمون تلك التصريحات.

بدأً حاول الأنجليز ومن بعدهم الحكومات العراقية تهميش دور الكورد في كركوك في الحياة السياسية والإدارية والإقتصادية في المدينة واللواء. فقد سمح الإنجليز لموظفي الدولة المهزومة وعوائلهم بالبقاء والأستقرار في كركوك والقصبات التابعة لها من دون الممتلكات

الأخرى للأميراطورية العثمانية. والأُنكى من ذلك ان سلطات الأحتلال الجديدة استعانت بنفس الموظفين في تصريف اللواء الإدارية والتعليمية. ولم يكن هذا بطبيعة الحال حبا برجال الدولة السابقة بقدر ما كانت محاولة لمنع الكرد من لعب دور كبير في مقدرات كركوك وبخاصة بعد ادراك اهميتها الاقتصادية والأستراتيجية بالنسبة للمصالح الحيوية البريطانية التي توافقت الى حد كبير مع المحاولات الرامية الى اقامة الدولة العراقية ضمن حدودها المعروفة اليوم.

كانت مطالبة الحركة التحررية الكردية انذاك باقامة الكيان القومي الكردي المستقل ضمن حدوده الجغرافية والتاريخية المعروفة لدى الأنجليز قبل غيرهم عاملا مهما في تمسك البريطانيين بهذا الموقف. واثبتت تجربة السنوات القليلة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى بصورة لا تقبل التأويل ان الدولة الكردية المستقلة المنوي تشكيلها لن تكون صديقة أو حليفة للأنجليز بسبب سياساتهم واجراءاتهم القمعية بحق الكرد ومحاربتهم لتطلعات الأخيرين القومية في مختلف ارجاء كردستان^(٢١).

ولم تجد السلطات البريطانية في كركوك صعوبة كبيرة في تبرير سياساتها هذه، فقد اكد العديد من مثليها على افتقار المدينة الى الموظفين والعلمين من ابنائها، لذلك كان لا بد من الأستعانة بالأدارة السابقة والمنظمة التعليمية فيها لتمشية الأمور. وكان هذا كلام حق يراى به الباطل.

كشفت البيانات الأحصائية اللاحقة جانبا بسيطا من هذه العملية عندما اشارت وبعد مرور اكثر من اربعة عقود على زوال السيطرة العثمانية في كركوك وفي غيرها الى وجود الاف من مواليد تركيا بين سكان كركوك الى جانب عشرات الالاف من مواليد المحافظات العراقية الأخرى، وهو ما اشرفنا اليه في مكان اخر من هذا الكتاب.

من المظاهر الأساسية لتهميش الكرد في كركوك هو اسناد الوظائف الرئيسية لغير الكرد رغم ان الأخيرين كانوا يشكلون وحسب جميع المعطيات الأحصائية اكثر من نصف سكان المدينة واكثر من ثلاثة ارباع سكان اللواء، فقد تسنم منصب متصرف اللواء خلال فترة ٣٧ عاما تناولتها هذه الدراسة خمس متصرفين كرد لم يتجاوز مجموع سنوات حكمهم سبع سنوات وهم فتاح باشا الكردي ١٩٢٢-١٩٢٤ وتحسين العسكري ١٩٣٠-١٩٣١ وسعيد قزاز ١٩٤٨-١٩٤٩ والشيوخ مصطفى القره داغي ١٩٥٠-١٩٥٢ ورشيد نجيب ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، بينما اسند منصب رئيس البلدية، الذي يعبر عادة عن النسب السكانية، في اكثر الأحوال الى الكرد من ابناء العائلة الطالبانية كمحمد حبيب الطالباني (١٩٣٤ - ١٩٤٩)

وفاضل الطالباني في الخمسينات حين اقالته بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، في حين تشير المصادر الى قائد واحد للفرقة الثانية من بين الكرد وهو الفريق امين زكي سليمان خلال عام ١٩٣٦ ومدير شرطة كركوك لعام واحد وهو على كمال في عام ١٩٣٤ ، بينما كان ثلثي ممثلي لواء كركوك في المجلس النيابي العراقي طوال العهد الملكي من الكرد والثلث الباقي كانوا من التركمان والعرب. وكان التمثيل النيابي يعبر الى حد ما عن تناسب التكوين القومي لسكان اللواء على حد تعبير الدكتور نوري طالباني رغم عدم اتفاق هذا الرأي تماما مع ما ذكره محمد أمين زكي في مذكرته الى الملك فيصل الأول^(٢٢).

لقد أشار المؤرخ والوزير الكردي محمد امين زكي في مذكرته المشهورة الى الملك فيصل الأول في ٢٠ كانون الأول ١٩٣٠ الى مسألة تهميش الكرد في الأدارة في العراق وكردستان وبخاصة في كركوك والى تنصل الحكومة العراقية عن التزاماتها بموجب قرار عصبة الأمم والذي وافقت عليه مع حليفاتها بريطانيا العظمى وعن تعهدات رئيس الوزراء العراقي في مجلس الأمة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٦ ، والتي قدم وزير المستعمرات ملخصا لها في ٣ أيلول من نفس العام الى عصبة الأمم، فقد ذكر رئيس الوزراء العراقي في كلمته مانصه (يجب اعطاء الكرد حقوقهم وتعيين الموظفين من بينهم وان تكون لغتهم رسمية ويتعلم أطفالهم في المدارس بلغتهم)^(٢٣).

وتكتسب المعلومات الواردة في هذه المذكرة أهمية كبيرة لأن مرسلها تسنم وزارات الداخلية والمعارف والأقتصاد والدفاع والعمل لأحدى عشر مرة خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٤٢ واستقى معلوماته من السجلات والوثائق الحكومية الرسمية وعرف بالنزاهة والتسامح والموضوعية وكان يخاطب بها ملك العراق وليس غيره.

ويشير محمد أمين زكي الى عدم تطبيق اية مادة من تلك التعهدات رغم مرور خمس سنوات على اطلاقها، فقد اظهرت الأرقام بصورة جلية بان عدد الموظفين الكرد في العديد من الوزارات الرئيسية لم يشهد سوى زيادة بسيطة جدا، بينما تناقص عددهم في اكثرية الوزارات الأخرى، هذا في الوقت الذي ارتفع عدد الموظفين من غير الكرد بنسبة مائة في المئة. وكان ذلك يتناقض كليا مع بيانات وزير المستعمرات البريطاني. ويرد بأدلة قاطعة على خطأ التبريرات التي اوردتها الحكومة العراقية وحليفاتها والتي كانت تشير الى عدم وجود اشخاص مؤهلين وراغبين من بين الكرد لتسنم الوظائف الحكومية في الوزارات وفي الألوية الكردية، فقد اشار الى ان الموظفين الكرد كانوا يشغلون في العهد العثماني جزءا مهما من الوظائف المدنية والعسكرية في الولايات الثلاث التي شكل منها العراق فيما بعد. واكد بأن القسم

الأكبر من هؤلاء بقوا في المناطق التي الحقت بالعراق ولازالوا على قيد الحياة ومستعدون لتولي الوظائف الحكومية لذلك لا يمكن للحكومة الأذعاء بانها لا تجد من بين الكرد اناسا يمتلكون الرغبة والقابلية المطلوبتين لتسليم تلك الوظائف. وكان محمد أمين زكي بنفسه شاهدا على العديد من الحالات لموظفين كبار في الإدارة العثمانية السابقة راجعوا الوزارات المختلفة وارتضوا بوظائف ادنى من وظائفهم السابقة الا ان مراجعاتهم لم يجري ترويجها، في حين تسنم زملاؤهم من غير الكرد اكبر المناصب وجلسوا على كراسي الوزارات^(٢٤).

وعن تهميش الكرد وعدم مراعاة العدالة والمساواة بين اقوام العراق في مسألة التوظيف وبخاصة في كركوك كتب محمد امين زكي في مذكرته المشار اليها مايلي (وقبل أن انهي جوابي على السؤال الأول اود ان اضيف نقطة اخرى وهي ان الحكومة لا تراعي العدالة والمساواة بين اقوام العراق في مسألة التوظيف. فاذا دققنا في الوثائق الرسمية نرى بان نسبة الموظفين الكرد في لواء كركوك هي ٢٤.٥٪ والتركماني ٥٦.٥٪ والعرب والعناصر الأخرى ١٩٪ في حين وحسب الأحصاء الكيفي الذي قامت به متصرفية لواء كركوك بنفسها فان نسبة السكان هي كالتالي الكرد ٥١٪، التركماني ٢١.٥٪ والعرب ٢٠٪ والأقوام الأخرى ٧.٥٪. ومن هنا وكما يبدو لي فان الحكومة ولبعض الأسباب، الغير المعروفة لدي ولا اعتقد بصحتها، تساعد التركماني وتلحق الأضرار بالكرد والعرب. ويثير هذا بدون شك انزعاج الكرد والشبهات لديهم ازاء عدالة الحكومة العراقية التي من واجبها ان تنظر بنفس العين الى كل عناصر العراق)^(٢٥). اي ان ٧٦٪ من الموظفين في كركوك هم من غير الكرد في حين ان العدالة والمساواة في مسألة التوظيف برأيه كانت تقضي ان تكون النسبة حسب عدد السكان ٥١٪ للكرد و٤٩٪ لغير الكرد.

ومن الضروري ان نشير هنا الى عامل مهم ساهم الى حد ما في تهميش الكرد في إدارة الدولة العراقية وهو ان لغة الإدارة والتعليم في العهد العثماني كانت اللغة التركية ومع تشكيل الدولة العراقية حلت اللغة العربية محل التركية والتي كان معظم الموظفين المدنيين والعسكريين يجهلونها، لذلك وجدوا انفسهم فجأة مفتقرين الى عنصر مهم من عناصر تسنم المناصب الحكومية. واستعان العديد من كبار الموظفين الكرد العائدين الى العراق بخدمات مدرسين خصوصيين لتعلم العربية، وكان محمد امين زكي بنفسه واحدا من هؤلاء، فقد ذكر المؤرخ الكردي الدكتور كمال مظهر أحمد بان محمد امين زكي (بعد عودته من إسطنبول استعان بمدرسين خصوصيين لتعلم العربية والانجليزية، وقد قطع شوطا كبيرا في تعلم اللغة العربية الفصحى ولكنه وحتى ماته لم يتقن اللهجة البغدادية الدارجة كما كان يتمنى)^(٢٦).

ولم تتخذ الحكومة اية خطوة جديدة لإزالة هذا الغبن الذي لحق بالكرد بل ان السياسة التي انتهجتها كان من شأنها ان تعمق من هذه الحالة في المستقبل. فقد بلغ عدد الشباب الموفدين الى خارج العراق للدراسة حتى عام ١٩٢٩ (١٢٠) شابا لم يكن بينهم سوى اثنان او ثلاثة من الكرد، لأنه وحسب الشروط التي كانت تطبقها وزارة المعارف كان على المرشح للبعثة ان يكون من خريجي الثانوية، بينما لم تكن هناك في كردستان كلها سوى ثانوية واحدة ولم يكن بإمكان الطلاب القدوم الى العاصمة لأكمال الثانوية لأسباب تتعلق باللغة والأمكانيات الاقتصادية. هكذا كانت الحالة تسوء من عام الى آخر وكانت الحكومة تدعي بان الكرد يتسنمون الوظائف في الألوية الأخرى غير الكردية، لكن واقع الحال كان يشير الى ان نسبة الموظفين الكرد لم تصل الى ٥٪ في اي لواء من الوية العراق، في حين كان ٢٦٪ من الموظفين في لواء السليمانية هم من غير الكرد. ولم يكن هناك مدير عام واحد من بين المدراء العاميين الذي بلغ عددهم انذاك ١٩، كما لم يكن هناك ضابط يقف على رأس احدى دوائر وزارة الدفاع باستثناء واحد وكان الأمر كذلك بالنسبة لأمرء المناطق والوحدات العسكرية^(٢٧).

وفيما يتعلق بتمثيل الكرد في البرلمان يقول محمد أمين زكي (كما ان حقوقهم النسبية في مجلس النواب ناقصة. اذ انه بموجب احد تقارير عصبة الأمم فان نسبة سكان الكرد في الألوية الشمالية فقط تصل الى ١٨٪ من مجموع سكان العراق وليس ١٧٪ كما يزعم البعض. وعلى ذلك يجب ان يكون عدد النواب الكرد ١٦ من مجموع ٨٨ نائبا. واذا قارنا عدد النواب الكرد في المجلس الحالي - حتى مع الذين سماهم وزير المستعمرات بنفسه بانصاف الكرد - نرى بان عددهم لا يتجاوز ١١ نائبا)^(٢٨).

وكان توزيع الوظائف العدلية من بين المسائل الرئيسية التي اهتمت بها عصبة الأمم عند دراستها لمشكلة الموصل وقرار الحاقها بالعراق، فقد اوصت بضرورة تعيين الموظفين الكرد واجراء المرافعات والمحاكمات باللغة الكردية لعلاقتها المباشرة بحياة السكان. ورغم تعهدات الحكومتين العراقية والبريطانية الا ان هذا الأمر لم يطبق الا في السليمانية وكويسنجق. ويشير محمد أمين زكي بهذا الصدد الى (ان الكرد يحاكمون في محاكم لواء كركوك باللغة التركية وفي اربيل والموصل وخانقين يضطرون للقيام بالمراجعات والمرافعات باللغة العربية. وتتسبب هذه الحالة في مشاكل ومعاناة كثيرة للكرد لأنهم يضطرون الى الاستعانة بالترجمين لبيان شكاواهم ودعاواهم امام المحاكم وان يسلموا امر الدفاع عن حقوقهم الى هؤلاء المترجمين وانتظار رحمتهم. وكثيرا مايلحق بهم الغبن في هذا المجال، لضعف المترجمين او قبيامهم بتزوير

حقوق المدعي والمدعى عليه بسبب منافع شخصية. وكان هذا المحذور بالذات وراء اقتناع مجلس عصبة الأمم بضرورة استخدام الكرد للغتهم في المحاكم^(٢٩).

وهكذا نرى بأن وضع الكرد في العراق عام ١٩٣٠ من حيث المشاركة السياسية والإدارية أسوأ بكثير من وضعهم عام ١٩٢٦ وهو عام اطلاق التصريحات والوعود بشأن حقوق الكرد في ولاية الموصل، وكانت الصورة في كركوك بالنسبة للكرد أسوأ من ذلك بكثير.

تشكل اللغة القومية وشؤون التربية والتعليم والحفاظ على التراث القومي وتطويره، جوانب مهمة في حياة الأمم وتعد مواقف الحكومة المركزية في الدول المتعددة القوميات من هذه القضايا محكاً للأعتراف بالهوية والحقوق القومية وتبني سيادة العدل والمساواة ازاء جميع المكونات الأثنية.

كما أن الاعتراف بالهوية واللغة والثقافة القوميتين يشكل عنصراً أساسياً لتوفير الفرص امام أبناء الأقليات القومية للمشاركة الاقتصادية والسياسية والأدبية والثقافية في البلاد، والا سيكون مصيرهم التهميش والتخلف وطمس الحقوق. لذلك سنركز على هذه الجوانب ونشير الى الأرقام والمعطيات والسياسات الحكومية في هذه الجوانب ازاء كرد كركوك على وجه الخصوص.

في تقريره عن اوضاع التعليم في العراق أشار المؤرخ والوزير الكردي محمد امين زكي الى التفاوت الكبير في نسب التخصيصات المالية للصرف على التعليم في الألوية العراقية في عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧. ففي الوقت الذي خصصت نسبة ٣٨٪ من واردات لواء بغداد و١٩٪ من واردات لواء الموصل للصرف على التعليم في اللواتين المذكورين، فان نسبة الصرف في لواء كركوك على شؤون التعليم بلغت ٩٪ فقط من واردات اللواء، في حين كانت الحالة في الألوية الكردية الأخرى أسوأ من ذلك بكثير، فقد كانت نسبة الصرف على التعليم في لواء السليمانية ١٪ فقط من مجموع واردات اللواء^(٣٠). كما يمكن القول بأن حصة الأسد من نسبة ال ٩٪ المخصصة من واردات كركوك للصرف على التعليم في اللواء ذهبت الى المدارس غير كردية (بالمناسبة لم تكن هناك اية مدرسة كردية في مدينة كركوك).

وشكلت سياسات الحكومة العراقية في حقل التعليم نموذجاً صارخاً لغمط حقوق الكرد وتهميش دورهم في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. وكان نشر التعليم باللغة الكردية في المناطق الكردية واحداً من الشروط الأربعة التي وضعتها عصبة الأمم ووافقت عليها الحكومة العراقية و(الحكومة الحليفة) وتعهدت امام مجلس العصبة بتنفيذها. ولكن وبعد مرور خمس سنوات على تلك التعهدات كانت الصورة لا تشير لدى الكرد غير

الحق والشكوك. فقد كانت لغة التعليم في مدارس السليمانية فقط الكردية، اما في لواء كركوك ذي الأثرية الكردية فلم تكن هناك سوى ٣ مدارس كردية في حين ان الـ (٢٠) مدرسة الباقية باستثناء واحدة او اثنتان منها، كانت تستخدم جميعاً اللغة التركية في التعليم، هذا في الوقت الذي لم يتجاوز فيه نسبة المتحدثين بالتركية اكثر من ٢١٪ من مجموع سكان اللواء. وأبدى محمد امين زكي أسفه على هذه الحالة واكد بان المواطنين الكرد لا يرغبون في ارسال ابنائهم الى مدارس تركية لأنهم لا يودون تعليم ابنائهم باللغة التركية او يضطرون الى القيام بذلك وهم مجبرين. واعتبر هذا الأمر مخالفاً لمبادئ علم التربية ولا يمكن ايجاد تفسير مقبول له سوى الأضرار بالكرد وتقديم الدعم للآخرين^(٣١).

الغريب في الأمر ان عدد المدارس الكردية كان في تناقص مستمر فقد كانت هناك في عام ١٩٢٣ ست مدارس كردية مقابل ١٣ مدرسة تركية. وكانت السلطات البريطانية تزعم ان السبب هو وجود نظام تعليمي عثماني جاهز من الضروري الأبقاء عليه لحين تنظيم التعليم في العراق في الوقت الذي كانت تبرر سياساتها ازاء الكرد بقلة عدد المعلمين الكرد والكتب المدرسية الكردية. ومن الضروري الإشارة هنا الى ان وجود هذا العدد الكبير من المدارس التركية في كركوك يجب ان لا يفسر، كما يتبادر الى الذهن بوجود جالية تركية كبيرة في المدينة، بل يمثل صورة النظام التعليمي العثماني الذي كانت اللغة التركية لغة التعليم الرسمية فيه، وكان الأمر كذلك ايضا في الولايات العثمانية الأخرى.

وهكذا نرى بان الحكومة العراقية لم تلتزم بتعهداتها التي اعطتها الى عصبة الأمم في حقل التعليم باللغة الأم، وقد اوردت مجلة (زاري كرماني) صورة معبرة عن حالة الأحياط التي كان يعاني منها الطلبة الكرد في كركوك، فقد كتب ع.خ.ي من كركوك الى المجلة المذكورة بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ يقول (يجري التدريس في المدارس الكلدانية والأسرائيلية "اليهودية ج" والأرمنية في كركوك بلغات هذه الأقوام، الكرد وحدهم يجبرون على الدراسة بلغات أجنبية)، تسببت حالة التخبط في التعليم في كركوك في تخلف الطلبة الكرد عن اقرانهم اذ يشير الكاتب الى (أن الطلبة الكرد في كركوك يعانون من التخبط، اذ يجبرون منذ دخولهم المدرسة وخلال السنوات الأربع الأولى على دراسة اللغة التركية، وبعد ان يتعلمون شيئاً منها دون ان يحصلوا على شيء من العلم تبدأ الدراسة باللغة العربية وبعد ثلاث اربع سنوات وبعد ان يحصلوا على شيء بسيط من المعرفة باللغة الجديدة، يذهبون الى بغداد ويدخلون امتحاناً صعباً لا يأخذ بنظر الاعتبار حالتهم ليفشلوا في الامتحان أو يطردوا بعد ذلك من الدراسة)، ويشير الكاتب بأن جميع الطلبة الكرد الذين ذهبوا من كركوك الى بغداد عادوا بخفي حين

خلال العامين الماضيين. ليس هذا فقط بل ان المدارس الكردية التي أفتتحت في كركوك قبل عام ١٩٢٧ مثل مدرسة تكية، والتي استتبش الكرد بافتتاحها وأرسلوا أبناءهم اليها سرعان ما اغلقت ولم تسفر جميع المحاولات التي بذلت لإعادة فتحها عن اية نتيجة.

ويشير الكاتب في نهاية مقاله الى معاناة الكرد من مراجعة الدوائر الرسمية والوثائق الحكومية التي لا يفهمون منها شيئا لأنها بغير اللغة الكردية ويضطرون الى مراجعة رجال الدين لتفسير مضمانيها^(٣٢).

رغم توصية لجنة عصابة الأمم الخاصة بمشكلة الموصل (بالأهتمام برغبات الكرد حول تعيين الموظفين الحكوميين في مناطقهم من ابناء قوميتهم وجعل اللغة الكردية لغة المحاكم والمدارس)، فان عدد المدارس الكردية في كركوك كانت ٦ مدارس ولم تكن هناك مدرسة كردية واحدة في الموصل، بينما كانت هناك في كركوك ١٣ مدرسة رسمية تركية ومدرسة خاصة غير حكومية وفي الموصل ٤ مدارس آثورية حكومية ومدرسة غير حكومية. تشير الجداول التالية الى هذه الحقائق بصورة لا تحتاج الى تعليقات كثيرة:

المدارس الابتدائية الحكومية للبنين

رغم انتهاء مشكلة الموصل ورغم توصية اللجنة بضرورة ايلاء الأهتمام بتدريس اللغة

الأعوام	لواء كركوك		لواء الموصل	
	عدد التلاميذ	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدارس
١٩٢٣/٢٢	٦٧٨٩	٦٨	١٣٦٩	١٤
١٩٢٤/٢٣	٦٤١٧	٧٢	١٥٤٤	٢٤
١٩٢٥/٢٤	٦٢٨٩	٧٣	١٤٧٤	٢٤

المدارس الحكومية الابتدائية للبنات

الأعوام	عدد التلاميذ	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدارس
١٩٢٤/٢٣	١٧٦٩	١٩	١٦٩	٣
١٩٢٥/٢٤	٢٢٣٠	١٨	٩٢	٢
١٩٢٥/٢٤	٢١٩٧	١٩	٩٥ ^(٣٣)	٢

الكردية الا ان الوضع لم يتحسن فقد بلغ عدد المدارس الرسمية باللغة الكردية ٤١ مدرسة عام ١٩٣٠ كان يتلقى التعليم فيها ١٥٤٥ تلميذا فقط، في حين كانت هناك في نفس العام ١٤

مدرسة حكومية تركية يدرس فيها ٩٦١ تلميذا و٢٧ مدرسة مسيحية مع عدد تلاميذ ٣٣٠٣ (٤) وخمس مدارس يهودية مع عدد التلاميذ البالغ ٥٨ تلميذا^(٣٤).

وبطبيعة الحال لم يرض هذا الوضع الكرد واضطرت سلطات الأنتداب البريطاني الى الإشارة في تقاريرها الى عصبية الأمم الى انزعاج الكرد من قلة المدارس بالكردية ولكنها بررت الأمر (بأن الذهاب بعيدا مع الكرد في رغباتهم والتجاوب معها ليس لصالح العراق ككل ولا لصالح الكرد انفسهم)^(٣٥). كيف يمكن ان يكون التعليم باللغة الأم هو امر ليس لصالح العراق ككل ولا لصالح الكرد انفسهم؟ مع ان ملك العراق نصح رعاياه عام ١٩٢٦ بان (أحد أهم وظائف كل عراقي مخلص هو تشويق أخيه الكردي العراقي ان يحافظ على عنصره وجنسيته ولا يحيد عنها...)، كما ان رئيس الوزراء العراقي عبدالمحسن السعدون خاطب مجلس النواب في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٢ قائلاً (اذا اراد العراق ان يعيش فعلياً تأمين حقوق جميع العناصر العراقية، لأننا شاهدنا جميعاً بان هذا الأمر كان وراء تشتت وانتهيار الدولة العثمانية التي قامت باغتصاب حقوق العناصر التي كانت تتشكل منها وتمنعهم من التطور...)، بل ان المندوب السامي البريطاني نصح بنفسه اصحاب الشأن في العراق وفي نفس المناسبة التي القى فيها الملك فيصل كلمته المذكورة قائلاً (يجب ان يكون الهدف بالنسبة للحكومة العراقية هو ان تجعل من جميع العناصر العراقية اولادا مخلصين للحكومة ولتحقيق هذا الهدف عليها ان تشجعهم على الألتزام بدينهم والأعتزاز بعنصرهم وان لا يحدوا عنهما. لن يصبح الكردي عربياً ابداً، فمثلما لم يصبح الأسكوتلندي انجليزياً فلن يصبح الكردي عربياً ايضاً، ولن يصبح ابداً وطنياً صالحاً اذا اجبر على استخدام اللغة العربية والعادات العربية. خلاصة القول يجب ان لا تجرى المحاولات لجعله عربياً خالصاً بل يجب تشجيعه وتقديم التسهيلات له ليصبح كردياً خالصاً)^(٣٦).

بطبيعة الحال كان الأنجليز يدركون بأنه اذا ما توفرت للكرد فرص التعليم بلغتهم وتمكنوا من تطوير ثقافتهم القومية لن يرضوا باوضاعهم البائسة وسيطالبون بحقوقهم المغتصبة وبالمشاركة في الحياة السياسية والأقتصادية والثقافية للبلاد بينما كانت السياسة البريطانية تقوم على اساس تهميش دورهم وحرمانهم من المشاركة الفعالة في تقرير السياسات العراقية. وظهرت آثار الأهمال الحكومي في حقل التعليم في كركوك بصورة واضحة فيما بعد، ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد المتعلمين في اللواء عام ١٩٥٣ حوالي ٢٠٥٣٤، كان عدد غير المتعلمين ٢١٤٩٨٠ شخصاً وكان عدد المدارس الابتدائية للبنين ٧١ وللبنات ١٣ ورياض الأطفال ١١ والمدارس المتوسطة والثانوية للبنين ٦ وللبنات ٢ وكانت هذه المدارس متركزة في

مركز المدينة والأقضية والنواحي. شخّص الدكتور شاكر خضباك مشاكل التعليم في كردستان بصورة موضوعية فبعد سرده للأسباب الاقتصادية وغيرها يشير الى ان (المناطق الكردية تعاني من مشاكل خاصة وهي مشكلة لغة التدريس. اذ ان الدراسة في المدارس الابتدائية هي باللغة الكردية في حين تصبح الدراسة في المدارس المتوسطة والثانوية باللغة العربية. ومما لا شك فيه ان الانتقال الفجائي من الدراسة باللغة الكردية الى الدراسة باللغة العربية عملية صعبة بالنسبة للكرد، ولهم الحق كما وردت في قرارات عصبة الأمم عام ١٩٢٦ الدراسة بلغتهم القومية ويجب على وزارة التعليم وضع الكتب بالكردية وترجمة الكتب العربية الى الكردية ويمكن ان تدرس العربية في المدارس والمؤسسات التعليمية الكردية كلغة رئيسية لتسهيل الدراسة في الكليات العربية امام الكرد حين توفير مستلزمات فتح الكليات الكردية. وكان اهمال اللغة الكردية من قبل الحكومة العراقية دائما سببا من اسباب انزعاج الكرد. يجب معاملة سكان البلاد بقومياتهم المختلفة دون تفریق) (٣٧).

ومن المنطلق نفسه لم تشهد كركوك تطورا يذكر في حقل الصحافة الكردية، فقد بدأ البريطانيون باصدار جريدة (النجمة) باللغة العربية في كركوك ابتداء من ١٥ كانون الأول ١٩١٨، أي بعد ٢٠ يوما فقط من احتلالهم الثاني للمدينة. استبدلت التسمية عام ١٩٢٦ الى (كركوك) وصدر العدد الأول من الجريدة الجديدة في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٦ وكانت السلطات البريطانية والعراقية ترفض نشر المقالات فيها باللغة الكردية. عشية المعاهدة البريطانية - العراقية الجديدة والمناورات لقبول العراق في عصبة الأمم فقط، بدأت الجريدة اعتبارا من العدد ٣٠٢ في الثاني

من مايس ١٩٣٠ تخصص صفحتان من صفحاتها الست للنشر باللغة الكردية بينما خصصت صفحتان للأعلانات والأمور الحكومية والأهلية وصفحتان للنشر باللغة التركية. وقد بررت الجريدة هذا التوجه الجديد من خلال العبارات التالية (هذا التشويق والإلهام جاء نتيجة للتوجهات العادلة لحكومتنا الموقرة، والغاية منها تحقيق الحقوق وافادة الكرد المتواجدين داخل لوائنا). وكان تخصيص صفحتين من الجريدة لتصدر باللغة الكردية جزءا من لعبة التمهيد لدخول العراق الى عصبة الأمم والتي شكل تعيين تحسين العسكري (من أهالي قرية عسكر قرب جمجمال) متصرفا لكركوك وتوفيق وهبي متصرفا للسليمانية واصدار قانون اللغات المحلية حلقات منها. وقد كتبت الجريدة بعد سردها حياة المتصرف الجديد وعائلته الكردية المشهورة والمراتب التي تدرج فيها في الجيش العثماني والمناصب التي تسنمها في الدولة العراقية مشيرة الى وصوله الى كركوك وتسنمه لمنصبه الجديد تقول (ولدى تشريفه كركوك

باعتياره وطنا له وقد حاز هو وأبؤه الشهرة الحسنة في هذه المنطقة، فقد استقبل من قبل اهالي المدينة بصورة فائقة للعادة، والمشار اليه كردي، وقد حصل على التعليم العالي وخبر الأدارة والسياسة وهو مطلع على الأحوال الروحية لمنطقتنا وبهذا المعنى نتمنى ان يكون عاملا على تحقيق الرقي والخير العميم للوائنا). فضلا عن ذلك يبدو ان تعيين تحسين العسكري متصرفا لكركوك كانت محاولة من الحكومة لأزالة الاثار السيئة لسلوك وتصرفات المتصرف السابق عبدالمجيد اليعقوبي ١٩٢٤-١٩٢٧ والذي اشهر بسرقاته لممتلكات الآخرين دون وجه حق وتعسف الشديد وعنصريته المفرطة ازاء الكرد. واشادت جريدة (كركوك) بزميلاتها (ژيان وزاري كرمانجي) اللتان كانتا تصدران في السليمانية ورواندوز. ولكن سرعان ما قررت السلطات وبعد عام واحد فقط وبعد نقل تحسين العسكري، الغاء القسم الكردي من الجريدة لتخوفها من نشر وتطور الثقافة الكردية بين الكرد في كركوك (٣٨).

لم تكن الأوضاع في الجوانب الأخرى بأحسن حال من وضع التعليم والصحافة، ففي مجال الخدمات الصحية لم تكن في كركوك عام ١٩٥٥ سوى ٥ مستشفيات و٤٨ طبيبا لسكان اللواء البالغ عددهم انذاك ٢٦٨٠٠٥، وكانت نسبة الولادات والوفيات عام ١٩٥٣ على التوالي ٥،٥ و ٢،٨٪ (٣٩). وكانت وسيلة اخرى من وسائل غضب الحقوق الكردية والتنصل من الوعود التي قدمت للكرد خلال الصراع على ولاية الموصل هو (قانون اللغات المحلية) الذي اصدره الملك فيصل الأول في ٢٣ مايس ١٩٣١. ويوضح نص القانون الأساليب التي لجأت اليها الحكومة لتهميش اللغة الكردية في كركوك وغيرها من المناطق الكردية. فقد نص القانون في مادته الثانية على ان (تكون الكردية لغة المحاكم في الأقضية التالية: لواء الموصل: عمادية، زاخو، زيبار، عقرة. لواء اربيل: كويسنجق، رانية، رواندوز. لواء كركوك: كيل، جمجمال. لواء السليمانية: سليمانية، هلبجة، شهربازير). بينما نصت المادة الثالثة من نفس القانون على انه (يجوز ان تكون لغة المحاكم في الأقضية التالية الكردية او العربية او التركية: دهوك، شيخان، اربيل، مخمور، كركوك، كفري، ويعطى قرار المحكمة باللغة الأكثر شيوعا). فيما أجازت المادة الرابعة للمتهم في الأقضية المذكورة وفي جميع الأحوال (أ. ان يحاكم ويبلغ باللغة العربية اذا كانت لغته البيئية العربية. ب. ان تترجم المرافعات الشفهية الى الكردية او العربية او التركية، وتعطى له نسخة الحكم المترجم. ويجوز لكل شخص ان يقدم دعواه او استدعاء للمحاكم في الأقضية المذكورة اعلاه او المحاكم اوسع صلاحية بالكردية والعربية والتركية).

وأجازت المادة الخامسة ان تكون مخابرات (مكاتبات) الدوائر الفنية والمخابرات بين مراكز

الألوية والوزارة وبين مركز لواء الموصل والأقضية العربية تكون اللغة الرسمية الكردية: لواء الموصل: عمادية، عقرة، دهوك، زاخو، و زيار. لواء اربيل: اربيل، مخمور، كوي سنجق، رانية، رواندوز. لواء كركوك: جمجمال، كيل. لواء السليمانية: السليمانية، حلبجة، شهر بازير. ويجوز ان تستعمل الكردية او التركية في قضائي كركوك وكفري). وكانت نصوص المواد الأخرى على الشكل التالي: (مادة ٦ - تكون لغة التدريس في جميع المدارس الأولية والأبتدائية في الأقضية المبينة في هذا القانون الكردية او العربية او التركية حسب اللغة الشائعة فيها. مادة ٧ - يستطيع كل شخص ان يراجع المقامات الرسمية باللغة العربية وان يأخذ الجواب فيها، وتقبل جميع المخابرات في احدى اللغات الواردة في المادة الخامسة ويجب عليها بنفس اللغة. مادة ٨ - تستعمل اللغة الكردية في اقصية ألوية السليمانية وكركوك واربييل المبينة في هذا القانون بشكلها الحالي ويجوز ان تستعمل لهجة هذه الألوية في بقية لواء الموصل من تاريخ تنفيذ هذا القانون الى السنة التي يختار فيها اهالي هذه الأقضية بلهجة يتفقون على استعمالها). وكلف القانون جميع الوزراء كل حسب صلاحيته بتنفيذه. وصدر القانون بتاريخ ٢٣ مايس سنة ١٩٣١ بتوقيع الملك فيصل ورئيس الوزراء نوري السعيد ووزير العدل جمال بابان، ووزير الداخلية عبدالله الدمولوجي ووزير الخارجية مزاحم الباجه جي، ووزير الدفاع جميل الراوي ووزير المالية رستم حيدر ووزير المعارف عبدالحسين^(٤٠).

جاء سن القانون تلبية لقرار عصبة الأمم في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ بشأن الحقوق الإدارية والثقافية الكردية عند الحاق ولاية الموصل بالعراق والتي اخذت الحكومتان البريطانية والعراقية على عاتقهما مهمة تنفيذها. استخدم القانون مصطلح اللغة المحلية بدلا من اللغة الأم او اللغة القومية ووضع قيودا عديدة على انتشار اللغة الكردية.

اشار محمد امين زكي في ملاحظاته عن القانون الى عدم التزام الحكومة العراقية بعودها التي قطعتها لعصبة الأمم وتصرفها بصورة تتناقض مع تلك الوعود فيما يخص الكرد. ويشير الى المادة الرابعة من قانون اللغات المحلية التي تجيز استعمال اللغة التركية في العديد من الأقضية والنواحي الكردية مؤكدا بان هذه المادة جاءت بناء على طلب مجلس ادارة كركوك في حينه. يعتبر محمد امين زكي تمتع جميع العناصر بحقوقها شيئا ضروريا ولكن يجب ان لايجري ذلك على حساب العناصر الأخرى اذ يكمن هنا الخطأ برأيه. ويعطي محمد امين زكي امثلة موثقة على طروحاته. اذ يقول ان تناسب السكان حسب المعطيات الرسمية في لواء كركوك هي ٥١ ٪ من الكرد و ٢١ ٪ من التركمان و ٢٠ ٪ من العرب و ٨ ٪ من غير

المسلمين، رغم انه يؤكد بأنه حصل على معلومات من مصادر موثوقة ومسؤولة عن شؤون الأحصاء ودائرة نفوس كركوك تشير الى ما يناقض الصورة الرسمية اذ المعطيات الاحصائية التي اعتمدها كانت تشير الى ان عدد سكان مدينة كركوك بلغ عام ١٩٣٠ حسب احصاء بلدية كركوك ٣٥ الفا وكان عدد الكرد هو ٢٢ الف وعدد التركمان ٧ آلاف شخص والف من المسيحيين المحليين والفين من التياريين و ٥٠٠ ارمني و ٢٥٠٠ يهودي.. في حين نجد بأنه من مجموع ٢٤ مدرسة في اللواء كانت هناك ٣ مدارس كردية فقط، أما في مدينة كركوك نفسها فمن مجموع ١٠ مدارس كانت ٦ منها للتركمان و ٢ منها للمسيحيين و ٢ لليهود، في حين كان نصيب الكرد في المدينة من المدارس مساويا للصفر. وكانت نسب الموظفين على الشكل التالي ٥٦ ٪ من التركمان و ٢٤ ٪ من الكرد و ٢٠ ٪ الباقين من العرب ومن غير المسلمين^(٤١).

وكانت سياسات الحكومة العراقية تجاه الكرد في جميع المجالات بما فيها مجالات التوظيف والتعليم واستخدام اللغة الكردية مناقضة لتعهداتها لعصبة الأمم، فقد تعهدت الحكومة العراقية في تصريحها المعلن في ٣٠ مايس ١٩٣٢ كي يحصل العراق على عضوية عصبة الأمم، وكان هذا التصريح قد اقر من قبل المجلس النيابي العراقي في ٥ مايس من نفس العام واعتبر قانونا عراقيا اساسيا. اقر التصريح بحماية حقوق المواطنين العراقيين بغض النظر عن القومية والدين، كما نصت المادة التاسعة بخصوص اللغة الكردية على مايلي (توافق الحكومة العراقية على ان تكون اللغة الكردية الى جانب العربية اللغة الرسمية في الأقضية التي تقطنها غالبية كردية في الوية كل الموصل واربييل وكركوك والسليمانية...). كما تعهدت الحكومة العراقية بتعيين الموظفين في الأقضية المذكورة من بين من يعرفون اللغة الكردية. ومع ان مقياس اختيار الموظفين للأقضية المذكورة هو الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العرق كما هو الحال في سائر انحاء العراق، فان الحكومة وافقت على ان يجري انتقاء الموظفين قدر الامكان من بين المواطنين من ابناء تلك الأقضية). كانت هذه التعهدات ذات صبغة دولية، اذ نصت المادة العاشرة من التصريح (القانون) المذكور على مايلي (بقدر ما لهذه الشروط مساس بالأشخاص الذين ينتمون الى الأقليات القومية او الدينية او اللغوية فانها تعتبر تعهدات ذات طابع دولي وتقوم مقام ضمانة توضع لدى عصبة الأمم، ولايجرى اي تعديل عليها الا بمصادقة الأغلبية في مجلس العصبة)^(٤٢).

لاشك ان أسوأ وأقسى سياسات الحكومة في كركوك هي محاولات تغيير الواقع القومي للسكان في هذه المحافظة. ومن الضروري ان نشير الى أن الحكومات العراقية المتعاقبة حاولت

تنفيذ هذه السياسة بصيغ مختلفة الى ان وصل الأمر الى سياسة التطهير العرقي التي تمارسها حكومة البعث الحالية. فالى جانب الهجرة الطبيعية للسكان الى المدينة وبخاصة الى المدن التي شهدت تطورا اقتصاديا ملحوظا وكانت كركوك في مقدمتها بعد اكتشاف النفط عام ١٩٢٧ والبدء باستخراجه منذ عام ١٩٣٤. ترتب على ذلك حدوث تغييرات كبيرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأثني لسكان المدينة، فقد استخدمت الشركة اعدادا كبيرة من المستخدمين والعمال، قامت بجلب معظمهم من خارج المنطقة. نتج عن ذلك كله وخلال فترة قصيرة نسبيا، ظهور احياء شبه مستقلة ضمن الأحياء القديمة في المدينة، خاصة بالآشوريين والأرمن والعرب وغيرهم، خصوصا في المناطق القريبة من منشآت النفط. وكانت نسبة العمال الكرد المستخدمين في الشركة تأتي بعد الآخرين جميعا. وهكذا ادى استثمار حقول النفط الموجودة في كركوك وفي المناطق القريبة منها الى استقرار اعداد غفيرة من ابناء المناطق العراقية المختلفة في لواء كركوك بصورة دائمية^(٤٣).

الى جانب جلب العمال والموظفين وافراد الشرطة جعلت الحكومة العراقية من كركوك مقرا للفرقة الثانية من الجيش العراقي.

ولكن الخطوة الأكبر في سياسة تغيير الواقع السكاني في كركوك في العهد الملكي كانت خطة اسكان العشائر العربية في الحويجة في منتصف الثلاثينيات. بدأت حكومة ياسين الهاشمي المشروع تحت اسم (مشروع اراضي الوحدات الأستثمارية) بعد جلب الماء اليها عن طريق شق ترعة كبيرة من نهر الزاب الصغير. وكانت الخطوة الأولى جلب اكثر من ١٠٠٠ عائلة بدوية الى السهول الواقعة عند اقدام جبل حميرين وقد منح العبيد حوالي الف كم٢ عند النهر الجنوبي للمشروع وحتى الحدود الإدارية لقضاء مركز كركوك وبلغ عدد القرى التي عمروها خلال ٢١ عاما أى حتى احصاء عام ١٩٥٧ (١٢٤) قرية. اما الجبور فقد خصص لهم ٩٠٠ كم٢ والتي تمتد من الزاب الصغير وقد عمر هؤلاء بحلول عام ١٩٥٧ (٦٥) قرية. وخصص لعشائر البوحمدان ٢٠٠ كم٢ والتي تقع بين الزاب والطريق الرئيسي بين كركوك والحويجة واقاموا فيها ١٤ قرية لحين اجراء احصاء ٩٥٧، هذا فضلا عن مجموعات عشائرية عربية اخرى مثل التكرارة والدورين والعوائل الكردية التي كانت تسكن هذه المنطقة قبل البدء بمشروع الحويجة من الدزدي والشوان والشيخ يزنيين وغيرهم وقد خصص لهؤلاء جميعا ١٠٠ كم٢ واستقروا في ٥ قرى فقط^(٤٤).

انتهى المشروع عام ١٩٣٧ وكان عبارة عن حفر قناة رئيسية من الزاب الصغير الى الحويجة وقامت الحكومة بجمع جميع السجناء من العراق وتشغيلهم في انجاز هذا المشروع،

ويروي المؤرخ الكردي الملا جميل الروثياني بانه كان واحدا من السجناء الذين شاركوا في تنفيذ هذا المشروع عام ١٩٣٧، مؤكدا بانه كان من المقرر ان يجري اسكان الكرد والعرب وان يقوم الجميع باعمار الحويجة ولكن النهر شق بطريقة بحيث لا يمر بالقرى الكردية التي كان يمتلكها كل من السيد احمد خانقاه والحاج حسن أوجي وعائلة النفطجي. وعندما تسنم ياسين الهاشمي السلطة قرر ان تكون الحويجة للعرب فقط، في حين كانت الخطة الأولية تقضي باسكان العشائر الرحل في المنطقة وكان جلهم من الجاف والهموند، حتى ان الجيجان الذين كانوا قد اقاموا عدة قرى عند تخوم جبل حميرين وعلى نهر زغيتون اجبروا على اخلائها^(٤٥).

من الجدير بالذكر ان التفكير بمثل هذه المشاريع رافق تنامي نشاطات القوميين العرب في العراق والذين بحكم معاناتهم مع المستعمرين البريطانيين ومعاداتهم لهم وقعوا تحت تأثير الأفكار والدعايات النازية والفاشية وكانوا يرغبون في تبني أساليب ألمانيا النازية في السيادة على الآخرين. ويشير الروثياني الى ان الضباط القوميين في زمن رشيد عالي الكيلاني الذي لم يدم حكمهم طويلا حاولوا منع انتقال سكان قرى كركوك الكردية الى السكن في المدينة او شراء الأراضي والمساكن فيها.

ويعطي الروثياني الذي عايش احداث كركوك خلال اكثر من تسعة عقود منذ الحرب العالمية الأولى مرورا بقيام الدولة العراقية واستخراج النفط وغيرها من الأحداث معلومات قيمة عن تواجد العرب في كركوك خلال العهد الملكي، اذا يشير الى انه وعند تشكيل الدولة العراقية كانت في كركوك محلة واحدة يسكنها ٣٠ عائلة عربية بين المصلى والبيربادي وكانوا يعملون في شراء وبيع المواشي. وكانت هناك بعض الصرائف بين قرية تسعين، التي تحولت فيما بعد الى احدى محلات كركوك، وبين الجسر القديم بلغ عددها حوالي الخمسين صريفة عرفت بمحلة الحديدية. جرى نقل هذه العوائل الى غرب كركوك بأمر من الملك فيصل الأول الذي لم يعجبه منظر صرائفهم اثناء زيارته لكركوك^(٤٦).

لقد اصبحت القضايا المتعلقة بمحاولات تغيير الواقع السكاني في كركوك من قبل الحكومات العراقية معروفة ليس على الصعيد السياسي فقط، بل بدأت تدخل في صلب الدراسات المتعلقة بالعراق وكردستان منذ سنين، حتى ان مصدرا علميا معتبرا ومعروفا بموضوعيته ودقته كدائرة المعارف الإسلامية كانت مجبرة ان تشير الى هذه القضية في طبعتها الجديدة وفي مادة كركوك اذ أكدت على انه (تجدد الاشارة الى ان السلطات الحكومية بذلت جهودا حثيثة ولسنوات طويلة لأحلال السكان العرب محل الكرد)^(٤٧).

وتشير المصادر المختلفة الى زيادة كبيرة في عدد سكان كركوك لا تتناسب مع المعايير الديموغرافية للنمو الطبيعي للسكان الأمر الذي يوضح السياسات الحكومية، فقد قدر عدد المهاجرين الى كركوك خلال فترة عشر سنوات فقط ١٩٤٧-١٩٥٧ ب ٣٩ الف مهاجر^(٤٨).

وليس أدل من الشريط المسجل بصوت على حسن المجيد في اجتماع له مع مسؤولي حزب البعث والأمن والجيش في كركوك بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٨٩، وكان خلال العامين الذين سبقا هذا التاريخ حاكما مطلقا في كردستان، اذ قال ما نصه عن كركوك (أود ان اتحدث عن نقطتين الأولى التعريب والثانية المناطق المشتركة بين الأراضي العربية ومنطقة الحكم الذاتي، المسألة التي انا بصدها هي مسألة كركوك. عندما قدمت الى هنا لم يزد عدد العرب والتركماني على ٥١ ٪ من سكان كركوك. لعلمكم صرفت ٦٠ مليون دينار حتى وصلنا الى الوضع الحالي. كل العرب الذين جلبناهم الى كركوك لم يوصلوا النسبة الى ٦٠ ٪ لذلك منعت كرد كركوك والمناطق القريبة منها من العمل خارج منطقة الحكم الذاتي)^(٤٩).

هذه السياسات التي انتهجتها الحكومات العراقية المتعاقبة في كركوك خلقت حالة من التوجس والريبة لدى الكرد عموما وكرد كركوك على وجه الخصوص من نوايا الحكومة ازاء هذه المدينة التي اشتهرت بحالة الانفتاح والتسامح بين مكوناتها الأثنية. فتحت هذه السياسات الأبواب على مصراعيها لتعقيد الأوضاع في كركوك وحولها خلال العقود التالية حتى تحولت الى احدى العقد الرئيسية للقضية الكردية في العراق.

الهوامش والمصادر:

- ١- خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٧٥، ص ٤٥، ٦٠-٦٢.
- ٢- سالنامه دولت عليية عثمانية سنة ١٣٠٢ هجري، قرقنجي دفعه، معارف نظارت جليله سنك اثر ترتيبدر، در سعادت ١٣٨٢، ص ٧٤-٧٥. أنظر كذلك: ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط ٦، بغداد ١٩٨٥، ص ٣٧٦.
- ٣- موصل ولايتي سالنامه رسميسيدر ١٣٣٠ سنة هجرية سنة مخصوص اولمق اوزره بشنجي دفعة اوله رق موصل مطبعه سنده طبع اولمشدر، ص ١٧.
- ٤- موصل ولايتي سالنامه سي، برنجي دفعة ١٣٠٨ هجري، موصل مطبعه سنده طبع اولمشدر ١٣٠٨ هجري، ١٣٠٦ رومي، ص ١٠٧.
- ٥- سالنامه نظارت معارف عمومية، ايكنجي دفعه اوله رق ترتيب اولمشدر ١٣١٧ هجري، ص ١٤٠٤، وللمزيد من المعلومات عن أوضاع كردستان الجنوبية خلال العقود الأخيرة من الحكم

العثماني انظر بحثنا الموسوم: أربيل في السالنامات العثمانية، بحث مقدم الى ندوة اربيل بين الحاضر والماضي والآفاق المستقبلية، التي نظمتها جامعة صلاح الدين عام ١٩٩٠، والمنشور في مجلة (كاروان) العدد ٩١، أربيل، كانون الأول ١٩٩٠، ص ١١٦-١٢٧.

6- Morgan J.de , Mission Scientifique en Perse, Etudes Geographiques , T. II , Paris 1985 , P.86

و: أداموف أ، العراق العربي، ولاية البصرة بين الأمس واليوم، بطرسبورج ١٩١٢، ص ٢٦ (بالروسية).

نقلا عن: الدكتور كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد ١٩٧٥، ص ٣ (الطبعة الكردية).

٧- أ. ديني، الصراع على الأحتكارات النفطية، موسكو- لينينغراد ١٩٣٤، ص ٤٣ (بالروسية).

٨- سي. سي. جي. آدموندز، كرد وترك وعرب - سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي في العراق ١٩١٩-١٩٢٥، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد ١٩٧١، ص ١٢-١٣ و ٣٢.

٩- الدكتور وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، لندن ١٩٩٢، ص ٤٧-٤٨.

١٠- أ.ف. فيدزينكو، العراق في النضال من أجل الأستقلال ١٩١٩-١٩٦٩، موسكو ١٩٧٠، ص ١٩: فريق الزهر الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ وتناجها، بغداد ١٩٥٢، ص ٣٢٦.

11- FO 371/3407, From Political Commissioner, Baghdad , 15 nov.1918 , Nr.8744

١٢- م.س. لازريف، الأميرالية والمسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣، موسكو ١٩٨٩، ص ٨٥-٨٦ (بالروسية).

١٣- عبدالرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، صيدا ١٩٥٣، ص ١٤١-١٤٢. أنظر كذلك: سي.جي. آدموندز، المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

١٤- عبدالرزاق الحسيني، الثورة العراقية الكبرى، صيدا ١٩٥٢، ص ٢٤.

١٥- سي. جي. آدموندز، المصدر نفسه، ص ٣٥٦-٣٥٧.

١٦- مصطفى كمال، طريق تركيا الحديثة - إعداد قاعدة أنقرة ١٩١٩-١٩٢٠، ج ٢، موسكو ١٩٣٢، ص ١١٠-١١٣ (بالروسية).

17- Wilson.A.T, Mesopotamia 1917-1920 . A clash of loyalties . A personal and historical record. London 1930, p 142.

18. Bell G.L.J, The Letters of Gertrude Bell , vol.2 , London 1927, p 607.

١٩- الدكتور نوري طالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، ط ٢، بلا.م، ١٩٩٩، ص ٤٩.

- ٢٠- عبدالرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١
- ٢١- للمزيد من التفاصيل راجع مقالنا الموسوم: كركوك: قرن ونصف من التنريك والتعريب، الملف العراقي، العدد ٩٩، آذار ٢٠٠٠، ص ٤٢-٤٦.
- ٢٢- عن هؤلاء وغيرهم من الشخصيات في كركوك انظر:
- مير بصري، اعلام الكرد، لندن ١٩٩١، ص ١٦١ - ١٦٢، ٢٣٥، ٢٤٠ و: الدكتور نوري طالباني، المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤ و: فهيمي عرب آغا وفاضل محمد ملا مصطفي، ماذا في كركوك، كركوك ١٩٥٧ و:
- ومجلة (هاواري كركوك) العدد ٣، اربيل ١٩٩٩، ص ١٤٩-١٥٠.
- ٢٣- مذكرة محمد أمين زكي الى الملك فيصل الأول حول الشأن الكردي العراقي في ٢٠ كانون الأول ١٩٣٠، تقديم وترجمة الدكتور جبار قادر، الملف العراقي، العدد ١٠٤، آب ٢٠٠٠، ص ٦٣.
- ٢٤- المصدر السابق، ص ٦٤.
- ٢٥- نفس المصدر، ص ٦٤-٦٥.
- ٢٦- الدكتور كمال مظهر أحمد، التاريخ - دراسة موجزة لعلم التاريخ والكرد والتاريخ، بغداد ١٩٨٣، ص ١٥٩ (بالكردية).
- ٢٧- مذكرة محمد أمين زكي الى الملك فيصل الأول، ص ٦٥
- ٢٨- نفس المصدر، ص ٦٥.
- ٢٩- نفس المصدر، ص ٦٦.
- ٣٠- جريدة (ژیان) العدد ١٢٩، ٢٠ أيلول ١٩٢٨.
- ٣١- مذكرة محمد أمين زكي. ص ٦٥.
- ٣٢- ع.خ.ي. لواء كركوك وجميع اقصيته ونواحيه وقراه من الكرد، زار كرمانجي، رواندوز، العدد ١٩، ١٩ / ١٠ / ١٩٢٩: نقلا عن ممتاز حيدري، مجلة هاواري كركوك، العدد ٣، اربيل، آذار ١٩٩٩. ص ٦٥.
- 33- Report for the period april 1923 - december 1924 , pp 217 - 218.
- انظر كذلك: الدكتور كمال مظهر احمد، حركة التحرر الوطني في كردستان العراق ١٩١٨ - ١٩٣٢، باكو ١٩٦٧، ص ٦٢-٦٣ (باللغة الروسية).
- 34- Special report by his Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the progress of Irak during the period 1920-1930. London 1931 , p 234 .
- انظر كذلك:الدكتور كمال مظهر أحمد، حركة التحرر الوطنية، ص ٦٤.
- 35- Special report , Ibid, P230.
- ٣٦- مذكرة محمد امين زكي، ص ٦٧.
- ٣٧- الدكتور شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، ترجمة أمجد شاكلي، السويد ١٩٩٧ ص ٦٣ -٧١ (الطبعة الكردية).
- ٣٨- عن هذه الجريدة وبعض اعدادها الكردية انظر الدراسة الموثقة للكاتب: أحمد تاقانه، جريدة (كركوك) الكوردية عام ١٩٣٠، طولان العربي، العدد ٤٣، كانون الأول ١٩٩٩، ص ٥٥ - ٥٩.
- ٣٩- الدكتور شاكر خصباك، المصدر نفسه، ص ٦٣ - ٦٩.
- ٤٠- جريدة الوقائع العراقية - العدد ٩٨٩ بتاريخ ١ حزيران ١٩٣١: انظر كذلك: مجلة هاواري كركوك، العدد ٣، اربيل آذار ١٩٩٩، ص ١٥٢-١٥٤.
- ٤١- محمد أمين زكي، ملاحظاتي حول قانون اللغات المحلية، في كتاب (محاولتان غير مجديتين)، تقديم وتحقيق صباح غالب، لندن ١٩٨٤، ١٠٣-١٠٥.
- 42- League of Nations , Series of League of Nations Publications , VII. Political. 1932.VII. 9 . P.301
- ٤٣- الدكتور نوري طالباني، نفس المصدر، ص ٥١.
- ٤٤- احمد رحيم أمين، الحويجة، مجلة هاواري كركوك، العدد ٤، اربيل ١٩٩٩، ص ٤٨-٤٩.
- ٤٥- مؤرخ كردي، كركوك، اسمها، تاريخها القديم، سكانها وسلطاتها، مجلة (هاواري كركوك)، العدد ٢، اربيل ١٩٩٨، ص ٢٩-٣٠.
- ٤٦- نفس المصدر، ص ٣١
- 47- The Encyclopaedia of Islam , Art. Kirkuk, vol.V , Leiden 1986 . P145.
- ٤٨- الدكتور أحمد نجم الدين، احوال السكان في العراق، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٠٩، نقلا عن: الدكتور نوري طالباني، المصدر نفسه، ص ٤٨.
- 49- Genocide In Iraq .The Anfal Campaign Against The Kurds .HRW/ME , New York 1993 . P. 353

- ٢٠- عبدالرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١
- ٢١- للمزيد من التفاصيل راجع مقالنا الموسوم: كركوك: قرن ونصف من التنريك والتعريب، الملف العراقي، العدد ٩٩، آذار ٢٠٠٠، ص ٤٢-٤٦.
- ٢٢- عن هؤلاء وغيرهم من الشخصيات في كركوك انظر:
- مير بصري، اعلام الكرد، لندن ١٩٩١، ص ١٦١ - ١٦٢، ٢٣٥، ٢٤٠ و: الدكتور نوري طالباني، المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤ و: فهيمي عرب آغا وفاضل محمد ملا مصطفي، ماذا في كركوك، كركوك ١٩٥٧ و:
- ومجلة (هاواري كركوك) العدد ٣، اربيل ١٩٩٩، ص ١٤٩-١٥٠.
- ٢٣- مذكرة محمد أمين زكي الى الملك فيصل الأول حول الشأن الكردي العراقي في ٢٠ كانون الأول ١٩٣٠، تقديم وترجمة الدكتور جبار قادر، الملف العراقي، العدد ١٠٤، آب ٢٠٠٠، ص ٦٣.
- ٢٤- المصدر السابق، ص ٦٤.
- ٢٥- نفس المصدر، ص ٦٤-٦٥.
- ٢٦- الدكتور كمال مظهر أحمد، التاريخ - دراسة موجزة لعلم التاريخ والكرد والتاريخ، بغداد ١٩٨٣، ص ١٥٩ (بالكردية).
- ٢٧- مذكرة محمد أمين زكي الى الملك فيصل الأول، ص ٦٥
- ٢٨- نفس المصدر، ص ٦٥.
- ٢٩- نفس المصدر، ص ٦٦.
- ٣٠- جريدة (ژیان) العدد ١٢٩، ٢٠ أيلول ١٩٢٨.
- ٣١- مذكرة محمد أمين زكي. ص ٦٥.
- ٣٢- ع.خ.ي. لواء كركوك وجميع اقصيته ونواحيه وقراه من الكرد، زار كرمانجي، رواندوز، العدد ١٩، ١٩ / ١٠ / ١٩٢٩: نقلا عن ممتاز حيدري، مجلة هاواري كركوك، العدد ٣، اربيل، آذار ١٩٩٩. ص ٦٥.
- 33- Report for the period april 1923 - december 1924 , pp 217 - 218.
- انظر كذلك: الدكتور كمال مظهر احمد، حركة التحرر الوطني في كردستان العراق ١٩١٨ - ١٩٣٢، باكو ١٩٦٧، ص ٦٢-٦٣ (باللغة الروسية).
- 34- Special report by his Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the progress of Irak during the period 1920-1930. London 1931 , p 234 .
- انظر كذلك:الدكتور كمال مظهر أحمد، حركة التحرر الوطنية، ص ٦٤.
- 35- Special report , Ibid, P230.

بدءاً لابد للمرء أن يدين الأساليب الوحشية التي إعتمدتها قوات الفرقة الثانية للجيش العراقي وتشكيلات المقاومة الشعبية ومنتسبو النقابات والتنظيمات المهنية التي وضعت نفسها فوق القانون ولجأت الى قتل الناس وسحلهم دون إجراء تحقيق قضائي أو محاكمة عادلة للمتسببين في الأحداث وللقضاء على الإضطرابات التي تسببت بها جمعية (طوران) التركمانية بتصرفاتها اللامسؤولة وشعاراتها المتطرفة. ويجب أن تدرس هذه الأحداث في إطارها التاريخي وفي ظل الأجواء والمفاهيم والشعارات السياسية الراديكالية المتطرفة التي كانت تسود الشارع السياسي العراقي آنذاك.

ومن المسائل الأساسية التي لازال الكثير من الغموض يكتنفها وتتباين الآراء حولها هو تحديد هوية القائمين بتلك الأحداث الدامية، إذ أن الإتهامات توجه الى قوات الفرقة الثانية في الجيش العراقي وتشكيلات المقاومة الشعبية التي كانت تتبع الحزب الشيوعي العراقي فضلا عن الإتحادات المهنية ونقابات العمال والجمعيات الفلاحية والتي كان الحزب الشيوعي العراقي يهيمن عليها أيضاً. وهذه الجهات الثلاث التي توجه إليها الإتهامات هي مؤسسات حكومية كما في الحالة الأولى وحزبية في الحالتين الأخريين ولم تقم أي منها على أساس قومي أو ديني. بعبارة أخرى أنها كانت تضم في صفوفها العرب والكرد والتركمان والكلدان والآشوريين والأرمن وغيرهم. وبالتالي فإن تصرفات وسلوكيات أفرادها يجب أن تدرس لا على أساس إنتماؤها القومية والدينية بل على أساس إلتزاماتها الوظيفية (في حماية أمن البلاد من أعداء الثورة كما في حالة قوات الجيش والشرطة!) ومنطلقاتها السياسية والأيدولوجية كما في حالة تشكيلات المقاومة الشعبية والتنظيمات المهنية.

ومن هذا المنطلق بالذات نرى بأن المحاولات والإتهامات التي جرت على مدى العقود التي أعقبت تلك الأحداث المروعة والتي تكاثفت جهات عديدة حكومية وأجنبية وقومية متطرفة في خلقها بهدف إصاق تهمة القيام بتلك المجازر بالكرد، رغم وجود عناصر كردية منفلثة وبصورة ملحوظة بل ومكثفة أحياناً في صفوف تلك التشكيلات كلها، لا تصمد أمام التحليل العلمي والمنطقي للأحداث.

ولم يجري حتى الآن تحقيق عادل ومحايد حول تلك الأحداث لتحديد أسبابها وكشف المذنبين الحقيقيين والجهات التي وقفت خلفهم ودفعت الأمور الى تلك النهاية المحزنة. ويبدو أن قوى فاشية وقومية محلية وأخرى خارجية وقفت خلف التيارات المتطرفة ودفعتها الى غرق البلاد بالمشاكل والإضطرابات لتحقيق أهداف سياسية معروفة. وقد يكشف المستقبل عن الأدلة والوثائق التاريخية التي ستلقي الأضواء على الأحداث وتوضح الصورة للأجيال القادمة.

الفصل الرابع

حول أحداث كركوك الدامية في نهموز عام ١٩٥٩

قبل الكثير ولم يكتب إلا القليل المفيد عن الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة كركوك في ١٤ نهموز عام ١٩٥٩، والتي كثيراً ما أستغلّت لأغراض بعيدة عن الدفاع عن ضحايا اعمال العنف. وتفاعلت مجموعة من العوامل والدوافع المتشابكة والمعقدة لإيصال الأمور الى تلك النهاية المحزنة التي لازالت آثارها النفسية والسياسية عالقة في الأذهان. راح ضحية تلك الأحداث ٣١ شخصاً معظمهم من التركمان وبلغ عدد المرحى اكثر من مئة وعشرين جريحاً، في حين جرى نهب حوالي ١٢٠ دكاناً ومقهى ومنزلاً. وجرى ظلماً اعدام ٢٨ شخصاً بينهم اربعة من التركمان بتهمة الأشتراك في تلك الأحداث في حزيران ١٩٦٣ على ايدي البعثيين.

من المفيد أن أشير هنا بأن محاولة إلقاء الأضواء على بعض جوانب هذه المسألة المثيرة للشجون والعواطف المتناقضة وإظهار الحقائق التاريخية المتعلقة بها لا تهدف الى نكأ الجروح وإثارة المشاعر وزيادة معاناة سكان هذه المدينة المنكوبة. بل إن ما أصبو إليه هو بالتضاد من ذلك تماماً. فبقاء هذه المسائل بعيدة عن الدراسة والتمحيص العلمي وعلى أساس المصادر والوثائق التاريخية والإكتفاء بنشر الأقاويل والإفتراءات والتأويلات ضد هذا الطرف أو ذك هو الذي سيبقي الأبواب مفتوحة لكل من يريد إيقاع الأذى بالكرد والتركمان وغيرهم من سكان كركوك. وأعتقد بأن مرور أربعة عقود من الزمن على تلك الأيام الكئيبة يجب أن يكون كافياً لتوفير الأجواء المناسبة لدراسة تلك الأحداث بتروى بعيداً عن المهارات وتبادل الإتهامات وذلك بهدف الوصول الى معرفة الحقائق التاريخية المتعلقة بها وأخذ العبر والدروس منها والإبتعاد عن كل ما من شأنه خلق حالة التوجس والحزازات بين الأثنيات المختلفة التي جذبتها كركوك على مدى القرنين الأخيرين دون أن تكدر صفو علاقاتها أحداثاً مشابهة.

تسرع الزعيم عبدالكريم قاسم في اتهام اليسار بالوقوف وراء تلك الأحداث دون توفر اي دليل تاريخي يثبت ذلك. وقد تراجع فيما بعد قاسم عن اتهاماته السابقة. كما ان التقارير غير محايدة لكل من مديري الشرطة والأمن في كركوك حينذاك جاسم محمود السعودي ونوري الحياط لا تحدد الجناة ولا المتسببين في تلك الأحداث.

المعروف أن أصابع الإتهام وجهت الى تركيا وحليفاتها في حلف السننو في دفع مجموعة من العناصر الشابة المتطرفة من التركمان والتي إنضوت تحت مظلة منظمة فاشية بإسم (منظمة طوران) لتأزيم الموقف في المناطق التي تسكنها الأقلية التركمانية. وكان إختيار هذا الإسم، الذي يشير الى الحلم الطوراني في إقامة دولة تجمع كل الشعوب الناطقة بإحدى لغات المجموعة التركية والتي تمتد مواطنها حسب مزاعمها من بحر الأدرياتيک وحتى سور الصين، بحد ذاته إثارة لمشاعر السكان الكرد والأرمن والآثوريين وحتى العرب والتي كانت تسمية طوران تذكرهم بسياسات الإتحاديين المكروهة وبخاصة في عهد سيطرة الثلاثي الدموي (طلعت، جمال وأنور) بحق هذه الشعوب وغيرها من شعوب الإمبراطورية العثمانية. كما أنها كانت تشير الى صيبانية ولا واقعية القائمين على تلك المنظمة والذين جلبوا المآسي لشعبهم بسبب تبني مفاهيم وشعارات وسلوكيات غريبة عن واقع هذه المدينة المتسامحة التي كانت ولا تزال ورغم كل المآسي التي حل بأبنائها تفتخر بحالة التعايش السلمي بين الأثنيات واللغات والثقافات المختلفة.

لايفسر الموقف التركي المعادي من النظام الجديد في العراق فقط بالعوامل التي كانت تجتمعها مع حليفاتها في حلف السننو مثل خروج العراق من الحلف وتمتين العلاقات مع الإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وتبني سياسات معادية للغرب وترديد الشعارات الثورية، بل إستند الموقف التركي أكثر من أي شئ آخر على سياسات النظام الجديد تجاه كرد العراق، رغم أن هذه السياسات بقيت حبرا على الورق وتراجعت عنها حكومة قاسم فيما بعد. ومع ذلك فإن إقرار النظام الجديد للحقيقة التاريخية القائمة في شراكة العرب والكرد في الوطن العراقي وكما جاء في المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت للجمهورية العراقية والذي أقر في ٢٦ تموز ١٩٥٨، والتعهد بضمان حقوقهم القومية دستوريا في أطار العراق الواحد كان سببا كافيا لإثارة عداة تركيا ومعها إيران أيضا ضد النظام الجديد لأن هذا الموقف في حقل المسألة الكردية كان يمكن أن يشكل برأيها مثلا (سيئا) للكرد في الدولتين المذكورتين.

وقد أكدت جبهة الإتحاد الوطني في برنامجها المعدل والذي أعلنته في تجمع جماهيري في بغداد في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٨ نفس الأفكار الواردة في الدستور عندما قالت أن (الجبهة ترى

بأن وجود العراق يقوم على اساس تعاون وتكاتف جميع المواطنين وإحترام حقوقهم وحماية حرياتهم. وهي تنظر الى العرب والكرد كشركاء متساوين في الوطن الواحد وتعترف بحقوقهم القومية في إطار العراق الموحد وستساعد الحكومة في مهمة تحقيق هذه الحق).

كما كتبت جريدة (الجمهورية) شبه الرسمية تقول (إن الأكراد شاركوا بقسط متساو مع العرب في النضال من أجل الحرية والإستقلال ويمكنهم أن يكونوا واثقين من أن وضعهم سيتطبق مع وضع القسم العربي من السكان دائما). ومنذ الأيام الأولى لقيام النظام الجديد في العراق بدأت التحرشات التركية وأشارت الأخبار في حينها الى أن تركيا بدأت بتجنيد المرتزة للدفاع عن (مصالحها) في كركوك كما صرحت بذلك رسميا وهددت بإنتهاج سياسة نشيطة للدفاع عن تلك المصالح. كما جرى تحريك بعض القوى المرتبطة بها لإثارة المشاكل والإضطرابات التي سرعان ما تحركت وأثارت بعض المشاكل بين السكان الكرد والتركمان في قصبه آلتون كوبري في كانون الثاني من عام ١٩٥٩. ولكن الإجراءات الحاسمة للسلطات الحكومية والجماهير الشعبية الملتفة حولها في العام الأول من عمر النظام الجديد قبل أن يتخلى عن صيغته الشعبية، أفضلت تلك المحاولة.

الغريب أن بريطانيا، التي تسببت الى حد كبير في التراجيديا الكردية وقمعت خلال الأربعة عقود التي تلت الحرب العالمية الأولى كل الحركات التحررية الكردية في كردستان الجنوبية، تذكرت فجأة الإلتزامات التي قطعتها مع الحكومة العراقية لعصبة الأمم عند إلحاق الموصل بالعراق، وحاولت من خلال شركة نفط العراق اثاره المشاكل بوجه النظام الجديد.

المعروف ان لجنة عصبة الأمم الخاصة بمشكلة ولاية الموصل والتي زارت الولاية ودرست اوضاعها الأقتصادية والسياسية والديموغرافية إضطرت ان تضمن تقريرها الى مجلس العصبة توصية بأخذ رغبات السكان الكرد الذين شكلوا خمسة اثمان سكان الولاية ومصالحهم عند تقرير مستقبل الولاية كتمتع المناطق الكردية بحقها في جهاز إداري مؤلف من الكرد أنفسهم وإعتبار اللغة الكردية لغة للمحاكم والمدارس والأدارات. ووردت تلك النصوص في قرار عصبة الأمم بشأن إلحاق الموصل بالعراق. كما وردت نصوصا مماثلة عندما تقرر قبول العراق عضوا في عصبة الأمم حول ضرورة (إحترام رغبات السكان الكرد في إدارة مناطقهم وإستخدام لغتهم في الأدارة والتعليم والقضاء.. الخ).

تذكرت بريطانيا الحقوق الكردية بعد القضاء على نفوذها السياسي والأقتصادي والعسكري في العراق وزوال عصبة الأمم نفسها وبعد تجارب الكرد المريرة معها على مدى العقود الأربعة التي حكمت فيها العراق. وبدأت تتحرك لإستخدام الورقة الكردية ضد النظام الجديد لتحقيق

مآرب لا تمت بصله الى مصالح الكرد وحقوقهم القومية. ولقطع الطريق على بريطانيا أرسلت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان يمثل آنذاك الحركة القومية الكردية في العراق، رسالة الى منظمة الأمم المتحدة مؤكدة دعم الشعب الكردي للنظام الجديد وإستعداده للدفاع عنه. ويؤكد هذا الموقف وللمرة الألف حقيقة أن القضية الكردية لا يمكن خلعها ولا حتى تحريكها من الخارج اذا لم تكن الظروف الداخلية متوفرة، كما يحاول البعض تصوير الأمور. إذ لولا سياسات القمع والإضطهاد التي تمارس بحق الكرد ووجود أسباب حقيقية تدفع بهم للدفاع عن وجودهم القومي وكرامتهم الإنسانية المهذورة والوقوف بوجه الحكومات الظالمة لما تحركوا مهما حاولت القوى الخارجية. وهذه إحدى بديهيات علم التاريخ والسياسة التي يجب على أصحاب الشأن أن يدركوها ويأخذوها بنظر الإعتبار عند تعاملهم مع الكرد.

يجب ان لا نهمل في هذا المجال كذلك دور ايران والجمهورية العربية المتحدة. الغرب ان الأخيرة كانت تعادي إيران وتركيا وحليفاتهما في حلف بغداد، الا انها كانت تتآمر على النظام الجديد في العراق بنفس حماس الحلف المذكور. وبرز دورها التأمري بوضوح اثناء مؤامرة الشواف في الموصل.

من الغرب حقا أن تتطابق مواقف منظمة (طوران) التي يفترض بها أنها كانت تطالب بالمشاركة السياسية للتركمان مع مواقف الحكومة التركية إزاء الحقوق القومية الكردية. فبدلا من المطالبة بتغيير نص المادة الثالثة بصورة تضمن مشاركة الأقلية التركمانية في الحياة السياسية في العراق كان أنصارها يطالبون بإلغاء تلك المادة وضرورة إمتناع الحكومة بالإعتراف بالحقوق القومية الكردية. وهذا منطق غريب لا يمكن للمرء أن يفهم أبعاده إلا من خلال معرفة القوى المحركة لها والمختفية خلفها. وقد أشارت الصحافة العربية في حينها الى (أن أحداث كركوك تشكل مؤامرة نسجت خيوطها الأميركية بالتعاون مع التحالف مع عملائها الأتراك بهدف إقتطاع الموصل وكركوك الغنية بالنفط وإلحاقها بتركيا). وكانت أحداث كركوك حلقة في سلسلة المؤامرات التي تمثلت بحركات رشيد لولان والشواف ومنظمة طوران والتي كانت تهدف الى إغراق النظام الجديد في المشاكل للقضاء عليه وإعادة العراق الى كنف المعسكر الغربي.

وكانت الأوضاع عشية الإحتفال بالذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تشير بوضوح الى نية تلك المنظمة والقوى الواقفة خلفها في إثارة المشاكل. فقد إجتمع قائد الفرقة الثانية بأعضاء اللجنة العليا المشرفة على الإحتفالات والتي كانت برئاسة وكيل المتصرف وضمت في

عضويتها ممثلون عن الفرقة الثانية وجميع الهيئات الرسمية والشعبية يوم ١٣ تموز ١٩٥٩ وطلب منهم المساعدة في حماية الأمن والنظام في المدينة أثناء الإحتفال الجماهيري في اليوم التالي بذكرى الثورة. وقد وافقت جميع المنظمات السياسية والمهنية على القيام مجتمعة بالإحتفال وعلى مراسيم وشعارات الإحتفال بإستثناء منظمة طوران التي أعلنت وبصورة إستفزازية بأنها ستقوم بالإحتفال لوحدها وبالطريقة التي تراها مناسبة. وكان إتخاذ مثل هذا الموقف وترديد شعارات تمجد تركيا وأتاتورك في ظل تنامي العداء ضد سياساتها وحلف السننو وسيادة التطرف الأيديولوجي في أوساط القوى السياسية العاملة على الساحة العراقية نموذجا للطفولية السياسية وعدم تقدير العواقب السيئة للسياسات المناهضة لسكان المدينة. وكانت المنظمة المذكورة لا تخفي توجهاتها المعادية للحركة القومية الكردية والقوى السياسية اليسارية، كما أنها كانت تبث الإشاعات المغرضة ضد تلك القوى في أوساط الأقلية التركمانية وتدفعها للقيام بالأعمال الإستفزازية وإثارة الحزازات والإضطرابات. وقد إنخدت تلك المنظمة وأنصارها بالوعود التي حصلت عليها من تركيا وشريكاتها في حلف السننو عبر القنصليتين البريطانية والأمريكية، اللتين أغلقتا بعد الأحداث مباشرة كإشارة على تورطهما في إثارة الإضطرابات في كركوك، ودائرة العلاقات في شركة نفط العراق التي صرفت حسب مصادر الإستخبارات الأجنبية مبلغ ٢٠٠ ألف دينار لإيصال الأوضاع الى تلك النهاية المحزنة في كركوك. لا يمكن تصور أن تضع منظمة صغيرة ومعزولة عن أكثرية التركمان، نفسها في طريق تلك الأمواج البشرية التي خرجت للتعبير عن إستعدادها للدفاع عن الجمهورية الفتية بوجه القوى الإستعمارية الكبرى وعملائها في المنطقة وتغامر بأرواح أنصارها في صراع محسوم النتائج سلفا. ولم ينل هذا الجانب بالذات إهتمام الكتاب الذين تصدوا لدراسة تلك الأحداث بدوافع سياسية وعاطفية في أغلب الأحوال. وتشير ممارسات الجبهة التركمانية على مدى السنين القليلة الماضية الى تكرار مفردات تلك السياسة الصببانية وعدم العبرة من دروس التاريخ، وهذا ما سنخصص له فصلا خاصا في هذا الكاتب.

وأثناء مرور المتظاهرين يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ من الشارع المعروف بشارع سينما أطلس في وسط مدينة كركوك هوجموا من أسطح المنازل بالحجارة والعصي مع إطلاق شعارات إستفزازية معادية للشبيوعيين ومطالبة بإلغاء المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت كما أطلقت عدة عبارات نارية. عند ذلك قام الجيش بتفريق التركمان وفي اليوم التالي تجددت الإشتباكات التي أدت الى مقتل عشرات الأشخاص وبأساليب وحشية ونهب ممتلكات العديد من العوائل التركمانية.

وللموقف التركماني هذا إزاء الحقوق القومية الكردية سوابق تاريخية فبعيد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وعندما كان الأنجليز يهيئون الوضع لإضعاف موقف الأكتريية الكردية في المدينة من خلال فسح المجال لسيطرة بقايا العثمانيين على الإدارة والاسواق فيها، شكل هؤلاء (جمعية كركوك للدفاع عن الحقوق) على غرار جمعيات الدفاع عن حقوق الولايات في آسيا الصغرى (تركيا الحالية) والتي ضمت الى جانب الموظفين العثمانيين العسكريين والمدنيين عددا من الوجهاء والملاكين المنتفذين الكرد الذين تشابكت مصالحهم مع السلطة العثمانية. وكانت هذه الجمعية تبدي مخاوفها من التقارب بين الحكومة الكمالية وحكومة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية وإعتراف الأولى بالثانية. وكان الضابط التركي على شفيق الملقب بأوزدمير والذي وكل إليه أمر إعادة كردستان الجنوبية الى حظيرة السيطرة التركية يوصل هذه التخوفات الى تركيا ويأتي بالجواب المطمئن لأعضاء هذه الجمعية بأن حكومة أنقرة غير مستعدة لدعم طلبات الشيخ محمود وغير جدية في علاقاتها مع حكومته رغم عقدها إتفاقية إعتراف وتعاون ودفاع مشترك مع الأخيرة. وكان أوزدمير يؤكد لبقايا العثمانيين في المدينة أن الأمر لا يعدو كونه محاولة لإستغلال مكانة الشيخ محمود والموقف الكردي المعادي من السيطرة الأنجليزية كمدخل للعودة الى كردستان الجنوبية. فالسياسة التركية إزاء ولاية الموصل كانت ولا تزال نابعة من أقوال مصطفى كمال التي أكد عليها في خضم الصراع على الموصل، إذ قال (الموصل تركية ولا يمكن حتى للحراب أن تغير من هذا الأمر. نحن نريد الولاية السابقة كلها وعلى كلتا ضفتي نهر دجلة ولا بهمننا في شئ إن كانت تحت الإنتداب أو لم تكن. ولن نتخلي عن هذا الموقف ابدا).

ويمكن أن يقال نفس الشئ بشأن موقف المعلمين التركمان إزاء محاولة الكرد تأسيس دائرة معارف كردستان في كركوك بعيد ثورة تموز مباشرة. إذ أنهم راجعوا قائد الفرقة الثانية ناظم الطبقجلي بإسم هيئة نقابة المعلمين في كركوك وكانوا جميعا من التركمان الذين فازوا ضمن قائمة (الجهبة القومية) التي ضمت البعثيين والقوميين والتركمان وفي غياب كامل للمعلمين الكرد وطلبوا منه إقناع السلطات العليا للوقوف بوجه هذه المحاولة. ولا يستبعد أن يكون قائد الفرقة نفسه والقوى القومية المتطرفة والتي كان العداء للحقوق القومية الكردية يوحدتها وراء تنظيم العملية كلها.

ويمكنني القول دون الخوف من الوقوع في خطأ بأن موقف الأقلية التركمانية من الحقوق القومية الكردية عموما وحقوق كرد محافظة كركوك خصوصا تركز خلال العقود الثمانية الماضية على بذل الجزء الأكبر من جهودها في محاربة الطموحات الشرعية للشعب الكردي

بدلا من الكفاح من أجل حقوقها القومية. ولم يكن الدافع من وراء ذلك الا الدفاع عن مصالح تركيا وتوجهاتها السياسية من قبل فئة صغيرة مرتبطة بدوائر المخابرات التركية ولا تمثل الا نفسها.

لازالت بعض التجمعات السياسية التركمانية تتبنى هذا النهج الخاطئ والمضر. وهناك مقولة شعبية متداولة بين الكرد تؤكد أن التجمعات السياسية التركمانية إذا خيرت بين تمتع التركمان والكرد بحقوقهم القومية المشروعة وبين حرمان الطرفين منها، ستختار حتما الأمر الثاني.

ساهمت مجموعة من العوامل في إتساع نطاق الإضطرابات والأعمال الإنتقامية خلال اليومين التاليين منها التعبئة السياسية المتطرفة التي قامت بها كل التيارات الحزبية العاملة على الساحة العراقية آنذاك ونشر الدعايات في المناطق الكردية من المدينة عن مقتل أعداد كبيرة من المشاركين في المظاهرة، هذا فضلا عن الحقد الكامن في نفوس سكان الأحياء الفقيرة من سياسات إدارات الدولة في المدينة والتي كان يسيطر عليها الموظفون التركمان. وكانت هذه الإدارات تمارس سياسة تمييز بشعة بين أحياء المدينة وتحرم الأحياء الكردية من الخدمات الضرورية، فضلا عن تعامل موظفيها تعاملًا فضا وإستعلايا مع مواطني المدينة من الكرد. يتذكر العديد من أبناء حي الشورجة الكردي زيارة أحد رؤساء البلدية التركمان الى حيهم، وحينما ناشدوه بأن يعمل شيئا لحل مشكلة شحة مياه الشرب في الحي، والذي لا يزال سكانه وفي بداية الألفية الثالثة يعانون منها. فكان جوابه دليلا على سفاهة المسؤولين في دولة اللاقانون، إذ كان تفسيره للأمر هو أن سكان الحي يتناولون البصل بكثرة الأمر الذي يؤدي الى استهلاك قدر كبير من الماء وبالتالي الى عدم كفاية مياه الشرب. أية سفاهة هذه!!!

وكان إستغلال البورجوازية التجارية التركمانية في المدينة للفلاحين والقرويين الكرد وسرقة نتاج كدهم السنوي عبر أساليب غير سوية في أغلب الحالات وراء تنامي حقد الفلاحين والكادحين الكرد على ابناء تلك الفئة. ولولا الجهود المخلصة للوجهاء الكرد المعروفين في المدينة والفئات الواعية الكردية في الجيش والأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية لمنع وصول القرويين وأبناء القبائل الكردية يوم ١٥ تموز ١٩٥٩ الى مركز المدينة والمشاركة في الأحداث، لكان من الصعب جدا وضع حد للإضطرابات ولحدث فواجع كبرى. كما يتذكر المنصفون من الكرد والتركمان قيام العوائل الكردية بالحفاظ على حياة مئات العوائل التركمانية المطلوبة وإخفائهم لأيام عديدة في بيوتهم رغم ما كان ينطوي عليه الأمر من مخاطر في تلك الأيام.

كما شكل التنغي بتركيا وسياساتها من قبل المنظمة التركمانية موقفا يدل بحق على قصر نظر سياسي كبير من جهة وإستفزازا لمشاعر سكان مدينة كركوك من جهة أخرى. فالكرد والعرب والأتوريين والأرمن كانوا يحتفظون بذكرات مبررة عن العهد التركي وعمليات القمع والإبادة التي قامت بها السلطات التركية بحق هذه الشعوب. كما أن موقف تركيا المعادي للنظام الجديد والذي كان لا يزال في عامه الأول ومحسوبا لدى الناس، وإرتباط ذلك بالموقف الإستعماري الغربي من الثورة وقيادتها، كان يؤجج النفوس ضد تركيا وكل من يناصرها.

واصلت القوى السوداء بعد إنحراف نظام عبدالكريم قاسم عن الأهداف المعلنة للثورة وبخاصة بعد إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الدموي القيام بسلسلة من الأعمال الإرهابية ضد العمال والكسبية الكرد الذين كانوا يغتالون بأساليب جبانة عند ذهابهم في الصباح الباكر الى أعمالهم. فقد قتل العديد من هؤلاء وألقي بالتيزاب على وجوه آخرين وبطريقة عشوائية من قبل جماعات إرهابية تركمانية. والتحق عدد كبير من الشباب التركماني المتطرف بصفوف الحرس القومي بعد إنقلاب شباط الأسود بهدف (الثأر) من الكرد وقاموا خلال عمر البعث القصير عام ١٩٦٣ بإقتراح جرائم كثيرة بحق المواطنين الكرد في كركوك والقصبات التابعة لها، كما كانوا ينظمون ليالي حفلات خاصة للمسؤولين الحكوميين والعسكريين وبخاصة لإبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة الثانية والمدنيين ويجري دفعهم خلالها لبذل الجهود لإقناع بغداد بهدم الأحياء الكردية (بحجة قيام الفقراء ببناء مساكن لهم على الأراضي العائدة للبلدية كما حدث لحي الكوماري وأحياء في الشورجة والإسكان ورحيم آوا) وإعدام المسجونين السياسيين الكرد كما حدث عندما علقت سلطات البعث في حزيران ١٩٦٣ جثث ٢٨ وطنيا كرديا وتركمانيا على رأسهم الشهيد معروف البرزنجي في الأحياء التركمانية والتي خرج عدد كبير من سكانها يحتفلون بتلك المناسبة الهمجية.

وكما اشرت لم يجري لحد الآن تحقيق عادل ونزيه يكشف عن كل الملبسات التي رافقت تلك الأحداث المؤلمة. كما بقيت دوافعها والقوى المحركة لها وكذلك النتائج المترتبة عليها تستخدم من قبل الفرقاء المختلفين لتحقيق اغراض سياسية ومرحلية لا تمت بصلة الى الدفاع عن ضحاياها الحقيقيين. ويبدو أن الأطراف المختلفة لم تنجح في إستنباط العبر والدروس منها بهدف إزالة آثارها ومنع تكرارها في المستقبل.

و بناء على النتائج المبررة للتجارب السابقة والتي طالت جميع الأطراف لا بد من العمل على بناء صرح علاقات جديدة بين المكونات الأثنية للمجتمع العراقي عموما والمجتمع الكردستاني على وجه الخصوص. ولا أمل في نجاح هذه العملية دون مراجعة جادة وصميمية من قبل كل

الأطراف لمواقفها السابقة وأفكارها المسبقة عن الآخر.

لا بد أن يسود حوار حضاري وشفاف بين المثقفين والقوى السياسية الحقيقية الممثلة للأطراف المختلفة يقوم على ثوابت التاريخ والجغرافيا ويستبعد الأوهام والأساطير والتأثيرات الخارجية من جدول أعماله ليقوم بصياغة اسس جديدة لعلاقات صحيحة.

وعلى الحكومة المركزية التي ستتبع النظام الحالي أن تتخلى نهائيا عن فكرة فرق تسد بين الأثنيات المختلفة ومحاولات إيجاد عناصر للتوازن بين القوميتين الرئيسيتين واللعب على وتر الخلافات وتعميقها.

وعلى الكرد والتركمان اذانة أعمال القمع والتنكيل التي جرت بحق التركمان في تموز ١٩٥٩ والأعمال الإرهابية التي جرت بحق الكرد في السنوات التي تلت ذلك العام والدعوة الى إجراء التحقيق العادل والنزيه فيها وإنزال العقاب بمرتكبيها والمتسببين بها.

من المهم ان تتخلى الجماعات السياسية التركمانية عن المواقف المعادية للحركة القومية الكردية في العراق وغيرها وتربية انصارها بهذه الروحية والإبتعاد عن تحريف الحقائق المتعلقة بالأقلية التركمانية والمناطق التي تسكنها وتحديد مطالبها القومية بصورة واقعية. وعليها التخلي كذلك عن فكرة التعويل على تركيا نهائيا لأن ذلك لن يؤدي إلا الى مزيد من التوتر والنكسات. إن الكرد الذين قارعوا الحكومات العراقية المتتالية خلال ثمانية عقود ولم تتمكن كل وسائل الإبادة الجماعية أن تجبرهم على الرضوخ الى الظلم والطغيان، لن يقبلوا بأي دور لتركيا وتوجهاتها العنصرية في كردستان والعراق.

تقع على الأمة الكبرى، وهي الأمة العربية على صعيد العراق والكردية على صعيد كردستان، مسؤولية تاريخية في تطمين الأمم الصغرى التي كثيرا ما تتقاذفها المخاوف من أية خطوة تخطوها الأولى وبخاصة في منطقتنا التي شهدت المآسي والصراعات القومية وحملات الإبادة والتطهير العرقي وغيرها والتي خلقت حالة من الشكوك والمخاوف بين شعوب المنطقة في علاقاتها مع بعضها.

تأسيسا على كل ذلك من الضروري الحرص على بناء علاقات متينة وعلى أسس صحيحة بين الأمم وبالأستناد الى روح الأخوة والتآلف وإزالة البغضاء والحقد من قاموس العلاقات بين الشعوب والأمم وبخاصة تلك التي تعيش على أرض واحدة وتتداخل علاقاتها الاجتماعية والسياسية والأقتصادية. ويدفعني كذلك الحرص على المصالح القومية المشروعة للأقلية التركمانية في كردستان والتي عاشت خلال القرنين الأخيرين على أرض كردستان وإستفادت

من خبراتها دون أن يضيق عليها أحد، بل سادت في بعض مدنها من الناحيتين الإقتصادية والإدارية. وقد كانت العلاقات بصورة عامة جيدة شابتها ازمات قصيرة كانت نابعة أصلاً من تخوف الأقلية التركمانية ودون مبرر من التطلعات المشروعة للشعب الكردي، فقامت منظمات سياسية معزولة في أكثر الحالات عن الجماهير التركمانية الواسعة برفع شعارات غير واقعية تسببت في خلق فجوة بين التركمان والكردي. وأصبحت تلك الشعارات وأصحابها في ذمة التاريخ. باختصار لا بد أن تصبح الحركة التركمانية حركة تعبر عن طموحات تركمان العراق ضمن ثوابت التاريخ والجغرافيا وليس حركة تلهث وراء سراب أطماع لا طاقة لها ولا للواقفين وراءها على تحقيق الجزء الأبسط منها. كما عليها وهي المتطلعة الى تمثيل الجماهير التركمانية والتعبير عن طموحاتها المشروعة أن تقف الى جانب الحركات التحررية في العالم والى جانب المضطهدين أينما كانوا لا أن تدافع عن سياسات عنصرية تمارسها الحكومات التركية ضد الشعب الكردي في تركيا، فقضايا حرية الشعوب وحقوقها واحدة ولا يمكن المطالبة بالحقوق القومية والديمقراطية وحقوق الأنسان من جهة والوقوف الى جانب الجلادين والقوى العنصرية وقامعي تطلعات الشعوب من جهة أخرى.

ولعل من أكثر القضايا التي أثّرت حولها الكثير من المزاغم ونشرت بصدها الأخبار والتقارير الملفقة هي مأساة الكرد المرحلين من المدينة أو المحافظة على أيدي سلطات البعث وعودة بعضهم إليها بعد سقوط النظام. فمن مزاغم عن تكريد المدينة والتحكم بالأدارة فيها الى الحديث عن وجود مخططات لدى القيادات الكردية لدفع عشرات الآلاف من الكرد من غير أبناء المدينة والمحافظة إليها وشراء الأراضي والعقارات، بل وصل الخيال بالبعض الى الحديث عن جلب عدد كبير من الكرد من البلدان المجاورة للسكن في كركوك.

ولكن حبل الكذب قصير كما يقول المثل المأثور اذ أظهرت الحقائق على الأرض بأن عدد صغير جدا من المرحلين الكرد عادوا الى كركوك ويعيشون حياة بائسة تحت الخيام لا يحسدهم عليها أحد. وأظهرت الإحصائيات المنشورة في أكثر من موقع بأن الموظفين الكرد لا زالوا يشكلون نسبة صغيرة جدا في الدوائر والمؤسسات الرسمية في كركوك. والأنكى من ذلك أن التعيينات متوقفة في كركوك نفسها، في حين ترسل الوزارات العراقية بصورة مستمرة قوائم بالموظفين المحدد من غير أبناء المحافظة للعمل في دوائرها. ويحق للكرد أن يشكوا في نوايا الدوائر الحكومية التي تفذ مثل هذه السياسات. لقد دشّن البريطانيون أسس هذه السياسة في العشرينيات وسارت عليها الحكومات العراقية المتعاقبة لتصل الى سياسة التطهير العراقي للكرد في كركوك على أيدي البعثيين. هل يعني هذا أن حكامنا الجدد يمارسون السياسة نفسها ولكن بأسلوب اخر بعيدا عن العنف والأساليب القسرية؟

بقيت ردود فعل القيادات الكردية على التصرفات الحكومية هذه في إطار التصريحات الصحفية التي تهدف الى تهدئة الأمور. ووصل الأمر بها أن تجامل القوى القومية غير الديمقراطية في العراق وتتخلى حتى عن تسمية السياسات البعثية بأسمائها الحقيقية. فبدلا من التمسك بمبدأ إزالة آثار سياسات التطهير العرقي والتعريب وافقت على تعبير (تطبيع الأوضاع) المطاطي الذي لا يعبر أبدا عن حجم زجرانم التي قام بها النظام البعثي ضد كرد كركوك والمناطق الكردستانية الأخرى. الغريب ان شخصا كعلي حسن المجيد لم يكن يتردد في تسمية تلك السياسات بالتعريب في ندوات موسعة لكوار حزب البعث الحاكم ومسؤولي الأمن والجيش في كركوك. أعود الى موضوع المرحلين الكرد من كركوك. هناك أطنان من الوثائق الحكومية التي تظهر حقيقة هذه المأساة الأسانية. وهناك المئات من القوانين والقرارات الصادرة من قبل ما كان يسمى بـ(مجلس قيادة الثورة) منشورة في جريدة الوقائع العراقية الرسمية والتي توضح بشكل لا ليس فيه حجم هذه الكارثة. لذلك فان لجوء البعض الى نشر المزاغم بصدد المرحلين الكرد هنا وهناك لن يستطيع أن يغير شيئا من الحقيقة.

الفصل الخامس

أين الحقيقة في ما يكتب ويقال عن كركوك

قراءة في وثائق حكومية

كثيرا ما تردد صفحات الأترنت وبعض الصحف العربية والتركية فضلا عن القنوات الفضائية العربية أخبارا وتقارير صحفية مشوهة وبعيدة عن الواقع عن كركوك المدينة والمحافظة. وكثيرا ما تتجاوز هذه التقارير الأوضاع الحالية التي تعيش في ظلها المحافظة لتتناول الجوانب التاريخية والسكانية والثقافية المتعلقة بهذه المنطقة.

يبدو أن قدر سكان هذه المحافظة الذين عانوا الأمرين على أيدي البعث خلال العقود الأربعة الماضية، يأبى أن يتركهم لشأنهم دون أن يريهم (نعم!) فلول البعث ورفاقهم من الجزارين القادمين من أشد زوايا التاريخ عتمة. لعل من أغرب الأمور أن يحيط بهؤلاء الكائنات الخرافية شلة من الأفاقين والمغامرين السياسيين ممن يزعمون أنهم يناضلون من أجل حقوق هذه الفئة أو تلك من المكونات الرئيسية لسكان كركوك. ويعمل هؤلاء الى جانب قيامهم بتوفير الدعم اللوجستي للأرهابيين على صعيد آخر وهو نشر الأخبار الملفقة والتحليلات السطحية الساذجة في وسائل الأعلام العربية المستعدة دوما لنشر كل ماهو غير واقعي وعقلاني عن العراق عموما والكرد على وجه الخصوص. لقد حاولت جهات عديدة داخلية وخارجية زرع بذور الفتنة بين سكان هذه المحافظة. ولعبت القنوات الفضائية الشوفينية والطائفية دورا تحريضا كبيرا في تعقيد أوضاع المدينة وبث الأخبار الملفقة والتقارير الصحفية البعيدة عن الواقع. من المفرح حقا أن هذه المخططات الشريرة إصطدمت بجدار متين من روح التسامح والتسامي التي تطبع بها وتربى عليها سكان كركوك الأصليين.

كان بإمكان القيادات الكردية تبني فكرة فتح مراكز متخصصة لجمع وأرشفة ودراسة الوثائق المتعلقة بسياسات التعريب والتطهير العرقي والأبادة الجماعية. لقد إنشغلت هذه القيادات بدلا من ذلك وكما هو ديدن القيادات السياسية في الشرق الأوسط بتنظيم المهرجانات والمؤتمرات الإعلامية الصحافية التي لم تسفر عن شيء يذكر.

لقد وقعت عيناي مرات عديدة وتطرق الى سماعي أيضا بعض الأرقام عن المرحلين الكرد يبشها هنا وهناك أناس ينتمون الى بعض الدكاكين السياسية التي ظهرت بعد سقوط نظام صدام حسين. فمنهم من حدد الرقم بأكثر من عشرة آلاف شخص بقليل ومنهم من تكرم علينا بعدة آلاف أخرى. وكالعادة لا يستندون في مزاعمهم على أية معطيات إحصائية أو وثائق رسمية. لا بد أن هذا هؤلاء على علم بأن ٧٧٩ قرية وقصبة كردية تابعة لمحافظة كركوك جرى تدميرها وإزالتها وفق الوثائق الحكومية، وأصبح سكانها بين مرحل الى خارج المحافظة أو مؤنفل سكن القبور الجماعية. كما أنهم يعرفون حتما بأن سياسات الترحيل البعثية للكرد من كركوك بدأت منذ عام ١٩٦٣ ولم تتوقف إلا في نيسان من عام ٢٠٠٣. ولا يمكنني حتى التصور بأن احدا من هؤلاء لا يعرف شخصا عددا من الكرد الذين جرى ترحيلهم أمام عينيه. الغرب في الأمر أن هؤلاء لا يترددون، عندما يتعلق بالأمر بغير الكرد، في الحديث عن ترحيل الآف المواطنين من قرية واحدة فقط.

لست ممن يؤمنون بأن مثل هذا الكلام يمكن أن يعيد هؤلاء الى تحكيم عقولهم وضمائرهم عندما يتحدثون عن مثل هذه الأمور. لأنهم يقومون بنشر هذه المزاعم بدوافع سياسية وخدمة لقوى أقليمية يتلقون منها لقاء عملهم هذا الدعم المادي والمعنوي. لذلك فان العودة الى الوثائق الحكومية افضل لتتحدث عن نفسها وتدحض تلك المزاعم وتظهر الحقائق لمن يود حقا الاطلاع عليها. ومن المؤسف أن لا تدرك هذه الفئة بأنها بتعاملها بهذه الطريقة الظالمة مع مآسي وآلام المنكوبين لا يمكن إلا أن تشير نقمة وغضب الأخيرين وتتسبب في إحداث شروخ عميقة بين أبناء المدينة الواحدة، ستحتاج الأجيال القادمة الى سنين طويلة لردمها وإزالة آثارها.

سنشير الى وثيقة واحدة تغطي فترة شهرين من عام ١٩٩٨ وتظهر بأن عدد المرحلين من كرد كركوك خلال تلك الفترة القصيرة يتجاوز الرقم الذي يشير إليه هؤلاء. تشير الوثيقة الصادرة من ديوان محافظة (التأميم) تحت عدد: ٣٠١٤٣٣ وبتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٩٨ الى كتاب ديوان الرئاسة الخاص بالتقسيمات الجغرافية وقطاعاتها وقوانين السكن. كما تشير الى الظروف الأمنية البالغة الأهمية والموقع الجغرافي المهم لكركوك. وتطالب الوثيقة مؤسسات

الدولة والحزب في كركوك بالتطبيق الحرفي لفقرات كتاب ديوان الرئاسة. يبدو أن كتاب ديوان الرئاسة قد نص على التعليمات الواجب تنفيذها للتعامل مع المواطنين الكرد من أبناء المحافظة مثل: حجز شخص من كل عائلة كردية مرحلة وحجز دورهم وبطاقاتهم التمييزية وكذلك قسائم الأشتراكات في الدوائر الرسمية. ونصت الوثيقة على ضرورة إعلام مسؤولي أمن المنطقة والحزب للقطاع المشمول ومختار المنطقة بكتب رسمية مع إتباع النظام المنصوص عليه في كتاب ديوان الرئاسة. وأرسلت نسخ من الكتاب الى المحافظة، مسؤول أمن المنطقة، مختار المنطقة والمسؤول الحزبي فيها.

الأهم من هذا وذاك تورد الوثيقة معلومات مفصلة عن هذه الوجبة من المرحلين الكرد من كركوك خلال الفترة من ١٥ / ٤ / ١٩٩٨ - ١٥ / ٦ / ١٩٩٨ البالغ عددهم (١٤٦٨) عائلة مع ذكر عدد العوائل المرحلة من كل حي من أحياء المدينة. وبحسابات بسيطة لعدد أفراد هذه المجموعة مع أخذ حجم العائلة الكردية بنظر الاعتبار سنجد بأن عدد أفراد هذه الوجبة لوحدها تتجاوز الأرقام التي تتداولها تلك الجهات المشبوهة.

تشير الوثيقة الى الأحياء التي جرى ترحيل هؤلاء منها والتي تسميها بالقواطع، وهي تسمية نابعة من عسكرة المجتمع التي فرضها البعث على البلاد وحولت الأحياء الى قواطع عسكرية والمواطنين الى مجندين في صفوف القطعات العسكرية أو عناصر في صفوف القوى المعادية لها.

لقد جرى ترحيل هؤلاء الكرد من الأحياء (القواطع) التالية: حي العسكري (٢) / - ١٤٣ عائلة. طريق بغداد / ١٢ عائلة. حي الإسكان (جرى بناء هذا الحي في عهد عبدالكريم قاسم لإسكان العمال وصغار الموظفين فيها وتحويل الى حي كبير سكنه الكرد بالدرجة الأساسية) / ١٥٠ عائلة. الحرية / ٢٣٤ عائلة. المصلى / ٣ عائلة (كذا في الوثيقة). القورية / ٣٢ عائلة. شورجة / ٣٢١ عائلة. الأندلس (لقد تذكر البعث في كركوك فقدان العرب للأندلس وأراد أن يعوض ذلك بإطلاق اسم الأندلس على حي رحيم ثاوا الكردي) / ٤٠١ عائلة. إمام قاسم (١) / ٧٤ عائلة. إمام قاسم (٢) / ٦٦ عائلة. أخي حسين / ٢ عائلة. صاري كهية / ٢٢ عائلة. حي الخضراء / ٢ عائلة. حي العسكري (١) / ٦ عائلة. تظهر هذه الوثيقة وبجلاء المديات المرعبة لسياسات الترحيل البعثية بحق الكرد في كركوك وغيرها. ولا يمكن للمزاعم التي تتداولها تلك التجمعات السياسية ووسائل الإعلام المعادية لتطلعات الكرد المشروعة أن تحجب الحقائق عن الناس.

وكانت سياسات الترحيل والتطهير العرقي يومية تقريبا على مدى سنوات الحكم البعثي. فقد وردت في برقية سرية وفورية صادرة من وزارة الداخلية / الأستخبارات بعدد ١٨٦٤٠ بتاريخ ٢٢ / ٦ / ٢٠٠١ الى محافظة التأميم / الأستخبارات ما نصه (تنسب قيامكم بالأشراف المباشر على عمليات الترحيل في المحافظة وبالأخص العوائل الكردية التي عليها مؤشر أمني فقط وإرسال موقف يومي بكل حالة ترحيل ليتسنى لنا عرضها أمام السيد الوزير المحترم. للتنفيذ وبكل دقة وإعلامنا إجراء تكم. إنتهت. المرسل هادي جوجي / الداخلية. المستلم / محمد عباس / التأميم. الوقت / ١٦٥٠. الوسيلة السايكروفون المجفر). ارادت وزارة الداخلية أن تشرف الأستخبارات دون غيرها على ترحيل العوائل التي عليها (مؤشرات أمنية) وإطلاع مباشر من وزير الداخلية شخصيا.

و تشير وثيقة أخرى (عدد ٥٨٩ بتاريخ ١٦ / ٨ / ١٩٩٧)، مذيلة بتوقيع الفريق الأول الركن أياد فتيح خليف (محافظ التأميم)، الى حصول موافقة نائب رئيس الجمهورية ورئيس لجنة شؤون الشمال على تسجيل الدور المبينة أرقامها وأسماء أصحابها المرشحين بأسماء المستفيدين (العرب الوافدين الى كركوك). وتتضمن القائمة المرفقة بهذا الكتاب الرسمي أسماء ٢٩ كرديا مرحلا مع أرقام الدور المسجلة بأسمائهم مع أسماء الوافدين العرب الذين وزعت عليهم هذه البيوت دون أي وجه حق^(١).

ووصل الأمر بالبعث الى منع إستخدام اللغة الكردية واللغات المحلية الأخرى في كركوك، فقد اصدرت محافظة كركوك تعليماتها تحت رقم ١٤٥ م ع بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٩٩ بالأستناد الى توجيهات ديوان الرئاسة المبلغ اليها بالكتاب السري للغاية المرقم ١٣٧٢١ في ٨ آب ١٩٩٨ وكتاب مجلس الوزراء / هيئة التخطيط والمتابعة ٥ / ٤ / ١٤٣٠٢ حول ما سمتها ب (الأوضاع الشاذة في مدارس محافظة التأميم)، ومن اجل (ازالة بعض الظواهر السلبية لنجاح العملية التربوية على المسالك القومية، وتوحيد الصفوف وعدم فسح المجال للأجنبي بالتدخل من الثغرات الضيقة للتدخل والتلاعب بذقون الجيل الصاعد بالشعارات العنصرية). المقصود بالأوضاع الشاذة هنا هو حديث التلاميذ فيما بينهم خلال الفرض بين الدروس بالكردية او التركمانية او السريانية. لم تجد سلطات البعث في كركوك من منع الصغار من التحدث بلغاتهم وقيامها بتطبيق اسوأ أشكال سياسات التطهير العرقي ضد الكرد وغيرهم في هذه المحافظة اية عنصرية، بينما اعتبرت نزوع الأطفال الطبيعي للتحدث بلغاتهم الأم تمسكا بالشعارات العنصرية.

من هنا ألزمت المحافظة طلاب المدارس بتطبيق التعليمات التالية (أ). يمنع منعاً باتاً

استعمال اللغات المحلية - الكردية والتركمانية والآشورية والكلدانية - من قبل الهيئة التعليمية والتدريسية لالقاء المحاضرات او مفردات الجمل المستعصية بغير اللغة العربية اثناء الدوام الرسمي ، ب. يمنع منعاً باتاً استعمال اللغات المشار اليها اعلاه في الفقرة اولاً من كتابنا من قبل الهيئة التعليمية والتدريسية مع الطلبة في فترة الأستراحة. ج. يمنع منعاً باتاً استخدام اللغات المحلية عدا العربية من قبل طلاب المدارس فيما بينهم^(٢).

كان النظام مستمرا وحتى يوم سقوطه مستمرا في التخطيط لتطهير الكورد كليا من محافظة كركوك. فقد طلب محافظ كركوك اللواء الركن نوفل اسماعيل خضر استنادا الى كتاب الشؤون الأمنية بوزارة الداخلية المرقم ٥٦٣ في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٠ (ارسال قائمة باسماء ٣٠٠ عائلة كردية وتركمانية من الساكنين في حدود مركز المحافظة بغية ترحيلهم خلال عام ٢٠٠٠)، وحدد المحافظ الفئات المشمولة بهذا القرار العنصري وفق التوجيهات المركزية ب: اولاً. المواطنين الكرد والتركماني الذين امتنعوا عن تصحيح قومياتهم مع التركيز على الذين لهم ممتلكات خاصة كالدار والعقارات. ثانياً. المواطنين الذين لهم اقارب من الدرجة الأولى والثانية في صفوف الحركات التخريبية (الكردية والتركمانية) في منطقة الحكم الذاتي، باستثناء العناصر الخاصة الموجهة والمرسلة من قبل الأجهزة الأمنية والأستخباراتية والمخابراتية لأداء واجبات ومهام خاصة في صفوف الحركات التخريبية. ثالثاً. المواطنين الذين لهم اقارب من الدرجة الأولى غادروا العراق بعد احداث عام ١٩٩١).

واجملت دائرة الشؤون الداخلية في محافظة كركوك في كتاب لها الى المكتب الخاص / الديوان تحت رقم ٧١٣ / ٩ / ٩ في ٢٤ / ١ / ٢٠٠٠ ما سمتها بالخطة الخمسية للترحيل قائلة (نود ان نعلم سيادتكم الموقر بتنفيذ الخطة الخمسية الصادرة من وزارة الداخلية - الشؤون الأمنية، والتعديلات اللاحقة بالخطة والخاص بترحيل المواطنين الغير العرب الى خارج المحافظة. ومن خلال ٣٥ وجبة خلال خمسة اعوام ابتداء من ١ / ١ / ١٩٩٥ لغاية ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩). وتضمن الجدول الملحق بهذا الكتاب عدد الذين جرى ترحيلهم من كركوك خلال سبعة اشهر من عام ١٩٩٩ الذي بلغ حوالي ٥٠٠ شخص. وهكذا تجسدت النتائج الباهرة لخطة البعث الخمسية في قوائم المرشحين والمهجرين من موطنهم بدلا من شق الطرق وبناء المصانع والمدارس والمستشفيات.

وتضمنت قائمة الأوامر القوقوشية للنظام البعثي منع الكرد من ممارسة النشاط الأقتصادي، فقد حصرت وزارة التجارة (مزاولة التجارة حصراً على ابناء القومية العربية - المتميزين - وفق الشروط الخاصة). وخول قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٧٦ والمؤرخ ٧ شباط ٢٠٠٠

مدير شركة نفط الشمال باحالة (المنتسبين من ابناء الأقليات الغير عربية - الكرد والتركماني الى التقاعد لما يستتوجبه الظروف الأمنية). الغريب ان هذا الأمر شمل حتى الذين اقدموا على (تصحيح) قومياتهم على ضوء التوجيهات المركزية. ويحمل القرار توقيع صدام حسين^(٣).

ان من يطلع على الوثائق المنشورة حتى الآن عن سياسات التطهير العرقي في كركوك وغيرها يصاب بالغثيان من سياسة التمييز العنصري التي انتهجتها حكومة صدام حسين ضد المواطنين الكرد عموماً وكرد كركوك على وجه الخصوص. فقد استثنى صدام حسين السكان الكرد وابناء القوميات الأخرى في كركوك وغيرها حتى من اعانات الرعاية الاجتماعية لأنها لم تشمل (العوائل الغير العربية والمشمولة بتصحيح القومية).

من المؤسف حقاً أن نرى بعد كل هذا من بين العراقيين من يتطوع للدفاع عن هذا الظلم التاريخي من خلال الزعم بأن من حق المواطن أن يعيش ويسكن أينما يرغب في العراق. وهذه كلمة حق يراد بها باطل. لا يمكن دعوة الناس الى القبول بالظلم عبر الحديث عن الأخوة والمواطنة. العدالة تقضي بإعادة الحقوق الى أصحابها ومن ثم دعوة الناس الى التصافي والمحبة.

الهوامش:

(١) يمكن الاطلاع على الصور الأصلية لهذه الوثائق وعشرات غيرها في كتاب شورش حاجي، تعريب كركوك في ثنايا ثمانين وثيقة، دار الحكمة، لندن ٢٠٠٤ (باللغة الكردية). لقد نشر الباحث صوراً مستنسخة عن هذه الوثائق بلغتها الأصلية أي العربية.

(٢) انظر نص هذه التعليمات وعشرات القرارات الحكومية الأخرى في كتيب: التطهير العرقي (تغيير القومية) للكورد والتركماني في كركوك - ٥٠ وثيقة، اعداد المحامي طارق جمباز، ط٣، اربيل ٢٠٠٤، ص ٤٣.

(٣) للأطلاع على هذه الوثائق وعشرات غيرها انظر: نفس المصدر السابق، ص ٥٣، ٦٤، ٦٧ - ٧١.

لقد بلغ عدد الكرد المرحلين قسرا على أيدي النظام البعثي مئات الآلاف (وفق تخمينات منظمات الأمم المتحدة العاملة في كردستان كان هناك في التسعينات من القرن الماضي نحو ٨٠٠ ألف مرحل داخل تلك المنطقة التي لم تكن خاضعة لسيطرة نظام صدام حسين. مما لا شك فيه أن الأثرية الساحقة من هؤلاء هم من أبناء المناطق التي اشرفنا إليها)، وبالمقابل جئ بمئات الآلاف من العرب ليستوطنوا تلك المناطق وفي مقدمتها كركوك.

من الضروري أن نشير هنا الى أن هذه السياسة لم تكن مجرد فورة عنصرية أصابت الحكام بل جرى التخطيط لها وتنفيذها وفق إجراءات حكومية بيروقراطية دقيقة تهدف الى تغيير التركيبة القومية للسكان في هذه المحافظة لصالح العنصر العربي بصورة تتماشى مع التصورات العنصرية لهذا الحزب النازي الهوى والتفكي. لقد قام البعث ببناء المستوطنات المسلحة في كل منطقة إعتقد بأنها مهمة لحماية أمن نظامه. كما قام ببناء أحياء عربية تحيط بالأحياء الكردية من جميع الجهات وتخرقها، بل وأجبر الكرد في احيان كثيرة على نبش القبور وأخذ رفاة موتاهم معهم لكي لا يكون هناك اي شئ يربطهم بهذه المدينة حتى لو كانت قبور موتاهم. ويتذكر العديد من الكركوكيين قصة ذلك الشيخ الكردي الذي حاول إقناع المحافظ البعثي بعدم ترحيله لأن ولديه الأثنين قضايا نحبهما في القادسية المشؤومة. وكان جواب المحافظ البعثي لهذا الشيخ المنكوب هو أن يأخذ رفاة إبنيه معه الى (منطقة الحكم الذاتي!!).

وفي نفس الوقت شجع النظام العرب الوافدين الى جلب رفاة موتاهم معهم بعد أن نقلوا سجلات نفوسهم الى كركوك لكي لا يربطهم شئ بمناطقهم الأصلية التي جاءوا منها. كما أن الكرد الذين كانوا يرحلون قسرا من كركوك، تنقل سجلات نفوسهم مباشرة الى المحافظات التي ينقلون إليها. ومن هنا كان الأكتشاف الخطير لأصحاب المزاعم التي تتحدث عن إفتقار هؤلاء الغرياء الكرد الى هويات الأحوال المدنية التي تشير الى كونهم من سكان كركوك. لقد نسي هؤلاء بأن محل ولادة هؤلاء مؤشر في وثائقهم الرسمية وسجلاتهم وبأنهم انجبوا خلال سني الترحيل الافا من الأبناء والبنات ولا بد ان يعودوا معهم الى مدينتهم. الأهم من هذا وذاك هو أن سجلات النفوس الأصلية والتي جرى العبث بها على أيدي البعث لا زالت محفوظة ويمكن معرفة الحقيقة وتمييزها عن التشويه والتزييف.

هناك بعض القوى السياسية العراقية كانت تدين هذه السياسات بشدة قبل سقوط النظام وتدعو الى إزالة آثارها ولكنها سرعان ما غيرت مواقفها لأعتبارات تتعلق بالانتماءات المذهبية للوافدين العرب الى كركوك. لقد أحدث هذا المواقف شرخا بين هذه القوى والجماهير

الفصل السادس

غرياء وأصلاء كركوك بين المزاعم والأحصاءات الرسمية

يردد البعض منذ سقوط النظام البعثي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ مزاعم مفادها أن عددا كبيرا من الكرد الغرياء دخلوا كركوك بهدف تغيير تركيبتها السكانية أو (تكريدها) على حد تعبيرهم. ووصل الخيال بالبعض الى الإدعاء بأن عدد كبيرا من كرد البلدان المجاورة قد قدموا إليها أيضا لتنفيذ مفردات هذه السياسة الجهنمية.

وقد تلقفت القنوات الفضائية والمواقع العربية والتركية على شبكة الأترنيت هذه المزاعم دون التدقيق فيها وظلت تردها على مدى الأشهر الماضية بصورة مثيرة للشكوك.

ترى من يقف وراء هذه المزاعم وما هي دوافعهم الحقيقية من وراء تريدها؟ من هم الغرياء ومن أين جاءوا ولماذا الى كركوك؟ وأين الحقيقة في كل ما يشاع عن كركوك؟

من الملاحظ أن أكثر من يردد هذه المزاعم هم أناس مرتبطون ببعض التجمعات السياسية التركمانية المتطرفة وفلول النظام البعثي الذين تجمعوا تحت يافطات ومسميات جديدة. كما أن العرب الذين جئ بهم الى كركوك وتحولوا الى أداة بيد نظام البعث لتنفيذ سياسات التعريب والتطهير العرقي الأجرامية بحق الكرد هم من يرددون هذه المزاعم. ويبدو أن هؤلاء يتصرفون وفق القاعدة المعروفة (الهجوم أحسن وسيلة للدفاع). لقد قدم هؤلاء من مناطق العراق المختلفة الى كركوك، خانقين، مندلي، طوزخورماتو، كفري، داقوق، مخمور، الزمار، سنجار والشيخان وغيرها من أجل الحصول على مكاسب وإمتيازات مثل قطعة أرض مجانية ومبالغ نقدية كبيرة فضلا عن وظائف مغرية في شركة النفط وفي دوائر الدولة ومؤسساتها القمعية الحزبية منها أو الأمنية أو العسكرية.

الكردية العريضة. لم تدرك هذه القوى حساسية الكرد إزاء هذه القضية التي يعتبرونها رمزا للظلم التاريخي الذي وقع عليهم. وستدرك تلك القوى بأنها وبسبب حساباتها الخاطئة فقدت حليفا مهما على الساحة السياسية العراقية. وكان من شأن ذلك التحالف أن يساعد على بناء نظام سياسي مستقر قابل للحياة في العراق.

يجب أن يكون الموقف الواضح والصريح من إزالة آثار سياسات التعريب والتطهير العرقي في كركوك والمناطق الكردستانية الأخرى شرطا أساسيا في أي تحالف سياسي يصبح الكرد طرفا فيه. تمثل قضية كركوك الخط الأحمر بالنسبة لأي حزب أو زعيم سياسي كردي. وكل من يفكر بالقبول بنتائج التعريب فإنه يوقع بذلك قرار موته سياسيا.

قصة كركوك مع الغرباء الذين قصدوها على مر القرون وسكنوها بأمان مليئة بالصورة الإنسانية. كما أنها لا تخلو من حالات موهلة في الأساءة الى أهل البيت ونكران الجميل. الحالات الأخيرة لازمت الذين قدموا إليها مع حراب المحتلين ويحملون الحقد والضغينة على أهلها المسلمين ويطمعون في ثرواتها. ورغم سماحة أهل كركوك وطول بالهم على المسيئين إلا أنهم في النهاية لا يقبلون بالأساءة الى مدينتهم وثقافتها الإنسانية الثرة. لقد عبث البعث بكل شئ جميل في حياة العراقيين. وكان لا يكتفي بتسليط أزماته عليهم بل يلجأ أيضا الى المرتزقة والأفاقين من البلدان الأخرى أيضا.

لا زلت أتذكر حادثة شجار بين كردي كركوكي وعامل مصري قدم كغيره من مواطني بلاده بحثاً عن الرزق في هذه المدينة. لا أتذكر سبب المشاجرة ولكنني أتذكر جيدا بأن الكردي قال للمصري: لو لم تكن غريبا لمجعتك تلعن اليوم الذي ولدت فيه. وكان رد المصري عليه يجسد رسالة البعث في كركوك، إذ قال: (من الغريب انا ام انت؟ هذه ارض عربية وأنت الغريب هنا).

و هكذا فإن هذا الغريب القادم الى كركوك لكسب لقمة العيش أعطى لنفسه الحق بالإدعاء بكونه صاحب الدار وأدخل البعث في ذهنه أنه على أرضه وفي إحدى مدن وطنه العربي! بل وأعطاه الحق أن يعتبر ابن المدينة وصاحبها غريبا على هذه الأرض. أي فكر هذا الذي يعمي البشر عن رؤية الحقيقة؟ وهل يمكن أن يحدث هذا في اي بلاد أخرى غير عراق البعث؟! ترى من المسؤول عن غرس هذه الأفكار العنصرية في عقل هذا المصري البسيط؟ هناك قصصا كثيرة عن المصريين والفلسطينيين وغيرهم من مواطني الدول العربية الذين ضحكوا على عقول المسؤولين البعثيين في كركوك ليمنحوهم الأراضي والأموال ليساهموا في المهمة القومية وتطبيق شعار نطق العرب للعرب!). ولكن هؤلاء لم يأخذوا معهم من مكارم البعث الفكرية

والمادية سوى الأموال التي حصلوا عليها دون وجه حق ليتمتعوا بها على ضفاف النيل بعيدا عن جمهورية الخوف البعثية.

سنحتاج الى أجيال من الكتاب والمؤرخين لندون ونوثق كل ما قام به البعث بحق العراقيين عموما والكرد وكرد كركوك على وجه أخص. نشير هنا الى مثال معبر آخر وهي قصة المواطن الكردي رحمن كاكل. لم يكن بالأماكن أن تحدث مثل هذه الحكاية أيضا إلا في كركوك وفي ظل البعث. نشرت جريدة (باسه ره) التي تصدر في كركوك في عددها الأخير بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤ قصة هذا المواطن الذي إمتلك بشق الأنفس بيتا متواضعا من الطين في حي رحيم آوا الشعبي. يقول كاكل بأن إحدى لجان المحافظة قررت دون أية مقدمات مصادرة بيته ومنحه الى مواطن عربي وافد من البصرة وأسمه أحمد صالح. ويبدو أن أحمد صالح كان يمني النفس بأنه لقاء مساهمته في (ملحمة التعريب القومية!)، سيحصل حتما على بيت كبير وعصري ليعيش فيه مع عائلته بسعادة وهناء!. إلا أن حظه العاثر قذف به الى رحيم آوا والى بيت رحمن كاكل الطيني المتواضع. لقد أصيب أحمد صالح بخيبة أمل كبيرة بسبب هذا العرض البائس وأخبر كاكل بأن بيته لم يعجبه ولن يسكن فيه. لذلك إقترح عليه أن يشتري البيت أو يستأجره منه. لم ينوي كاكل طبعاً شراء بيته من جديد، لأنه لم يتمكن من الاحتفاظ به بعد أن سكنه لأكثر من ربع قرن، فما الذي يضمن أنه لن يفقده بعد أن يشتريه من المالك الجديد في اليوم التالي.

يجب أن لا نتفاجأ اذا عرفنا أن رحمن كاكل لا يمتلك اليوم حق التصويت بل ويعتبر غريبا عن كركوك وفق وصفة البعثيون الجدد في كركوك، بينما يعتبر أحمد صالح من مواطني كركوك الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات بل وترشيح نفسه لعضوية مجلس المحافظة، خاصة وأن أعضاء لجنة الأشراف على الانتخابات في كركوك هم من البعثيين حصراً!.

كما لا أستبعد أن يكون مختار محلة الأسكان الجديدة الوافد الى كركوك المدعو ناصر عودة مجلي والذي كان يتجسس على السكان الكرد ويرفع عنهم التقارير اليومية الى الجهات الأمنية، ومن بين من ركز عليهم في تقاريره المواطنة الكردية ناظيف علي كريم التي رحلت لثلاث مرات متتالية الى السليمانية ولكنها كانت تتحدى البعث كل مرة لتعود الى بيتها في كركوك، أقول لا أستبعد أن يحتفظ هذا المختار بحقه في المشاركة في إنتخابات مجلس محافظة كركوك، بينما تحرم المواطنة الكردية ناظيف من هذا الحق لأن السلطات قامت بنقل سجلات نفوسها من كركوك ويعترض البعثيون الجدد في (العراق الديموقراطي الفدرالي التعددي...الجديد!) على مشاركتها.

من هنا ندرك بأن المقصودون بالغرباء هم المواطنون الكرد من محافظة كركوك الذين صودرت أو دمرت بيوتهم ومزارعهم وقراهم ورحلوا قسرا على يد النظام البعثي الى المحافظات الأخرى. لقد عادت نسبة صغيرة من هؤلاء الى قراهم المدمرة أو المملوكة للوافدين العرب لأن أكثرهم لا يكتلون بعد السنوات العجاف التي قضوها تحت الخيم والمعسكرات المهجورة ما يمكنهم من إعادة بناء قراهم. ولم تقدم الحكومة العراقية ولا سلطات الاحتلال ولا الإدارات الكردياتين يد العون الى هؤلاء المنكوبين. إذا كانت هذه حال سكان القرى الذين يتحملون شظف العيش وقسوة الحياة في الريف، فإن أوضاع المرحلين من المدينة أسوأ بكثير. لذلك لم يعد من الأخيرين حسب أكثر الإحصاءات مصداقية سوى ١٥-٢٠٪. ويعيش معظم العائدين في مخيمات لا تتوفر فيها أبسط مستلزمات الحياة الإنسانية.

من المعلوم أن أكثر الذين رحلوا من كرد كركوك كانوا من الفقراء. وقد تحولت عملية الترحيل الى مصدر ثراء بالنسبة للمسؤولين الحزبيين والأمنيين الذين كانوا يبتزون الأغنياء والتمكئين الكرد بصورة مستمرة ويهددونهم بالترحيل إذا لم يدفعوا الأتاوات المفروضة. كان على الثري الكردي أن يدفع لمسؤولي الحزب والأمن والمخابرات والمختار وموظفي المحافظات وغيرهم ليؤخروا ترحيله أياما أو أشهراً. كما أن منع الكرد ومنذ السبعينات من شراء الأراضي والعقارات، بل وحتى من ترميم بيوتهم الآيلة الى السقوط، وفتح الشوارع العريضة في قلب الأحياء الكردية المكتظة بالسكان ومصادرة ممتلكات الكرد وبيعها في المزاد الخاص بالدوائر الحزبية والعسكرية والأمنية أو تسجيلها بإسماء (المستفيدين العرب) مع غياب أي شعور بالأطمئنان الى الغد، جعلت معظم الكرد لا يمتلكون العقارات والأراضي في كركوك. ومن هنا كانت بعض المحاولات الشريرة لحصر قضية المرحلين الكرد في كركوك بقضايا التحقيق في الملكية. ترى هل يوجد قانون في أي بلاد من بلدان العالم يمنع الأتسان من العودة الى مسقط رأسه إذا لم يمتلك عقارا أو أرضا فيه؟

هناك حقيقة بسيطة يعرفها الجميع وهي أن النظام وبسبب حروبه وتدميرته للريف الكوردي ولتخطيط سياساته الاقتصادية والاجتماعية وإفتقاره للتخطيط العقلاني في أي جانب من جوانب الحياة، ترك من بعده بلادا مدمرة ومنهوكة. وتأتي أزمة السكن في مقدمة الأختناقات التي يعاني منها العراق. لقد قدرت وزارة الأعمار العراقية حاجة البلاد الى مليوني وحدة سكنية جديدة لتجاوز هذه الأزمة. وتأتي المدن الكردية الكبيرة في مقدمة المناطق التي تعاني من أزمة سكن خانقة. وتشير الإحصائيات الى أن نصف سكان مدينة أربيل يسكنون بيوتا مؤجرة. كما أن سعر المتر المربع من الأرض في مدينة السليمانية وصل نتيجة للمضاربة

العقارية الى مستوى سعره في مدينة كولن الألمانية على حد تعبير العديد من الكتاب والمثقفين الكرد الذين زاروا المدينة مؤخرا.

من الطبيعي أن ترحيل الكرد الى المحافظات الأخرى لم يمنعهم من التزاوج والتكاثر. والنتيجة الطبيعية لهذه الحالة ولادة عدد كبير من أبناء كركوك خارج محافظتهم. ولم يسجل هؤلاء بطبيعة الحال في سجلات النفوس بكروك وإنما في المحافظات التي رحل ذويهم إليها قسرا. ولا يمكن أن يحرمهم ذلك من حق العودة الى مدنهم وقراهم ومزارعهم.

يبدو أن البعثيين الجدد يتبنون نفس المفاهيم الصدامية التي كانت تفصل بين الزوج وزوجته والأبن وأبيه عندما قام النظام بترحيل مئات الآلاف من الكرد الفيليين والشيعية العرب الى إيران. من المحزن أن يطالب بعض ضحايا الأمس بالسكوت عن هذه المظالم والقبول بنتائجها لأعتبارات إنتهازية تتعلق بالانتخابات والحصول على عدة آلاف من أصوات الذين تحولوا الى أداة بيد البعث لتنفيذ تلك السياسات الظالمة. من المؤسف حقا أن يتحول ضحايا الأمس الى جلادين بين عشية وضحاها.

تشكل هذه المزاعم جزءا من المحاولات الموجهة ضد الكرد في كركوك. ويدخل في هذا الباب أيضا صراع الأرقام والنسب الذي تفاقم بعد زوال نظام البعث. فقد تزايد الحديث عن أعداد ونسب هذه الفئة أو تلك من سكان البلاد. وبسبب غياب الإحصائيات الحكومية النزينة والموثوق فيها لجأ الجميع الى التخمينات والخيال الخصب للحديث عن أعداد المنتمنين إلى هذه الجماعة أو تلك ورفع نسبها الى مجموع السكان في البلاد أو على صعيد المحافظات. يعتقد البعض مخطئا بأنه من خلال محاولاته هذه يستطيع الحصول على بعض المكاسب السياسية الإضافية. رغم فهم دوافع هذه المحاولات بخاصة من لدن المجموعات الصغيرة التي تتخوف من هيمنة الفئات الكبيرة، إلا أن ذلك لا يبرر بطبيعة الحال القيام بتشويه الحقائق بصورة بعيدة عن منطق الأشياء.

و تأتي كركوك في مقدمة المناطق التي يجري التركيز عليها في صراع الأرقام والنسب. لا يكمل البعض من ترديد الأرقام والنسب الخيالية عن مكونه الأثني او المذهبي. ويجري ذلك كله دون أي إستناد الى المعطيات الإحصائية رسمية كانت أو غير رسمية.

لقد كتبت وكتب غيري عن هذا الموضوع. وكان الأعتقاد السائد بأن ندرة المصادر وقلة الخبرة وفورة التعبير عن الهويات المقموعة بعد زوال النظام تكمن وراء صراع الأرقام والنسب. وكان المرجح أن تنتهي هذه الحالة بإجراء إحصاء سكاني نزيه يظهر الحقائق ويحرر الجميع من

هوس الأرقام والنسب. إلا أن الأحصاء السكاني تأخر بسبب الأوضاع الأمنية ولازلنا نواجه سيلا من المعلومات التي تفتقر الى الدقة والموضوعية. لا بد أن يجري الأحصاء السكاني خلال الأعوام القادمة وستطوى هذه الصفحة من الخطاب اللاعقلاني للفئات العراقية المختلفة.

أثارت الطروحات المستندة الى المصادر التاريخية المتنوعة والمعتبرة البعض وإعتبروها طعنا في الفئة التي ينتمون إليها. أعتقد بأن الحديث عن حقائق التاريخ المستند الى المصادر الموثوق فيها يجب أن لا يثير الغضب، بل يجب أن يكون دافعا للحوار الهادئ بعيدا عن الأحكام المسبقة وسوء النية للاستفادة من دروس التاريخ. هناك صفة تميز الإنسان الشرقي وهي التحسس من مواجهة الحقائق والتفكير بصوت عال عنها مع الآخرين. كثيرا ما يحاولون تجاوز الحقيقة من خلال سلسلة من التبريرات الواهية التي لا تقنع أحدا.

لقد قلت في أكثر من مجال وإستنادا الى مصادر تاريخية معتبرة أن كركوك بسبب موقعها الجغرافي المهم وثرواتها الطبيعية قبل وبعد إكتشاف النفط تحولت على مدى القرن الماضي الى نقطة جذب مهمة للكثير من الناس الذين قدموا إليها وإستقروا فيها. ولم يكن الأمر مقتصرًا على سكان الألبوية العراقية الأخرى من العراق بل تجاوزته الى البلدان المجاورة أيضا. وبسبب روح التسامح والانفتاح التي تمتع بها المدينة لم يعترض أحد من سكانها الأصليين على ذلك. من المؤسف ومن سوء حظ سكان كركوك تحولت روح التسامح هذه الى نقمة عليهم فيما بعد، إذ تحول بعض هؤلاء مع الزمن الى أداة بيد السلطات الحكومية لتنفيذ سياساتها الظالمة بحق الكرد. لقد ساهم هذا البعض في نهب ثروات المدينة والعمل على طرد سكانها الأصليين من اجل الأستحواذ على أراضيهم وممتلكاتهم.

أعتقد أن إلقاء الأضواء على الحقائق التاريخية والتطورات التي جرت على الصعيد الديموغرافي في كركوك بعد أن عملت جهات كثيرة على تزويرها أمر ضروري لبناء حياة جديدة في هذه المدينة.

لم يعترض أحد على سكن الآلاف من الذين إنتقلوا الى كركوك بحثا عن العمل أو لمتطلبات وظيفية. فمنذ نهاية الثلاثينيات تحولت كركوك الى مركز لجذب العمال والموظفين والكسبة وقد بلغت نسبة الزيادة السكانية في كركوك خلال ١٩٤٧ - ١٩٥٧ حدا كبيرا (٣٦ ٪)، أي بمقدار مرة ونصف الى مرتين قياسا الى المحافظات العراقية الأخرى.

لكن الأمر إختلف مع الذين قدموا الى كركوك وفق خطة تهدف الى تغيير ملامح المدينة والمحافظه من حيث تركيبتها السكانية. لم يكن بإمكان الناس أن يرحبوا بمن تحول الى أداة

لتطبيق سياسة التعريب التي كانت تهدف الى قلع الناس من جذورهم وإحلال آخرين محلهم دون وجه حق.

للدلالة على هذا الكلام نورد الحقائق التالية من الأحصائيات الرسمية. فبموجب إحصاء عام ١٩٤٧ بلغت نسبة الذين سكنوا مدينة كركوك من غير المولودين فيها ومن الذين قدموا اليها من الألبوية العراقية الأخرى أكثر من الربع، وهذه نسبة كبيرة جدا. فمن مجموع سكان مركز قضاء كركوك من العراقيين البالغ عددهم ٦٧٧٥٦ شخصا، بلغ عدد المولودين منهم في لواء كركوك نفسه ٤٩٤٤١ شخصا، أما الباقون (١٨٣١٥ شخصا) فإنهم كانوا من مواليد الألبوية الأخرى. وكان معظمهم لا يمتون بصلة مباشرة الى سكان المدينة الأصليين، منهم على سبيل المثال ٣١٣٧ من مواليد لواء بغداد و٣١٦٥ من مواليد لواء الموصل و١٦٣٩ من مواليد لواء ديالى. وكان بينهم من كانوا من مواليد المناطق العربية الجنوبية والوسطى الذين جاء معظمهم مع أسرهم للعمل لدى شركة النفط منهم ١٥٩٨ من مواليد العمارة و٨٦٣ من مواليد لواء المنتفك و٤١٠ من مواليد لواء الحلة و٣٦٠ من مواليد لواء البصرة و٢٧١ من مواليد لواء الكوت و٢١٣ من مواليد لواء الديوانية و٢٠٥ من مواليد لواء الدليم و٩٨ من مواليد لواء كربلاء. إقتصرت هذه الظاهرة ونعني بها الهجرة على مدينة كركوك دون ريفها^(١).

كما أشرت في مقالات سابقة أن نسبة من سكان كركوك الأصليين تعثمنوا (جرى تتركبهم) خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي بعد زوال آخر الإمارات الكردية وخضوع كردستان الى الحكم المباشر للباشوات العثمانيين. كان العامل المؤثر في عملية التتركب هذه هو إرتباط مصالح هذه الفئة من السكان المحليين بمؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والإدارية. وهناك أدلة وشواهد تاريخية كثيرة على الأصول الكردية للعديد من العوائل المستتركة المعروفة في كركوك. هذا لا يعني بطبيعة الحال دعوة لتكريد هذه العوائل، فأبناؤها أحرار في إعتبار أنفسهم تركمانا أو حتى أتراكا قادمين من مجاهل الأناضول!

و أشرنا كذلك وبالأستناد الى المصادر التاريخية بأن عددا كبيرا من الموظفين المدنيين والعسكريين العثمانيين في دوائر الدولة في كركوك قرروا الإستقرار فيها بعد إنهيار الدولة العثمانية نتيجة للحرب العالمية الأولى. لقد إنقطعت السبل بهؤلاء بسبب الأحتلال البريطاني لولاية الموصل من ناحية وإندلاع الصراع في آسيا الصغرى بين الكماليين والقوات الأجنبية من ناحية أخرى. لقد أثر هؤلاء البقاء في كركوك خاصة وأنهم إستغلوا مواقعهم الوظيفية للأستحواذ على أخصب الأراضي الزراعية في اللواء فضلا عن سيطرتهم على الحياة الاقتصادية في المدينة والقصبات التابعة لها. لقد تحول هؤلاء مع مرور الزمن الى عنصر

أساسي من سكان مدينة كركوك خاصة وأنهم كانوا يمتلكون الخبرات الإدارية والثروة وجرت الإستعانة بهم لإدارة شؤون اللواء في العقود التالية من عمر الدولة العراقية. وفرت هذه الأوضاع المتميزة التي عاشت في ظلها هذه الفئة من السكان فرصا ذهبية لأبنائها في حقول الإدارة والأقتصاد والتعليم. وبقي هؤلاء رغم التغييرات الدراماتيكية التي شهدتها المحافظة والعراق يستحوذون على شؤون الإدارة والتعليم والأقتصاد في كركوك، بإستثناء المناصب القيادية بطبيعة الحال. ويبدو أنهم يجدون صعوبة كبيرة للتأقلم مع الأوضاع الجديدة التي ظهرت بعد سقوط النظام البعثي والتي تفرض مشاركة الجميع. أعتقد أن عليهم أن يتحرروا بسرعة من هذه الأفكار قبل أن يتجاوزهم الزمن ويجدوا أنفسهم مهمشين في الحياة السياسية الجديدة.

تشير نتائج إحصاء عام ١٩٥٧ بأنه كان لا يزال في كركوك في ذلك العام ١٣٥٣ شخصا من الذين ولدوا في تركيا^(٢). أي أنه وبعد زوال السلطة العثمانية عن المدينة بأربعة عقود من الزمان كان لا يزال هذا العدد منهم على قيد الحياة. ولا أعتقد بأن هناك من يشك في كون هؤلاء من بقايا العثمانيين الذين قرروا الأستقرار في كركوك بعد إنهاء الدولة العثمانية. ولا يمكن لأحد أن يشكك في كونهم جميعا من كبار السن لأنهم عاشوا في كركوك على مدى أربعة عقود على أقل تقدير. ولا بد أن آلفا أخرى منهم قد توفوا خلال تلك العقود (١٩١٨-١٩٥٧). وما لا شك فيه أن هؤلاء خلفوا الآلاف من الأبناء والأحفاد. ومن خلال عملية حسابية بسيطة نستطيع أن ندرك بأن نسبة مهمة من الذين إعتبروا لغتهم الأم التركية أو التركمانية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ وبالبالغ عددهم الكلي ٨٣٣٧١ شخصا في لواء كركوك، هم من أبناء وأحفاد أولئك العثمانيين الذين إستقروا في كركوك بعد الحرب العالمية الأولى. يمكن الرجوع الى هذه الأرقام في نتائج الأحصاء الرسمي لعام ١٩٥٧، والتي نشرت تفصيلاته في

(ثلاثة عشر جزءا كاملا) في العام ١٩٦٥.

لم يسمي الجيل الأول من العثمانيين الذين إستوطنوا كركوك أنفسهم بالتركمان بل تمسكوا بتسمية الأتراك. ولكن مع الزمن ومع إنقراض الجيل الأول منهم رضي أبنائهم بتسمية التركمان الرسمية في العراق، وهي تسمية لا علاقة لها بتركيا من قريب أو بعيد. فعلاقة تركمان العراق بالأتراك لا تختلف عن علاقة التشيك أو الأوكرانيين بالروس وعلاقة الأتراك بالكازاخ او القرغيز. لقد لعب الجيل الأول من هؤلاء المستوطنين العثمانيين في كركوك دورا كبيرا في تسويق فكرة الإرتباط الثقافي والعربي بأترك الأناضول. وكانت ذكرياتهم الغنية

عن الأناضول وأسطنبول والثقافة التركية والسفر الى شواطئ البسفور، معينا لا ينضب لمن جاء بعدهم من الجيل الشاب من الكتاب التركمان الذين إعتنقوا الفكرة دون التدقيق والتمحيص فيها كجزء من عملية البحث عن هوية خاصة تميزهم عن الآخر. كان الأنتماء الى العثمانيين وأمجادهم بطبيعة الحال فكرة مغرية لا يمكن مقاومتها في هذا الباب. لا بد أن ما يجمع التركمان بأذربايجانيي إيران أكثر بكثير مما يربطهم بأترك الأناضول. يستحق هذا الموضوع التدقيق والدراسة من لدن الباحثين التركمان بعيدا عن الأحكام المسبقة وتشويهات مجمع التأريخ التركي التي لم تعد ترضي الأتراك أنفسهم.

لا تهدف الإشارة الى هذه الحقائق التاريخية الى التقليل من أهمية العنصر التركماني في كركوك أو الأنتقاص من حقوقه في هذه المحافظة أو في غيرها من محافظات العراق. ولكن يجب أن توضح حقيقة اخرى بسيطة وهي أن الذين وفدوا الى هذه المدينة قبل ذلك التأريخ او بعده لا يمكنهم الزعم بأنهم يشكلون سكانها الأصليين، بينما الكرد الذين بنوها وعاشوا فيها وفي ريفها وادفعوا عنها على مدى القرون الطويلة أصبحوا على حد زعمهم ضيوفا طارئین عليها يريدون (تكريدها!).

الهوامش:

١- أنظر: المملكة العراقية، وزارة الشؤون الأجتماعية، مديرية النفوس العامة، إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧، الجزء الثاني، بغداد ١٩٥٤. ص ١١٥، أنظر كذلك: الدكتور كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها - حكم التأريخ والضمير، دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق، الجزء الأول، ص ٨٢.

٢- أنظر: الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الأحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧. لوائي السليمانية وكركوك، بغداد، مطبعة العاني، ص ٢٤٠ - ٢٤١: أنظر كذلك الى الدكتور كمال مظهر أحمد، المصدر نفسه، ص ٨٣.

تأريخي أو أوراق قديمة تكتسب أهمية كبيرة تفوق قيمتها العلمية الحقيقية. كما يبدو لي أن السيد نصرت مردان والذي تحول أخيراً من الكتابة في القضايا الأدبية والتراثية والتي عرفه القراء من خلالها الى تناول مواضيع التاريخ والسياسة ظن بأنه عثر على كنز لم يسبقه اليه احد. أورد الكاتب معلومات مشوشة عن ما سماها بوثيقة عثمانية لم يشر سوى الى إسمها وسنة صدورها وهي (سالنامه ١٨٩٢).

إذا عرفنا حقيقة أن سالنامات مختلفة كانت تصدر في الدولة العثمانية من قبل النظارات (الوزارات) والمؤسسات الأخرى الى جانب تلك التي كانت تصدرها الولايات العثمانية المختلفة بصورة دورية أو شبه دورية، سندرك صعوبة الاعتماد على تلك (الوثيقة النادرة) بالصيغة التي أوردتها الكاتب.

تتجلى أهمية اية وثيقة تاريخية من خلال دراستها وتمحيصها ومحاولة تقويمها تقويماً علمياً وتحليل المعلومات الواردة فيها الأمر الذي لا يمكن القيام به في ضوء المعلومات المحدودة والفقيرة التي عرضها الكاتب عن وثيقته النادرة هذه.

منعا للألتباس وتحميل الأمور أكثر مما تحتمل ولألقاء شئ من الضوء على السالنامات العثمانية وأهميتها لدراسة تاريخنا الحديث وموضوعية المعلومات والمعارف الواردة فيها لا بد من الإشارة الى بعض الحقائق الأساسية المتعلقة بها.

السالنامه مصطلح مركب من (سال) وهي كلمة كردية وأيرانية بمعنى سنة و(نامه) وهي أيضاً كردية وإيرانية وتعني كتاب أو رسالة. المصطلح بمجموعه يعني الكتاب السنوي أو الحولية. أطلقت السالنامه في الدولة العثمانية على المطبوعات السنوية الرسمية التي كانت تصدرها الوزارات المختلفة في الباب العالي وتلك التي كانت تصدرها الولايات العثمانية المختلفة. وكانت السالنامات تتضمن معلومات عن الدولة العثمانية وسلاطينها ومؤسساتها وتشكيلاتها الإدارية المختلفة، الملل والطوائف (من الناحية الدينية والمذهبية في أكثر الأحوال وعدم التركيز على الأتماء القومي إلا الى الأقوام والعناصر الغير الإسلامية الخاضعة للسيطرة العثمانية)، التمثيل الأجنبي، النظام النقدي، التقويم السنوي، الأحوال والوقائع مع أسماء أركان الدولة وكبار موظفيها والألقاب الرسمية المتداولة فيها. والى جانب السالنامات العامة كانت هناك سالنامات تصدرها النظارات (الوزارات) كسالنامات نظارة الخارجية والمعارف أو تلك التي كانت تصدر عن الجيش العثماني (أوردو سالنامه سي). وكانت السالنامات تنهج نهجا موحدا في تبويب مواضيعها باستثناء بعض التغييرات الطفيفة. فبعد إعلان الدستور عام ١٨٧٦، مثلاً، أخذت السالنامات تنشر وبصورة دورية، نص القانون

الفصل السابع

السالنامات العثمانية وحكاية الوثائق النادرة عن كركوك

تشكل السالنامات العثمانية مصدراً مهماً لدراسة تاريخ البلدان التي كانت تزح تحت نير الأحتلال العثماني. فقد تضمنت معلومات غزيرة عن الأحوال العامة في الولايات العثمانية قلما يستطيع المرء الحصول عليها في المصادر التاريخية الأخرى. ودأب الباحثون والعاملون في حقل الدراسات التاريخية والعثمانية منها على وجه الخصوص على دراستها وتقويم أهميتها العلمية وإعتماد المعلومات التاريخية الواردة فيها في دراساتهم التاريخية منذ عقود عديدة. وإعتمد عدد ملحوظ من الباحثين في تاريخ الولايات العراقية في العهد العثماني على المعطيات الواردة في تلك السالنامات في دراساتهم التي أعدها خلال العقدين الأخيرين في الجامعات العراقية. كما نشر العديد من الباحثين والأكاديميين دراسات عنها وعن أهميتها التاريخية أذكر منهم علي سبيل المثال لا الحصر الدكتور خليل علي مراد، عماد عبدالسلام رؤوف، فاضل مهدي بيات، ابراهيم خليل، عبدالفتاح علي يحيى، علاء كاظم نورس، عماد عبدالسلام رؤوف، علي شاكر، فاضل مهدي بيات، ابراهيم خليل وكاتب هذه السطور وعشرات غيرهم. ويمكنني إيراد قائمة مطولة بعنوان الدراسات والبحوث في تاريخ الولايات العثمانية التي إعتمد كتابها السالنامات العثمانية في مؤلفاتهم^(١).

توضح الحقائق المشار إليها أعلاه أن الحديث عن السالنامات العثمانية والمعلومات الواردة فيها عن هذه الولاية العثمانية أو تلك المدينة لا يشكل في حقيقة الأمر إضافة جديدة أو كبيرة الى معارفنا دعك عن الحديث عن كشف علمي. مناسبة هذا الكلام هو ما نشره السيد نصرت مردان تحت عنوان (وثيقة عثمانية نادرة عن كركوك). يبدو لي وفي هذه الهلمة القائمة حول كركوك ومحاولات طمس هويتها الكردستانية فان أية معلومة تاريخية واردة في أي كتيب

الأساسي (الدستور العثماني)، حتى بعد حل المجلس وتعليق العمل بالدستور، مسبقاً برسالة التكليف التي أرسلها السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) إلى مدحت باشا يطلب منه فيها إعلان الدستور^(٢).

تشابه السالنامات الكتب السنوية التي تصدرها المؤسسات والدوائر والشركات في مختلف دول العالم في عصرنا الحالي.

وتتضمن السالنامات الوزارات تفاصيل عن الوزارات التي أصدرتها والعاملين فيها وتشكيلاتها والنظم والقوانين الخاصة بها. تشير سالنامة ولاية بغداد إلى أن أول سالنامة رسمية عثمانية ظهرت في اسطنبول في عهد السلطان عبد المجيد عام ١٢٦٢ هجري (١٨٤٦م) بمبادرة من الصدر الأعظم (رئيس الوزراء في الدولة العثمانية) مصطفى رشيد باشا وذلك بعد عودته إلى الصدر الأعظم (رئاسة الوزارة) عام ١٨٤٥. كما تشير إلى أن أول ولاية أصدرت سالنامة خاصة بها كانت ولاية البوسنة، وبعد ذلك أخذت الولايات العثمانية الأخرى الواحدة تلو الأخرى تصدر سالناماتها الخاصة بها.

وفيما يتعلق بالولايات العراقية فإن ولاية بغداد بدأت منذ عام ١٢٩٣ هجري (١٨٧٦م) بإصدار سالنامة خاصة بها. أما ولايتا البصرة والموصل فقد بدأتا بإصدار سالناماتها منذ عام ١٣٠٨ هجري (١٨٩٠ - ١٨٩١م)^(٣). وكانت كركوك عند صدور سالنامة ولاية الموصل الأولى سنجقاً تابعاً لهذه الولاية لذا من الطبيعي البحث فيها عن الأخبار والمعلومات عن سنجق كركوك. وفعلاً تتضمن هذه السالنامات معلومات مهمة عن كركوك وغيرها لا بد للباحث في تاريخ المنطقة أن يعود إليها. ما يهمننا في هذا المجال أن ولاية الموصل أصدرت خمسة أعداد من السالنامات الخاصة بها. صدر العدد الأول عام ١٣٠٨ هجري (١٨٩٠ - ١٨٩١م) والعدد الثاني عام ١٣١٠ هجري (١٨٩٢ - ١٨٩٣م). أما العدد الثالث فقد صدر عام ١٣١٢ هجري (١٨٩٤ - ١٨٩٥م) والعدد الرابع عام ١٣٢٥ هجري (١٩٠٧ - ١٩٠٨م)، أما العدد الخامس والأخير فقد صدر عام ١٣٣٠ هجري (١٩١٢م).

من هنا لا يمكن الحديث عن السالنامات أو الوثائق النادرة دون الإشارة إلى نوع السالنامة والعدد وسنة ومحل الطبع وغير ذلك من المعلومات الأولية والبيدهية التي يتطلبها أي مقال رصين، دعك عن البحث الأكاديمي الجاد.

ولأعطاء فكرة عن مضامين السالنامات ومقارنتها بما أورده الكاتب في مقاله، نشير إلى المواضيع التي تضمنتها سالنامة ولاية الموصل في عددها الأول، وكانت على الوجه الآتي: التعريف بالسالنامة، التقويم السنوي، الوقائع المشهورة منذ عام ٦٢١٢ قبل الهجرة والذي

اعتبرته السالنامة عام خلق سيدنا آدم عليه السلام وحتى زيارة امبراطور المانيا إلى اسطنبول عام ١٨٨٩م، أسماء الخلفاء الراشدين والأمويين والسلطين العثمانيين مع نبذ عن حياتهم وولادتهم وسنوات تسنمهم للعرش واعوام وفاتهم، كما تضمنت السالنامة قائمة بأسماء الملوك والأباطرة المعاصرون، اعقبتهما بقائمة أسماء الولاة والمتصرفين الذين حكموا الموصل منذ عام ١٥٩١ وحتى عام صدور السالنامة وحوث السالنامات الألقاب الرسمية والرتب والأوسمة والنياشين في الدولة العثمانية. أما الصفحات الأخرى فقد خصصت لذكر دوائر الدولة وتشكيلات الجيش والجنود والرؤساء الروحانيين للطوائف غير الإسلامية في ولاية الموصل وكذلك مراقد وأضرحة الأنبياء والأولياء ومعلومات عن المعادن والمنسوجات والمحاصيل الزراعية والجبال في الولاية والأقاليم التابعة لها. وتناولت السالنامة بعد ذلك موقع الولاية بالدراسة والتمحيص فضلاً عن الوحدات الإدارية التابعة وسكانها ومدارسها ووارداتها ومصاريها. وخصص نصف السالنامة للحديث عن تاريخ الموصل وجغرافيتها فضلاً عن معلومات تاريخية وجغرافية كثيرة عن الأولوية والأفضية التابعة لها^(٤).

رغم أن السالنامات العثمانية تنفرد أحياناً بمعلومات لا تتوفر في المصادر التاريخية الأخرى، بيد أن الضرورات تقتضي بالرجوع إلى مصادر أخرى معاصرة لها لتوضيح بعض الجوانب الغامضة في السالنامات أو تصويب ماورد فيها من معلومات غير دقيقة بل ومتضاربة أحياناً. فعلى سبيل المثال لا الحصر تعترف السالنامات بقصورها في تقديم أرقام دقيقة عن عدد السكان وتؤكد بأن أرقامها تقديرية وإن إحصائياتها لا تشمل جميع السكان وبخاصة أبناء العشائر. كما أن الأرقام الواردة في السالنامات تخص الذكور من السكان فقط، لأن الأحصاء لم يكن يشمل النساء في أغلب الأحوال للأعتبارات الاجتماعية والدينية السائدة آنذاك.

وحول التركيب القومي لسكان سنجق كركوك أكتفي بالإشارة إلى مثال واحد فقط. فقد قدرت سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠ هجري (١٩١٢م) عدد سكان لواء كركوك عموماً بـ(٩٤٥٨٨) نسمة، فيما قدرت مجموع سكان قضاء مركز كركوك بـ(٤١١٣٧) نسمة معظمهم من المسلمين الذكور. وكان الكرد حسب السالنامة يشكلون أكثرية سكان السنجق^(٥). وقلما كانت السالنامات تشير إلى الأنتماء القومي للسكان بل كانت تؤكد دائماً على إنتمائهم الديني مع الإشارة إلى اللغة السائدة والتي كانت بطبيعة الحال التركية العثمانية في كركوك وجميع الولايات الخاضعة للسيطرة العثمانية.

وللتعريف بالتقسيمات الإدارية للمناطق التي تدخل ضمن الأراضي المعروفة اليوم بالعراق

لا بد من الإشارة الى بعض الحقائق التاريخية المعروفة لدى الباحثين والمهتمين بالدراسات التاريخية العثمانية. من الجدير بالذكر ان العثمانيين لم يقوموا بتقسيم البلاد المعروفة اليوم بالعراق الى وحدات ادارية بعد الأحتلال مباشرة، اذ أبقوا على التنظيمات الإدارية التي كانت تعود الى عهد الأيلخانيين، ولكنهم وبعد مرور فترة من الزمن قاموا بتقسيمها الى وحدات إدارية عرفت بالأيالات، والتي غالبا ماكانت تستبدل بكلمة ولاية، مراعين فيها بعض الأسس والأوضاع السائدة وبخاصة مايتعلق بالقبائل العربية والكردية. وكانت الأيالة تقسم بدورها الى وحدات ادارية أصغر يطلق على كل منها اسم سنجق أو اللوا وكثرا أستخدام هذه التسمية في الوثائق الرسمية العثمانية. وكانت هناك أربع ايالات هي: بغداد والموصل والبصرة وشهرزور^(٦). وكانت السناجق تقسم الى أقضية والأخيرة الى نواحي ومن ثم تليها القرى.

وفيما يتعلق بايالة شهرزور، التي عاشت فترة مضطربة من تاريخها وتحولت الى ساحة رئيسية للصراع العثماني - الصفوي، فقد ضمت في القرن السادس عشر ١٦ سنجقا، إرتفع عددها في منتصف القرن التالي الى ٣٢ سنجقا، والتي كان أكثرها عبارة عن قلاع على رؤوس الجبال وعند المضائق المهمة، وقد اندثر معظمها بفعل الحروب المستمرة بين العثمانيين والأيرانيين أو بين الأمراء الكرد أنفسهم. ومن بين أشهر سناجق شهرزور الى جانب كركوك المركز، كانت أربيل، حرير، كوي، شمامك، سهل مخمور، أوشنو، سروجك، شهرزور، شهربازار، مركة، هزارميرد، شميران، قرداغ، قزلجة، انجيران، جبل حميرين وسناجق أخرى لا يمكن التعرف على مواقعها الآن^(٧).

ومن الضروري أن نشير الى ان حدود الأيالات لم تكن ثابتة بل انها كانت عرضة للتغيير المستمر سواء بسبب التغييرات الإدارية التي كانت تقوم بها الدولة العثمانية او نتيجة للحروب العثمانية الأيرانية والتي كانت ايالة شهرزور من بين أهم ساحاتها.

وتعرض التنظيم الإداري العثماني الى تغييرات كثيرة الى ان استقر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ اصبح العراق الحالي يتألف من ثلاث ولايات: الموصل، بغداد والبصرة. وكانت ولاية الموصل تضم ثلاث سناجق

(ألوية) وهي سنجق المركز وتتبعه أقضية دهوك، زاخو، زيبار، سنجار وعقرة، و سنجق شهرزور - كركوك وتتبعه أقضية أربيل، رانية، رواندوز، كويسنجق، وصلاحية (كفري). أما سنجق السليمانية فقد ضمت أقضية بازيان، شهربازار، قرداغ، كلعنبر ومركة^(٨).

كانت مدينة كركوك مركزا لولاية شهرزور العثمانية منذ القرن السادس عشر. وكانت حدود الولاية تشمل الأراضي المعروفة اليوم بمحافظات كركوك، السليمانية وأربيل. وكان الأمراء

الكرد من الأردلانيين ومن ثم البابانيين يديرون شؤون الولاية على مدى قرون عديدة. مع زوال إمارة بابان في ١٨٥١ أخذت الدولة العثمانية تحكم قبضتها على كركوك. وعندما أعيد تشكيل ولاية الموصل عام ١٨٧٩ صار سنجق كركوك ضمن حدودها الإدارية واستمرت السالنامات والمراسلات الرسمية في اطلاق تسمية شهرزور على سنجق كركوك حتى عام ١٣١١ هجري (١٨٩٤ - ١٨٩٥ م) عندما تقرر العودة الى استخدام اسم كركوك بدلا من شهرزور تجنباً للألتباس الذي كان يحصل في المراسلات الرسمية بين شهرزور و سنجق الزور في بلاد الشام^(٩).

و تتضمن السالنامات العثمانية معلومات كثيرة عن الأوضاع الإدارية والإقتصادية والأجتماعية والتعليمية والصحية في الولايات المختلفة ويمكن الاستفادة منها للقيام بدراسات جادة عن التاريخ الأجتماعي والأقتصادي. فقد شهدت الأوضاع السكانية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية وغيرها خلال عقود القرن الماضي تحولات كبرى وتغيرت المدن العراقية وزحف الريف على المدينة الى درجة لم يعد بالأمكان التعرف على ملامحها الحقيقية. وهناك مدن كان عدد سكانها في بداية القرن الماضي لا يتجاوز ٣٠ ألف نسمة بينما يبلغ عدد قاطنيها اليوم اكثر من مليون نسمة. وإذا كانت فئة من الناس، ولا أقصد واحدة بعينها، تشكل نسبة ٥ أو ١٠ أو حتى ٥٠ ٪ من ذلك العدد فإنها لم تعد تشكل اليوم في أحسن الأحوال أكثر من ١٪ من هذا العدد الهائل من البشر لأن الزيادة لم تكن ناجمة عن زيادة السكان بصورة طبيعية بل جاءت بسبب الهجرة من الريف الى المدينة او نتيجة للسياسات الترحيل والتهجير التي طالت السكان الكرد بالدرجة الرئيسية. خذ أية مدينة في العراق او كردستان وقارن عدد السكان فيها الآن مع عددهم قبل نصف قرن. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة تدمير ريف كردستان وجمع سكانه في مجموعة من المدن والقصبات والمجمعات القسرية سنجد العجب العجاب. وفيما يتعلق بسكان كركوك بالذات يشير البعض الى أن زيادة السكان الكرد في المدينة في القرن الماضي جاءت بسبب هجرة سكان ريف كركوك الكرد (من ريف كركوك وليس من أي لواء آخر) الى داخل المدينة. ما هو تفسيرهم ياترى لحالة المدن العراقية الأخرى؟ ألم تشهد جميع مناطق العراق ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة؟ هل بقيت مدينة واحدة في العراق لم تشهد زيادة هائلة للسكان بسبب الهجرة من الريف الى المدينة؟ هل كان الأمر مقتصرأ على كركوك وحسب خطة واستراتيجية قومية بعيدة المدى!! وضعها الفلاحون البسطاء الكرد الهاربون من جحيم الأنفالات وحملات الأباداة لكي ينجزوا عملية (تكريد) هذه المدينة الكردستانية؟

الا يدرك هؤلاء التغييرات الدراماتيكية التي حدثت في تناسب سكان الريف والمدينة في العراق خلال العقود الأخيرة؟

الهوامش والمصادر:

- (١) - أنظر على سبيل المثال: الدكتور فاضل مهدي بيات (السالنامات العثمانية وأهميتها لتاريخ العراق)، العدد الثاني - المجلد ١٧ من مجلة (المورد) عام ١٩٨٨. وساهم كاتب هذه الأسطر بدراسة كان عنوانها (أربيل في السالنامات العثمانية) في ندوة عقدتها جامعة صلاح الدين عن مدينة أربيل في يومي ١٦ - ١٧ مايس ١٩٩٠، ونشرت الدراسة في نفس العام في العدد ٩١ من مجلة (كاروان) في كانون الأول ١٩٩٠. كما نشر الدكتور عبدالفتاح علي يحيى دراستين (سالنامات الموصل العثمانية مصدرا لدراسة تاريخ السليمانية) - مجلة جامعة دهوك، المجلد (١) العدد (٢) و(سالنامات الموصل العثمانية مصدرا لدراسة تاريخ دهوك) في المجلد (٣) العدد (١) من نفس المجلة خلال عام ٢٠٠٠. واعد بحثا تحت عنوان (كركوك في السالنامات العثمانية) وتكرم باهداء نسخة منه الى كاتب هذه السطور.
- (٢) - أنظر بحثنا المشار اليه في الهامش (١)، مجلة كاروان، العدد ٩١، أربيل كانون الأول ١٩٩٠، ص ١١٧. أنظر كذلك: شمس الدين سامي، قاموس تركي، درسعادت (استنبول) ١٣١٧، ص ٧٠١. وكذلك: سالنامه دولت عليه عثمانية، ١٣٠٥ سنة هجرية سنة مخصوص قرق اوجنجي دفعة، معرف نظارت جليله سنك اثر ترتيبدر، ص ١٠٠ - ١١٩ وللمزيد من المعلومات ينظر: د.عبدالفتاح علي يحيى، كركوك في السالنامات العثمانية، بحث غير منشور، ص ٢.
- (٣) أنظر: بغداد ولايت جليله سنة مخصوص سالنامه در، يكرمنجي دفعه در، ١٣٢٤ سنة هجرية، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر، ص ٨٣. يورد الدكتور فاضل مهدي بيات تواريخا تختلف عن تلك التي أشرنا اليها إذ يذكر ان اول سالنامه عثمانية رسمية صدرت عام ١٢٦٣ هجري (١٨٤٧ م)، كما ان اول سالنامه خاصة بولاية بغداد صدرت برأيه عام ١٢٩٢ هجري (١٨٧٥ م). حول ذلك أنظر: د.فاضل مهدي بيات، المصدر السابق، ص ٤٣ - ٤٤.
- (٤) - موصل ولايتي سالنامه سي، برنجي دفعه، ١٣٠٨ هجري، موصل مطبعه سنده طبع اولنمشدر ١٣٠٨ هجري / ١٣٠٦ رومي.
- (٥) - موصل ولايتي سالنامه سي، ١٣٣٠، ص ٢٢٩.
- (٦) - خليل على مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨ - ١٧٥٠ م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٧٥، ص ٤٥.
- (٧) - نفس المصدر السابق، ٦٠ - ٦٢.
- (٨) - سالنامه دولت عليه عثمانيه، ١٣٠٢ هجري، قرقنجي دفعه، معارف نظارت جليله سنك اثر ترتيبدر، درسعادت ١٣٠٢، ص ٧٤ - ٧٥.
- (٩) - موصل ولايتي سالنامه سي، ١٣١٢ هجري، ص ٣١٨.

الآثوريين ونشاط البعثات التبشيرية بينهم بعد أن زار مناطقهم. وإشتهر فيما بعد بمذكراته (ذكرياتي من أيام الحرب والسلام) و(من البلقان الى برلين). وكان حين إختياره لرئاسة اللجنة وزيرا مفوضا لبلاده في برلين ورئيسا لبعثاتها في بخارست وأثينا وبلغراد. أما تيليكي فقد درس القانون والعلوم السياسية والجغرافيا في جامعة بودابست حيث شغل فيما بعد كرسي الأستاذية للجغرافيا فيها. كما أصبح منذ عام ١٩٠٥ عضوا في البرلمان الهنغاري وعين مستشارا جغرافيا لوفد بلاده أثناء مؤتمر السلام في باريس وتسبب بعد ذلك حقيبة وزارة الخارجية. كما شغل لفترتين منصب رئيس الوزراء، الأولى خلال (١٩٢٠ - ١٩٢١) والثانية (١٩٣٩ - ١٩٤١). وكان توقيع معاهدة برلين عام ١٩٣٩ سببا في إنتحاره عام ١٩٤١، وذلك عندما أدرك بأن ألمانيا الهتلرية ستجبر بلاده على المشاركة في الهجوم على يوغسلافيا. وإشتهر بكتابه باللغة الإنجليزية: تطور هنغاريا وموقعها في التاريخ الأوربي (The Evolution of Hungary and Its Place in European History (1923).

أما العقيد البلجيكي المتقاعد باولص فقد خدم في الكونغو وتراكت له خبرة عملية واسعة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المستعمرات وصيغ التعامل مع سكانها.

هكذا ضمت اللجنة أناسا يمتلكون خبرات واسعة في التاريخ والجغرافيا والعلوم العسكرية فضلا عن العلوم السياسية والقانون والعلاقات الدولية. وكان تحت إمرتهم نخبة من المستشارين الأكفاء من المتخصصين في الدراسات الشرقية والأثنوغرافيا والقانون والجغرافيا والعلاقات الدولية وغيرها ك(رودولو الإيطالي (Roddolo) الذي عمل سفيرا لبلاده في أوصلو لمدة قصيرة، والكونت بورتاليس (Pourtales) السويسري والمستشرق الهولندي كرامرز (Kraers)).

بعد فترة قصيرة من تسمية أعضائها بدأت اللجنة إجتماعاتها في جنيف وقامت بجمع ودراسة الخرائط والمصادر التاريخية المتوفرة عن الولاية وتكويناتها الأثنية والدينية. كما قام أعضاء اللجنة بزيارة كل من لندن وأنقرة فقد إستقبلهم رئيس الوزراء البريطاني (Chamberlain) ووزير المستعمرات (Amery) في لندن، ومصطفى كمال والعديد من المسؤولين الأتراك في إسطنبول وأنقرة، وذلك للتعرف على وجهات نظر كلا الطرفين المتنازعين على الولاية. الغريب في الأمر أن الأطراف المختلفة لم تكن معنية كثيرا بالاستماع الى سكان الولاية ورغباتهم.

بعد إكمال اللقاءات في أنقرة سافر أعضاء اللجنة الى دمشق ومنها الى بغداد حيث حلو

الفصل الثامن

في ضوء مذكرات فيرسن الحقائق

والأرقام تدحض الإدعاءات والمزاعم

لم تتمكن بريطانيا وتركيا من التوصل الى إيجاد حل لما عرفت بمشكلة ولاية الموصل خلال المداولات الكثيرة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. كما فشل الطرفان في وضع نهاية لهذه المعضلة أثناء مؤتمر لوزان (١٩٢٢ - ١٩٢٣). ولم يسفر مؤتمر إسطنبول الذي عقد للغرض نفسه في ١٩ ميس ١٩٢٤ عن نتيجة تذكر في هذا المجال. عند ذلك قرر الطرفان المتنازعان بموجب المادتين الثانية والثالثة من معاهدة لوزان رفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم لاتخاذ القرار النهائي بشأن مشكلة ولاية الموصل.

وقرر المجلس بدوره في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ تشكيل لجنة تحقيق خاصة بالمشكلة وإرسالها الى المنطقة لمعاينة الوضع على الأرض وجمع المعلومات الضرورية عن الجوانب الاقتصادية والأثنية لها ورفع تقريرها عن نتائج معابنتها وتحقيقاتها الى المجلس. وجرى الاتفاق على أن يشكل التقرير أساسا لقرار عصبة الأمم بشأن مصير ولاية الموصل. تم تثبيت أعضاء اللجنة في نوفمبر من نفس العام من الدبلوماسي السويدي أينار فيرسين (Einar af Wirsén) ورئيس الوزراء الهنغاري السابق الكونت باول تيليكي (Count Paul Teleki) والعقيد البلجيكي المتقاعد باولص (GPaulis).

لقد تم إختيار أعضاء اللجنة على أساس كفاءتهم وتجاربهم الكبيرة في مجالات عملهم ونشاطاتهم ففيرسين كان متخصصا في شؤون البلقان وكتب عن شعوبها وسياسات الدول العظمى إزاءها، كما كان على إطلاع واسع بشؤون الدولة العثمانية وشعوبها. فقد كتب عن

ضيوفا على المندوب السامي البريطاني السير هنري دويس (Henry Dobbs) والتقوا بالملك فيصل وبعض وزرائه وغادروا بعد ذلك الى الموصل حيث بدأ زيارتهم الى المدن والقصبات التابعة للولاية العثمانية السابقة ولقاء الأعيان والوجهاء فيها. وحاولوا خلال تلك الزيارات واللقاءات الاستماع الى وجهات نظر الوجهاء والأعيان المحليين وجمع المعلومات الاقتصادية والأثنية والاجتماعية التي بدت ضرورية لهم لإنهاء مهمتهم.

لست هنا بصدد عرض وتقويم نشاطات اللجنة وطرائق عملها وجمعها للمعلومات ولقاءاتها بالسكان في الولاية، بل وددت الإشارة الى ما تضمنتها مذكرات أبنار فيرسين السويدي مقرر اللجنة (يشار اليه في العادة كرئيس للجنة) من أرقام ومعطيات إحصائية عن التركيب الأثني لسكان الولاية. ولا تخرج هذه الأرقام والمعطيات عن إطار التخمينات القائمة على أساس المعلومات التي جمعتها اللجنة خلال جولاتها المختلفة في المنطقة فضلا عن الأرقام والمعطيات الإحصائية التي قدمتها الأطراف المختلفة الى اللجنة وكذلك المعلومات المتوفرة في كتابات الرحلة الذين زاروا المنطقة والمستشرقين المهتمين بها. ولا بد من الإشارة هنا الى أن النقص يشوب هذه الأرقام جميعها. فقد كانت الدولة العثمانية تنتمي الى نمط كيانات العصور الوسطى اكثر منها الى الدول الحديثة المعاصرة لها وكان إهتمامها بالأحصاء والتخمين يقتصر على جمع الأناوات والمجندين. لذلك كان الناس يتهربون من هذه العمليات وتلجأ الدولة الى التخمين والتقدير الذي لا يمكن التعويل على نتائجهما كثيرا. لعل من بين الأمثلة الأكثر إثارة للسخرية في هذا المجال إشارة الأرقام التركية المقدمة الى عصبة الأمم بشأن مشكلة الموصل الى وجود (٣٢٩٦٠) تركيا في لواء السليمانية والتي لم تتجاوز نسبة الأتراك فيه على مر التاريخ الصفر أبدا.

أشير الى هذا الموضوع لأن هناك من يردد هذه الأيام أرقاما فلكية عن عدد أبناء هذه الأقلية أو تلك الفئة والتي لا يجمعها جامع مع المنطق والحقائق العلمية ودون الاستناد الى أية مصادر أو معطيات إحصائية رسمية وهي متوفرة ويمكن للجميع الاستعانة بها والعودة اليها. وقد تخطى عدد من الكتاب الهواة على صفحات الأنترنت كل الحدود المعقولة في هذا المجال تدعمهم في ذلك فئة من الكتبة الشوفينيين الذين لا يهمهم من الأمر سوى زرع بذور الفتنة والفرقة بين أبناء المنطقة الواحدة لأهداف معروفة.

يمكن الجزم بان هذه المواقف لا علاقة لها بدعم حقوق هذه الفئة أو تلك، اذ لا يعقل أن يؤمن شخص بحقوق اقلية قومية ويقف ضد التطلعات القومية المشروعة لقومية اخرى.

يجب أن نؤمن بمبدأ إنساني بسيط وهو أن الحقوق القومية والسياسية والثقافية والدينية

والمذهبية للقوميات والجماعات يجب أن لا ترتبط بالأعداد والنسب او القدم التاريخي رغم ما لذلك من اهمية في ادراك الحقائق والبناء عليها. يجب أن يكون من حق الجميع مهما كانت أعدادهم ونسبهم وقدمهم التاريخي في العراق وفي غير العراق أن يتمتعوا بحقوقهم الكاملة. يجب أن يكون التركيز على هذا المبدأ بدل الأنشغال بالنسب والأرقام الفلكية والبحث في بطون التاريخ عن اخبار وحكايات تدعم وجهة النظر هذه أو تلك. من المؤمل ان يجري في نهاية الأمر إحصاء نزيه لكي يتمكن الجميع من التعبير دون خوف ووجل عن إنتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية الحقيقية التي حرموها منها لعقود طويلة وستعرف عند ذاك كل فئة عدد الأفراد الذين يشاركونها الدين أو المذهب أو اللغة أو القومية.

المعلومات التي نوردها هنا تضمنتها مذكرات مقرر لجنة التحقيق الخاصة بمشكلة الموصل والتي شكلتها عصبة الأمم أبنار فيرسين باللغة السويدية والتي تحمل عنوان (من البلقان حتى برلين) ونشرها عام ١٩٤٣ في ستوكهولم في ٣٤٠ صفحة. وقد خصص فيرسين أربعة فصول من مذكراته هذه للحديث عن مشكلة ولاية الموصل وذكرياته وتدقيقاته أثناء عمله مقررا للجنة وقد غطت الصفحات (١٠٧ - ١٦٣). و حملت الفصول عناوين (تشكيل لجنة الموصل)، (دخول مدينة الموصل)، (التحقيقات في ولاية الموصل والأيزيدية) و(جنيف).

تتضمن مذكرات فيرسن معلومات غزيرة عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تسود الولاية بعيد الحرب العالمية الأولى وعن أسباب الصراع على السيطرة عليها وغير ذلك من الجوانب المهمة. الغريب ان هذه المذكرات لم تنل اهتمام الباحثين ولم تترجم الا اخيرا.

تكتسب تخمينات فيرسين مصداقية أكبر إذا أخذنا بنظر الاعتبار نشره لها بعد تقاعده عن العمل بل وبعد زوال عصبة الأمم ومرور عقدين من الزمن تقريبا على إنتهاء مشكلة الموصل. أي أنه كان في حل عن إلتزامات العمل والوظيفة الرسمية التي تفرض على الإنسان إخفاء بعض القضايا الهامة والحساسية أو السكوت عنها لعدم إثارة الآخرين. كما أن مرور حوالي العقدين من الزمن على وضع نهاية للمشكلة وتطور العلاقات السياسية بين تركيا والعراق الى مستوى التحالف في إطار الحلف الغربي ومحاربة الحركة القومية الكردية وإختفاء عصبة الأمم من المسرح العالمي، تفرض علينا أن نعتقد بأنه لم يكن من مصلحته ولا من مصلحة أي من الأطراف الدولية أن يتلاعب بالحقائق التاريخية والمعطيات الإحصائية. لم يجري استخدام المعلومات والبيانات الواردة في مذكرات فيرسين هذه على حد علمي لحد الآن في الدراسات الخاصة بمشكلة الموصل والقضية الكردية.

يشير الكاتب في الصفحات ١٥٩ و ١٦٠ من مذكراته الى التركيب القومي لسكان ولاية الموصل وهو ماسنركز عليه في هذا المقال. بلغ عدد الكرد برأيه في لواء السليمانية (١٩٠٠٠٠) شخصا والعرب (٧٥) وكان هناك (١٥٥٠) يهوديا أيضا. أما بصدد لواء كركوك فقد أورد فيرسن الأرقام التالية: الكرد أكثر من (٤٦٠٠٠) شخصا والعرب حوالي (٣٧٠٠٠)، أما التركمان فقد بلغ عددهم برأيه حوالي (٢٦٠٠٠) والمسيحيون حوالي (٢٥٠٠). وفي لواء أربيل كان يعيش أكثر من (١٧٠٠٠٠) كردي و(١٢٠٠٠) عربي وأقل من (٣٠٠٠) تركماني و(٤٠٠٠) مسيحي وأقل من (٣٠٠٠) يهودي. أما في لواء الموصل فقد كان التركيب الأثني والديني والذهبي للسكان أكثر تعقيدا وتشابكا من المناطق الأخرى برأيه. وكان يسكن اللواء حوالي (١٢٠٠٠٠) من العرب، عاش منهم (٧٤٠٠٠) منهم في المدينة. كما كان هناك (٥٦٠٠٠) من الكرد بمن فيهم الكرد الأيزيديين وحوالي (١٠٠٠٠) من التركمان و(٥٥٠٠٠) من المسيحيين كان يعيش منهم (١٩٠٠٠) في المدينة، فضلا عن (٨٠٠٠٠) من اليهود عاش نصفهم تقريبا في مدينة الموصل.

هذه هي الأرقام التي يوردها أبنار فيرسين في مذكراته عن سكان ولاية الموصل. والذي يمكن إستنتاجه من هذه الأرقام والمعطيات يمكن تلخيصه في مايلي:

أولا: أن الكرد شكلوا أكثر من خمسة أثمان سكان ولاية الموصل وسترتفع النسبة حتما الى أكثر من ستة أثمان إذا ما أضفنا الى هؤلاء أفراد القبائل الرحل الكردية المتهربة من دفع الضرائب وبعث المجندين الى الخدمة في الجيش العثماني. وقد قدر العديد من المستشرقين والمهتمين بالشؤون الكردية والعراقية عدد أبناء تلك القبائل في تلك الفترة بحوالي (١٧٠٠٠٠) شخص.

ثانيا: في الوقت الذي قدمت فيه الأطراف المختلفة الأرقام التي رفعت من نسبة العرب في الولاية (من جانب الحكومتين البريطانية والعراقية مثلا) أو التركمان (من جانب الحكومة التركية) أو المسيحيين (من جانب بريطانيا وحتى بعض أعضاء اللجنة)، لم تكن من مصلحة أي طرف رفع نسبة السكان الكرد بل لجأت الأطراف كلها، (كما يحدث في أيامنا هذه) الى التقليل من نسبة الكرد.

ثالثا: شكل اليهود الفئة الثالثة في الولاية بعد الكرد والعرب إذ بلغ عددهم (٨٤٥٥٠) شخصا، جاء بعدهم المسيحيون بطوائفهم المختلفة (٦١٥٠٠)، بينما شكل التركمان المجموعة الخامسة وبلغ عددهم الكلي في ولاية الموصل وفق ارقام فيرسن (٣٩٠٠٠) شخصا فقط. فقد

خلت السليمانية كليا من التركمان رغم الأرقام التي أثارَت السخرية والتي قدمها الجانب التركي وأشرنا اليها أعلاه. وفي لواء أربيل كانت نسبة التركمان واحد ونصف بالمئة من السكان. بينما شكل التركمان حوالي خمس السكان في كركوك وهي نسبة تطابقت مع نتائج إحصاء عام ١٩٥٧ الى حد كبير. وللتذكير فقط نقول بأن نسبة الذين إعتبروا اللغة التركمانية لغتهم الأم بلغت ٢١ ٪ من مجموع سكان اللواء بموجب ذلك الأحصاء.

وهكذا وحسب الأرقام التي يوردها فيرسين شكل التركمان نسبة ٦ ٪ فقط من سكان ولاية الموصل وكان عدد الكرد يفوق عدد التركمان في الولاية بحوالي إثنى عشرة مرة. لقد أعطى الجانب التركي أعلى الأرقام عن نسبة التركمان في ولاية الموصل وكان ١٤٦٩٢٠ شخصا (وهو أمر لم يصدقه حتى الأتراك أنفسهم إذ عادوا وقدموا رقما آخر وهو ١٢٦٢١٠. يبدو أنهم حذفوا عشرين ألفا من تركمان السليمانية!).

بعد هجرة اليهود من العراق في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات أصبح المسيحيون يأتون في المرتبة الثالثة بعد العرب والكرد وبخاصة إذا أضفنا الى أعدادهم في ولاية الموصل أولئك الذين يعيشون في بغداد والمناطق الأخرى من العراق. ورغم هجرة أعداد كبيرة من المسيحيين من العراق خلال العقود الماضية، إلا أنه يعتقد بأنهم لازالوا يشكلون الفئة السكانية الثالثة بعد العرب والكرد. و معروف بأن التركمان تركزوا أصلا في ولاية الموصل السابقة وهاجر عدد كبير منهم خلال العقود الأخيرة الى العاصمة بغداد. لذلك أعتقد بأن الزعم بأن التركمان يشكلون القومية الثالثة في العراق لا يستند الى أسس راسخة ولا تدعمه الحقائق والوقائع.

رابعا: بعكس ما يشار من ضجيج عن تعقيدات التنوع الأثني والديني في كركوك لأسباب لا تخفى على اللبيب، إلا أن محافظة الموصل تعتبر أكثر تعقيدا وتشابكا. ففي الموصل يعيش العرب والكرد والتركمان والكلدان والآشوريين والأرمن من الناحية القومية. اما من الناحية الدينية والمذهبية فيعيش هناك المسلمون السنة والشيعة والمسيحيون والكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت والكنائس الشرقية المختلفة فضلا عن الأيزيديين والشبك وغيرهم. لماذا اذن هذا الصراخ في الصحافة ووسائل الأعلام العربية والتركية وغيرها حول كركوك ولا يشير كل هذا التنوع الأثني والديني والمذهبي في الموصل نفس القدر من الفضول؟! هل نشم رائحة كويونات أم آبار النفط من وراء هذه الضجة المفتعلة أم ماذا؟

خامسا: تختلف الأرقام الواردة في مذكرات فيرسين عن الأرقام التي قدمتها الأطراف

المختلفة والتي تضمنها تقرير اللجنة الى مجلس عصبة الأمم وكان هو مقررا لها. وتبدو بيانات فيرسن قريبة الى حد ما مع التقديرات التي قدمها الجانب البريطاني. مع ذلك يبدو أنه لم يقتنع كلياً بتلك الأرقام التي قدمت الى المجلس وإلا لكان إنتم بها أو بإحداها وأعاد نشرها في مذكراته هذه. وظهر هذا الموقف المتشكك بوضوح في التقرير المقدم الى عصبة الأمم. ففي الوقت الذي كانت الأطراف المتصارعة على ولاية الموصل تطعن في تقديرات وحجج بعضها البعض، كانت البعثة تشكك في دقة ومصادقية البيانات المقدمة من قبل جميع الأطراف، إذ جاء في تقريرها المقدم الى المجلس أنها (وجدت أن البيانات المقدمة من قبل الأتراك وكذلك المقدمة من قبل الأنجليز بل وحتى بيانات الحكومة العراقية غير دقيقة وان الحجج التي استندت الى تلك الأرقام مشكوك فيها. فبينما تبالغ الحكومة التركية بعدد التركمان في الولاية، فإن الحكومة البريطانية ترى انهم لا يشكلون سوى ٨٪ من سكان الولاية، في حين تقل نسبتهم في البيانات العراقية عن ٥٪ من مجموع سكان الولاية. وكذلك كان التباين كبيرا فيما يتعلق بنسبة العرب التي تراوحت بين أقل من ٩٪ في ضوء البيانات التركية الى نحو ٢٤٪ في البيانات البريطانية ونحو ٢١٪ في تقديرات الحكومة العراقية. بينما كان التباين أقل في التقديرات الخاصة بكرد الولاية فقد كانت نسبتهم ٥٦٪ من مجموع سكان الولاية وفق التقديرات التركية و٦٥٪ حسب البيانات العراقية و٥٨٪ حسب التقديرات البريطانية).

تشكل بيانات فيرسين مصدرا آخر من مصادر دراساتنا لمشكلة ولاية الموصل ولألقاء الأضواء بصورة أكثر وضوحا على التركيب الأثني للسكان آنذاك والذي تعرض على مدى العقود الثمانية الماضية الى تغييرات دراماتيكية كبيرة بفعل عوامل طبيعية واخرى قسرية.

قام الأستاذ جرجيس فتح الله بنشر الفصل الخاص بمشكلة الموصل من مذكرات فيرسن ضمن كتابه (يقظة الكرد) المطبوع في اربيل ٢٠٠٢ ولكنه اشار سهوا كما يبدو الى ان هذا الفصل مقتبس من كتاب فيرسن المعنون (ذكريات من الحرب والسلام).

صرفهم للأموال على زراعة تلك الأراضي رغم استثمارهم لها لسنين طويلة دون ان يدفعوا شيئاً لأصحابها الحقيقيين الذين طردوا من أراضيهم ولم يسمح لهم بجمع المحاصيل بل ودمرت بيوتهم ونهبت ممتلكاتهم. لم يطالب الكرد بتعويضات عن تلك السنين القاسية التي جمعهم البعث خلالها في معسكرات شبيهة بمعسكرات الموت النازية رغم إطلاق النظام تسميات المجمععات السكنية بل وحتى العصرية عليها. قضى القرويون الكرد سنين قاسية في هذه المعسكرات دون عمل ومصدر رزق محاطين بمعسكرات وريايا (الجيش العراقي الباسل!) وتحصي عليهم دوائر الأمن والمخابرات ومنظمات حزب البعث والجيش الشعبي أنفاسهم وتهين إنسانيتهم.

لقد ادرك العرب الوافدون ان المرحلين الكرد لم يعودوا لتصفية الحسابات معهم عبر اللجوء الى الأساليب عنيفة كما كانت وسائل الإعلام البعثية والقنوات الفضائية العربية تروج لها، بل عادوا الى راضيهم وممتلكاتهم لإعادة حقوقهم المسلوبة دون وجه حق. كما ادرك الوافدون ان الأوضاع قد تغيرت وسوف لن يمنعهم احد من التظاهر ورفع الشعارات المختلفة وحتى المطالبة بما ليس من حقهم.

رغم كل ذلك إنصاع الفلاحون الكرد لقرار الحكام العسكريين الأمريكيين الجدد في العراق القاضي بالسماح للمستوطنين بجمع محاصيل هذه السنة الزراعية وفق مبدأ المناصفة. ورغم إعتراض البعض لا يمكن أن نسمي هؤلاء إلا بالمستوطنين لأنهم إستولوا على أراضي الآخرين بالقوة العاشمة وإستوطنوها وقاموا ولسنوات طويلة بإستثمارها دون حق مشروع ودون اي رادع للضمير وعلى الضد من ارادة اصحابها الحقيقيين. لم يأتي هؤلاء بحثا عن العمل أو الرزق او السكن بين مواطني هذه المناطق، بل جاءوا ليقلعوا أولئك من جذورهم ويتحولوا الى أداة لتطبيق مفردات سياسة التطهير العرقي في كركوك وغيرها. ولن يغير من الأمر شيئاً كون هؤلاء يحملون الجنسية العراقية ويعتقدون مبادئ الدين الحنيف، بل تحملهم هذه الصفات مسؤوليات أكبر لأنهم أساؤا بأعمالهم هذه الى الأخوة في الوطن والدين والأنسانية.

وافق الكرد رغم الغبن والحيف الذي لحق بهم لعدم فسح المجال أمام قيام المنازعات والتوتر بين بينهم وبين العرب في العراق والأساءة الى ما تسميه وسائل الإعلام الحزبية بالأخوة العربية الكردية. أليس من الغريب أن لا تشير مثل هذه الأمور شيئاً من التعاطف من لدن من يدعون تبني القيم الأنسانية والديمقراطية بل وينادون بالعمل من أجل خلق أمة عراقية واحدة!؟

أعتقد بأنه لا يختلف إثنان على أن ثقافة (الفرهود) شكلت سياسة رسمية للدولة العراقية في ظل نظام البعث منذ تسلمه السلطة. فقد بدأ البعث بنهب ممتلكات الكرد الفيليين والتجار

الفصل التاسع

سياسات التطهير العرقي بين مباركيها والداعين الى ازالة اثارها

أساءت سياسات التعريب والتطهير العرقي التي مارستها حكومة البعث بحق الكرد في مناطق واسعة من كردستان العراق الى العرب ايضا لأنها أظهرتهم كغاصبين لأراضي وممتلكات الغير بصورة ظالمة. ولا بد أن نشير هنا الى أن نظام صدام حسين إستغل جوع وفقر أعداد كبيرة من العرب في الجنوب والوسط لأقتلاعهم من جذورهم وإسكانهم في المناطق الكردية وسط أناس يشعرون أقل ما يقال عنه بالأسى لقيام إخوان لهم في الوطن والدين بالسيطرة على دورهم وأراضيهم دون وجه حق وبصورة تتناقض مع أبسط قيم العدالة والأنسانية. وقد لمس الكثير من مواطني هذه المناطق الأصليين مدى معاناة عدد كبير من هؤلاء الناس الذين أقتلعوا من جذورهم ومدى الغربة التي كانوا يعانون منها في بيئة غريبة عليهم وبعيدا عن مراتع طفولتهم وذكرياتهم وأقاربهم والمأزق الذي وضعوا فيه بسبب أوضاعهم الأقتصادية البائسة. لقد أكرم البعث بحق هؤلاء العرب العراقيين كما اجرم بحق الكرد وابتاء القوميات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن نظام البعث الذي إشتهر بتدميره لمنظومة القيم الأتماعية للشعب العراقي وتبنيه للأفاقيين والأنتهازيين والباحثين عن الكسب الرخيص، حول بسياساته هذه مجموعة كبيرة من العراقيين الى أناس لايعيرون لقيم العدل والحق إهتماما يذكر. فعلى سبيل المثال لا الحصر أشير هنا الى مثال معبر يجسد هذه الحالة الخطيرة. بعد سقوط النظام اضطر عدد من السكان العرب الوافدين التخلي عن الأراضي الزراعية العائدة للمواطنين الكرد في العديد من المناطق الكردية حتى قبل أن يطلب منهم لأدراكهم بأن هذه الأراضي ليست ملكا لهم ولا بد أن تعود الى أصحابها الأصليين. إلا أنهم عادوا يطالبون أصحاب الأرض الحقيقيين بالسماح لهم بجني محاصيل هذه السنة بحجة

المغضوب عليهم والمعارضين بل وحتى الأصدقاء الذين كانوا يدعون رموزه لقضاء ليلة هائلة في مزارعهم أو قصورهم الجميلة. وهناك المئات من القصص والحكايات التي تروي كيفية إستيلاء لطفاح ورفاقه من الفرهودية على مزارع وقصور ويساتين الناس. وقد إشتهر لطفاح بالفرهود منذ أن كان ملازما في الجيش وطرد من الخدمة بسبب السرقة عام ١٩٤١ وقام مزوروا التاريخ بدس اسمه ضمن ضباط حركة رشيد عالي الكيلاني.

شكلت عمليات الفرهود كارثة حقيقية بالنسبة للکرد. فقد نهبت ممتلكات القرويين الكرد على مدى أربعة عقود عشرات المرات. قلما يجد المرء في كردستان قرويا كرديا لم تتعرض لممتلكاته الى النهب عدة مرات على أيدي قوات الجيش العراقي وفرسان خالد بن الوليد او صلاح الدين وغيرها من قطعان النهب والسلب. كما أن جيش (قادسية صدام) نهب الممتلكات الإيرانية في المناطق الحدودية خلال سني الحرب العراقية الإيرانية. في حين قامت مؤسسات الدولة العراقية كلها بما فيها الجامعات والمعاهد ومراكز (إنتاج الثقافة البعثية) بنهب دولة الكويت وفق قرارات رسمية صادرة من قمة هرم السلطة في بغداد. لقد لمس العالم نتائج ثقافة الفرهود البعثية بأقبح صورها بعيد سقوط النظام في بغداد والمحافظات.

رغم محاولات القنوات الفضائية ومراسيلها من وكلاء الأمن والمخابرات البعثية والميت التركي تهويل الأمور في المدن الكردستانية، إلا أن حبل الكذب قصير كما يقال، فقد تبين فيما بعد بأن المدن التي دخلتها القوات الكردية كانت الأقل عرضة لعمليات النهب والسلب بل ولعبت هذه القوات في بعض الأحيان دورا مهما في إعادة الأمن والاستقرار اليها كما حدث في الموصل وكركوك وسيطرت على الأوضاع وأعادت الكثير من المواد المنهوبة. هذا لا يعني قطعاً تبييض صفحة ضعاف النفوس من بين الكرد الذي إنغمسوا بدورهم في مستنقع ثقافة الفرهود اللعينة.

العرب الذين جئ بهم الى كركوك والمناطق الكردستانية الأخرى وسمتهم الدوائر الحكومية في مكاتباتها الرسمية بالوافدين، بينما سماهم الناس بجماعة العشرة آلاف لأن الحكومة البعثية كانت تمنحهم قطعة أرض سكنية مع مبلغ عشرة آلاف دينار الذي وصل الى عشرة ملايين في السنوات الأخيرة بالتوازي مع فقدان الدينار العراقي لقيمتة. لا بد من الإشارة الى أن سكان كركوك ومن جميع الأثنيات فرقوا دوماً بين هؤلاء الوافدين وبين المواطنين العرب الذين قدموا خلال العقود الأربعة الأولى من عمر الدولة العراقية الى كركوك وغيرها من مدن وقصبات كردستان بدوافع السكن أو العمل، الأمر الذي يتجاهله العديد من الكتاب لدوافع مفهومة. وقد عاش هؤلاء بين الكرد والتركمان والكلدان والأثوريين في كركوك ولم يشعروا

أبداً بأنهم غير مرغوب فيهم. وينظر هؤلاء العرب بدورهم الى جماعة العشرة آلاف بكرائية لأعتقادهم، وهم محقون في ذلك، بأن جلبهم بهدف تغيير التركيبة القومية لسكان كركوك أحدث شرخاً كبيراً بين مواطني المدينة وتعرض هؤلاء بسبب مواقفهم الى التمييز والقهر على أيدي مؤسسات القمع البعثية.

الأنكى من كل ذلك أن النظام البعثي الذي كان يعمل على تحقيق ما كان يسميه بالوحدة الوطنية عبر القوة الغاشمة والتطهير العرقي وتغيير القومية والأبادة الجماعية. الغريب أن عدداً من الكتاب العراقيين الذين يعيشون في ظل نعم الديمقراطية الغربية يشاركون البعث فكره وأساليبه رغم إختلاف التعابير. لقد اتبع البعث سياسة كانت تقوم على أساس إعتبار هذه المناطق مناطق محتلة وجب إحداث التغيير في تركيبها القومية. قلما يسأل هؤلاء انفسهم لماذا يقوم النظام بتغيير التركيبة السكانية لهذه المدن والبلدات والمناطق مادامت تعتبرها جزءاً من الوطن العراقي ويسكنها مواطنون عراقيون أبا عن جد؟

يروى عن صدام حسين بأنه كان يردد بأن الكرد كأمة مجزأة سيظلون يوماً بإقامة دولتهم المستقلة وستكون كركوك بمثابة القلب بالنسبة لهذه الدولة، وهو أمر لم يحدث حتى الآن، ومن هذا المنطلق كان لا بد من وجهة نظره القيام بعمل يجعل من هذا الأمر شيئاً مستحيلاً. وكانت الأطماع في نفض كركوك وخانقين وغيرها هو السبب الرئيسي لهذه السياسات التي دشنها البريطانيون عند إحتلالهم للعراق أثناء الحرب العالمية الأولى وبقيت الحكومات (الوطنية والقومية التقدمية!) مخلصه لبندوها وتطبيقها بحذافيرها ولكن بقسوة اشد ووحشية أكبر. وكثيراً ما يحاول بعض الكتاب تصوير تمسك الكرد بكركوك والمناطق الكردستانية الأخرى وكأنه أمر تحركه (الأطماع) النفطية، رغم أن الكرد يلعبون بكرة وأصيلاً اليوم الذي أكتشفت منابع النفط في هذه الأراضي والتي تحولت ويعكس المناطق الأخرى في العالم الى نقمة على مدينتهم وبلادهم، ولم يلمسوا من نعم البترودولار سوى قنابل النابالم والقنابل الفسفورية قبل أن يحوز مغول العصر على الأسلحة الكيماوية ليدكوا بها المدن والقرى الكردية الآمنة ويلجأوا الى حملات الأبادة الجماعية. تمسك الكرد بكركوك لاعلاقة له بالنفط لأن التصرف في الثروات الطبيعية العراقية سيبقى في النهاية من إختصاص الحكومة المركزية بل لأن ماجرى بحق هذه المدينة الآمنة وسكانها تحول الى رمز يجسد السياسات الظالمة والهمجية التي إنتهجت بحق هذا الشعب والأقليات القومية في كردستان. وتتضمن الأشرطة المسجلة بصوت جزار كردستان على كيمياوي والتي وقعت بأيدي رجال الأنتفاضة عام ١٩٩١ وأصبحت بحوزة منظمات حقوق الإنسان الدولية، الأدلة التي لا يرقى اليها الشك في الأساليب الجهنمية التي

إعتمدها النظام في تنفيذ سياسات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بحق الكرد. لا يتردد علي الكيمياوي من استخدام مصطلح التعريب للحدث عن هذه السياسات، الأمر الذي يعيبه علينا أن العديد من الكتاب العرب ويعتبرون استخدامنا لهذا التعبير مسيئا للأخوة العربية الكردية!

لقد منح منظر الفاشية البعثية طارق عزيز الكرد (مكرمة) عندما أعطاهم حق البكاء على كركوك عند المرور بها كما يبكي العرب على حد تعبيره على ضياع الأندلس، رغم أنه لاجامع بين الحالتين. ولكن كلماته إشارة معبرة لمن يود فهم سياسة التطهير العرقي ولا يكابر في إدراك النتائج المأساوية لها على مستقبل العراق والتعايش السلمي بين العراقيين جميعا.

هل يمكن لأحد أن يشك في أن التصدي العقلاني للنتائج المدمرة لهذه المأساة ومحاولة إيجاد حلول إنسانية لها تمتع خلق ضحايا جدد وتعيد الحق الى اصحابه، أمر لا بد من القيام به إذا أريد للعراقيين أن يتعايشوا بسلام في هذه البقعة الجغرافية التي قدر لهم أن يعيشوا فيها. وهل يمكن لعاقل أن يعتقد بأن الناس ستأخذ على محمل الجد دعوات التعايش السلمي ونسيان الماضي في ظل سيادة الظلم وتكريس نتائج سياسات التعريب والتطهير العرقي وثقافة الفرهود وبقاء ضحايا تلك السياسات في المخيمات والمنافي لكي يهنأ المستوطنون ببيوتهم وقصورهم؟

ألا تشكل الدعوة الى تكريس نتائج سياسات التعريب والتطهير العرقي في كركوك وغيرها طعنا في التعايش السلمي بين الناس؟ هل كان بالأمكان خلق الأمة السويسرية أو البلجيكية او غيرها من المجتمعات ذي التكوينات اللغوية المختلفة والتي كانت فيما مضى من القرون تكوينات قومية دون تبني النظام الديمقراطي والأعتراف بالآخر وخصوصياته؟ هل يمكن لأحد أن يعتقد ولو لدقيقة واحدة بأن هذه الأمم تشكلت وتشابكت مصالحها وفق منطق القوة العاشمة وعمليات الصهر القومي والتطهير العرقي؟

أشير الى النموذجين السويسري والبلجيكي لأنه كثيرا ما يشار اليهما دون التطرق الى الظروف التاريخية التي رافقت تطورهما. المواطن السويسري الذي يتحدث اللغة الألمانية أو الفرنسية أو الإيطالية ينتمي في أصوله الى الأمم الألمانية والفرنسية والإيطالية ولكن النظام الديمقراطي السويسري نسج من هذه المجاميع أمة جديدة هي الأمة السويسرية، مع الاعتراف الكامل بلغات هذه العناصر على قدم المساواة والتي لا بد وأن يشعر بها من يعيش في ظلها قبل الآخرين. كما وتشابكت مصالحها الاقتصادية الى الحد الذي لم يكن بإمكان أحد من أبناء هذه المجاميع أن يفكر بالانفصال عن الأمة السويسرية ويلتحق بأمتها الأصلية. ويرفض

السويسري المتحدث بالألمانية أو الفرنسية أو الإيطالية أن يسمى بألماني أو فرنسي أو إيطالي بل ويشعر بفخر كبير بالانتماء الى الأمة السويسرية. ونفس الشيء يقال بحق البلجيكيين من المتحدثين بالفلامندية والفرنسية وأقلية صغيرة تتحدث الألمانية. فهم يشعرون بالانتماء الى الأمة البلجيكية القائمة على أساس فيدرالي ديمقراطي ومساواة كاملة بين اللغتين الرئيسيتين. هل تسبب استخدام اللغات على قدم المساواة وفي جميع مناحي الحياة في هذه البلدان في تجزئتها؟ أين هذه من أوضاع الكرد في العراق؟

لو عاملت الحكومات العراقية مواطنيها الكرد والتركمان والكردان والآشوريين بشئ من الأنصاف والعدالة لكانت نظرة هؤلاء المواطنين الى هويتهم العراقية مختلفة تماما عما هي عليها الآن. لقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة وبخاصة نظام البعث وبأساليب في غاية الوحشية على فرض (هوية) قائمة على اسس من العنصرية والصهر القومي في بودقة الأمة العربية؟ كيف يمكن لحوالي ثلث سكان العراق من الكرد والتركمان والكردانيين والآشوريين أن يشعروا بالهوية الوطنية العراقية في الوقت الذي يعتبر العراقيون العرب ومعهم جميع العرب العراق دولة عربية وينتمي شعبها عرقيا أو ثقافيا الى الأمة العربية ويجب عليه أن ينشغل بقضايا الأمة العربية قبل قضايا الوطنية؟ لا يمكن فرض الهوية الوطنية العراقية على المكونات العراقية من خلال إعتبارهم جزءا من الأمة العربية من خلال الوسائل القسرية والتكيف مع نتائج سياسات التطهير العرقي.

أعتقد مخلصا أن الأبتعاد عن تبني هذا الخطاب السياسي وإدانة سياسات الإبادة الجماعية وحملات التطهير العرقي والصهر القومي والدعوة الى إزالة آثار تلك السياسات تشكل المدخل الصحيح لتدشين عملية خلق وتثبيت الهوية الوطنية العراقية.

مناسبة هذا الكلام مقالات لكتاب عراقيين معروفين بكتبتاتهم المتشنجة عن الكرد وكل مايتعلق بالقضية الكردية في العراق. وتتضمن هذه المقالات بعض الآراء والمفاهيم والأخبار التي تحتاج الى التدقيق والتعقيب.

من الملاحظ على هؤلاء فشلهم حتى في إختيار العناوين. حتى لو وافقناهم الرأي على سبيل الافتراض وبهدف المناقشة فإن مايدعونه حول قيام الكرد بإجبار العرب على ترك بيوتهم في بعض المناطق الكردستانية لايمكن إعتباره عملا من أعمال التطهير العرقي، فهو أولا إجراء لأزالة آثار سياسة التطهير العرقي التي مارسه الحكومة العراقية والتي تضمنت إبادة الكرد وترحيلهم وإجبار الباقي منهم على تغيير قوميتهم. لم يطالب الكرد بخروج جميع العرب من كركوك والمناطق الأخرى التي كانت هدفا لسياسات التعريب، كما لم يجبروا العرب

على تغيير قوميتهم ولم يخططوا لأعمال تدخل في إطار الإبادة الجماعية. لا يمكن إطلاق تسمية التطهير العرقي على إجبار عدد محدود من المستوطنين العرب على ترك كركوك، هذا فيما إذا صحت مزاعم الكتاب في هذا المجال، ومقارنته بما كانت تقوم بها الحكومة العراقية وفق خطة مرسومة بطريقة بيروقراطية تساهم فيها مؤسسات مختلفة. بل وصل الأمر بحكومة صدام حسين إلى وضع الخطط الخمسية لتنفيذ مفرداتها كما اشرنا إلى ذلك اعلاه. وهناك كمية هائلة من الوثائق التي تظهر حجم هذه السياسات الحكومية بكل وضوح.

العرب الذين نشاهددهم على شاشات التلفزيون يوميا ويشاركون في إنتخابات أعضاء المجلس البلدي ويتحدثون عن ضرورة تعايش جميع القوميات في كركوك دليل على تهويل الأمور من قبل هؤلاء الكتاب. في الوقت الذي لا يمكن الجزم بصدد أي رقم يتعلق بعراق اليوم، كيف تسنى لهؤلاء من مكانهم في المدن الأوروبية والأمريكية وحتى الأسترالية أن يحددوا عدد العوائل العربية المهجرة.

كما أن إعتبارهم للقانون الذي سنه برلمان كردستان والقاضي بإزالة آثار التعريب، وهو حق مشروع لا بد لكل من يؤمن بالقيم الإنسانية أن يطالب به، خطوة لأضفاء الشرعية على سياسة التطهير العرقي مأزق آخر يقعون فيه. لم يطالب برلمان كردستان بطرد العرب من كردستان كما لم يطالب بتوسيع المحافظات الكردية. وعندما يؤكد البرلمان الكردستاني ومعه جميع الكرد على نتائج إحصاء عام ١٩٥٧ كأساس للتعامل مع سياسات التطهير العرقي لا يعني بأي حال من الأحوال طرد العرب القادمين إلى كردستان بعد هذا التاريخ، بل لكونه آخر إحصاء للسكان لم تنل منه عمليات التشويه والتزييف كثيرا. ويعرف هؤلاء جيدا أن البعث وافق في حينه عند توقيع إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ على الركون إلى اجراء إحصاء يجري خلال عام يتم حل قضية كركوك بناء على نتائجه، إلا أنه تراجع عن ذلك ندما أدرك بأن معطيات ذلك الإحصاء لن تكون لصالح توجهاته العنصرية.

وهناك فرق كبير بين إعادة إحقاق الوحدات الإدارية التي كانت تابعة أصلا للمحافظات الكردستانية وبين محاولة توسيع جغرافية كردستان. يتذكر الجميع ما قام به نظام البعث من تقطيع أوصال المحافظات الكردستانية وبخاصة محافظة كركوك كجزء من سياسة التطهير العرقي للكرد في هذه المحافظات. لقد حدث ذلك كله خلال العقود الأخيرة ولا بد لمن يزعم الخبرة في الشؤون العراقية ان يكون مطلعاً على هذه الحقائق. وإذا لم يكن مطلعاً عليها، ولدي أسباب كثيرة تجعلني أن أشك في ذلك، فبإمكانه العودة إلى مصادر التقسيمات الإدارية.

في العراق خلال القرن الماضي ليدرك بشاعة تلك السياسات. فقد مزقت الوحدات الإدارية التابعة لكركوك وبعض المحافظات الأخرى لإعتبارات إدارية يفرضها حسن الإدارة، بل بدوافع عنصرية تهدف إلى تقليل عدد الكرد فيها وتوزيعهم على المحافظات الأخرى. فقد ألحقت طوزخورماتو بتكريت وكفري بديالى وجمجمال وكلاهما بالسليمانية وألتون كويري بأربيل وغيرها. لا يستطيع بعض هؤلاء الكتاب أن يهضموا فكرة أن خانتين ومندلي وشهربان وهي مدن كردستانية ولم يكن الجزء الأكبر من سكانها حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي يعرفون العربية تتبع محافظة ديالى. ويبدو أنهم لا يعرفون أن محافظة دهوك قد تشكلت أصلا من عدد من الأفضية الكردية التي كانت تتبع محافظة الموصل سابقا بعد أن أقتطعت منها مناطق الشيخان وسنجار وزمار وغيرها وذلك عام ١٩٦٩. ما ذنب الكرد إذا كانت مناطقهم فيما يسمى اليوم بالعراق تمتد من سنجان على الحدود السورية إلى مندلي على الحدود الإيرانية. بماذا ينصحننا هؤلاء بشأن الـ ٧٧٩ قرية كردية بالتمام والكمال والتي دمرت في حدود محافظة كركوك وجرى سبي جزء كبير من سكانها ولازلنا بانتظار كشف المقابر الجماعية التي تضم رفاتهم؟ هل نتخلى عن فكرة إعادة الحياة إلى هذه القرى حتى لا يتهمنا هؤلاء بممارسة سياسة التطهير العرقي؟ ويصل بهم الأمر إلى مقارنة الوجود الطبيعي لمئات الآلاف من الكرد في بغداد العاصمة وغيرها من مدن العراق بحالة هؤلاء الوافدين إلى كركوك لتنفيذ سياسات معينة.

لا يفوت هؤلاء أية فرصة لأثارة المكونات الأثنية الأخرى في العراق على الكرد من خلال تضخيم عدد أفرادها على حساب الكرد وتبني وجهات نظر بعض القوى المتطرفة فيها والتي تحلق في فضاء الخيال وتنتشر قصصا مملّة وأخبارا مختلقة ضد الكرد. لقد جربت الحكومات العراقية هذه السياسات على مدى عقود طويلة ولم تثمر إلا عن كوارث تضرر منها الجميع ولافائدة من العودة إليها. كثيرا ما يتهم المؤمنون بنظرية المؤامرة المستعمرين بتبنيها، ولكنهم لا يتورعون في حقيقة الأمر من اللجوء إليها عند فشل سياساتهم القمعية الأخرى. ويقحم هؤلاء اسم التركمان والآشوريين في الأمر دون تبرير منطقي ودون الاستناد إلى أية أدلة سياسية وتاريخية. وطريقتهم في تعميم الأمور يتقاطع مع المنطق العلمي والموضوعية والوسطية التي يدعون إليها في لحظات الصفاء والتجلي. ويعتبرون التصرفات الفردية التي يمكن أن تحدث في ظل سيادة الفوضى في أي مكان من العالم مقدمة لحرب أهلية.

الغريب ان هؤلاء يحاولون تبييض صفحة جميع العرب الوافدين إلى كركوك وتصويرهم وكأنهم جلبوا رغما عنهم ودون إرادتهم للقيام بمهمة لا يعرفون بشاعتها وآثارها المدمرة على

الوحدة الوطنية. يعلم هؤلاء علم اليقين أن إستثمارات الأنتقال الى كركوك وغيرها كانت توزع في طول العراق وعرضه وكانت تتضمن أدق التفاصيل عن الأستيطان فيها ونقل سجلات النفوس والمكاسب التي يمكن الحصول عليها من وراء ذلك. نعم يجب ان لاننكر إستغلال البعث لفقر ويأس عدد كبير من الناس ليدفعهم الى هذا المأزق الخطير. ولكن بالمقابل هناك آلاف مؤلفة من الناس الذين قاموا بهذه المهمة بهدف الحصول على مكاسب وقتية رخيصة، هناك عشائر عربية كاملة التمسست من رأس النظام البعثي نيل شرف المساهمة (في تقوية الوجود العربي في كركوك والمناطق الأخرى في الشمال الحبيب). ووصل الأمر بعدد من الكتاب العراقيين واساتذة الجامعات ان يشاركوا في هذه العملية الأجرامية. وقد شاهدت بنفسي أساتذة جامعات وكتاب يشار اليهم بالبنان يقومون بهذا العمل المعيب. حدثني أستاذ جامعي زميل قضى ١٧ عاما في إحدى الدول الأوربية عن قيامه بملأ إستمارة الأستيطان في كركوك وبرر لي فعلته الشنيعة بأن من مصلحة نحن الكرد أن يسكن الى جانبنا أناس من أمثاله من أساتذة الجامعات والكتاب بدلا من أن يسكنها (الحفاة) على حد تعبيره. كما أن الأحياء العربية في كركوك والتي بنيت على شكل حزام عسكري يحيط بالأحياء الكردية دليل واضح على نوايا النظام البعثي وخطأ تحليلات هؤلاء السادة. كما جرى تسليح سكان المستوطنات العربية التي بنيت خارج المدن بمختلف أنواع الأسلحة وأقيمت ربايا عسكرية بالقرب منها لحمايتها من (هجمات الكرد)، ومنعت الحكومة الملاكين الجدد من الأستعانة بخدمات الملاكين السابقين حتى كأجراء لديهم.

لعلني أشير الى حالة خاصة قد تقع هؤلاء السادة بمدى الغبن الذي يشعر به مواطنوهم الكرد جراء هذه السياسات العنصرية الظالمة. أنا من مواليد كركوك أباً عن جد وكنت أستاذا مساعدا في جامعة الموصل في الثمانينيات من القرن الماضي وقد أشرتبت قطعة أرض من ابن عم لوالدي وتقدمت بطلب الى دائرة الطابو في كركوك لنقل ملكية الأرض وقد رفض طلبي لمرتين متتاليتين لأسباب أمنية لأن الحقل الخاص بالقومية يشير الى كرديتي. الحكومة العراقية كانت لاترى ضيرا في أن أشرف على تدريس طلبة الجامعة وطلبة الماجستير والدكتوراه في حين تعتبر ملكيتي لقطعة أرض سكنية في مسقط رأسي خطرا على الأمن القومي العربي!. هل يعرف هؤلاء مثالا مشابها لهذه الحالة في أي مكان آخر في العالم؟

لعلنا نلمس قسوة شديدة في كلمات هؤلاء عندما يتعاملون مع عمليات تهجير الكرد بهذه الكلمات الباردة ويعتبرنهم مدينين للبعث لأنه أسكنهم أحيانا في مناطق (قد تكون أكثر قيمة). أية قسوة يمكن أن تعتبر قلع الأنسان من جذوره ومراتع طفولته وذكرياته ومزارعه

الحضراء ليزرع في صحارى غرب وجنوب العراق القاحلة عملا يمكن تبريره؟

قراءة هؤلاء لتأريخ مايعرف اليوم بالعراق وبخاصة ما يتعلق منه بالكرد مليئة بالتناقضات التي لا تدعمها أية أسانيد ومصادر علمية يعول عليها. وتظهر إفتقارهم الشديد الى قراءات جدية في التأريخ الكردي وتاريخ المنطقة، لذا من الصعب على المرء ان يناقشهم على هذه الآراء لأنه سيكون مجبرا الى العودة الى البديهيات في التأريخ الكردي وهو أمر يخرج عن اطار هذه الأسطر. رغم مشاعية العلم والثقافة إلا أنني كنت أتمنى أن لا يطرق هؤلاء بابا غريبا عنهم.

قد أفهم أسباب التناقضات التي وقع فيها هؤلاء لأعتمادهم على مصادر غير موضوعية ومليئة بالأفكار المشوهة. فقد إنشغلت الدراسات التاريخية العراقية خلال العقود الأربعة الأخيرة إما بتشويه التاريخ الكردي أو إكتفت بعدم الإشارة الى أي شئ يمت بصلة الى الكرد. وهناك مجلدات ضخمة عن تاريخ العراق دونت في ضوء أكذوبة إعادة كتابة التاريخ التي أطلقها صدام حسين لا تتضمن شيئا عن الكرد وكأنهم تبخروا من العراق كما تبخر نظامه وجيوشه خلال أيام معدودة.

يطرح بعض هؤلاء مجموعة من الملاحظات لمعالجة هذه المشكلة بصورة وطنية بعيدا عن المزايدات والأكاذيب الدعائية السائدة على حد تعبيراتهم. ولكنها لاتقدم أية معالجة ملموسة لهذه القضية الملتهبة. ولأن المنطلقات التي إنطلقوا منها كانت غير صحيحة لذلك جاءت معالجاتهم عرجاء لا تستطيع أن تساعد العراقيين على التعامل مع هذه الكوارث التي حلت بهم.

يمكن الأتفاق معهم في الدعوة الى البحث عن حلول إنسانية تأخذ بنظر الأعتبار مصالح جميع الأطراف وتشكل مدخلا صحيحا لقيام تعايش حقيقي بين العرب والكرد والتركمان والكلدان والآشوريين على أساس المساواة والعدالة كما يجب عدم السماح لأحد أن يحل محل القانون والمحاكم ليفرض الحلول على الآخرين. إلا أن البداية الصحيحة لكل ذلك يجب أن تكون على أساس إحقاق الحق والعمل على إزالة آثار سياسات التطهير العرقي التي مارسها حكومة البعث بحق الكرد. يتحمل الكتاب والمثقفون العراقيون واجبا وطنيا وإنسانيا إزاء هذه الكوارث وسيسجل التاريخ بإعتزاز مواقف المثقفين العراقيين الذين وقفوا ضد هذه السياسات وأدانوها بجرأة وطلبوا بإزالة آثارها، بينما ستشكل كل محاولة لتبرير تلك السياسات أو دعمها نقطة سوداء في تاريخ أصحابها ونتمنى مخلصين أن لا يكون بينهم أي من المثقفين العراقيين الحقيقيين.

الباب الثاني

الأنفال رسالة البعث الى الكرد

ليلة ٢٢ على ٢٣ شباط وحتى ٦ أيلول من عام ١٩٨٨ (رغم ان المسؤول المباشر عن حملات الأنفال على حسن المجيد يشير الى الفترة من ١٨ شباط وحتى ٤ أيلول - الا ان تقارير منظمة رصد حقوق الأنسان في الشرق الأوسط Human Rights Watch /Middle East التي درست وحللت الوثائق الحكومية الخاصة بالأنفال لمدة ١٨ شهرا تحدد التاريخ الذي اشرفنا اليه اي ٢٣ / ٢ - ٩ / ٦ / ١٩٨٨).

لم تقم الحكومة العراقية بهذه الحملات بصورة سرية بل كانت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية تعلن عنها في بياناتها العسكرية التي كانت تبدأ عادة بأحدى آيات سورة الأنفال. كانت تلك البيانات تتحدث عن انتصارات عسكرية في (عمليات الأنفال البطولية) ضد من كانت تسميهم بالعدو الغاشم والخونة والمارقين. كما مجدت وسائل الأعلام الحكومية تلك (العمليات) وازفت عليها كل صفات البطولة والوطنية التي طهرت ارض الوطن من الخونة والمرتدين وعملاء الأجنبي. وكان الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة الرسمية تقوم بتنظيم الأحتفالات والمهرجانات السنوية احتفاءً بذكرى تلك الحملات البربرية وتطلق اسم الأنفال على شركات المقاولات الحكومية والمدارس وغيرها من المؤسسات الرسمية. حاولت القيادة العامة للقوات المسلحة والأعلام الرسمي تصوير هذه المسالخ على انها جزء من المجهود الحربي العراقي ضد القوات الأيرانية رغم انها كانت لا تخفي كونها موجهة ضد من كانت تسميهم بعملاء ايران واذلاء الخيانة وغير ذلك من الألقاب. من المؤسف ان الحكومة العراقية والأعلام الرسمي الغوليزي نجحت في تمرير الصورة المشوهة لهذه المسالخ على الجزء الأكبر من العراقيين، فقد كان هناك تصور عام لدى العراقيين بان هذه البيانات الرنانة اشارة الى عمليات عسكرية ضد ايران على الحدود العراقية الأيرانية واعتقد البعض على انها موجهة ضد الحركة المسلحة الكردية التي تعاونت مع ايران خلال بعض مراحل الحرب العراقية الأيرانية وبذلك لم يدرك معظم العراقيين ولا زالوا حجم الدمار الذي حل بكرديستان والشعب الكردي نتيجة لتلك الحملات القمعية الواسعة. وما يحز في النفس ورغم توفر اطنان من الوثائق (نقل منها ١٤ طن الى الولايات المتحدة الأمريكية وتسلمت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي مسؤولية الحفاظ عليها) التي اصبحت في متناول الباحثين ومنظمات حقوق الأنسان والتي توضح الى حد كبير حجم هذه المجازر ان نجد من بين من يدعون معارضة النظام من يستكثر على الكرد التذكير بهذه المسالخ ويعتبرها محاولة لهولوكوستة القضية الكردية في العراق.

استخدمت الحكومة العراقية كلمة الأنفال ككود عسكري في قراراتها العلنية ومراسلاتها

الفصل الأول

الأنفال نجس لقسوة البعث وعنفه (*)

من المؤسف حقا أن نكون مجبرين في إجتماعاتنا وجلساتنا على الحديث عن المآسي التي حلت بنا وعن مظاهر القسوة والعنف التي نكبنا بها خلال عقود طويلة من تاريخنا المعاصر. وموضوع اجتماعنا هذا هو الحديث عن حملات الأنفال التي قامت بها الحكومة العراقية ضد الكرد عام ١٩٨٨.

ويبدو تعبير (عمليات الأنفال) تعبيراً مهذباً ومحايداً ويرثاً على حد تعبير الباحث العراقي فالح عبدالجبار الذي يقترح علينا ان نستبدل على الأقل كلمة (عمليات) المهذبة بأخرى تنضح ببشاعة الفعل مثل (مسالخ الأنفال او الأباداة، المذبحة أو المجزرة). أخشى شخصياً ان لا تعبر هذه الكلمات مجموعها عن بشاعة الفعل الذي قام به البعث ضد الشعب الكردي.

بدءاً أود أن أعرف الحضور الكرام وبخاصة الذين لم تتوفر لديهم فرصة الأطلاع على تفاصيل مجازر الأنفال بشئ من الأختصار. الأنفال هي سلسلة العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة العراقية (نفذتها قوات الفيلقين الأول والخامس في كركوك وأربيل وقوات منتخبة من الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وقوات المغاوير والأمن والطوارئ والمفازر الخاصة فضلا عن قوات الجيش الشعبي وأفواج الدفاع الوطني. واستخدمت هذه القوات جميع انواع الأسلحة التي كانت بحوزتها خلال الحرب العراقية - الأيرانية من الدبابات والمدفعية الثقيلة والطائرات الحربية المقاتلة والسمتية وحتى الأسلحة الكيميائية) خلال الفترة الممتدة من

(*) قدمت المداخلة في سمينار نظمته جمعية التقدميين الكوردستانيين في لاهاي (دنهاخ) بهولندا ربيع عام ٢٠٠١.

الداخلية وكانت معروفة على نطاق واسع في العراق وبخاصة في المناطق الكردية. بدأ التمهيد لمسالخ الأنفال عندما تسلم على حسن المجيد في ٢٩ آذار ١٩٨٧ مسؤولية أمين سر مكتب تنظيم الشمال لحزب البعث العربي الاشتراكي ومنحه مجلس قيادة الثورة بموجب قراره المرقم ١٦٠ في ٢٩ آذار ١٩٨٧ صلاحيات مطلقة في كردستان، فموجب القرار المذكور كان علي حسن المجيد (ينوب عن القيادة القطرية لحزب البعث ومجلس قيادة الثورة لتنفيذ سياساتهما في الشمال بما فيها منطقة الحكم الذاتي) واعتبر مجلس قيادة الثورة في قراره هذا (قرارات الرفيق المجيد الزامية لجميع مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والمدينة وعليها جميعا تنفيذها بما في ذلك المسائل الداخلة في نطاق صلاحيات مجلس الأمن القومي ولجنة شؤون الشمال). كانت هذه الصلاحيات مساوية لتلك التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية في هذه المنطقة. وأصدر صدام حسين في ٢٠ ابريل ١٩٨٧ قرارا آخر منح بموجبه صلاحيات اضافية للمجيد لوضع ميزانية خاصة بلجنة شؤون الشمال. وكان القرار يقضي بربط الفيلق الأول والخامس من الجيش العراقي النظامي ودوائر الأمن والأستخبارات العسكرية وقوات الطوارئ وافواج الدفاع الوطني والمفارز الخاصة وغيرها من المؤسسات القمعية بعلي حسن المجيد وتلقي الأوامر منه فقط وايقاف تنفيذ جميع القوانين والقرارات والأجراءات الإدارية العراقية التي كانت تتعارض مع نص قرار مجلس قيادة الثورة. وجعل هذا القرار من علي حسن المجيد حاكما مطلقا في كردستان والمنطقة الشمالية بأسرها.

كانت سياسات المجيد تنفذ تحت شعار (حل القضية الكردية والقضاء على المخربين). وكانت المظاهر الرئيسية لهذه السياسة خلال العامين الذين قضاها المجيد كحاكم مطلق في كردستان من ٢٩ آذار ١٩٨٧ وحتى ١٥ نيسان ١٩٨٩ تتلخص في:

- ١- الأعدام الجماعي واخفاء أثر عشرات الآلاف من المدنيين الكرد بمن فيهم عدد كبير جدا من النساء والأطفال وفي أحيان كثيرة سكان قرى كاملة.
- ٢- استخدام الأسلحة الكيميائية بصورة واسعة كغاز الأعصاب والساارين والخردل في حلبجة و ٤٠ موقعا آخر خلال الفترة من نيسان ١٩٨٧ وحتى آب / ايلول ١٩٨٨.
- ٣- تدمير اكثر من الفين قرية تشير اليها الوثائق الحكومية بصيغ أحرقت، دمرت، سويت مع الأرض وجرى تطهيرها فضلا عن عشرات القصبات والمراكز الإدارية بما فيها مدينة قلعة دزة التي بلغ عدد سكانها اكثر من ٧٠ الف نسمة عند تدميرها.
- ٤- تدمير المراكز المدنية كالمدراس، الجوامع، الكنائس، آبار المياه والينابيع ومحطات الطاقة الكهربائية والمباني الحكومية الأخرى.

- ٥- نهب ممتلكات السكان المدنيين وحيواناتهم من قبل الجيش وقوات الجحوش.
 - ٦- القاء القبض على القرويين بحجة التواجد في المناطق المحظورة رغم انهم كانوا في بيوتهم ومزارعهم وعلى ارضهم.
 - ٧- الحجز الكيفي لعشرات الالاف من النساء والأطفال والشيوخ لأشهر عديدة وفي ظروف جد قاسية بدون أوامر صادرة من المحاكم وبدون أية اسباب منطقية سوى الشك في كونهم من انصار الحركة الكردية. ونتيجة لذلك مات الالاف منهم بسبب سوء التغذية والمرض والأوضاع الحياتية القاسية.
 - ٨- التهجير القسري لمئات الالاف من القرويين بعد تدمير قراهم الى المجمعات القسرية التي كانت الدعاية الحكومية تطلق عليها ظلما وبهتانا اسم المجمعات العصرية.
 - ٩- تدمير البنية التحتية والأقتصادية للريف الكردي.
- و تشير الوثائق الحكومية الرسمية الى هذه السياسات تحت مسميات (الأجراءات الإدارية الخاصة، الأجراءات الجماعية، العودة الى الصف الوطني واعادة الأسكان في الجنوب) وغيرها من التسميات التي تحاول دون جدوى تمويه واخفاء سياسة الأباداة الجماعية بحق الشعب الكردي.
- بلغت حملات الأنفال ثمان وشملت ست مناطق جغرافية وكان القصف المدفعي والجوي المكثف مصحوبا باستخدام الأسلحة الكيميائية مع زج كل الأماكن البشرية والتقنية المتاحة يسبق كل حملة من حملات الأنفال هذه. الأنفال الأولى وبدأت بهجوم كبير صبيحة يوم ٢٣ شباط ١٩٨٨ على مقرات الأتحاد الوطني الكردي في سركلو وبركلو. واستغرقت ثلاثة اسابيع وذلك بسبب المقاومة الشديدة التي ابدتها قوات البيشمركة في هذه المنطقة. ويدخل قصف حلبجة يوم ١٦ اذار من نفس العام بالأسلحة الكيميائية في اطار حملة الأنفال الأولى رغم انه لم يشكل رسميا صفحة منها.
- اما الأنفال الثانية فقد شملت منطقة قره داغ وبدأت في ٢٢ آذار اي بعد يوم واحد من عيد نوروز واستمرت حتى نهاية الشهر. ولم يأت اختيار هذا الموعد صدفة فقد عرف البعث بهوسه باختيار المناسبات التاريخية لتنفيذ سياساته العنصرية.
- وشملت الأنفال الثالثة منطقة كرميان بمحافظة كركوك وبدأت في ٧ نيسان (في ذكرى تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي) واستمرت حتى ٢٠ من نفس الشهر. وكانت الأنفال الثالثة أقسى صفحات الأنفال وأكثرها تدميرا من حيث مساحة المناطق التي شملتها أو عدد الكرد المؤنفلين خلالها. وكان الهدف هو تدمير كل الريف الكردي في هذه المحافظة والتخلص

من اكبر عدد ممكن من سكانها الكرد لأستكمال عمليات التعريب والتطهير العرقي التي بدأ البعث بتنفيذها منذ عام ١٩٦٣ عندما وصل الى السلطة لأول مرة ليعود إلى تبنيتها كأستراتيجية منذ السبعينيات ولتصل الى مرحلة التطهير العرقي في الثمانينيات والتسعينيات. يعتقد بأن أكثر من نصف المؤنفلين البالغ عددهم ١٨٢ ألفاً أخذوا من ساحة عمليات الأنفال الثالثة فقط.

وتركزت حملة الأنفال الرابعة على حوض الزاب الصغير في ٧ و٨ مايس. أما حملات الأنفال الرابعة والخامسة والسادسة فقط شملت المناطق الجبلية بمحافظة أربيل. وبدأت في ١٥ مايس واستمرت حتى ٧ تموز واضطر النظام أمام المقاومة الشديدة التي أبدتها قوات الأنصار لوقف العملية بأمر صادر من مكتب رئيس النظام (ويؤكد هذا الأمر الدور المباشر لصادق حسين شخصياً في مسالخ الأنفال). تجددت الهجمات في الأنفال السادسة والسابعة في تموز وآب لتعلن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية (عن تطهير المنطقة من سما بالمخربين).

اما الأنفال الثامنة أو ما سميت بخاتمة الأنفال فقد بدأت بعد قبول ايران لوقف اطلاق النار في ٨ / ٨ / ١٩٨٨، اذ تفرغت القوات المسلحة العراقية كلياً لقمع الشعب الكردي ولأنجاز الحلقة الأخيرة من مسالخ الأنفال. بدأت هذه الحملة الواسعة التي شملت منطقة بهدينان بشمال كردستان العراق يوم ٢٥ آب واستمرت حتى ٦ من أيلول من نفس العام، لتعلن بعدها الحكومة النصر على (أعداء الوطن) وتصدر (العفو العام!) لصيد البقية الباقية من سكان المناطق المشمولة بالأنفالات من الذين لم يقفوا في قبضة القوات الحكومية.

كانت الخطة المتبعة في عمليات الأنفال هي نفسها تقريبا، اذ يجري البدء بالقصف المدفعي والجوي المكثف لعدة أيام مع استخدام الأسلحة الكيميائية ليبدأ بعد ذلك الهجوم البري بعد ان يكون قد جرى استكمال تطويق المنطقة المستهدفة من كل الجهات من قبل قوات الجيش الشعبي وما كانت تسمى بافواج الدفاع الوطني وسد جميع الطرق والممرات لمنع هروب اي شخص الى خارج منطقة العمليات. ادت هذه العمليات الى مقتل عشرات الالاف من السكان المدنيين والقاء القبض على كل من بقي على قيد الحياة ونهب ممتلكاتهم وحيواناتهم واضرام النار في بيوتهم ومزارعهم، لتأتي بعد ذلك فرق الهندسة العسكرية وتقوم بتدمير القرى وتسويتها بالأرض. في حين كانت الشاحنات العسكرية تقف على أهبة الأستعداد لنقل القرويين الى مراكز التجميع ومعسكرات الاعتقال، حيث يجري فصل النساء والأطفال وكبار السن عن الرجال الذين نقلوا بعد ذلك الى حيث يلقون مصيرهم المجهول. وكانت قوات المرتزقة تقوم بعد ذلك بتمشيط المنطقة وسفوح الجبال لألقاء القبض على كل من تمكن من الأفلات،

بينما تقوم قوات الشرطة والأمن والجيش الشعبي بتمشيط القصبات والمجمعات السكنية لألقاء القبض على الذين تمكنوا من الإفلات من قبضة الجيش. وانخدع الكثيرون بقرار العفو وسلموا انفسهم مرغمين ليلقوا نفس المصير. وكانت مهمة القوات النظامية تنتهي عند هذا الحد لتستلم قوات اخرى يعتقد بأنها قوات الأمن والمخابرات والمهمات الخاصة مهمة نقل واخفاء أثر القرويين الكرد وعوائلهم الذين بلغ عددهم اكثر من ١٨٢ ألفاً.

هناك تقارير كثيرة تشير الى دفن عشرات الالاف منهم في الصحراء الغربية على الحدود السعودية والأردنية. وحدد بعض الناجين من مسالخ الأنفال مواقع عدد من المقابر الجماعية بالقرب من الرمادي وقرب مدينة حضر التاريخية جنوب الموصل وفي صحراء السماوة. كما يعتقد بوجود مقبرتين جماعيتين في جبل حميرين احدهما بين كركوك وتكريت والأخرى الى الغرب من طوز خورماتو. وهناك شواهد عديدة على اخضاع آلاف اخرى من هؤلاء التعساء للتجارب لتقدير مفعول الأسلحة الكيميائية والبيولوجية العراقية. وجرى نقل اكثر من ٨ آلاف شخص من كبار السن الى سجن نقرة السلطان حيث مات الكثيرون بسبب الحر والجوع والعطش والأمراض واكلت الكلاب السائبة جثثهم. ويروي الناجون العائدون من جهنم البعث قصصا تقشع لها الأبدان عن حجم المعاناة الإنسانية لنزلاء قلعة نقرة السلطان على يد الملازم حجاج ورفاقه في العقيدة. كما روى هؤلاء بأن الرجال كانوا يجمعون على شكل صفوف طويلة ثم يطلق النار عليهم ليسحبوا بعد ذلك الى الحفر الكبيرة التي هيأت لهم مسبقا. وفيما بعد وبسبب الأعداد الكبيرة من المحكومين بالموت كانوا يوقفون على حافات الحفر ليقعوا فيها بعد ان يطلق النار عليهم او يقذفون الى الحفر الكبيرة ويجري اطلاق النار عليهم من جميع الجهات ليوارى التراب عليهم بعد التأكد من قتل الجميع.

ويعتقد بأن مجموع الكرد الذين قتلوا خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ في حملات الأنفال والحملات التي سبقتها كسبي الرجال من عشيرة بارزان وشباب الكرد الفيليين والعمليات العسكرية التي سبقتها وقصف حلبجة واربعين موقعا آخر بالأسلحة الكيميائية يزيد على الربع مليون شخص. وكانت الحكومة العراقية تلاحق ضحاياها وراء الحدود ايضا فقد بعثت من تضع السم في خبز اللاجئين الكرد في تركيا من الذين هربوا بسبب الهجمات الكيميائية خلال عمليات الأنفال الثامنة في منطقة بهدينان والذين بلغ عددهم اكثر من ٨٠ الف شخص، كما بعثت بطائراتها الحربية لتلقي بقنابلها على رؤوس اللاجئين الكرد في ايران.

إعتمدت الحكومة العراقية في التمهيد لعمليات الأنفال وتنفيذها خطة تضمنت ثلاث مراحل اساسية وهي الية ضرورية لتنفيذ أية عملية ابادة جماعية والتي تتلخص في: تحديد

أفراد الجماعة المستهدفة بعملية الأباداة ومن ثم جمعهم في مراكز ومعسكرات اعتقال تمهيدا للمرحلة التالية وهي، التخلص منهم وإخفاء أثرهم الى الأبد بعيدا عن اعين الرقباء والدخلاء. قام علي حسن المجيد بتنفيذ هذه الخطة بدقة متناهية. فقد وضع خطة على مرحلتين كما يشير بنفسه الى ذلك في شريط مسجل بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٨٩ وقع في ايدي المنتفضين الكردي في اذار من عام ١٩٩١ اذ يقول (في اول اجتماع عقدناه في نيسان ١٩٨٧ مع قادة الجيش والأمن والشرطة والمحافظين ومسؤولي الحزب قررنا ترحيل سكان القرى لفصلهم عن المخربين. ونفذنا هذا القرار على مرحلتين بدأت الأولى من ٢١ نيسان واستمرت حتى ٢١ مايس والثانية من ٢١ مايس وحتى ٢١ حزيران. وامرنا بقتل كل من يلقي القبض عليه اعتبارا من ٢٢ حزيران في تلك المناطق التي اعلنت كمناطق محظورة ولازلنا ننفذ هذا القرار حتى اليوم). رحل عدد كبير من سكان هذه القرى والمراكز الحضرية الى المجمعات القسرية، اما الذين رفضوا الأنصياح الى هذه السياسة وهربوا الى المناطق المحررة الواقعة تحت سيطرة البيشمركة فقد اصبحوا ضمن المجموعة المستهدفة. وتشير التقارير الى تدمير اكثر من ٧٠٠ قرية خلال تلك المرحلتين. و اشار المجيد في اجتماع آخر مسجل ايضا الى رسم خط فاصل عرفه ب (الخط الأحمر) ليفصل بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وتلك التي شملتها حملات الأنفال فيما بعد. وكانت هناك مرحلة ثالثة جرى تأجيلها لكي تنفذ فيما بعد في إطار حملات الأنفال. مع بدأ المرحلة الأولى بدأت الهجمات الكيماوية ايضا والتي بلغت خلال ١٨ شهرا ٤٠ هجوما، كما اصدر المجيد اوامره في تموز ١٩٨٧ بالقيام (بالقصف الجوي والمدفعي ليلا ونهارا لقتل اكبر عدد ممكن من المتواجدين في المناطق المحظورة). و امر في الفقرة الخامسة من القرار المذكور باعدام كل من يلقي القبض عليه في المناطق من البالغين من العمر ١٥ - ٧٠ عاما بعد التحقيق معهم وأخذ المعلومات المفيدة منهم.

اما الخطوة الادارية الأهم لتحديد المجموعة المستهدفة فكان احصاء السكان العام في اكتوبر ١٩٨٧. اذ وضع سكان ما سميت بالمناطق المحرمة بين خيارين اما (ترك قراهم وبيوتهم ومزارعهم والقبول بالعيش في المجمعات القسرية القذرة، التي سمي ظلما بالمجمعات العصرية، تحت رحمة رجال الأمن والمخابرات). كان هذا الخيار مرادفا لما سمي ب(العودة الى الصف الوطني) في الأعلام الرسمي البعثي، أو اعتبارهم غير عراقيين وخارجين على القانون وفقدانهم لجميع حقوق المواطنة في الدولة العراقية واعتبارهم هاربين من الخدمة الألامية والتي كانت عقوبتها الأعدام في ظل حكم البعث. كلف المجيد في الوقت نفسه جميع المؤسسات المدنية والأمنية والحزبية بتحديد عوائل الهاربين والمتخلفين من الخدمة العسكرية وعوائل

البيشمركة وجمع المعلومات التفصيلية عنهم في المدن والقصبات الخاضعة لسيطرة الحكومة والذين أخذوا من بيوتهم والقي بهم في المناطق الجبلية وأجبروا الى اللجوء الى المناطق المحرمة لتشمل عمليات الأنفال اعداد كبيرة منهم فيما بعد.

هكذا جرى تحديد المجموعة المستهدفة بعناية ليجري جمع الباقين منهم على قيد الحياة خلال عمليات الأنفال الثمانية بعد القاء القبض عليهم في مراكز ومعسكرات الأعتقال لتقوم قوات الأمن والقوات الخاصة بفصل الرجال عن النساء والأطفال والشيوخ ومن ثم يتم التخلص منهم وإخفاء آثارهم بطرق وأساليب مختلفة لا زال الغموض يكتنف الكثير من تفاصيلها الدقيقة. واتخذت الحكومة العراقية من عملية إخفاء اثر اكثر من ٨ آلاف من الرجال البارزانيين الذين اخذوا من مجمع قوشتبة القريبة من اربيل وحرير وغيرها صيف عام ١٩٨٣ نموذجا للتعامل مع ضحايا الأنفال. ورغم توفر أدلة لا يشك في صحتها بأن عشرات الالاف من المدنيين الكردي الذين غيبتهم القوات العراقية خلال عام ١٩٨٨ جرى القضاء عليهم، الا ان هناك الاف العوائل التي لازالت تنتظر حدوث معجزة لمعرفة مصير مفقودها. وهناك مشاكل اجتماعية ونفسية كبرى تعاني منها هذه العوائل وبخاصة النساء والأطفال الذين يصعب عليهم ممارسة حياة طبيعية دون التأكد من مصير ذويهم. وللبحث عن تفسير لما حدث خلال حملات الأنفال هذه لا بد من مناقشة بعض الآراء التي تهدف الى تبرير سياسات الحكومة العراقية ازاء الشعب الكردي.

يشير البعض الى أن الحكومة العراقية كانت في حرب مصيرية مع ايران وكانت تقا تل الحركات المسلحة الكردية عند قيامها بحملات الأنفال. وتلجأ حكومات العالم الثالث عادة الى استخدام كل الوسائل المتوفرة لديها للقضاء على الحركات المناوئة لها. ويمكن الرد على هذه الطروحات بأن الأنفال شملت اعداد كبيرة من المدنيين الذين لم يشاركوا بصورة مباشرة في العمليات العسكرية وجرى تحديدهم عندما استثنوا من احصاء عام ١٩٨٧ وجمعوا في معسكرات وجرى التخلص منهم بعد ايام او اسابيع وحتى اشهر من القاء القبض عليهم. أي ان هؤلاء لم يقعوا في قبضة القوات الحكومية خلال معارك او مصادمات مع قوات مناوئة. وكانت هناك اقلية صغيرة من المقاتلين او الذين شكلوا قوة مؤازرة للحركة المسلحة الكردية، اما الباقي وهم الأكثرية فكانوا من المدنيين وجرى قتلهم لسبب واحد هو كونهم سكان تلك المناطق التي أعلنت مناطق محرمة. و اظهر تحليل الوثائق بأن الأنفال عبارة عن عملية منهجية وسبق ان خطط لها بصورة دقيقة. كما أظهرت الوثائق بأن فرق الأعدام جرى إنتقاؤها من بين اعضاء النخبة في وحدات الأمن والتي لم تكن مرتبطة بالقوات المسؤولة عن اعتقال السكان

الكردي. ولم تكن هذه المجازر نتيجة لأنفعال قادة عسكريين ميدانيين قاموا بقتل الناس وخالفوا القوانين دون معرفة قياداتهم العليا، بل تظهر الوثائق بصورة لا لبس فيها الى توفر النية لدى اعلى مراكز القرار وفي قمة هرم السلطة لأبادة الكردي بصورة منهجية وبأعداد هائلة وجرى كل ذلك بأوامر صريحة من الحكومة المركزية. لذلك لا يمكن ان تقع مثل هذه الطروحات احدا من الكردي وغيرهم بل يجب ان نبحث عن التفسير في مجمل المنظومة السياسية والفكرية السائدة في العراق خلال العقود الأربعة الأخيرة. يجب البحث عن اسباب الأنفال وغيرها من عمليات العنف والقسوة في العراق في سيادة النظام الشمولي الرافض لأي وجود للآخر والمستعد للجوء الى كل الوسائل المتوفرة لديه مهما كانت قاسية لأستئصال معارضيه وفرض العقاب الجماعي على مناطق وفئات واسعة من السكان بسبب نشاطات مناهضة. وهناك من الأدلة ما لا يتسع الوقت لسردها. وفي حالة الأنفال كانت شعارات الأمن الوطني العراقي وتعاون الحركة المسلحة الكردية مع دولة اجنبية في حالة حرب ضرور مع العراق والمطالبة بحقوق قومية والحفاظ على الخصوصية القومية في ظل نظام شمولي مبررات كافية لأفئاع اعداد كبيرة من أنصار النظام البعثي بتنفيذ هذه الجرائم بدم بارد.

لا يمكن ان ننسى بطبيعة الحال أن سيادة افكار العنف والقسوة في العراق خلال العقود الثلاثة التي سبقت مسالخ الأنفال هيأت الأرضية لحدوث مثل هذه الجرائم المرعبة. الغريب ان هذه الأفكار سادت معظم التيارات السياسية العراقية التي تبنت فكرة قلع الآخر من الجذور وبخاصة خلال العهد الجمهوري. لا زلنا مع الأسف وبعد كل هذه الكوارث التي حلت بنا نرى مظاهر إلغاء الاخر تسود شرائح مهمة من الطيف السياسي العراقي.

كانت الحكومة العراقية تدعي قبل واثناء وبعد قيامها بحملات الأنفال بأنها تعمل على الحفاظ على وحدة العراق وحماية البوابة الشرقية للوطن العربي وغير ذلك من الشعارات القومية البراقة. لا نناقش هنا مصداقية حزب البعث الحاكم في اخلاصها لمبادئ الحركة القومية العربية، لأن ذلك يدخل في صلب مهام القوميين العرب وبخاصة العراقيين منهم. ولكننا يجب ان نشير الى ان الحركة القومية العربية تعاني من تخبط فكري كبير في تعاملها مع القضية الكردية وتتبنى مفاهيم تتناقض وحقائق التاريخ والجغرافيا. لا تدخل مناقشة هذه المسألة المهمة والملحة في اطار الموضوع الذي انا بصدد، ولكن الشعارات القومية البراقة التي حاول حزب البعث ان يتستر وراءها ويضيفها على سياسياته لازالت تخدع اوساط واسعة من الرعاع والسذج الناقمين على اوضاعهم البائسة في بلدانهم وحكوماتهم الدكتاتورية.

يصف منفذ مسالخ الأنفال الكردي في الأجتتماعات العديدة المسجلة على الأشرطة بأوصاف

في غاية العنصرية فهم لا يستحقون الحياة (لأنهم يعيشون مثل الحمير) على حد تعبيره، او (هم كلاب يجب ان اطحن رؤوسهم) و(ما الفائدة التي نخبها من هؤلاء) و(مستحيل ان يكون بينهم انسان جيد) و(اهتكوا اعراضهم) و(لن اضربهم بالأسلحة الكيماوية ليوم واحد بل سأضربهم لمدة ١٥ يوما) و(سادفنههم بالبلدوزرات) او (ارسلوهم الى الجبال ليعيشوا كالماعز) وغير ذلك من الكلمات النابية والمقولات العنصرية. وهذا امر مهم جدا في اية عملية اباداة جماعية لانه يجب اظهار الفئة المستهدفة بانها غير جديرة بالحياة ونزع الصفة الأنسانية عنها ليسهل على نخبة القتلة ابادتهم بدم بارد ودون اي شعور بتأنيب الضمير.

ولا يخفي علي حسن المجيد الترابط العضوي بين حملات الأنفال والتعريب في محافظة كركوك التي لازال البعض من الكتاب والمثقفين العرب لا يدون الاعتراف بها. يقول على حسن المجيد في نفس الشريط (اود ان اتحدث عن نقطتين الاولى التعريب والثانية المناطق المشتركة بين الأرض العربية ومنطقة الحكم الذاتي. المسألة التي اتحدث عنها هي مسألة كركوك. عندما قدمت الى هنا لم يزد العرب والتركان على ٥١ ٪. مع كل ماقمنا به وبعد ان صرفت ٦٠ مليون دينار وصلنا الى الوضع الحالي. كل العرب الذين جلبناهم الى كركوك لم يوصلوا نسبتهم الى ٦٠ ٪ لذلك منعت الكردي في كركوك والمناطق القريبة منها العمل خارج منطقة الحكم الذاتي). يمكن ان يطول الحديث عن هذا الموضوع وتترك الأمر للقوميين العرب للرد على المجيد ورفاقه.

عند الحديث عن حملات الأنفال رغم وحشيتها وتجاوزها لكل الحدود ورغم عدم اختلاف اثنين من البشر على ادانتها واستحالة ايجاد اي مبرر للقيام بها، الا اننا لا يمكن ان نخلي ساحة الحركات السياسية الكردية من جزء من المسؤولية التاريخية التي تتحملها بسبب عدم تقييمها للنظام الحاكم ومايمكن ان يقوم به من افعال شنيعة تقسيما صحيحا ويسبب بعض تحالفاتها الإقليمية التي لم تسفر الا عن المزيد من الكوارث والالام للشعب الكردي.

ورغم ادانة عدد كبير من المثقفين والسياسيين العرب العراقيين وغير العراقيين لمسالخ الأنفال ولكننا نعتقد مخلصين بأن مواقف النخب الثقافية والسياسية العربية وبخاصة العراقية لازالت لا تتناسب مع حجم الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الكردي وتتحمل هذه النخب المسؤولية السياسية والأخلاقية لأدانة هذه الجرائم في كل المحافل السياسية والثقافية العربية والعالمية، كما ان النظام القادم يتحمل المسؤولية الأخلاقية للقيام بالتحقيق النزبه في هذه الجرائم وتحديد مرتكبيها والعمل على مشولهم امام محاكم عادلة لكي لا تتكرر مثل هذه المجازر في المستقبل.

الرسمية الحكومية المتعلقة بالأنفال التي وقعت بأيدي المنتفضين. أصدرت المنظمة بعد تحقيقاتها تلك دراسة موثقة باللغة الإنجليزية تحت عنوان (Genocide In Iraq - The Anfal Campaign Against The Kurds , Middle East Watch , A division of Human Rights Watch, New York 1993 و ترجم الكتاب الى العربية والكردية أيضا). وجاء إختيار المنظمة للعنوان (الآبادة الجماعية في العراق - حملة الأنفال ضد الكرد) لتشير بذلك الى طبيعة حملات الأنفال وتعتبرها عملا من أعمال الآبادة الجماعية. وتظهر دراسة الوثائق الرسمية الحكومية تلك الآليات البيروقراطية التي إعتمدتها دوائر الدولة المختلفة والتنسيق الدقيق فيما بينها لتحديد دور كل منها في حملات الأنفال. كما تشير وبوضوح الى الوسائل التي إعتمدتها الحكومة العراقية لتخطيط وتنفيذ تلك الحملات والأساليب التي لجأت إليها الأجهزة الأمنية والمخابراتية والأجهزة الخاصة للحفاظ على سريتها وإخفاء كل ما يتعلق بها عن أنظار الرأي العام العراقي والعالمي. وتؤكد هذه الدراسة كما الدراسات المكملة الأخرى التي أجريت خلال العقد الماضي، أن حملات الأنفال لم تختلف عن غيرها من عمليات الآبادة الجماعية التي جرت في التاريخ وبخاصة في القرن العشرين، من حيث التخطيط لها ومراحل تنفيذها: تحديد الجماعة/ الهدف وطريقة جمعهم ومن ثم التخلص منهم ومحو آثارهم. من هنا فإن الحديث عن الأنفال هو حديث عن عملية إبادة جماعية بكل المعايير.

تنطبق فقرات المادة الثانية من مواد (معاهدة منع عمليات الآبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها) والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول من عام ١٩٤٨ على ما قامت به حكومة صدام حسين أثناء حملات الأنفال وكأنها كانت تسعى تماما لتنفيذ جميع الجرائم الواردة في تلك المادة. فقد أشارت المادة الثانية في المعاهدة المشار اليها الى أن (الآبادة الجماعية تشمل جميع الإجراءات التالية التي تنفذ بهدف الآبادة الكاملة أو الجزئية لجماعة قومية، أثنية، عرقية أو دينية،: ١- قتل أفراد الجماعة. ٢- إلحاق الأضرار الجسدية أو النفسية الخطيرة بأعضاء تلك الجماعة. ٣- وضع أفراد الجماعة وعن قصد في ظل ظروف تؤدي الى موت كل أفرادها أو جزء منها. ٤- منع التكاثر بين أفراد الجماعة ٥- تفريق الأطفال عن ذويهم ونقلهم الى العيش في وسط مجموعة بشرية أخرى). لقد قامت حكومة البعث ومؤسساتها الرسمية وأجهزتها العسكرية والأمنية بجميع الجرائم التي وردت في المادة المذكورة أعلاه ضد الكرد خلال حملات الأنفال. ومن هنا جاءت توصيات جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات مناهضة الجينوسايد، لحملات الأنفال التي قامت بها الحكومة العراقية عام ١٩٨٨ كعمل من أعمال الآبادة الجماعية. كما أن منهج تنفيذ الأنفال جاء مطابقا مع المخطط

الفصل الثاني

الأنفال، نتاج أيديولوجيا البعث ونظامه الشمولي

تعتبر حملات الأنفال التي نفذها نظام صدام حسين بحق المدنيين الكرد خلال الفترة (من ٢٣ شباط ١٩٨٨ وحتى السادس من أيلول من نفس العام) واحدة من أكثر صفحات القمع الحكومي وحشية وعنفا في تاريخ النظام البعثي

في العراق. فأثناء هذه الحملات ونتيجة لها قتل عشرات الآلاف من السكان المدنيين بعد أن نهبت ممتلكاتهم ودمرت آلاف القرى الكردية. شاركت في تنفيذ هذه المسالخ البشرية فيالق الجيش النظامي العراقي (الفيلقان الأول والخامس) والقوات الخاصة والحرس الجمهوري والقوة الجوية العراقية وصنوف الحرب الكيماوية والبيولوجية وكذلك المليشيات الحزبية (الجيش الشعبي) وقوات المرتزقة الكرد (أفواج الدفاع الوطني والمفازز الخاصة) ودوائر الأمن والمخابرات والأستخبارات العسكرية. كما سخر نظام صدام حسين جميع مؤسسات الدولة المدنية للمساعدة في تنفيذ تلك الحملات بدءا بدوائر الأحصاء (التي حددت الجماعة المستهدفة من خلال إحصاء عام ١٩٨٧) وإنهاء بدوائر الأحوال المدنية والطابو والمرور والزراعة والمواصلات وغيرها.

لم تعد التفاصيل المتعلقة بالأنفال ومراحلها الثمانية والمناطق الجغرافية التي شملتها وخطط وأسلوب تنفيذها مخفية على الكثيرين من المهتمين والمتابعين. ويعود الفضل في ذلك الى التحقيقات الواسعة التي قامت بها منظمة

(رصد حقوق الأنسان) بعد إنتفاضة آذار عام ١٩٩١ في كردستان العراق، حيث دقت في جرائم الأنفال وآثارها في كردستان وإستمعت الى شهادات الناجين من جحيمها وعدد كبير من أقارب الضحايا وذويهم. كما أنها درست وعلى مدى ثمانية عشر شهرا أطنانا من الوثائق

الذي أعتمد في عمليات الجينوسايد الأخرى في القرن العشرين والتي وضع تفصيلاتها راول هيلبيرك في كتابه Raul Hilberg, The Destruction of The European Jews, New York .1985. لقد ألفت دراسة منظمة (رصد حقوق الإنسان) الأضواء على هذه الجوانب من حملات الأنفال، لذلك لا أرى ضرورة في التفصيل فيها وأحيل كل من يريد الأطلاع على المزيد من التفاصيل بشأنها الى تلك الدراسة المهمة.

في ظل أجواء العنف السائدة في عراق اليوم ووجود أفكار وتيارات شمولية يمكن أن تعيد إنتاج عمليات الأباداة الجماعية تحت مسميات وشعارات مختلفة عن تلك التي إختفى وراءها البعث، وجب علينا إيلاء إهتمام أكبر بالأفكار والأيدولوجيات التي أفرزت الأنفال وحملات الأباداة الجماعية الأخرى التي قام بها البعث. وستبقى بعض الأسئلة تفرض نفسها على الدوام: كيف جرى تنفيذ مثل تلك الجريمة الكبرى في أواخر القرن العشرين؟ ترى ما هي الأفكار التي دفعت بفئة من المتسلطين للتكبير بإخوان لهم في الوطن والأنسانية بكل هذه الهمجية؟ ماهي الآليات التي جرى تجريبها لأبصال المجتمع العراقي الى تلك الحالة من الخوف والفرع والعجز الذي لم يعد بالأمكان معه أن يبدي أي إعتراض أو رد فعل إزاء تلك الجريمة التي إقترفها البعث بحق المدنيين الكرد؟ وأخيرا وليس آخرا، هل هناك إمكانية لتكرار الأنفالات وإن بصيغ أخرى وفي مناطق أخرى من العراق؟

سيحتاج المجتمع العراقي سنيينا طويلة لكي يتعافى ويوفر الفرص الضرورية لإجراء الدراسات والتحقيقات الموضوعية لتكوين صورة واضحة عن ما قام به البعث خلال ثلاثة عقود ونصف من حكمه الدموي بحق العراقيين. يبدو أن مثل هذا الأمر لا يمكن أن يجري في ظل الظروف الحالية. ففي ظل الصراع من أجل البقاء لا يستطيع الإنسان أن يهتم كثيرا بما جرى بل يركز على الحدث اليومي الساخن. ولكن من الجائز بعد مرور فترة من الزمن وتهدئة المشاعر وإستقرار الأوضاع النفسية والسياسية والأجتماعية والأقتصادية سيكون العراقي بحاجة الى معرفة حقيقة الذي جرى وكيف ولماذا جرى؟ حتى الكرد ورغم مرور أكثر من عقد من الزمن على تخر جزء مهم منهم من تسلط النظام لم يتمكنوا من إجراء تدقيقات موسعة لما جرى وذلك بسبب سيف صدام المسلط على رقابهم وصراعاتهم الداخلية العقيمة وإمكانيات تكرار ما جرى على يد نظام المقابر الجماعية في بغداد حتى زواله النهائي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣.

تمتد أسباب الأنفال وغيرها من عمليات الأباداة الجماعية التي جرت في العراق الى طبيعة الدولة العراقية وعناصر تشكيلها وأزمة الهوية التي عانت منها ولا زالت وفشلها الذريع على

صعيد خلق أمة وهوية وحلم وثقافة...الخ. عراقية مشتركة وموحدة. لم ينل هذا الموضوع نصيبه من الدراسة الموضوعية. ويبدو لي أن مثل هذه الدراسة لن تتسم بأية موضوعية أو مصداقية إذا لم تأخذ بنظر الأعتبار وقبل كل شئ الفروقات والهويات المختلفة للعراقيين والأعتراف بها وصولا الى وضع الأسس السليمة لخلق المشتركات إذا أريد للعراقيين أن يتعايشوا مع بعض في اطار دولة واحدة.

البعث كنظام شمولي لأقلية تؤمن بالقوة والعنف من أجل الهيمنة المطلقة على السلطة والثروة وكفئة متمامة ويعبدة عن رغبات الأثرية الساحقة من سكان العراق، كان لا بد أن يلجأ الى أشد وسائل التنكيل والفتك لفرض منظومة الخوف والرعب على المجتمع العراقي للأستمرار في الحكم والتصرف اللاعقلاني بالثروة. لقد كان جو الرعب والأرهاب وبث الشك والريبة وعدم الثقة بين الناس الى حد الهوس وراء خلق مجتمع مريض ومنغلق على نفسه، وهي بيئة مثالية لتنفيذ أية عملية إبادة جماعية دون أن يستطيع المجتمع من إبداء أية مقاومة أو ردود فعل مؤثرة.

لم تكن الدولة العراقية قبل مجئ البعث الى السلطة تتدخل كثيرا في شؤون الناس، ولكن مع حكم البعث توسعت مهامها بطريقة مفرعة. فبعد سيطرتها الكاملة على المجتمع وإبتلاعها لجميع زوايا المجتمع المدني، أخذت تتدخل في أدق خصوصيات الناس وغطت من خلال شبكة دوائرها الأمنية والحزبية حتى الزوايا البعيدة والمنسية من الصحاري والجبال ولم يعد بالأمكان البقاء خارج دائرة مراقبة وتدخل الدولة. كما وفرت الأمكانيات المالية والعسكرية الهائلة وتنظيمات البعث والأمن والمخابرات والمرتزة و(المنظمات المهنية والجماهيرية!!) فضلا عن التقنية الحديثة كل العوامل التي سهلت مهمة البعث في إخضاع المجتمع لسيطرته الكاملة. مع كل ذلك ومع هذه الهيمنة المطلقة على المجتمع العراقي كان البعث لا يزال يشعر بضعف سطوته على الكرد بل وكان هناك من بين الأخيرين من يتمرد عليه ويحمل السلاح بوجهه. ولم يكن بإمكان البعث وبخاصة بعد سنوات الحرب الطويلة مع إيران وبعد إمتلاكه للأسلحة الكيماوية أن يتعايش مع هذه الحالة. فكانت الأنفال رسالة النظام البعثي للكرد وللجميع العراقيين تخيرهم بين خيارين لا ثالث لهما إما الخضوع التام للبعث أو الموت الزؤام على ايدي قواته ومؤسساته القمعية.

وشكلت ثقافة العنف التي سادت الساحة السياسية العراقية منذ الخمسينيات وساهمت فيها الأطراف السياسية المختلفة وإن بدرجات متفاوتة عاملا إضافيا لتبرير اللجوء الى العنف والقسوة لحسم الصراعات. لقد تبنى البعث عمليات الأغتتيال والمؤامرات والعنف في العمل

السياسي حتى قبل وصوله الى السلطة. ولم يقتصر استخدامه للعنف ضد المنافسين السياسيين فقط بل جرى إعماده حتى في حسم الصراعات الداخلية في صفوف أعضاء الحزب أنفسهم.

كان من الصعب جدا تنفيذ عملية إبادة جماعية بحجم الأنفال لو لم تكن الدولة تعتنق أيديولوجية تبنيح ذلك. لقد أكدت شعارات البعث وأوهامه على كونه الحزب الطبيعي للأمة العربية والمعبر الحقيقي عن طموحاتها وأهدافها القومية ولذلك يتحمل هو دون غيره مهمة تحقيق وحدتها وإيصال رسالتها الخالدة الى الدنيا. وكانت الوحدة العربية في خطاب البعث مقرونة أيضا بالحرية وتحقيق نوع من الاشتراكية العربية. وقد تجسد كل ذلك في شعارات البعث الرئيسية (الوحدة والحرية والأشترابية) و(أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة). كما أن إستغلال البعث للقضية الفلسطينية في خطابه السياسي ورفع شعارات مقارعة الأمبرالية ومؤمراتها وتحرير الثروة الوطنية والقومية وغيرها من المفردات التي كانت ترددها الماكنة الدعائية البعثية خلال العقود الماضية، يفرض توفير المبررات لكل ما يقوم به الحزب على طريق تنفيذ تلك الشعارات والأحلام والفانطازيات الكبيرة. كما إفترضت هذه الحالة إزالة أية عقبة على هذا الطريق. آمن البعث بأن تحقيق هذه الأوهام يبرر قيام نظامه بالقضاء على أية فئة أو مجموعة بشرية، قومية كانت أو مذهبية أو حتى سياسية، يمكن وصفها بأنها تشكل عائقا على طريق تنفيذ تلك الشعارات وتهدد (الأمن القومي العربي) الذي توسع البعث في مفهومه الى مديات غير محدودة. وبعد قمعه للقوى السياسية العراقية وجد البعث في الحركة الكردية الجهة التي يجب أن يحملها المسؤولية في تعثر خطته وبرامجه وعدم تحقق نبوءاته وفنطازياته. ولم يختلف خطاب البعث في هذا المجال عن خطاب الحركات والأنظمة المماثلة التي نفذت عمليات الإبادة الجماعية في القرن العشرين.

شكلت إتهامات حزب البعث للحركة القومية الكردية الأطار الأيديولوجي لطريقة التعامل معها، فهذه الحركة شكلت وفق توصيفات البعث (خطرا على الأمة العربية وأمنها القومي، وخنجرا مسموما في خاصة العراق، واداة لأشغال الجيش العراقي عن أداء مهامه القومية على جبهة الصراع العربي الإسرائيلي، بل وحتى محاولة لأقامة إسرائيل ثانية في شمال الوطن الحبيب وجيب عميل مرة وإدلاء خيانة مرة أخرى... الخ). هذه الشعارات الرنانة والنعوت والتوصيفات معروفة لدى الرأي العام العراقي والعربي والتي لازالت ترددها بعض الأوساط السياسية البعثية الهوى وإن بسميات أخرى. من هذا المنطلق كان لا بد من التعامل مع الحركة الكردية وكل من يتعاطف معها دون رحمة. كانت هذه الأتهامات بالنسبة للعديد من العراقيين

والعرب كافية لتبرير إجراءات الحكومة ضد الكرد أو السكوت عنها وعدم الأكتراث بما كان يجري في كردستان. ومع تنامي ظاهرة العنف والقسوة وتوسع البعث في تحديد مفهوم أفراد الحركة، إذ لم يعد المقاتلون وأعضاء الأحزاب والتجمعات السياسية الكردستانية فقط مستهدفين بإجراءات البعث القمعية، بل شملت كذلك كل من كان يتهم بالتعاون أو التعاطف أو حتى العيش في المناطق التي كانت تخضع لسيطرة قوات الأنصار أو تلك التي لا تشعر الحكومة بأنها تتحكم بها كليا. وأصبح من الجائز في عرف البعث أن يجري التخلص من هؤلاء جميعا. ويشير العريف (المارشال!) على كيميائي الى هذا الموضوع بوضوح في إجتماع سجلت وقائعه على شريط وقع بأيدي المنتفضين في آذار عام ١٩٩١، إذ يقول ما معناه: لم يكن جميع الذين رحلناهم أو تخلصنا منهم من (المخربين) بل كانوا يعيشون في مناطق كان لهؤلاء نفوذ فيها. وعلى أساس القاعدة البعثية في فرز الأعداء من الأصدقاء (خندق واحد أم خندقان، أو الذي ليس منا فهو ضدنا) فقد كانت الخيارات محدودة أمام الكرد. فهم إما مع الحركة القومية الكردية أو مع البعث. أما المنطقة الرمادية فكانت مليئة بالشكوك والمخاطر والمنغصات. وبإستثناء عدد صغير من العلوج والأفاقين والوصوليين الكرد كان الجميع موضع الشك الدائم والمراقبة الشديدة.

ومن هنا بدأت عملية إخضاع الكرد بالقوة الغاشمة كما بدأ البعث يعيث بالجغرافيا الكردستانية. وتركز معظم خطته على تغيير التركيبة السكانية في كركوك والمناطق الكردستانية الأخرى التي تعرضت الى سياسات التعريب والتطهير العرقي. فقد قام البعث بتتهجير وترحيل السكان الكرد من هذه المناطق وجلب مئات الآلاف من العرب الوافدين لأسكانهم فيها فضلا عن فصل الوحدات الإدارية التابعة لها وربطها بمحافظات أخرى بهدف خلق عوائق أمام بقاء الكرد كمجموعة بشرية متميزة تعيش في منطقة جغرافية محددة. جرى كل هذا بهدف قطع الطريق على الكرد في تقرير مصيرهم في المستقبل. وقد واجهت مشاريع البعث على هذا الصعيد مقاومة شرسة من لدن الكرد.

لقد كان مجيء البعث الى السلطة متزامنا مع حالة الأنكسار التي نجمت عن هزيمة الأنظمة العربية في ما سميت بنكسة حزيران ١٩٦٧. عمل البعث جاهدا أن يقنع الناس بأنه سيخرج الأمة العربية من حالة الأنكسار والهزيمة. وكان شعار البعث المحب والمبرر لقفزه الى سدة الحكم أنه جاء كرد ثوري على حالة الهزيمة وبأنه سيعمل على إزالة آثار النكسة. حاولت هذه الأيديولوجيا أن تتحول الى إطار فكري لتفسير أسباب النكسة ورسم صورة وردية وفنطازية عن الماضي للعبور الى مستقبل زاهي يزيل كابوس الواقع المتردي الحالي. وشكلت حالة الهزيمة

خزينا فكريا للبعث في حملاته لقمع وإبادة أعدائه. ولم يكن البعث في موقفه هذا وأستغلاله للأنكسار النفسي والأوضاع المتردية في البلدان العربية مثلا إستثنائيا، بل سبقته في ذلك أحزاب نازية وفاشية وحركات سياسية شمولية أخرى، إستغلّت ظروف الهزيمة العسكرية والأزمات الاقتصادية لتقفز الى السلطة وتوزع الوعود حول مجيئها لاصلاح الأوضاع وتحرير الناس من حالة الهزيمة والآنكسار. وكان البعث بحاجة الى كبش فداء ليحمله أسباب الهزيمة والأوضاع البائسة. ومن هذا المنطلق بدأ بسياسة تصفية أعدائه السياسيين الذين حملهم أسباب الهزيمة. وتوسع في ذلك ليشمل كل من لم يوافق على شموليته. لقد حاول البعث أن يبيع أوهامه وفتنانياته الى المجتمع كحقائق واقعية وقانونية على الأرض. وبدأت عملية تلميع صورة الزعيم وإستخدامت جميع الأساطير والأوهام لأيهام الناس بأن صدام هو منقذ الأمة من الحالة التي تعاني منها.

ومن هذا المنطلق بدأت أيضا محاولة البعث العيب بالتاريخ لأعطاء الشرعية لنفسه للسيادة على الآخرين. وقد قام البعث بهذه العملية من خلال كذبة كبرى سميت بـ(إعادة كتابة التاريخ). وكان البعث مقلدا في هذا الأمر أيضا لأن العيب بالتاريخ كانت سمة مشتركة بين جميع الأنظمة والحركات الشمولية. كان البعث كأيدولوجيا قومية فاشية ومتطرفة يبحث على الدوام في التاريخ عن ما يبرر طروحاته وأوهامه ويصنف الأحداث التاريخية من خلال إنتقائية مخلة لدعم وجهة نظره. وكان يحاول ان يميّز العرب من خلال طروحاته عن الأمم الأخرى بطريقة عنصرية. وكان الهدف من ذلك كله إيهام الناس بأن مستقبل الأمة السعيد سيتحقق فقط في حالة الأيمان بنظرية البعث والسير ورائته والأنصياع التام لرغبات قيادته المهمة!. وتضمنت الأطروحة البعثية هذه بطبيعة الحال قمع أية محاولة تعيق هذه الحركة وبقسوة لأن تحقيق الأهداف الكبرى، بمنطق البعث وجميع الحركات الشمولية المماثلة، يبرر القيام بأي شئ حتى لو كانت مذابح أو جرائم كبرى بحق أولئك الذين يشكلون خطرا على آمال وطموحات الملايين!.

ركزت أيدولوجيا البعث على التاريخ وأحداثه الى حد الهوس. وكان تمسك البعث بالماضي التلبيد للأمة العربية وتصنيفه المخل للأحداث التاريخية نوعا من الهروب من الواقع الرديء بحجة عدم القبول به. حالة الواقع لم تكن وفق منظور البعث نتاجا لذلك التاريخ الذي أعاد البعث كتابته وكان يرغب في فرضه على المجتمع. فقد كان يريد تغيير مسار التاريخ ووضعه على السكة التي تتفق مع طروحاته وتحليلاته ورؤيته للحياة والعالم. لذلك حاول البعث هدم الواقع بجميع بناه من أجل فرض نموذج سياسي إجتماعي من نمط آخر على المجتمع العراقي أولا وصولا الى فرضه على المجتمعات العربية كلها.

وهكذا فعندما تستحوذ فئة صغيرة على سلطة مطلقة وتهيمن على ثروات البلاد ولديها القوة التي تمكنها من السيطرة على المجتمع وتعتنق أيدولوجية شمولية تصبح معها الأباداة الجماعية لفئة من السكان وسيلة لتحقيق الأهداف. لقد توفرت هذه العناصر كلها في ظل نظام البعث. وشكلت الحرب القاسية مع إيران ومهمة (الحفاظ على الأمن الوطني بوجه الخطر الخارجي) وتقدم الكرد على النظام غطاءً مثاليا للقيام بحملات الأنفال. وعندما شعر البعث بأن حكمه في خطر أو أن هناك فئات تقف حجر عثرة على طريق بقائه في السلطة وإستحواذه على الثروة أو توسيع سلطاته لم يتوان كأية حركة شمولية من اللجوء الى عمليات الأباداة الجماعية. وكانت الأنفال ضد الشعب الكردي إحدى أخطر حلقاتها.

فالأنظمة والحركات السياسية القادرة على القيام بعمليات القتل الجماعي هي تلك التي تؤمن بالقوة والعنف كوسائل لتحقيق أهدافها. وقلما وجد حزب يماثل البعث في تبني العنف وتقديس القوة والقسوة في الممارسة السياسية. ويزخر تاريخ البعث بعمليات العنف والأغتيالات السياسية واعمال البلطجة. وتلجأ عادة الأحزاب والحركات التي تشبه البعث في حالات الأحتقان السياسي والأزمات الاقتصادية والنوتر الأجتماعي الى القمع والأباداة الجماعية للتخلص من أعدائها. رغم زوال حكم البعث إلا أن ثقافة القمع البعثية تلقي بظلالها القائمة على الساحة السياسية العراقية. وهناك في عراق اليوم كم كبير من الحركات والمجموعات السياسية والقومية والمذهبية التي تتبنى المفاهيم البعثية وتنحو قياداتها منحنى شموليا وهي مؤهلة للقيام بعمليات القتل والأباداة الجماعية، في حال توافر الظروف والأمكانيات المطلوبة، ضد من تعتقد بأنهم يشكلون منافسين لها.

تساهم حالات الأحتقان السياسي والقومي والطائفي وغياب الأمن والسلطة المركزية وتآزم الأوضاع الاقتصادية والأجتماعية في تهيئة الأجواء المناسبة لتنامي شعبية الحركات والأفكار المتطرفة وصعود نجم الزعماء المتهورين والمتطرفين. ومن الجدير بالذكر أن زوال الدولة المركزية وتمزق نسيج المجتمع العراقي على أيدي البعث وإنهيار منظومة القيم الأجتماعية ووجود حركات وقيادات ذات ميول شمولية واضحة، مؤشرات تشير مخاوف الناس وقلقهم على مستقبل العملية السياسية في البلاد.

تفتقر الحكومة الحالية الى الصلاحيات والأمكانيات اللازمة لأدارة البلاد بكفاءة. كما أن وجود إدارة مدنية للأحتلال الى جانب قوات إحتلال ينتقص من هيبة وشرعية هذه الحكومة الأمر الذي يدفع بالكثيرين الى التشكيك في الأجراءات التي تتخذها. ولا تستطيع أية حكومة في ظل مثل هذه الظروف أن تفرض هيبتها على الناس وتحمد من عنف وتسلب

المليشيات المسلحة والحركات المتطرفة. وفي هذه الحالات بالذات تظهر حركات العنف وتتقدم على غيرها لأنها تختلق الأعداء وتشخصهم بسرعة. وتلجأ هذه الحركات الى أحداث التاريخ لتبرير وجودها ومحاربة أعدائها وتحول ذلك الى جزء من خطابه السياسي. ويجري تحميل الأعداء عادة أسباب المآسي والصعوبات التي يعاني منها الناس. الغريب أن لدى هذه القوى تأثير معنوي على الناس لأنها تحول العواطف والذكريات الأليمة الى نوع من الخطاب السياسي اللاعقلاني. يردد جميع أفراد هذه الحركة أو الجماعة عادة نفس المفاهيم والتعبيرات والتحليلات لتفسير المشاكل وحلولها ويجري الدفاع عنها وفق آليات منها إنكار الحقائق أو تزييفها. ولكل مجموعة في ظل هذه الأوضاع أشياء خاصة وأفكار تقدها وزعماء تجلهم الى حد التقديس وشهداء ويعتبرون الأكرم والأشجع بين جميع الشهداء. ويجري التركيز على تقديس هذه الأوهام والتمسك بها للحفاظ على وحدة الجماعة. وتلعب هذه الآراء والطروحات وظيفة كبيرة داخل الجماعة.

وتظهر التجارب وتجربة العراق بالذات أن فاعلية الطروحات اللامنطقية على أنصار هذه الحركات والجماعات أكبر وأقوى من الأفكار والطروحات العقلانية. ويبدو إن بساطة تلك الآراء والتحليلات تجعلها أسهل على الفهم والنقل والترديد بين أفراد الجماعة كما لا تأخذها الأطراف الأخرى على محمل الجد ويكون رد فعلها بطيئا إزاءها، الأمر الذي يسهل عملية إنتشارها وإعتناقها من قبل الناس وكأنها وقائع من الحياة. هناك إعتقاد خاطئ مفاده أن الأناس العاديين لا يدعمون أفكارا لا تستند على الحقائق، ولكن التاريخ الأنساني يثبت العكس تماما، فقد إعتنقت مجتمعات بأسرها أفكارا وأيديولوجيات تقوم على أشد الأكاذيب والأوهام بعدا عن الحقيقة، وجرت تعبئة الناس على أساسها للقيام بحملات الأباداة الجماعية ضد الأعداء المفترضين. تحتل القوة والعنف عادة مكانة متميزة لدى أفراد هذه الجماعات لأن ممارستها تؤدي الى ترسيخ الوحدة الداخلية بين أفرادها. ومن خلال هذا التشكل الأيديولوجي يتقدم عاملا القوة والأفكار الى المقدمة عندما يتجمع الأفراد وينغلقون على أنفسهم وتعمل بيئة العنف السلبية على توثيق إرتباطهم ووحدهم.

وتختزن الذاكرة العراقية كما كبيرا من العنف والصراع الدموي بين التيارات السياسية المختلفة. وهناك في عراق اليوم جماعات يصعب حتى حصرها وهي مؤهلة كلها للقيام بالمجازر وعمليات الأباداة الجماعية بحق بعضها لولا وجود قوات الأحتلال. لذلك فإن فهم آلية تنفيذ حملات الأنفال وعمليات الأباداة الجماعية الأخرى في عراق البعث يبقى عملا مطلوبا.

جرى إعداد القتلة في ظل نظام البعث وفق عملية واليات معقدة. فقد جرى إشراكهم في

الطلائع والأشبال ولبسوا الميونيفورمات الخاصة التي ميزتهم عن الآخرين كما دربوا ومنذ سن مبكرة على إستخدام الأسلحة ومناظر القتل. وجرى زرع أفكار فاشية ومعادية للأنسانية في أذهانهم. وشاركوا في المظاهرات والمهرجانات الصاخبة وإنخرطوا في صفوف الأجهزة الأمنية والقوات الخاصة وقوات الطوارئ وغيرها من الأجهزة القمعية. وأستخدم معهم أسلوب الثواب والعقاب. فخلال عملية الأعداد للقتل كان يجري التعامل مع الذين إنضموا الى الجماعة وفق أسلوب: الأغراء والتهديد. إذ كان يجري تكريم الذين ينفذون الأوامر دون مناقشة وبدم بارد من خلال إغداق الهدايا والمكرامات عليهم، أما الذين كانوا يرفضون السير في طريق العنف والجريمة فقد تعرضوا للتهديد والإرهاب بل وحتى الأعدام. وكان المشرفون على إعداد القتلة يقسمون الناس جميعا الى فئتين: فئة صالحة وصاحبة رسالة يمثلونها هم والذين يقفون معهم، وأخرى تمثل الشر وكانت تصور دائما كفئة صغيرة يجب التخلص منها بأسم الحفاظ على الوحدة الوطنية ومستقبل الأمة.

عمليات الأباداة الجماعية رديفة للحركات والأنظمة السياسية الشمولية. ويجري تنفيذ مثل هذه الجرائم دائما في ظل الأنظمة الدكتاتورية وتقوم بها الحركات والجماعات المتطرفة. النظام الذي ينفذ الأباداة الجماعية هو نظام توتاليتاري يفرض قوانينه على المجتمع ويمتلك قوات عسكرية كبيرة وأجهزة أمن مرعبة يفرض من خلالها السيطرة المطلقة على الجميع. وكان نظام البعث في ظل نظام صدام حسين تجسيدا لهذا النظام التوتاليتاري. جرى إعداد الناس لعمليات الأباداة الجماعية عبر إخضاع المجتمع العراقي كليا لسيطرة البعث. حتى مع عدم دعم فئات واسعة من العراقيين لحملات الأباداة الجماعية إلا أنهم لم يستطيعوا أن يبدوا أية مقاومة بسبب حالة الخوف والفرع التي كانت تسيطر على المجتمع العراقي في ظل حكم البعث وشبكاتة الأمنية. لذلك أثر الناس إختيار طريق السلامة واللامبالاة وعدم الأهتمام بما يجري في كردستان لكي لا يتعرضوا الى غضب السلطة. ومثل هذه الأجواء هي البيئة المثالية التي تنفذ فيها عمليات الأباداة الجماعية عادة.

الأباداة الجماعية في نهاية الأمر هو سوء إستخدام للسلطة من قبل نخب سياسية أو عسكرية أو نظام سياسي. وهي شكل من أشكال السيطرة الأجتماعية ولكن في أشد نماذجها تطرفا والتي يمكن تنفيذها في ظل الدولة التوتاليتارية حصرا. لا ينفي هذا بطبيعة الحال حقيقة أن عمليات إباداة جماعية نفذت في ظل غياب السلطة المركزية كما جرى للسكان الأصليين في أمريكا. خلاصة القول عمليات الأباداة الجماعية هي استراتيجية النظام التوتاليتاري الفريدة.

وفق هذه المواصفات كان نظام البعث نظاما للأبادة والمقابر الجماعية. فبعد خروج النظام من حربه مع إيران غير مهزوما، والهزيمة في مفهوم البعث كانت مرادفة لزوال حكمه وكل ما عدى ذلك اعتبر نصرا مؤزرا، إلا أن الضائقة الاقتصادية وحالة الاحتقان السياسي دفعت بصدام للبحث عن كبش الفداء. فكان الكرد المدنيون (وفيما بعد دولة الكويت الصغيرة) الهدف الأسهل والأضعف على طريق تكريس شمولية النظام البعثي المطلقة وإرسال رسالة تحذير الى المجتمع العراقي بأن الأبادة ستكون مصير كل من يفكر بالخروج على إرادة الزعيم وطروحاته.

يبقى التبرير الأيديولوجي لتنفيذ عملية الأبادة أمرا ضروريا. والتاريخ الأنساني ملئ بالأمثلة على ذلك. وليس بالضرورة أن يسبق خلق التبريرات لعمليات الأبادة بل يمكن للنظام الشمولي أن يخلقها فيما بعد حتى بعد إنجاز المهمة. كما أن المجموعة المنفذة لعمليات الأبادة الجماعية لا تجد نفسها ملزمة لتبرير فعلتها أمام الآخرين إما إستهانة بهم أو خروجا على قيمهم. لم يجد البعث نفسه ملزما أن يقوم بتبرير قيامه بحملات الأنفال لسيطرته المطلقة على المجتمع العراقي وعدم تجرؤ أحد على مساءلته. التبرير ضروري في حالات الأبادة الجماعية لكي لا يذهب الناس بعيدا عن النظام، لأنهم بطبعهم لا يميلون الى تبرير قتل وإبادة أبناء جنسهم.

هناك من تبرع لتبرير حملات الأبادة الجماعية التي قام بها النظام حتى بعد سقوطه. ووصل الأمر بهؤلاء الى التشكيك في المقابر الجماعية وإنكار قيام النظام بها أو تبرير قيامه بها بحجة حماية وحدة البلاد أمام العدوان الخارجي. الغريب أن هؤلاء لا يتوانون من الزعم بأنهم يقفون الى جانب الشعب العراقي ضد أعدائه. هذه القوى التي تبرر حملات الأبادة الجماعية وضرب السكان المدنيين بالأسلحة الكيماوية هي تلك المؤهلة للقيام بعمليات الأبادة الجماعية ضد كل من يختلف معها في الرأي والتوجهات.

كان البعث يعتقد بأنه حر في أن يفعل بالعراقيين ما يشاء. وإعتبر ذلك حقا لا يجوز أن ينازعه عليه أحد. فقد تعجب علي الكيماوي من الإعتراضات التي أبدتها الرأي العام الأوروبي والعالمي على قصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية في ١٦ آذار عام ١٩٨٨، إذ قال بتعابيره الجلفة ما ترجمتها (ما دخل المجتمع الدولي بما نقوم به مع مواطنين عراقيين؟ سأفعل بالمجتمع الدولي وكل من يستمع اليه. هؤلاء مواطنونا نقتلهم، نذبحهم، نسجنهم. ما دخل المجتمع الدولي بهذا الأمر؟). وحتى صدام حسين بعد إعتقاله وعندما زاره عدد من أعضاء مجلس الحكم وسألوه عن اسباب قتله للبعثيين تعجب من الأمر وقال لهم (هؤلاء بعثيون ما دخلكم أنتم بهم؟).

جرائم الأبادة الجماعية ليست نتيجة لأفعال محسوبة ومدروسة بل هي نتيجة للتعامل مع الأوهام والفظايات التي تعد بحل جميع المشاكل التي يعاني منها الناس. وكان البعث ومنذ وصوله الى السلطة يعدد الناس بالعمل على إزالة آثار الهزيمة الأنكسار والانتقال بالأمة العربية الى حيث المجد والانتصارات. كما ردد باستمرار بأنه سيظهر البلاد من الأعداء الذين يجسدون الشر الكامل.

تضع الأيديولوجيا الشمولية فئتان من الناس مقابل بعضها. الجماعة المتسلطة صاحبة الطرح الأيديولوجي والفئة المعادية التي تصبح في النهاية هدفا لعملية الأبادة. وعمل البعث كغيره من الأحزاب والحركات الشمولية في هذا المجال على عاملين رئيسيين وهما فكرة الفئة المختارة والجرح القومي. الخطاب القومي البعثي ملئ بشعارات الأمة المصطفاة من قبل الإرادة الألهية. ويجب ان لا يتبادر الى ذهننا ان البعث يفرق بين ما يسميه بالأمة وحزب البعث، فكل ما يقوله بحق الأمة يقصد به البعث وقيادته. بذلك فالقصة التي يمثلها البعث هنا هي فئة مختارة ومجسولة على حكم الآخرين وما على الأخيرين الا الأنصياع لرغباتها وإلا فإن الأبادة ستنتظرها. ومن خلال خلط عنصرى المخاوف والشعور بالتسامي على الآخرين جري تصديق الأوهام القومية البعثية. وتضع الجماعة المتسلطة هذه المخاوف في هويتها وتعمل على نقل عدائها التاريخي للاخر الى الأجيال الجديدة.

والأيديولوجية البعثية صورت المجموعة، الهدف بأنها فئة صغيرة متآمرة ومعزولة عن الجماهير وتقف على الضد من إرادة المجموع في خلق اليوتوبيا البعثية. ويتجسد هذا بوضوح في سلسلة الأتهامات التي كان البعث يوجهها للحركة القومية الكردية والكرد عموما. فقد جرى تصوير الأخيرين على أنهم العائق أمام خلق المجتمع اليوتوبي البعثي الذي سينعم العرب في ظلّه بالوحدة والحرية والأشترابية. وناقض البعث بطروحاته الجديدة افكاره السابقة عن القضية القومية الكردية والتي كان يتشدد بها حتى منتصف السبعينيات.

إعتمد البعث على ماكنة إعلامية هائلة وحملات دعائية قائمة على الأوهام. وجرى إختلاق هذه الأوهام للتنفيس عن مشاعر التوتر والأحتقان والخوف والفشل وتدني الروح المعنوية. فقد إعتبر البعث أن القضاء التام على الأقليات المتآمرة، وهذا لا يشمل الكرد فقط بل يتعداهم الى كل الجماعات غير العربية التي تعيش مع العرب في العراق والسودان ودول شمال أفريقيا وغيرها، سيخلص العرب من المخاطر والمؤمرات. وهذا يتطابق مع الهدف المعلن لجميع عمليات الأبادة الأيديولوجية التي كانت تختفي دوما وراء شعارات محاولة إنقاذ الأمة من الأخطار المحدقة بها من أقليات تتربص بها وتحاول الأضرار بمصالحها العليا. ولم يكن البعث غريبا عن

تبنى هذا الخطاب ليس بحق الكرد فقط بل وبحق كل من حاول الحد من دكتاتوريته المطلقة. أرادت دولة البعث أن توجه نقمة قطعانه العسكرية وتدهور أوضاعهم المعاشية بعد حربها المجنونة مع إيران نحو مجموعة إعتبرتها سببا للمشاكل بل وللحرب أيضا. أشار بعض وزراء صدام في مناسبات عديدة بأنه كثيرا ما كان يردد في إجتماعاته معهم أو مع أعضاء ماكان يسمى بمجلس قيادة الثورة أن الحركة القومية الكردية هي السبب في إندلاع الحرب بينه وبين إيران. وكزعيم شمولي لم يكن مستعدا بطبيعة الحال أن يقر بسياساته الخاطئة في التعامل مع القضية الكردية. فبدلا من التجاوب مع تطلعات الكرد القومية المشروعة إتفق مع شاه إيران في ٦ آذار عام ١٩٧٥ للتخلص من تلك الحركة. ولكن الحركة الكردية سرعان ما بدأت من جديد وسقط نظام الشاه، وبدلا من الاستفادة من التجربة مزق الأنفاقية وهاجمت قواته إيران، معتقدا بأنه سيحقق نصرا عسكريا كاسحا وسريعا على إيران وسيتحول بين عشية وضحاها الى زعيم العرب الأوحده من المحيط الى الخليج.

سبقت حملات الأنفال عملية التهميش السياسي والإقتصادي والإجتماعي للفئة المستهدفة وجرى ترحيل جزء منها قسريا. لقد ساعدت تلك الإجراءات القسرية على تسهيل مهمة التخلص من أفراد المجموعة. هناك في عراق اليوم من يحاول القفز على تلك الحقائق من خلال ترديد بعض الشعارات الجوفاء التي تهدف الى إقناع الضحايا للرضوخ لواقعهم والتعايش مع آثار تلك الجرائم الكبرى دون إبداء الاعتراض. وهذا تفسير خاطئ لمبادئ التسامح والمصالحة الوطنية.

مرت عملية إعداد القتلة الذين قاموا بتنفيذ عمليات الإبادة الجماعية بمراحل عدة. لقد كانت تجرية (مكتب العلاقات العامة)، وهو أسم إختاره صدام حسين للمخابرات بسبب كراهية العراقيين لتسميات الأمن والمخابرات نموذجاً لما ساد العراق فيما بعد. وكانت لصدام تجرية في التحقيق مع الشيوعيين وتعذيبهم بعد إنقلاب شباط عام ١٩٦٣. لقد جند صدام لهذا المكتب عددا من القتلة والشقاوات والمجرمين المستعدين لتنفيذ أوامره دون تردد ماداموا يحصلون على الأمتيازات وفرص ممارسة العنف والقسوة مع الآخرين. تحولت تلك التجربة الى نموذج غطى العراق من أقصاه الى أقصاه وأصبح ضابط الأمن عنصرا مهما في أية دائرة من دوائر البلاد مهما كانت صغيرة وتافهة.

جرى إعداد أفراد القوى التي قامت بجرائم الأنفال وفق برامج خاصة. وإعتقدوا بأنهم بقيامهم بهذه الجرائم إنما ينفذون أعمالا مهمة ويقدمون خدمات جلييلة للزعيم والحزب والدولة والأمة. لقد جرى قتل الأحاسيس الأنسانية لدى هؤلاء. فابداء اي تعاطف إنساني مع آلام

الناس أعتبر ضعفا وعدم خضوع لرغبات الزعيم الملهم ونقصا جديا في الأيمان المطلق بالأيدولوجيا. لذلك وجب على أفراد هذه المجاميع أن يظهروا القسوة وأن يتصرفوا كالحوانات المفترسة فيأكلون الحيايا وويلقى بهم في الأوحال والمياه القذرة وينفذون أوامر قادتهم دون تردد، كما وجب عليهم أن يكونوا مستعدين دوما للتضحية بالنفس على طريق تنفيذ رغبات الزعيم. وكانوا قد شاركوا في حملات الأعدام الجماعية بحق السياسيين المناهضين لحكم البعث أو الشباب الهاربين من الخدمة العسكرية. وتمثل هذه القوات جماعة تقوم بين أفرادها أخوة الدم وتقريهم الجرائم المشتركة التي يقومون بتنفيذها من بعضهم.

ولكن ورغم أن النظام البعثي جند خلال سني حكمه عددا هائلا من الأفراد في مؤسساته القمعية وقواته الخاصة، إلا أن جريمة كبيرة بحجم الأنفال لم يكن بالأمكان أن تنفذ دون مشاركة فئات أخرى من المجتمع العراقي مثل الجيش الشعبي، أفواج الدفاع الوطني والمفاز الخاصة. كان أفراد هذه القوات في الظروف الأعتيادية أناسا عاديون ويمارسون حياة مدنية طبيعية. ويشكل مثل هذا التطور الجانب المرعب للمسألة عندما يزوج بعشرات الآلاف من البشر دون إرادتهم في دائرة الجريمة.

وفي الأنفال كما في أية عملية إبادة كانت هناك ثلاث فئات من الناس: الفعلة أي القائمين بالعملية والمشاهدين الذين يلعبون من خلال موقفهم السلمي دورهم فيها والضحايا أو الفئة المستهدفة (هدف العملية). ويخطأ من يعتقد بأن القتلة أناس ساديون أصلا ويمارسون القتل لأسباب وإعتبارات نفسية خاصة بهم. الحقيقة أن هؤلاء أناس عاديون دربوا على القيام بهذه الأعمال عبر عملية إعداد طويلة وجرى إنتقاؤهم من بين أكثر الجماعات إخلاصا للزعيم والدائرة القريبة منه. لقد توسعت دائرة القتلة في العراق الى مديات مرعبة بسبب الحروب الكثيرة وحملات القمع المستمرة وتنامي وتيرة العنف والقسوة الى حدود يصعب تصورها.

وهناك مسألة في غاية الأهمية في اية عملية إبادة جماعية وتتعلق بالجماعة المستهدفة ونقصد بها عملية نزع الصفة الأنسانية عن أفرادها. ويشير الكتاب والباحثين المهتمين بقضايا الأباداة الجماعية الى ضرورة توفر هذا الشرط لتنفيذ عملية الأباداة الجماعية بنجاح. تعمل السلطة الشمولية من خلال ماكنتها الإعلامية على الخط من مكانة الفئة المستهدفة وتصويرها على أنها فئة صغيرة ومتأمرة ويبرر تحقيق الأهداف الكبرى القضاء عليها. وتستطيع الدولة من خلال مؤسساتها الدعائية وبخاصة في ظل الأنظمة الشمولية المطلقة والمجتمعات المنغلقة أن تفرض الصورة التي تريدها على المجتمع. فعلى مدى العقود الثمانية الماضية صور الأعلام الحكومي الكرد على أنهم متمردون وخارجون على القانون وهم مصدر بلاء للعراق. وأصبحت

نعوت الخونة، المتخلفون والعملاء وغير ذلك من الصور السلبية تلاحق الكردي أينما حل. لازالت هذه الصورة المشوهة مغروسة في عقول نسبة مهمة من العراقيين وعدد أكبر من العرب غير عراقيين. فهناك من بين الإعلاميين العرب من يعتقد بأن الحديث الدائم عن حلبجة والأنفال ما هو الا محاولة لهولوكوستة القضية الكردية. وصور وسائل الإعلام البعثي الحركة الكردية كخطر على مصالح العراق الوطنية العليا وعائقا اما طموحات الأمة العربية في الوحدة القومية او محاولة لتجميد دور الجيش العراقي في محاربة إسرائيل. كما كانت قيادات الحركة الكردية في الخطاب البعثي الرسمي افرادا خونة، جيب عميل، او خناجر مسمومة في خاصرة العراق والأمة العربية وفي أحسن الأحوال سدجا مغرر بهم.

ووصل الأمر في المرحلة التالية الى تشبيه أفراد المجموعة المستهدفة بالحيوانات أو كائنات تافهة لا فائدة ترجى من ورائها ولن تفيد البشرية في شئ بل أن وجودها خطر عليها لذلك فإن التخلص منها هو أمر لصالح البشرية. وجرى تشبيههم بالأمراض الخبيثة كورم السرطان الذي يجب أستئصاله قبل أن يستفحل خطره ويدمر خلايا الجسم كله. وتعتبر المفردات التي أطلقها علي كيميائي علي الكرد نموذجاً صارخاً لذلك الفكر العنصري. الحط من قيمة المجموعة المستهدفة امر في غاية الأهمية عند القيام بعمليات الإبادة الجماعية. ويستخدم في هذا الباب عادة حتى الموروث الشعبي والنكات التي تحط من كرامة الآخر وتظهره بأنه أقل شأناً من ابناء المجموعة المهيمنة. لذلك تمنع الدول المتحضرة قانونياً النكات التي تحط من قيمة مجموعة بشرية سواء كانت قومية أو دينية أو فنية إجتماعية. في حين يزخر الفولكلوري الشرقي بأمثال غارقة في عنصريتها بحق العديد من الشعوب والأقوام ويجري إستخدامها بصورة مفرطة في الأساءة الى الآخرين.

هذه العملية أي نزع الصفة الإنسانية عن الضحايا (عملية اللاأنسنة أو حيونة الضحايا) تضعهم خارج المجتمع الأنساني ووظائفه. كما تساعد على إزالة العقبات الأخلاقية على طريق التخلص منهم وتقتل أي تعاطف إنساني لدى القتلة تجاههم، لأن الأخيرين في نظرهم ووفق تنظيرات زعمائهم أقل درجة من البشر لذلك فان قتلهم يجب ان لايشير اي تعاطف انساني او تأنيب للضمير. العوائق الأخلاقية التي تقف بوجه الإنسان لقتل أخيه الإنسان من القوة بحيث لا يمكن معها تنفيذ عمليات القتل والإبادة الجماعية بسهولة وبطريقة لا تخلف تأنيبا للضمير لدى القتلة إلا بعد نزع الصفة الإنسانية عن الضحايا. أن عملية اللاأنسنة او حيونة الضحايا تخلق جوا لتقبل الآخر بغير صورته الإنسانية بل يتحول معها الى رقم أو سلعة أو عنصر يمكن تعويضه في لعبة الأرقام. وكثيرا ما يردد ضحايا العنف البعثي بأنهم كانوا يعطون أرقاماً

وينعون من ذكر أسمائهم بأي شكل من الأشكال. ورغم إرتباط ذلك بمسألة الحفاظ على سرية القمع البعثي إلا أن الأمر لا يخلو أيضا من هدف تحويل الضحية الى مجرد رقم لأزالة أي عائق أخلاقي على طريق التخلص منه. حتى في الجيش العراقي الذي كانت العلاقات دوما بين ضباطه وجنوده نوعا من العبودية اكثر منها علاقات رفاق السلاح، كان التعامل يجري عادة على أساس الأرقام. يمكن فهم هذه الحالات اثناء الحروب ولكن من الصعب تبريرها في حالات السلم وفي ظل الظروف الطبيعية. يبدو ان الهدف هو خلق قطيع من البشر المسلوب الإرادة والكرامة الإنسانية. وهكذا فإن عملية اللاأنسنة لا تشعر القتال في هذه الحالة بأي ذنب أو تأنيب للضمير لأنه يقتل كائنات أقل درجة من الإنسان ويقوم بعمل ضروري لبقاء النظام التوتاليتاري. بل يمكن أن يشير القتل شعورا بالمتعة والنصر لأنه يمثل السيطرة المطلقة على الآخر (العدو).

هناك قصص كثيرة عن تعامل وقسوة حراس معسكرات الموت البعثية والسجانيين مع الضحايا الكرد تعطي صورا لأناس يصعب تصنيفهم ضمن البشر بدءا من رمي جثث الموتى للكلاب السائبة والأعتداء على النساء أمام أبنائهن وقتل الأطفال اما امهاتهم. تظهر هذه الصور نجاح البعث في تحويل أنصاره الى كائنات يمكن ان نسميهم بكائنات خرافية تفتقر الى المشاعر أو القيم الإنسانية. وقد أورد بعض من شاهد من بعيد عمليات القتل الجماعي أو أجبر على حفر المقابر الجماعية أو تمكن من الهرب من حفلات الموت الجماعي قصصا مرعبة عن تلك الكائنات. وتجسد هذه القصص صورا لأناس يشبهون تماما ما نقرأه عن حراس وجلادي معسكرات الموت النازية أثناء الحرب العالمية الثانية.

وتخلق عملية نزع الإنسانية من أفراد المجموعة المستهدفة مسافة ضرورية بين القتلة والضحايا. فالخط من قيمتهم ووضعهم خارج عالم الواجبات وتجويعهم او تركهم في ظل أوضاع قذرة سرعان ما يفقدهم الشعور بها ويصبح من المستحيل الحفاظ على النظافة. وبذلك تظهر بيئة مناسبة لانتشار مختلف الأوبئة التي تحصد حياة الآلاف منهم. وقد جرى ذلك بالضبط لضحايا الأنفال في معسكرات طوبزواه ونقرة السلمان وغيرها. ومات الآلاف من الأطفال والشيوخ حتى قبل أن تبدأ قوات الموت بحصد أرواحهم. وتعتبر هذه الأساليب أدوات فعالة للحط من قدر ومكانة الضحايا وتجعلهم في وضع يتمنون الموت ويجدون فيه الخلاص ولذلك يستسلمون له ويتقبلونه دون إبداء أية مقاومة.

ولعب المشاهدون بموقفهم السلبي دورا كبيرا في عملية الإبادة الجماعية. لقد تسامح الجمهور العراقي مع ما قام به البعث الى الحد الذي أصبح من الصعب فيما بعد الوقوف

بوجهه. لاشك أن عامل الخوف كان وراء صمت المجتمع العراقي إزاء مذابح الأنفال. لقد أوصل نظام البعث الناس الى درجة من الخوف والفرع لم يعد أحد يجرؤ على السؤال عن الآلاف الذين يؤخذون ولا يعود منهم أحد. وعندما يصل أي مجتمع الى هذه الحالة من الخوف والرعب يصبح من السهل القيام بحملات الإبادة الجماعية.

هناك فئة من العراقيين تحاول أن تتهرب من تحمل أية مسؤولية عن الذي جرى في العراق، فبدلاً من أن تعترف بحالة الرعب التي سادت المجتمع العراقي تحاول أن تبحث عن مبررات للجرائم النظام وتغطية الموقف السلبي لهذه الفئات الواسعة من المجتمع. ولا يريد أفراد هذه الفئة أن يعترفوا بأن مقاومة العراقيين لحكم البعث تعود الى سنين طويلة قبل دخول النظام في مسلسل الحروب الخارجية. وشاركت فئات واسعة من السكان العاديين من خلال الجيشين النظامي والشعبي والدوائر الأمنية والمجهود الحربي في عمليات الإبادة الجماعية ولو بصورة غير مباشرة. وحتى الذين إمتنعوا عن المشاركة فيها لم يعملوا شيئاً من أجل منع حدوثها.

كان على الفعلة إما أن يشاركوا أو أن يصبحوا هم بأنفسهم هدفاً لأفعال القمع والإبادة، إذ لم تعد قصص الأطباء مع جرائم قطع آذان الهاربين ووشم جباههم ومشاركات أفراد الجيش الشعبي في عمليات إعدام الهاربين من الخدمة العسكرية خافية على احد في العراق.

لم يكن بالأمكان أن تتخذ حملات الأنفال هذا الحجم المرعب لولا إمكانيات البعث المادية والعسكرية والتقنية الى جانب الجهاز البيروقراطي الحكومي والشبكة الأمنية والحزبية. وفي كل الأحوال تستطيع جماعة صغيرة منظمة ومسلحة بصورة جيدة أن تنفذ عملية إبادة بحق جماعة كبيرة غير منظمة وغير مسلحة. كرس البعث التكنولوجيا الحديثة ومنجزات التحديث للقيام بحملات الأنفال وعمليات الإبادة الجماعية الأخرى. وسعت هذه الإمكانيات من حدود عمليات الإبادة أكثر من السابق. فالذي أصبح بإمكان السلاح الكيماوي والطائرات الحديثة والجيش المتطور أن تقوم به في الثمانينيات لا يمكن مقارنتها بأمكنات الدولة العراقية قبل ذلك بعقدين أو حتى عقد واحد من الزمن. كما أن مؤسسات الدولة الحديثة وفرت جميع متطلبات وخطط الأنفال. إذ أصبح بالأمكان تحديد الفئة (الهدف بكل دقة). كما قدمت مؤسسات الدولة جميع الأجهزة والوسائل الضرورية للقيام بالمهمة على أكمل وجه. كما قامت أجهزة الأمن المرعبة والوحدات الخاصة بمهمة الحفاظ على سرية العملية ومحو آثارها كلما كان ذلك ممكناً. لقد كانت الخطط من الدقة الى الحد الذي لانعرف حتى بعد سقوط النظام بثلاث سنوات الكثير من التفاصيل المتعلقة بها. لقد إستفاد البعث من تطور التقنيات العسكرية وتوفر موارد النفط الهائلة وشبكة الأمن والمخابرات والجيش والحزب وعلاقاته الدولية الواسعة

بأشع صورة من أجل إبادة مئات الآلاف من المدنيين الكرد وغيرهم دون أن يحرك المجتمع الدولي ساكناً. ليست التكنولوجيا والحداثة بذاتهما مذبنتين في إستخدامهما من قبل أنظمة وحركات توتاليتارية بهذا الشكل الأجرامي.

كما لعبت عملية نهب ثروات وممتلكات الضحايا أيضاً دورها في حملات الأنفال. وربما تشير تسمية الحملات بالأنفال الى هذا الجانب، فالأنفال تعني غنائم الحرب. وعلى أية حال فالكلمات ليست مسؤولة عن المعاني التي نحاول تضمينها. الذين ساهموا في تنفيذ الأنفال كان لهم نصيبهم من المواشي والممتلكات بل وحتى (الجواري والموالي). هناك قصص كثيرة يصعب التحقق منها عن أخذ الأطفال وتوزيعهم على عوائل موالية للنظام، فضلاً عن بيع أعداد من الفتيات الكرديات داخل وخارج العراق. وثقافة الفرهود البعثية وآثارها المدمرة على المجتمع العراقي بحاجة الى دراسات معمقة. يكفي أن نشير بأن نظام البعث جعل منها جزءاً من ثقافة الدولة الرسمية سواء من خلال نهب ممتلكات السكان الكرد وبخاصة في الريف لمدة ثلاثة عقود كاملة، أو نهب المدن الإيرانية الحدودية أو فرهود الكويت الذي تجاوز كل حدود عندما قامت المؤسسات والوزارات والجامعات العراقية وزعماء المافيا الحكومية بنهب ممتلكات دولة الكويت، ليجري نهبها من جديد على أيدي الحواسم يوم سقوط النظام.

في المجتمعات المتعددة الأثنيات والمذاهب والتي تسيطر فيها فئة صغيرة على مقدرات البلاد وعلى الفئات الأخرى تزداد إمكانيات الإبادة الجماعية. ويشكل العنف أداة قانونية بيد المسكين بالسلطة لخلق الفروقات بين الناس وتعميقها، ويجري دعم هذه الظاهرة بأحداث التاريخ الملى بالعنف في هذه المجتمعات. كثيراً ما يشار خطأ الى أن البعث كان في حرب مع الكرد لذلك قام بتلك الجرائم. ولكن طبيعة النظام البعثي الشمولي تؤشر حقيقة مهمة أخرى وهي أن النظام كان سيقوم بقمع الكرد وإبادتهم حتى لو لم يقوموا بمقاومته أو التمرد على سلطته، لأن مجرد تمسكهم بثقافتهم وممانعتهم الأنصهار والأصياع لدكتاتوريته والأندماج الكلي بالمجتمع الذي أراد البعث خلقه، كان وفق منظور البعث مبررات كافية للقيام بأبادتهم. كيف لا وان البعث كان ينظر الى هذه الجماعة على أنها عقبة أمام النموذج الذي يريد أن يخلقه (مجتمع عربي موحد وحر وإشتراكي!!). وكان ينظر الى أمر الإبادة على انه إزالة لتهديد حقيقي أو رمزي على طريق بناء النموذج البعثي المتخيل. والضحية في هذه الحالات عادة أقلية قومية أو ثقافية متميزة عن الأكثرية السائدة في البلاد والتي تعتبرها الدولة الشمولية عائقاً أمام توسعها أو تتخوف من رغبة تلك الأقلية في إقامة كيان مستقل والبحث عن إعراف دولي بها.

و تتزايد احتمالات الأبادلة لدى الحكومات ذات النخب السياسية أو الأنظمة الجديدة. وهي عادة دول معزولة عن العالم الخارجي وذات تأريخ ملئ بالقمع والأضطهاد. تعاني هذه المجتمعات من تاريخ طويل من الصراع الداخلي السياسي والقومي. وتستخدم السلطة والثروات فيها لتكريم المجموعات الموالية. ويتسبب سقوط هذه السلطة أو إنتقالها الى فئة اخرى في إندلاع أعمال الأبادلة في حالة وجود أيديولوجيات قومية او دينية فاشية تحط من قيمة جماعة معينة. والجماعات التي لم تندمج كلياً في المجتمع المتوهم أكثر تعرضاً من غيرها لمثل هذه الأعمال. كما تزداد احتمالات الأبادلة الجماعية عند حصول الهزيمة العسكرية او ضعف السلطة او نشوب الصراع الداخلي مع وجود أحزاب مسيطرة وأخرى تشعر بأنها مهمشة أو معزولة وقيادات توتاليتارية فضلاً عن إعتقاد الناس على القوة العسكرية لحماية أنفسهم، وهي امور تتوفر كلها في العراق منذ عقود.

الأبادات الجماعية تحدث في المجتمعات المتعددة الأثنيات حيث الجماعات الدينية والقومية والسياسية تشعر بفروقات عميقة من ناحية والمظلومية من ناحية اخرى. ويمكن ملاحظة هذه الخلافات في المشاركة السياسية أو الأمكانيات الأقتصادية والأجتماعية. وتزداد إمكانيات الأبادلة عندما يتصارع طرفان لمدة طويلة ويتطابق التمييز الأقتصادي والأجتماعي مع حالة التهميش السياسي. ومن بين الشروط الأساسية للقيام بعمليات الأبادلة الجماعية هو تحديد المجموعة المستهدفة بحيث يمكن تمييزهم عن المجموعة السائدة.

بعكس الأنظمة الشمولية لا تمتلك النخب الديمقراطية سلطات واسعة تمكنها من إبادلة مجموعة من الناس، لأن الثقافة الديمقراطية تضع نفسها في مقاومة مثل هذه الظاهرة. لذلك فإن حجم السلطات وتبني أو عدم تبني الديمقراطية يشكلان العوامل التي تحدد إمكانية قيام نظام سياسي بعمليات الأبادلة الجماعية من عدمها. ويعكس المجتمعات المغلقة على نفسها والتي تعيش في ظل انظمة توتاليتارية لا يمكن أن تحدث عمليات الأبادلة أبداً في المجتمعات المنفتحة والديمقراطية. النظام الديمقراطي لا يدع أي مجال لعمليات الجينوسايد، لأن هذه العمليات تجري دوماً بصورة سرية ويبدل القتلة جهوداً كبيرة لأبقاء أخبارها في الظلام كما يستخدمون الأرهاب للحفاظ على سرية الجرائم، وهي امور لا يمكن ان تحدث في ظل الأنظمة الديمقراطية. ولحسن الحظ وعلى الضد من رغبات القتلة لا تبقى أعمال الأبادلة في السر لأمد طويلة بل يجري كشفها، لأن عمليات بهذا الحجم يشارك فيها عادة أناس كثيرون وتصل أخبارها الى الآخرين بوسائل مختلفة.

الباب الثالث

القضية الكردية في تركيا

بأنتهاج سياساتها الحالية والهادفة الى الحصول على عضوية الأتحاد الأوروبي. ويصعب على المرء أن يعتقد بوجود خيار آخر أمام تركيا بعد أربعة عقود من الانتظار أمام بوابة الأتحاد الأوروبي.

لن يكون تقويم الخطوات التركية على صعيد القضية الكردية من منطلقات مبادئ حقوق الإنسان والأقليات والمعايير الدولية وقيم العصر أمرا في صالح تركيا حتما. ولكن إذا جرى تقويمها في ظل الأوضاع والمعايير التركية والمنظومة السياسية والفكرية السائدة فيها، التي لا تزال تتحكم بعقول أوساط واسعة من نخبة السياسية والثقافية، فإنها ولا شك تشكل خطوات مهمة على طريق كسر التابوات التركية التي طبعت الأوضاع في البلاد خلال قرن كامل من الزمن. على أية حال سنشهد حتما التطورات اللاحقة خلال سني المفاوضات الطويلة والمعقدة بين تركيا والأتحاد الأوروبي وهذا أمر لا يدخل في إطار مقالنا هذا الذي يتناول الخلفية التاريخية للقضية الكردية في تركيا. ما يهمنا هنا هو الإشارة الى بعض اللحظات المهمة في تطور هذه القضية على مدى القرنين الماضيين.

الملاحظ أن الكتابات العربية التي نشرت خلال الأعوام الأخيرة عن القضية الكردية في تركيا إتسمت في مجملها بتركيزها على أبعادها السياسية دون مس خلفيتها التاريخية.

لا يمكن برأيي فهم أبعاد القضية الكردية في تركيا وغيرها من الدول التي تقاسمت السيادة على كردستان بعد الحرب العالمية الأولى بعيدا عن سياقاتها وخلفياتها التاريخية.

هناك قصور واضح في فهم تاريخ ظهور القضية الكردية على مسرح الأحداث في منطقة الشرق الأدنى، إذ تعود بدايات ظهورها الى أواخر القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر، أي عندما أكتشفت الدولة العثمانية تخلفها عن أوروبا الغربية وقررت القيام بمجموعة من الإجراءات أصطلح على تسميتها بالتنظيمات العثمانية. وكان من بين الأهداف الأساسية من وراء تلك الإجراءات محاولة إطالة عمر الدولة والبقاء على سيطرة الباب العالي على أطراف الأمبراطورية الواسعة. وقد مسّ هذا التوجه بالذات الوضع الكردي في الصميم من خلال تخلي الباب العالي عن سياساتها السابقة في كردستان العثمانية، والتي تمثلت ومنذ معركة جالديران عام ١٥١٤ بترك مهام إدارة الشؤون الداخلية الكردية للأقطاعيين والزعماء القبليين المحليين الكرد وعدم التدخل المباشر فيها.

ومن المعروف أن تلك السياسة أفرزت على مدى ثلاثة قرون حالة جد معقدة في كردستان. فهي من جانب نأت بالمجتمع الكردي من مؤثرات العثمينة والتتريك، خاصة وأن كردستان

الفصل الأول

القضية الكردية في تركيا: محاولة لقراءة جديدة

تتطرق وسائل الإعلام العربية والعالمية بين فينة وأخرى الى بعض جوانب القضية الكردية في تركيا عند قيامها بتغطية الأحداث الهامة المتعلقة بهذه البلاد. فقد سلطت وسائل الإعلام المختلفة الأضواء على معاناة الكرد في تركيا خلال الأحداث التي رافقت إعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني وتسليمه الى تركيا في شباط عام ١٩٩٩.

كما رافق عملية الأخذ والرد بين الأتحاد الأوروبي وتركيا خلال الأعوام التي أعقبت إعلان القمة الأوروبية في هيلسنكي، إيلاء شيء من الأهتمام بالحقوق الثقافية والدينية للأقليات القومية والدينية في تركيا. وتوجب على تركيا كدولة مرشحة لعضوية الأتحاد تنفيذ سلسلة من الإصلاحات القانونية والسياسية عرفت بمعايير كونيهاغن قبل تحديد موعد المفاوضات معها. ونالت قضية البرلمان الكردية السابقة ليلي زانا وزملائها إهتماما إستثنائيا من لدن مؤسسات حقوق الإنسان الأوروبية والأمريكية والمنظمات النسوية في العديد من دول العالم. لقد أدركت الأوساط الحاكمة في تركيا ولو بصورة متأخرة بأنها لن تستطيع إحراز تقدم كبير على صعيد علاقاتها مع الأتحاد الأوروبي دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للملايين من مواطنيها الكرد والعرب واللاظ والشركس وغيرهم.

من هنا قامت حكومة أردوغان ببعض الخطوات التي لا تشكل بطبيعة الحال حلا للقضية الكردية في تركيا ولكنها يمكن أن تخلق بمرور الزمن الأرضية المناسبة للبناء عليها على طريق إيجاد حل ديموقراطي لهذه القضية المتأزمة في هذه البلاد.

ستشهد السنوات القادمة حتما الكثير من الإجراءات في هذا الأتجاه إذا بقيت تركيا ملتزمة

كانت أقرب المناطق جغرافيا الى مواطن تركيز وانتشار العنصر التركي في الدولة العثمانية. وحافظت بذلك على بقاء العنصر الكردي سائدا في مواطنه التاريخية عند تخوم الباب العالي. ولكنها ساهمت من جانب آخر والى حد كبير في ترسيخ حالة التفتت والتشردم القبليين وتقوية مراكز ونفوذ الزعماء القبليين والمحليين الكرد، تلك الظاهرة التي لازال المجتمع الكردي يعاني من آثارها المدمرة الى يومنا هذا لا على الصعيد الاجتماعي فقط بل وعلى الصعيد السياسي أيضا.

وقدر تعلق الأمر بالكرد فقد شكل التخطيط للسيطرة على جميع مناطق كردستان وإدارتها قبل ولاية وباشوات يتم تعيينهم مباشرة من قبل الباب العالي بدلا من الزعماء المحليين، حلقة مهمة في السياسة الجديدة لآل عثمان. تمثل رد فعل الزعامات القبليّة والإقطاعية الكردية في الإنتظار والدفاع عند تخوم الإمارات الكردية التي سقطت الواحدة تلو الأخرى وزالت آخرها من الوجود في منتصف القرن التاسع عشر ونقصدها بها الإمارة البابانية في السلبيمانية.

هكذا تمثلت القضية الكردية في الربع الأول من تاريخها الطويل بمحاولات العثمانيين لفرص سيطرتهم المباشرة على كردستان ودفاع الإمارات الكردية المستميت عن نفسها بوجه القوات العثمانية. لم يكن بإمكان تلك الإمارات المحلية الضعيفة والمتصارعة فيما بينها أن تكسب هذا الصراع غير متكافئ اصلا. ومن الضروري أن نشير هنا الى حقيقة وجود قوى متميزة بين تلك الإمارات، كان يمكن لها أن تشكل نواة للدولة القومية الكردية الحديثة لو بقيت على قيد الحياة مدة أطول من الزمن. ولكن وكما يقال لا مكان لـ"لو" في التاريخ.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر إنبرت الطرق الصوفية كالنقشبندية والقادرية ويدعم مباشر في الغالب من الباب العالي وبخاصة من السلطان عبد الحميد الثاني ملأ الفراغ السياسي الناجم عن سقوط الإمارات الكردية. إلا أن تلك العلاقة المميزة بين الطرفين لم يمنع خروج ممثلين بارزين لهذه الطرق على الدولة العثمانية. وأبرز مثال على ذلك إنتفاضة عام ١٨٨٠ التي تزعمها الشيخ عبيدالله الشمريني (النهري) والتي شملت كلا الجزئين الإيراني والعثماني من كردستان. ويتفق الكتاب الكرد والأجانب على إعتبارها نموذجا جديدا في تاريخ الحركة القومية الكردية من حيث الإعداد لها (عقد سلسلة من الاجتماعات للزعماء الكرد الذين تباحثوا بصورة موسعة حول أهداف الإنتفاضة وتفصيلها وذلك قبيل إندلاعها) ومن حيث الشعارات التي رفعتها (طالبت زعامة الحركة بإقامة دولة كردية تضم كلا جزئي كردستان) وسعة حجم المشاركين فيها (تشير المصادر التاريخية المختلفة الى ارقام تتراوح بين ٥٠ الف و ٨٠ ألف مقاتل) والمداخلات الدولية فيها وحولها (طلب إيران من روسيا وبريطانيا

المساعدة في القضاء عليها وتعاون إيران والدولة العثمانية وبمباركة ودعم مباشرين من بريطانيا وروسيا في قمعها) بالإضافة الى محاولات توجيهها وجهة بعيدة عن أهدافها الحقيقية (محاولة توجيهها ضد العناصر المسيحية في كردستان وماوالاها). هذا على صعيد كردستان نفسها. أما على صعيد العاصمة والمراكز العثمانية الكبرى فقد كانت الفئة المتعلمة والمتعلمة الكردية منغمسة في إدارات الدولة ومؤسساتها (تضم قائمة الشخصيات المهمة في الدولة العثمانية عددا لا بأس به من الكرد الذين تسنموا العديد من المناصب الرفيعة كوزارة الخارجية والأوقاف ورئاسة مجلس شورى الدولة وشيخ الإسلام فضلا عن عدد كبير من ولاية الأقاليم والسفراء وقادة الجيش وغيرها) من جهة، وحركة المعارضة السياسية من جهة أخرى. فقد كان إثنان من مؤسسي "جمعية الإتحاد العثماني"، كرديان ونقصدهما بهما عبدالله جودت واسحاق سكوتي. وكانت هذه الجمعية التي ضمت في صفوفها ممثلو القوميات غير تركية تهدف أساسا الى إقامة نوع مما يمكن أن نسميه بالدولة الفدرالية من إتحاد الأعراق والأجناس والثقافات والديانات المختلفة على أسس جديدة كانت تتقاطع كليا مع الأسس القسرية التي كانت تعتمدها الدولة العثمانية.

ومع سيطرة العناصر القومية الشوفينية التركية إبتعدت الجمعية التي أصبحت تدعى "جمعية الإتحاد والترقي" عن الأهداف التي شكلت من أجلها وأخذت تدعو صراحة الى تتركب العناصر غير تركية وتنحو منحى إستبداديا. وإعتراضا على ذلك ترك ممثلو الكرد وغيرهم من العناصر غير تركية صفوفها وتحولوا الى منتقدين لها بل وكرس بعضهم حياته كلها لمعارضتها كعبدالله جودت وغيره.

ويمكن الحديث ومنذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر عن معارضين سياسيين كرد من بين الفئة المتنورة لحكم السلطان عبد الحميد الإستبدادي، تجمع بعضهم حول أول جريدة كردية حملت إسم (كردستان) صدر العدد الأول منها في القاهرة في ٢٢ نيسان عام ١٨٩٨. وإنتشر البعض الآخر من هؤلاء في بعض العواصم الأوربية كباريس وجنيف وفيينا. وأصدر هؤلاء بعض البيانات التي كانت تشجب سياسات الباب العالي في كردستان وغيرها. وكان جل هؤلاء من أبناء الطبقة الأرسقراطية الكردية التي درست في إسطنبول وتأثرت الى حد كبير بالفكر السياسي الأوربي وبالأخص أفكار التنوير والثورة الفرنسية. يمكننا القول دون الخوف من الوقوع في خطأ بأن تأثير هذه الفئة الصغيرة وأفكارها في كردستان نفسها كان موازيا للصفر تقريبا.

مع قيام ثورة الإتحاديين أظهرت الفئة المتعلمة الكردية نشاطا سياسيا وثقافيا ملحوظا في

العاصمة إسطنبول والعديد من المدن الكردية الكبرى. فقد تشكلت خلال الفترة التي أعقبت عام ١٩٠٨ وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى بعض الجمعيات الكردية مثل (جمعية التعاون والترقي الكردي) وجمعيات للطلبة ونشر المعارف الكردية فضلا عن إصدار صحيفة ومجلة كرديتين. ولكن ومن المؤسف أن (ربيع الحرية) كان قصيرا جدا في دولة آل عثمان التي سرعان ما سيطر على الأمور فيها الثلاثي الطوراني المستبد (جمال - طلعت - أنور) وأسكتت أي صوت كان يغرد خارج السرب الإتحادي. فقد منعت سلطات الإتحاد والترقي الجمعيات الكردية من ممارسة نشاطاتها وأعتبرت إصدار الصحف والمجلات باللغة الكردية وغيرها (مؤامرة تستهدف النيل من وحدة الأمة العثمانية!).

جاء إندلاع الحرب العالمية الأولى ليقضي على أي أثر للنشاط السياسي والثقافي الكردي، فقد سبق الناشطون الكرد والذي كان جلهم من خريجي المدارس العسكرية الى جبهات القتال، كما أن إعلان الجهاد المقدس من قبل السلطان العثماني تسبب في تخبط الزعامات القبلية الكردية وتوجيه إستياء الكرد وجهة لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

وكانت آثار تلك الحرب مدمرة بالنسبة لكردستان وشعبها. فقد شهدت أراضيها معارك شرسة بين الجيوش العثمانية والروسية التي تناوبت السيطرة على بعض مناطقها مرات عديدة خلال سنوات الحرب. كما أن الجيوش البريطانية والى حد أقل الفرنسية وبعد معارك أقل شراسة إحتلت بعض مناطق كردستان الشمالية والجنوبية.

يورد المؤرخ الكردي الشهير محمد أمين زكي والذي كان آنذاك ضابطا كبيرا في الجيش العثماني أرقاماً مرعبة عن خسائر الكرد البشرية والمادية خلال تلك الحرب المدمرة. ولم تكن خسائر الكرد بسبب سياسات الإتحاديين بأقل من خسائرهم نتيجة للحملات العسكرية الروسية والأجنبية والفرنسية، فقد كان الجيش العثماني يتصرف في كردستان كأسوأ جيش إحتلال. رغم ان سنوات الحرب شهدت بعض التحركات الكردية المبعثرة الا انها لم تؤثر بصورة جدية على مسار الأحداث في المنطقة.

شهدت الفترة التي أعقبت هزيمة الدولة العثمانية وإنهاء الحرب العالمية الأولى أحداثا كبيرة تركت بصماتها على التطور اللاحق للقضية الكردية والحركة القومية الكردية، فقد تجاذبت الزعامات الكردية وعود الحلفاء خلال الحرب للشعوب الخاضعة للسيطرة التركية وبنود الرئيس الأمريكي الأربعة عشر من ناحية وعود حكومة السلطان حول إقامة إدارة ذاتية كردية في إطار الدولة العثمانية وخطابات مصطفى كمال النارية عن (أخوة الدين المستعدين دائما للدفع

حياتهم ثمنا لرفعة الوطن والدين) وضرورة تحقيق مطالبهم القومية والوطنية بعد (تحرير الوطن من المحتل الأجنبي) من ناحية أخرى.

ساهمت هذه الوجود التي كانت تتقاطع مع بعضها بشكل غريب على تعميق الخلافات القائمة أصلا في صفوف الزعامات الكردية لتمييز أربعة تيارات رئيسية: تيار ضم العناصر الشابة المتحمسة في الحركة القومية الكردية كان يدعو الى إنتهاز الفرصة التاريخية وإعلان إستقلال كردستان وإقامة الكيان الكردي المستقل. فيما كان التيار الثاني ينادي بالقبول بفكرة الإدارة الذاتية في إطار الدولة العثمانية، وقد إنضوى تحت خيمة هذا التجمع رجالات الكرد الشهيرة التي تسنمت أرفع المناصب في الدولة العثمانية ولم ترغب في الإنفصام النهائي عن الباب العالي. أما التيار الثالث فكان يدعو الى إقامة دولة كردية تحت وصاية إحدى الدول الكبرى (كبريطانيا او فرنسا). وكان هناك جناح ضعيف يضم بعض الشخصيات الشهيرة كشريف باشا الذي مثل الكرد في مؤتمر السلام بباريس والذي كان يدعو الى إقامة دولة كردية تحت وصاية إيران. وكانت الى جانب هذه التيارات الرئيسية فئات أخرى تتزعمها شخصيات تدعو الى التحالف مع روسيا أو مع الكماليين، هذا فضلا عن العديد من الزعماء القبليين والأقطاعيين الذين لم تكن تدفعهم الا مصالحهم الشخصية والقبلية.

من المفيد أن نشير هنا بأن نشاط النخبة السياسية الكردية تركز في العاصمة إسطنبول ولم تكن شعاراتها وخطابها السياسي بل وحتى العديد من أعضائها معروفين في كردستان نفسها، حيث كانت الزعامات القبلية والأقطاعية المحلية تتحكم بمقدرات الحركة الكردية فيها. كما أن قيام ثورة البلاشفة في روسيا وإنسحاب روسيا من المعاهدات والاتفاقيات المعقودة لتتقاسم ممتلكات الدولة العثمانية والتعاون الكمالي البلشفي وغيرها من الأحداث أدت الى تغييرات كبرى في استراتيجيات الدول العظمى وبخاصة بريطانيا الأمر الذي كان له آثار مدمرة على مستقبل كردستان والحركة القومية الكردية.

خلاصة القول لا بد من الاعتراف بأن الكرد بعيد الحرب العالمية الأولى كانوا يفتقرون الى مشروع سياسي يوحدهم وقيادة كاريزمية مبادرة وبعيدة النظر تستطيع توحيد صفوفهم وتقودهم نحو تحقيق أهدافهم. وقد شخصت صانعة الملوك في الشرق الأوسط المس بيل في بداية العشرينات من القرن العشرين هذا القصور عند الكرد بقولها (الكرد امة تفتقر الى قيادة).

إستطاع مصطفى كمال الذي بدأ بتجميع القوى المناهضة لحكومة إسطنبول من إستغلال هذه

الحالة وبدأ حركته من كردستان بالذات وأخذ يؤثر في الزعامات القبلية والدينية المحلية الكردية صاحبة الكلمة العليا في كردستان. فقد إستغل بذكاء مخاوف الكرد من المطالب الأرمنية حول إقامة دولة أرمنية كبرى تضم مناطق واسعة من المناطق الكردية في آسيا الصغرى. وأظهر بعض الزعماء الكرد وبخاصة شريف باشا، الذي وقّع مع ممثل الأرمن وثيقة تعاون في مؤتمر السلام بباريس، رغم إعتراضه على المطالب التوسعية الأرمنية، أمام الزعامات الكردية المحلية كزعيم غير أمين على الحقوق الكردية ومستعد لتسليم الأراضي الكردية الى السيطرة الأرمنية.

أظهرت هذه التطورات بوضوح توازن القوى الفعلي في كردستان. ومع تنامي دور مصطفى كمال في الحركة التي أصبحت تعرف فيما بعد بالحركة الكمالية وتأثيره في الزعامات القبلية الكردية بدأ يقلص دور النخب السياسية الكردية الضعيف أصلا، وأخذت تخلي مواقعها الواحدة بعد الأخرى لصالح القوى المتحالفة مع الكماليين.

في ظل هذه الظروف عقدت معاهدة سيفر (١٩٢٠) التي يحلو للكتاب والشعراء الكرد التغني بها وبنودها الثلاث التي أقرت ولأول مرة في التاريخ الحديث الإعتراف بجزء من الحقوق الكردية، دون أن تقرها رسميا الدول الموقعة عليها (باستثناء دولة واحدة هي إيطاليا التي كانت في عجلة من أمرها للأستحواذ على ماخصص لها قبل ان تتغير الأوضاع السياسية على الأرض). في حين أبدت الدول الأساسية التي وقعتها إستعدادها لإعادة النظر بنودها لصالح الكماليين حتى قبل أن يجف حبرها.

أدت الإنتصارات الكمالية على جبهات القتال وبخاصة على اليونانيين وتنامي علاقاتهم الوثيقة مع البلاشفة وأحداثا أخرى عديدة الى تحولات كبيرة في آسيا الصغرى لصالح مصطفى كمال وأنصاره وإنحسار كل ماتبقى من نفوذ ودور للباب العالي.

وبدأ مصطفى كمال بتنفيذ بنود مشروعه السياسي منذ وقت مبكر من قيام الحركة التي حملت إسمه. وشكلت الدولة (المنسجمة!!) من الناحية القومية والنظام السياسي الشمولي (دولة الأمة الواحدة ذات اللغة الواحدة والزعيم الأوحده) بعضا من أركانه المهمة بل وأساسا للكيان الجديد الذي أقيم على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المهزومة.

ومن هذا المنطلق بدأت محاولاته المحمومة منذ وقت مبكر جدا لقمع كل تحرك كردي مهما كان صغيرا، حتى أنه قام وفي أشد أيام الحرب ضراوة بنقل قوات مهمة من جبهات القتال مع اليونانيين لقمع انتفاضة الكرد في مناطق قوجكيري خلال الأعوام ١٩١٩ - ١٩٢١. كما أن

توجيهاته الى القادة العسكريين والمدنيين وحتى المسؤولين عن دوائر البرق والبريد حازمة وتتلخص في ضرورة التصدي الفوري لكل تحرك كردي مهما كان صغيرا ومنع أية إتصالات بين النخب السياسية الكردية في إسطنبول أو في الخارج مع القيادات المحلية الكردية في كردستان. وكان البريد المرسل الى الناشطين السياسيين الكرد في المدن الكردية يذهب مباشرة الى مصطفى كمال وأنصاره بدلا من ان يستلمه الناشطون الكرد.

مع ذلك لم يكن مصطفى كمال في ذلك الوقت في وضع يتيح له، معاداة الكرد كعنصر وشعب، بل كثيرا ماكان يؤكد في برقيات الى الزعماء القبليين والدينيين الكرد وفي خطباته الثورية بأنه مع تحقيق المطامح القومية لأخوة الدين. وكان يغلف كلماته هذه بعبارات غامضة تقبل تأويلات عديدة. ولكن ورغم تلك المحاولات المتتوية بدأت التوجهات العنصرية للأوساط الحاكمة الجديدة تتوضح للسياسيين الكرد وبخاصة لأولئك الذين شكلوا (جمعية إستقلال كردستان) عام ١٩٢٢. فبعد طرد الأجانب من البلاد وإنتفاء الحاجة الى دعم الكرد أظهر الكماليون وجههم الحقيقي وتنكروا للكرد بل وبدأوا ينكرون وجود الكرد كشعب وكردستان كوطن لهذا الشعب.

تحول الجيش التركي الذي لعب الدور الحاسم في كسب الحرب وتحرير البلاد من الإحتلال الأجنبي الى القوة الرئيسية والحاسمة في تقرير السياسات الداخلية والخارجية لتركيا. وحدد الجيش بالذات سياسة الدولة تجاه الكرد ومطالبهم. فلقد إنبرت جريدة (Varlik) التي كان الجيش التركي يصدرها في أرضروم وتعبير عن وجهة نظر الجنرالات الذين تحولوا الى القوة الرئيسية المتحكمة بالسلطة في الجمهورية التركية منذ تأسيسها وحتى أيامنا هذه، لتحديد مبادئ السياسة التركية ازاء الكرد وذلك في أيلول عام ١٩٢٣ أي حتى قبل إعلان الجمهورية التركية. ولكون الموقف الرسمي التركي تجاه الشعب الكردي وحقوقه القومية خلال الفترة التي أعقبت إعلان الجمهورية وحتى يومنا هذا يحدده العسكر وبصورة تبدو منسجمة الى حد كبير مع مقولات الجريدة المذكورة، أجد نفسي مضطرا الى الإشارة الى اهم ماورد فيها. كتبت (Varlik) تقول (لايوجد في الواقع قوم بأسم الكرد، بل هناك أتراك إستقروا في المناطق الجبلية شرق البلاد، والذين بسبب جهلهم التاريخي يحملون هذه التسمية المعيبة اي الكرد. كل إنسان يعيش في حدود تركيا ويغض النظر عن المعتقد الديني والأفكار السياسية يعد تركيا). وتورد الجريدة الأسباب (التاريخية) التي أدت الى إنقطاع وإنعزال هؤلاء (الأتراك الجبليين) عن باقي الأتراك مؤكدة في الوقت نفسه بأن الفروق الجزئية بين هؤلاء وجمهرة الأتراك الآخرين لايمكن أن تخل او تضعف (وحدة الأمة التاريخية) وتلغي العناصر المشتركة

في خلق الأمة وتغلب عليها المصالح القبلية واللغوية والدينية. وتصل الجريدة في نهاية المقال الى تقرير السياسة التي يجب أن تنتهج إزاء هؤلاء لينصهروا في بودقة الأمة التركية قاتلة (والآن ويفضل النظام الجمهوري فأنا الشعب سيتطور وسيزول هذا الفرق الجزئي وتنامي الروابط القومية أكثر... واخوتنا الذين يعرفون بالکرد هم اترك مثلنا). هكذا جاءت الأوامر من قيادات الجيش لتقوم كل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بتنفيذها حرفياً. ولم تتجرأ أية حكومة تركية على مخالفة تلك المبادئ على مدى العقود التي اعقبت قيام الجمهورية التركية.

جاء الدستور الأول للجمهورية التركية والذي سن عام ١٩٢٤ ليكرس مبادئ السياسة المذكورة ويلغي (دستورياً) وجود الكرد والعرب واللاظ والشركس وغيرهم. فقد إعتبرت المادة ٨٨ من الدستور (كل سكان تركيا بغض النظر عن إنتمائهم الديني أو العرقي أتراكاً). فيما إعتبرت المادة الثانية (اللغة التركية لغة الدولة الرسمية). وتشير مواد الدستور كلها الى التركي أو المواطن التركي فقط. وهكذا فكل من يلقي نظرة على الدستور التركي يتكون لديه انطباع وكأن سكان تركيا هم من الأتراك فقط. وبذلك أهمل هذا الدستور حقوق الكرد وألغى وجودهم دستورياً وإعتبر كل دعوى لهم بالخصوصية القومية وإقامة الكيان القومي او المطالبة بالحقوق القومية عملاً لا يمكن القبول به. وقد همل الزعماء والكتاب الطورانيون للدستور الجديد، فقد إعتبره تكين ألب (مؤيد كوهين) اليهودي الأصل (خطوة كبيرة على طريق تهيئة الأرضية المناسبة لصهر الأقليات القومية في بودقة الأمة التركية).

كما أن تسمية البلاد نفسها بتركيا كانت خطوة ظالمة على طريق تكريس العنصرية والسيادة العرقية التركية على آسيا الصغرى والتي لا تتطابق أبداً مع الواقع الأثني والجغرافي والتاريخي لهذه الجغرافيا عبر التاريخ وتلغي وجود الكرد والعرب واللاظ والشركس والأرمن واليونانيين وغيرهم من العناصر القومية التي يصل عددها بإعتراف المصادر الرسمية التركية الى ثمان وعشرين قومية وإقليمية قومية ودينية وتشكل أكثر من ثلث سكان البلاد على أقل تقدير. ومن هنا كان حديث وسائل الإعلام والصحافة وحتى الدراسات (العلمية) عن الترك والتركي بديلاً عن مواطني تركيا أمر لا صلة له بواقع الحال. بل أننا أصبحنا نرى حتى في الصحافة العربية هذا المصطلح الغريب (الأكراد الأتراك). فكما لا وجود لأكراد عرب وأكراد فرس وعرب ترك، فإنه لا وجود لأكراد ترك أيضاً. يمكن لهذا المثال البسيط أن يفسر أشكالية التسمية العرقية لتركيا وتقاطعها مع الواقع القومي للسكان.

رغم أن تركيا شهدت سن دستورين آخرين عامي ١٩٦١ و١٩٨٢ إلا أن سياسة إنكار

الکرد وقمع كل تحرك لهم لم تشهد إنفراج كبير إلا في الأعوام الأخيرة. بل كانت التغييرات الدستورية تهدف أحياناً الى سد الثغرات المتبقية امام الكرد وغيرهم والتي لم ينتبه اليها المشرعون الأوائل في الجمهورية التركية. فعلى سبيل المثال أكدت المادة الثالثة من دستور عام ١٩٦١ على أن (الدولة التركية أرضاً وشعباً كل واحد غير قابل للتجزئة). كما أكدت المادة ٥٧ على (ضرورة صياغة برامج الأحزاب السياسة وأنظمتها الداخلية بصورة تتناغم مع مبدأ عدم إمكانية تجزئة الدولة والأمة). والتفسير الوحيد لهذه المواد هو أنها تقطع الطريق على الكرد للمطالبة بحق تقرير المصير ولا حتى بالإدارة الذاتية لأن الأمة التركية أمة واحدة لا يمكن تجزئتها. وحرمت المادة ٦٨ (الذين لا يعرفون القراءة والكتابة باللغة التركية من الترشيح الى المجلس الوطني الكبير). وفسرت كلمة (التركي) كما ذكرنا بصورة تشمل كل مواطني تركيا، فالمادة ٥٤ أكدت على أن (كل من إرتبط بالدولة التركية برباط المواطنة فهو تركي).

أما الدستور الأخير أي دستور عام ١٩٨٢ والذي لا يزال يعمل به فإنه يمثل تشبيهاً لسياسات وافكار قادة الإنقلاب العسكري في ١٢ أيلول ١٩٨٠. ومن هذا المنطلق لا يتردد البعض في وصفه بأنه يمثل نظاماً داخلياً لثكنة عسكرية أكثر من كونه دستوراً لدولة تدعي الديمقراطية وتبذل الجهود لنيل عضوية الأتحاد الأوروبي. ورغم التعديلات الكثيرة على بنود هذا الدستور الا انه لم يفقد مع ذلك سماته الشمولية وجوهره اللاديموقراطي.

بدأت المطالبات تتسع في السنين الأخيرة بضرورة سن دستور ديموقراطي جديد للبلاد يتناغم مع متطلبات العضوية في الأتحاد الأوروبي ومع التغييرات الديمقراطية الجارية في العالم. المعروف أن هذا الدستور فرض عبر ماسمي ظلماً به (إستفتاء شعبي) في ظل الأحكام العرفية وحالة الطوارئ وسيادة القمع الحكومي. لكنه ورغم حملات التخويف والقمع صوتت نسبة مهمة من سكان كردستان في حينه ضد إقراره. فقد أدرك الكرد منذ وقت مبكر المضمون الشمولي والعنصري لهذا الدستور. وجاءت مواد الدستور متوافقة تماماً مع توقعاتهم. فالمادة ٢٦ أكدت على (منع إستخدام أية لغة من اللغات الممنوعة قانوناً في التعبير عن وجهات النظر بصورة شفاهية أو عن طريق المطبوعات). واللغة الممنوعة والمقصودة هنا هي اللغة الكردية طبعاً. وجاءت المادة ٢٢٨ لتمنع (نشر المطبوعات باللغات الممنوعة بموجب القانون). وكان مجرد إدراج اللغة الكردية في قائمة اللغات (الأجنبية) في دليل الأحصاء السكاني لعام ١٩٨٥ سبباً كافياً لتقديم ١١ شخصاً من المشاركين في إعداد الدليل الى محكمة أمن الدولة بتهمة (إضعاف الروح الوطنية وتهديد وحدة أراضي تركيا والدعاية للقومية الكردية والنزعات الأنفصالية). هكذا تحولت الدساتير التركية منذ قيام الجمهورية الى أداة (قانونية)

بيد الحكومات المتعاقبة لأضطهاد الكرد وجميع القوميات والأقليات غير تركية الأخرى في تركيا.

تمثل الرد الكردي على التوجهات العنصرية الكمالية في العقدين الأولين من عمر الجمهورية في سلسلة من الإنتفاضات العنيفة التي شملت مناطق واسعة من كردستان الشمالية وكان أوسعها إنتفاضة عام ١٩٢٥ التي شكلت خطراً حقيقياً على النظام الكمالي. لقد تمكن الكماليون من قمع الإنتفاضة بقسوة متناهية وإتخذوا منها ذريعة للتخلص من كل من يشتهبه في ولائه للنظام الجديد و(الزعيم الأوحده) مصطفى كمال، لبدأ بذلك عهد الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري) في تركيا والذي إستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

لم تتردد الحكومة التركية خلال حملاتها الواسعة لقمع الحركات الكردية في اللجوء الى جميع الوسائل الممكنة لتشويه سمعة القائمين عليها. حتى أنها بعثت من بين رجال إستخباراتها من يقوم بمفاوضة الزعماء الكرد بإسم الحكومة البريطانية للحصول على أدلة تثبت مزاعمها حول علاقة المنتفضين بالدول الأجنبية. كما إستطاعت أن تتقنع زعيم إنتفاضة ١٩٢٥ الشيخ سعيد بيران (النقشبندي)، والذي وجد نفسه بمحض الصدفة على رأس الأنتفاضة بسبب إندلاعها قبل الموعد المتفق عليه والقبض على زعمائها الحقيقيين قبل وصولهم الى مناطقها، بعد وقوعه في أسرها بالتكر لطبيعتها القومية لصالح شعاراتها الدينية.

وكانت الحكومة التركية تهدف من وراء ذلك تحقيق جملة أهداف مهمة منها إثارة الرأي العام المحلي والعالمي ضد المنتفضين بإعتبارهم مجموعة من (الإسلاميين المتزمتين والمتخلفين الذين يناهضون الإصلاحات الكمالية العصرية ويهدفون من وراء حركتهم المسلحة إعادة السلطنة والخلافة الى تركيا). وكانت أفكار التحديث والتخلص من مخلفات الدولة القروسطية العثمانية تسود قطاعات واسعة من أصحاب الرأي والنفوذ في بلدان المنطقة والتي كانت تحتفظ بذكريات مريرة عن السلطنة والخلافة. كما أن إتهام المنتفضين بالتزمت الديني ومحاولة إعادة السلطنة والخلافة يبرر للكماليين قمعهم بقسوة دون أن يواجهوا إعتراضات تذكر من الرأي العام المحلي والعالمي. لقد تأثرت الصحافة العالمية بالمزاعم الكمالية ونقلت أشهر الصحف الغربية والسوفيتية انذاك تلك المزاعم دون التدقيق فيها في أكثر الأحوال.

لا بد من الإشارة هنا الى حقيقة مهمة وهي أن إتهامات الحكومات التركية للحركة الكردية في تركيا وغيرها تغيرت خلال القرن العشرين بتغيير الظروف السياسية لتتناغم مع المستجدات. ففي العشرينات وعندما كانت أفكار التحديث ومحاولات التخلص من أعباء القرون الوسطى سائدة، أتهم الكرد بالرجعية والتزمت الديني. ومع ظهور بوادر الحرب الباردة

أصبحت تهمة الشيوعية تلاحق كل تحرك كردي، وهي تهمة تناقض الأولى الى حد كبير اذ لا يعقل ان يتحول هؤلاء المتزمتين الدينيين بين عشية وضحاياها الى متبنين للأفكار الشيوعية المادية. وأخيراً وعندما آلت الشيوعية الى السقوط ولم تعد هذه التهمة تشير إهتمام الحلفاء الغربيين، سارعت الحكومة التركية تبحث عن تهمة جديدة تتقاطع مع قيم عصر حقوق الإنسان وحل المشاكل عبر الحوار والأساليب السلمية فوجدت ضالتها في صفة الإرهاب لتلصقها بالحركة الكردية وتبرر من خلالها سياساتها القمعية بحجة مقاومة الأعمال الإرهابية.

رغم المحاولات الكثيرة والفاشلة للكماليين لفبركة أدلة تؤكد إرتباط إنتفاضة عام ١٩٢٥ بالقوى الإستعمارية الغربية وبخاصة بريطانيا، إذ كانت مشكلة الموصل لازالت عالقة معها، فقد كانت مساعدات السلطات الفرنسية في سوريا للكماليين والسماح لهم بنقل قوات كبيرة عبر الأراضي السورية لمباغطة المنتفضين من الحلف عاملاً مهماً في خلخلة التوازن العسكري بين الطرفين كمقدمة لقمع الإنتفاضة.

مارست الحكومة التركية بعد قمع تلك الإنتفاضة والإنتفاضات اللاحقة في ١٩٣٠ - ١٩٣٢ و ١٩٣٧-١٩٣٨ سياسة تنكيل شديدة بحق الكرد شكلت المجازر والإعدامات الجماعية بحق السياسيين والمثقفين الكرد وحرقت وتدمير القرى الكردية وتهجير مئات الألوف من السكان الكرد الى غرب الأناضول وإسكان المهاجرين الأتراك العائدين من البلقان في كردستان أبرز حلقاتها. رافق ذلك كله إنكار وجود الكرد ومنع إستخدام تسمية كردستان ومحاولة إزالة أي أثر تاريخي أو ثقافي يشير الى هذا الشعب ووطنه. لقد إنغمست جميع مؤسسات الدولة في تنفيذ مفردات هذه السياسة بهمة بالغة. فالجيش التركي يقمع تحركات الكرد ويدمر قراهم ومدنهم ومزارعهم وتعمل المدارس والمؤسسات التعليمية على تتركهم ومسح شخصيتهم القومية وتبذل المؤسسات (العلمية) جهوداً كبيرة لإثبات مالا يمكن إثباته ألا وهو كونهم أتراكاً (ضلوا سبيلهم وإبتعدوا عن أمتهم وعليهم الإنصهار في بودقتهم من جديد وإلا وجب إبادتهم).

إنتهت تلك المرحلة بالقضاء على آخر إنتفاضة كردية في منطقة درسيم والتي يسكنها كرد الظاظا (العلويون) وذلك عام ١٩٣٨، والتي وصفها عالم الإجتماع التركي المعروف بمواقفه الأنسانية إسماعيل بيشكجي، بعملية إبادة جماعية، ليخرج المسؤولين الأتراك بعدها ويزفوا نبأً (القضاء على التمرد الكردي والى الأبد) وعبرت الصحافة التركية عن (الحادث التاريخي) بصورة قبر كتب عليه (ها هنا يرقد حلم كردستان المستقلة). كما أعلن وزير الداخلية التركي عن (عدم وجود قضية كردية في تركيا بعد اليوم).

لا يمكن نكران حقيقة أن الضربة كانت قاصمة للظهر ودخلت الحركة الكردية في تركيا بعدها مرحلة جزر مريضة، إذ لم يشهد العقدين التاليين لقمع إنتفاضة درسيم أي تحرك كردي ملحوظ هناك. وكان التعاون الأقليمي بين الدول التي تتقاسم كردستان على أشده ولعب دورا كبيرا في قمع التطلعات الكردية المشروعة. فقد شهد القرن العشرين منذ العشرينيات وحتى أيامه الأخيرة (إذ عقدت خلال الأعوام الأخيرة من عقد التسعينيات سلسلة من الاتفاقات الأمنية بين تركيا من جهة وكل من سوريا وإيران من جهة أخرى بهدف قمع الحركة الكردية في تركيا وأي تحرك كردي في أي من بلدان الشرق الأدنى) مئات الإتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات الثنائية والجماعية بين الدول التي تتقاسم كردستان وبمباركة الدول العظمى في أغلب الأحوال. وشكلت مسألة التصدي للمحاولات الكردية وقمع أي تحرك كردي على جانبي الحدود بندا أساسيا ودائما في جميع تلك الإتفاقيات والمعاهدات دون إستثناء.

رغم أن نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة الأفكار النازية والفاشية والعسكريتاريا كانت تبشر بعصر جديد تسوده قيم أكثر إنسانية، إلا أن ما مسّ تركيا منها كان ضئيلا جدا تمثل في قيام ما سميّ بنظام تعدد الأحزاب ولكن في إطار الفكر الكمالي السائد وليس خارجه. لم يأتي النظام السياسي الجديد في تركيا للكرد بشئ يذكر سوى أن أصواتهم الإنتخابية أصبحت تشكل ثقلا لا يمكن اهماله في الصراع على السلطة بين الأحزاب التركية المختلفة. فقد كانت الأحزاب التركية المتنافسة تتذكر تلك الأصوات وأصحابها أثناء الحملات الإنتخابية لتعود وتنساها بعد ذلك بسرعة قياسية. ويسبب حالة التخلف التي كانت تعاني منها كردستان وطبيعة المجتمع الكردي والعلاقات القبلية فإن الزعماء القبليين والإقطاعيين وشيوخ الطرق الصوفية كانوا هم المستفيدون الوحيدون من المتغيرات الجديدة، إذ دخلوا في علاقات متشابكة مع الأوساط الحاكمة في تركيا التي بدأت تمارس مع الكرد لعبة سياسية مزدوجة تمثلت في شراء الأصوات الإنتخابية من الزعامات الكردية التقليدية ودعم مواقعها الاجتماعية والإقتصادية في المجتمع الكردي مع الإستمرار في سياسة الإضطهاد والقهر القومي والقمع بحق الجماهير الشعبوية الكردية الواسعة التي بقيت تعاني الأمرين على أيدي السلطات التركية. وقد أعطى الكرد أصواتهم في إنتخابات ١٩٥٠ للحزب الديمقراطي لا حبا في الحزب وبرنامج الإنتخابي بل نكاية بحزب الشعب الجمهوري الذي مارس سياسة في غاية العنصرية تجاههم لسبع وعشرين عاماً (١٩٢٣-١٩٥٠). وأثبتت تلك الإنتخابات فشل سياسة ذلك الحزب في صهر الكرد وقهرهم رغم إنتهاجه في السنوات الخمس الأخيرة من حكمه سياسة مزدوجة تجاه الكرد في تركيا تمثلت في مغازلة الإقطاعيين الكرد وتخفيف

الضغط عليهم في نفس الوقت الذي كان يمارس القمع بحق الجماهير الكردية الواسعة. وكان مرشحو الحزب الديمقراطي ينشرون الوعود الإنتخابية في كردستان ويتحدثون عن المساواة بين السكان

وضرورة الإهتمام بتطوير ولايات البلاد الشرقية (في محاولة منهم لتجنب استخدام كلمة كردستان إذ يشير الأتراك عادة الى المناطق الكردية بتسمية شرق الأناضول أو الولايات الشرقية أو جنوب شرق الأناضول فقط بعد تكريس نتائج سياسات التتريك في مناطق واسعة من كردستان الشمالية). ولكن هذه الوعود (الديمقراطية) سرعان ما طواها النسيان بعد فوز الحزب الديمقراطي ووصوله الى سدة الحكم في البلاد، إذ لم يجري إلغاء أي من السياسات الجائرة التي مارسها حكومات حزب الشعب الجمهوري على مدى أكثر من ربع قرن. مع ذلك شهد الوضع السياسي في تركيا في النصف الثاني من الخمسينات إنفراجا نسبيا حاول الوطنيون الكرد إستغلاله لصالح القضية الكردية عن طريق نشر وإصدار بعض الصحف والمجلات باللغة التركية. طالبت هذه الأصدارات برفع الحيف عن الولايات الشرقية وضرورة إيلاء الإهتمام بتطويرها. ولكن الرد الحكومي جاء سريعا وذلك عندما ألقت السلطات القبض على ٤٩ من السياسيين والطلبة الكرد في ١٧ ديسمبر ١٩٥٩، وكان بينهم الكاتب الكردي المعروف الشهيد موسى عنتر والعديد من الشخصيات الكردية التي لعبت فيما بعد دورا بارزا في الحياة السياسية والثقافية الكردية في تركيا. وكانت التهمة الموجهة الى هؤلاء (النشاط الشيوعي الممنوع قانوناً في تركيا) وذلك تناغما مع سياسة الدولة إزاء التحركات الكردية.

جاء الإنقلاب العسكري الأول في تركيا في ٢٧ أيار ١٩٦٠ ليضع حدا لعملية الإنفراج السياسي ويقضي على التحرك الكردي والديمقراطي في البلاد (فقد أشار قادة الإنقلاب الى تزايد النشاط السياسي الكردي في مورد تبريرهم لتحركهم العسكري). وخلال العقدين التاليين أصبحت الإنقلابات العسكرية (حدث إنقلابان آخران في ١٩٧١ و ١٩٨٠) سمة أساسية في الحياة السياسية التركية. فكلما تنامي نفوذ القوى الديمقراطية واليسارية ومعهما الحركة القومية الكردية وإزدادت شعبيتها كانت القيادة العسكرية تحرك القوى القومية المتطرفة للأصطدام بها والقيام بأعمال أرابية وإثارة الفوضى والرعب بل وتحويل المدن والجامعات الى ساحات للصراع والإقتتال، الأمر الذي كانت تلك القيادة تتخذه كمبرر للقيام بإنقلاب عسكري والقفز الى السلطة بحجة حماية وحدة البلاد وأمن مواطنيها. وعندما تكرر هذا الأمر لثلاث مرات خلال عقدين من الزمن ولم يعد يقتنع به احد داخل تركيا وخارجها، قرر الجنرالات إدارة البلاد بصورة مباشرة من خلال إجراء تغييرات دستورية تؤمن لهم السيطرة

على مقدرات البلاد. وهذا ما حدث بعد الانقلاب الأخير في ١٢ أيلول ١٩٨٠ ولا يزال العسكر يمارسون سلطات واسعة من خلال مجلس الأمن القومي التركي الذي لا يجرؤ أحد في تركيا بدءاً من رئيس الجمهورية ومروراً برئيس الوزراء ووزراء ورؤساء الأحزاب السياسية والقضاة إلخ الخروج على قراراته.

وقدر تعلق الأمر بالقضية الكردية أعلن قادة الانقلاب العسكري الأول إخلاصهم لسياسة اضطهاد الكرد وقمع أي تحرك لهم. فبعد أربعة أيام فقط من قيام الانقلاب نشرت الصحافة التركية مزاعم مفادها أن لجنة الوحدة القومية (اللجنة التي شكلها الإنقلابيون لإدارة البلاد) حصلت على أدلة تفيد بأن بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الحاكم كانوا يخططون لإقامة دولة كردستان المستقلة، وإنها أي اللجنة وضعت حداً للنشاطات التي تهدف الى تفتيت تركيا كما أنها ستقوم بفرض شعار (تركيا للأتراك على الذين يفكرون بطريقة أخرى ولا يؤمنون بهذا الشعار الخالد!). وقد عبر يشار كمال (الروائي المشهور والكردى الأصل) بعد لقائه بالزعماء الجدد للبلاد بعد الانقلاب مباشرة بأنهم (يتبنون منهجا عنصريا تجاه القضية الكردية). وتصدى قائد الانقلاب الجنرال جمال كيورسل بنفسه لإعلان إلتزام النظام الجديد بتلك السياسة عندما خاطب سكان مدينة آمد الكردية (دياربكر) وأكد لهم بأن الأرض التي أنجبت ضياء كيوك ألب، منظر الأيديولوجية القومية التركية، لا يمكن أن تكون كردية ناكرا وجود الكرد لا في دياربكر فقط بل في الولايات الشرقية كلها، وإتهم الذين يروجون لوجود الكرد في تركيا (بمحاولة التفريق بين أبناء الأمة الواحدة) ولم ينسى الجنرال أن يتوعد الكرد بالويل والثبور إذا لم يلتزموا بمبادئ هذه السياسة او حاولوا الخروج عليها. ونظرة واحدة الى الصحافة التركية التي تعود الى تلك الأيام تكفي للأطلاع على الكم الهائل من الأفكار العنصرية المشابهة لما كان يؤمن به زعيم الإنقلابيين، والذي وصل به الأمر الى ان يبدي تخوفه من (إنقراض الأمة التركية خلال ٥٠ عاماً إذا لم يتبنى النظام رسمياً سياسة الصهر القومي بحق العناصر الغير تركية). وكان من بين الإتهامات التي وجهها زعماء الانقلاب الى نظام عدنان مندريس وجلال بايار هو غض النظر عن النشاط الكردي رغم قيام النظام المذكور أيضا بقمع كل تحرك كردي مهما كان نوعه وحجمه.

تماشياً مع سياسة الإنقلابيين جرى إعتقال ٤٨٥ كردياً في اليوم الخامس من الانقلاب وتم حجزهم في سيواس. ولجأ النظام الجديد أيضا الى سياسة ترحيل العوائل الكردية المشتبه بها الى غرب البلاد أو جمع أعداد كبيرة منها في معسكرات شبيهة بمعسكرات الإعتقال، والتي تطلق عليها عادة في تركيا وغيرها من الدول التي تتحكم برقاب الكرد مصطلح غريب لا يمت

بصلة الى واقع هذه المعسكرات ألا وهو (المجمعات السكنية أو القرى العصرية). وشهدت الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٥ محاكمات كثيرة للسياسيين الكرد. كما شهدت المدن الكردية تحركات شعبية واسعة ضد الإنقلابيين.

وجاء الدستور التركي الذي أقر عام ١٩٦١ ليكرس المبادئ الأساسية لتلك السياسة العنصرية إزاء الكرد والقوميات الغير تركية في البلاد. وكان مجرد طلب عضو لجنة إعداد الدستور والمؤرخ التركي المشهور طارق ظفر طونايا بمساواة اللغات في تركيا سبباً كافياً للإيقاع به من قبل رئيس اللجنة لدى قادة الانقلاب وعزله وزميل له من عضوية اللجنة. ولكن لم يكن بالأمكان، لا من خلال بنود الدستور ولا عن طريق التهديد والوعيد إبقاء كرد تركيا بعيدين عن التطورات التي كانت تجري على الجانب الآخر من الحدود، نقصد بها الأحداث التي كانت تشهدها كردستان العراق.

من المعروف أن النظام الجديد في العراق والذي أعقب إنقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ أقر حقيقة تاريخية قائمة دستوريا، دون أن ينفذ شيئاً منها على الصعيد العملي، وهي شراكة العرب والكرد في الوطن العراقي. وأدى ذلك الى جانب خطوات أخرى قام بها نظام قاسم مثل خروج العراق من حلف بغداد (السننوتو) وتمتين العلاقات مع الدول الاشتراكية وغيرها من الخطوات الى إثارة عداة تركيا التي لم تتوانى وبالتعاون مع شركة نفط العراق عن اللجوء الى كل الوسائل لإضعاف النظام الجديد واغرقه في المشاكل. فإليها بالذات توجه أصابع الإتهام في إثارة أحداث كركوك في تموز عام ١٩٥٩ (اي بعد خروج العراق من حلف بغداد بأربعة أشهر فقط)، ومن ثم العمل مع القوى الغربية لإسقاط نظام عبدالكريم قاسم بعد أن بدأ يفقد شعبيته شيئاً فشيئاً بسبب سياساته اللاعقلانية وبخاصة حملاته المجنونة ضد الشعب الكردي والمجئ بنظام البعث الدموي في ٨ شباط ١٩٦٣.

اندلعت حركة مسلحة في كردستان العراق في ١١ ايلول ١٩٦١ بسبب سياسات قاسم اللاديمقراطية وكذلك النزعات الشوفينية في أوساط القيادات العسكرية والأمنية والأعلامية. رفعت تلك الحركة (وتسمى في الأدبيات السياسية الكردية بثورة ايلول) بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه الراحل مصطفى البارزاني شعاره المعروف

(الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان). تجمعت القوى الوطنية الكردية في كردستان العراق حول الحركة، التي أثرت بصورة ملحوظة في كرد الأجزاء الأخرى من كردستان الذين حاولوا رغم سياسات الملاحقة والتنكيل أن يمدوها بالتعاطف والمساعدة، بل أن العديد منهم إلتحقوا بها وقاتلوا في صفوفها.

وتحت تأثير أحداث كردستان العراق لوحظت بوادر نهوض سياسي وثقافي كردي في تركيا تمثل في تشكيل بعض الأحزاب السياسية السرية كالحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا (تأسس في منتصف الستينيات على يد المحامي فائق بوجاك والذي أعتيل عام ١٩٦٧ عندما كان نائباً عن أورفة في البرلمان التركي وعقد الحزب مؤتمره الأول عام ١٩٧٠). كما ظهرت جمعيات مارست نشاطاً ثقافياً وسياسياً علنياً ولكن تحت مسميات غير كردية كنوادي الشرق الثقافية الثورية (DDKO). كان أعضاء هذه النوادي من طلبة الجامعات الكرد الذين تبخوا في أغليبيتهم الساحقة أفكاراً يسارية معادية للأوساط الحاكمة التركية والقوى الكردية المرتبطة بها من الإقطاعيين والزعماء القبليين المحليين الذين وقفوا ضد الحركتين اليسارية التركية والقومية الكردية. وقامت هذه الجمعيات التي ضمت في صفوفها أكثر من ٢٠ ألف عضو بتنظيم تجمعات جماهيرية كبرى في كردستان عرفت بتجمعات الشرق. وقد حلل عالم الاجتماع التركي إسماعيل بيشكجي المضامين الاجتماعية لتلك التجمعات وشعاراتها والتي كانت تؤكد على ضرورة التخلي عن سياسة الأهمال للمنطقة الكردية ومحاولة إبقائها في بحور الفقر والامية والمرض وإغراقها بمراكز الجندرية والسجون ومراكز البوليس بدلا من المدارس والمستشفيات. وعلى سبيل المثال فقط نشير الى أن الدولة كانت تخطط لبناء سجن كبير في هكاري أعتبر في حينه أكبر (مشروع) في الولاية كلها. كما رددت خلال تلك التجمعات شعارات معادية للإقطاعيين المحليين الذين تحولوا الى أدوات وأذنان للسلطة العاشمة في كردستان. لعبت التجمعات المذكورة دوراً مهماً في جذب الجماهير الواسعة الى حلبة النشاط السياسي الأمر الذي أثار الهلع في نفوس الأوساط الحاكمة في تركيا.

من الجير بالذكر ان الفئة المثقفة الكردية لعبت دوراً مهماً في مواصلة المقاومة الروحية التي أبادها الشعب الكردي بوجه سياسة الإنكار والقمع والصهر القومي التي تبنتها ولا زالت الحكومات التركية المتعاقبة بحق هذا الشعب. ويعتبر الشهيد موسى عنتر رائداً في هذا المجال ولم تنسى السلطات التركية (جرمته) تلك وقتلته في أيلول عام ١٩٩٢ بصورة بشعة بعد أن تجاوز السبعين من العمر ورمت بجثته ممزقة على قارعة الطريق. وظهر الى جانبه عدد آخر من المثقفين الكرد الذين أصدرت بعض المجلات والجرائد باللغتين التركية والكردية والتي لم تتجاوز الأعداد التي صدرت من أي منها عدد أصابع اليد، إذ سرعان ماكانت السلطات تمنعها وتلقي بأصحابها وكتابها في السجون أو تقتلهم عن طريق قتلة مأجورين لتسجل الحوادث بعد ذلك بحق فاعلين مجهولين. ونستطيع القول بأن تركيا تأتي في مقدمة دول العالم من حيث العدد الكبير من الجرائم التي تسجل بحق الفاعلين المجهولين رغم أنهم

معروفون كما يبدو لدى الأوساط المنتفذة في الدولة.

استمرت الملاحقات والمحاکمات بحق الوطنيين الكرد خلال الستينيات وكانت المحاکمات تجري في أكثر الأحوال بصورة سرية تجنباً لردود الأفعال والأصداء السياسية. قلما يصادف المرء كاتباً أو مثقفاً كردياً من تركيا لم يدخل السجن ولم يتعرض الى التعذيب بتهمة نشر الأفكار الكردية أو الشيوعية. وإدراكاً منها لخطر المطبوعات الكردية على سياسة الإنكار والعزل منعت الحكومة التركية عام ١٩٦٧ دخول أي مطبوع كردي أو شريط مسجل باللغة الكردية الى تركيا. وعلى صعيد العلاقات الخارجية كان التنسيق والتعاون بين تركيا وحليفاتها العراق وإيران ومباركة من الولايات المتحدة وبريطانيا في أوجها للبقاء على الحركة الكردية في كردستان العراق وإستباق ظهور تحركات كردية مشابهة في تركيا وإيران.

ولم تتردد الحكومة التركية على طريق تنفيذ سياسة الصهر القومي بحق الكرد وإستباق ظهور قضية كردية ملتزمة في البلاد في اللجوء الى كل الوسائل الممكنة، حتى أنها لم تتردد في العودة الى مايشبه نظام الدوشرمة العثماني. فقد أخذت تجمع أعداداً كبيرة من الأطفال الكرد في مجمعات سكنية تحت إسم (الأقسام الداخلية) وتقطع كل صلة لهم بأهاليهم وتمنعهم من التحدث إلا باللغة التركية وتخضعهم لبرامج تعليمية وتثقيفية تركية تجعل منهم أتراكاً يتباهون بإنتمائهم للأمة التركية ويرفضون أن ينعنوا بغير التركي الذي يعتبرونه في ظل الفكر العنصري السائد في تركيا شيئاً معيباً لايد من تفاديه والتخلص منه. وصل عدد هذا النوع من المدارس في كردستان في العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١ الى ٥١ مدرسة بلغ عدد طلابها أكثر من ٢٠ ألفاً، مقابل ٦ مدارس فقط في غرب البلاد والتي كانت مخصصة أيضاً لأبناء الكرد والأقليات القومية في تلك المناطق.

مع ذلك وفي ظل هذا الجو المسموم بالفكر العنصري المقيت ظهرت في تركيا شخصيات وحركات سياسية تدين هذه السياسة وتدعو الى الاعتراف بالوجود الكردي في البلاد. ويأتي عالم الاجتماع التركي إسماعيل بيشكجي في مقدمة الشخصيات التي تبني هذا الموقف وقضى بسببه سنوات طويلة من عمره في السجون التركية.

وكان حزب عمال تركيا أول حزب سياسي علني يتخذ موقفاً واضحاً إزاء القضية الكردية وينتقد سياسة الإنكار والصهر القومي بحق الكرد. تدرج الحزب في مواقفه خلال فترة الستينيات، فقد كان يعتبر القضية الكردية في بداية الأمر نتيجة للتخلف الإقتصادي والإجتماعي الذي يسود الولايات الشرقية من البلاد وكان الحل يكمن في تصوره في إزالة هذا

التخلف دون أن ترافق ذلك المطالبة بتحقيق المطامح القومية للکرد. ولم يكن للحزب حتى عام ١٩٧٠ برنامجاً محدداً حول هذه القضية. ولكن مع تنامي دور العناصر الكردية في الحزب وانتصارات الحركة الكردية في العراق وبخاصة (إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ بين قيادة الحركة الكردية وحكومة البعث حول الحكم الذاتي لكرديستان العراق والذي لم ينفذ منه شيئاً على الصعيد العملي)، خطا حزب العمال خطوة كبرى نحو صياغة وتبني موقف جري وواضح إزاء القضية الكردية في تركيا. فقد تبني الحزب في مؤتمره الرابع المنعقد خلال الفترة (٢٨-٣١) من أكتوبر عام ١٩٧٠ قراراً خاصاً بصدد القضية الكردية إتسم بالوضوح والجرأة. وشكل هذا الموقف علامة بارزة على صعيد العلاقات بين الحركة الديمقراطية واليسارية التركية والحركة القومية الكردية في تركيا. أكد الحزب في قراره المذكور على حقيقة وجود الشعب الكردي في تركيا وأدان سياسة الإضطهاد والصهر القومي التي إنتهجتها الحكومات التركية المتعاقبة منذ بداية العهد الجمهوري بحق هذا الشعب والتي إتخذت شكل حملات قمع دموية، كما أعلن الحزب دعمه لنضال الشعب الكردي من أجل الحصول على الحقوق الدستورية والديمقراطية وإعتبر إتخاذ مثل هذا الموقف إزاء هذه القضية واجباً عليه. كما دعى القوى الكردية والتركية الديمقراطية الى التكتاف على طريق تحقيق تلك الأهداف الديمقراطية.

وفي الوقت الذي رحبت القوى السياسية الكردية في داخل تركيا وخارجها بهذا الموقف وأعتبرته تحولاً نوعياً على صعيد بناء علاقات جديدة بين الترك والکرد وعلى طريق النضال المشترك بين الشعبين، تحركت القوى القومية المتطرفة والفاشية العسكرية للقضاء على هذا التوجه (الخطير) على مستقبل الدولة التركية قبل إستفحال الأمر.

قام الجنرالات وبالتعاون مع سليمان ديميريل وكان آنذاك رئيساً للوزراء وزعيماً لحزب العدالة بترتيب إنقلاب ١٢ آذار ١٩٧١ المعروف في الدراسات التركية ب (إنقلاب المذكرة) والذي إعتبره المراقبون السياسيون مؤامرة مكشوفة لتفادي تنامي الوزن السياسي لقوى اليسار التركي والحركة القومية الكردية. وكان الإنقلاب يهدف بطبيعة الحال الى تثبيت وترسيخ سيطرة العناصر اليمينية والقومية المتطرفة على الأمور في تركيا.

وكان الغرب يدعم بصورة مكشوفة تلك التوجهات في تركيا التي كانت تمثل بالنسبة إليه أهمية حيوية كبرى في ظل الحرب الباردة مع المعسكر الشرقي. وكانت أراضي كردستان بالذات والقريبة من الحدود السوفيتية قد أصبحت مركزاً للعديد من القواعد العسكرية المهمة التابعة لحلف الناتو.

أعقب الإنقلاب مباشرة إعلان حالة الطوارئ في إسطنبول وديار بكر وسيرت. ويشير إعلان حالة الطوارئ في هذه الولايات بالذات الى مراكز تنامي الحركتين اليسارية والكردية. كما ان أول حزب جرى منعه من ممارسة النشاط السياسي كان حزب عمال تركيا بسبب قراره المشار اليه حول القضية الكردية في المؤتمر الرابع للحزب. وقدم زعماء الحزب برئاسة بهيجة بوران الى محاكم خاصة حكمت عليهم بالسجن لمدد متفاوتة. وجرى تعديل ثلاثون مادة من مواد دستور عام ١٩٦١. كانت المحصلة النهائية لتلك التعديلات القضاء على مظاهر الحياة الديمقراطية الشكلية في البلاد. إتخذت كل تلك الإجراءات تحت شعار حماية البلاد من الأخطار التي تهدد وحدتها الوطنية والقومية. وقد ضخم رئيس وزراء تركيا الجديد آنذاك نهاد إيريم من حجم تلك المخاطر الى الحد الذي إعتبر فيه حتى (وجود دستور في البلاد في ظلها نوعاً من الترف الغير مقبول).

كما أعقبت الإنقلاب موجة من حملات الملاحقة والقمع ضد القوى السياسية الديمقراطية واليسارية والتنظيمات الكردية في البلاد. ففي مايس من نفس العام قدم ٢٢ كردياً الى المحاكمة في ديار بكر بتهمة العمل على إقامة دولة كردية في شرق تركيا. وكان المعتقلون أعضاء في نوادي الشرق الثقافية الثورية المعروفة إختصاراً ب(DDKO). كما جرت حملات إعتقال في ماردين وديار بكر وغيرها من المدن الكردية. وكان من بين المعتقلين شخصيات كردية إشتهروا فيما بعد ككمال بورقاي زعيم الحزب الإشتراكي الكردستاني ومهدي زانا الرئيس الأسبق لبلدية ديار بكر وزوج البرلمانية الكردية ليلي زانا والكاتب الشهيد موسى عنتر والباحث محمد أمين بوز أرسلان والدكتور ناجي كوتلاي وطارق ضياء أيكنجي وشرف الدين أيلجي وآلاف غيرهم قدرتها المصادر الكردية بأربعة آلاف شخص في ديار بكر وسيلوان فقط، بينما إعترفت السلطات التركية نفسها بأنها ألفت القبض خلال عام واحد فقط وفي ديار بكر وسمرت الحاضعتين لحالة الطوارئ على أكثر من عشرة آلاف شخص.

وفي مايس ١٩٧٢ جرت محاكمة ٢٩ كردياً من قادة وأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا من قبل محكمة خاصة وحكم عليهم جميعاً بالسجن، كما حكم على عدد من قادة الحزب بصورة غيابية وبخاصة على زعيم أحد جناحي الحزب الدكتور شيفان (سعيد قمرزتويراق) الذي كان قد إلتحق مع العديد من أنصاره بالحركة المسلحة الكردية في كردستان العراق وقتل هناك في تصفيات داخلية مع جناح الحزب الآخر الذي تزعمه سعيد أيلجي (لاتزال التفاصيل المتعلقة بالتصفيات التي طالت سعيد أيلجي والدكتور شيفان تحيطها الغموض وتتضارب حولها الآراء). وفي آب من نفس العام حكم على عالم الإجتماع التركي

المشهور إسماعيل بيشكجي بالسجن لمدة ١٣ عاماً بتهمة الدعاية للشيوعية والحركة القومية الكردية.

وكانت الحكومة التركية تعمل مافي وسعها لتشديد قبضتها على كردستان وتتخذ أشد الإجراءات قسوة لمنع اي نهوض قومي كردي، فإلى جانب حملات الملاحقة والقمع والزج بالآلاف من الكرد في السجون كانت القوات التركية تقوم بمناورات عسكرية واسعة في المنطقة وبالذخيرة الحية لتخرج الصحف التركية بعدها وتشير بمناشيتات عريضة بأن المناورات كانت ناجحة جداً وهي تحذير جدي للذين يزعمون بوجود أكثر من أمة واحدة في تركيا. وعلى الصعيد الأقليمي واصلت تركيا تنسيقها مع إيران وحليفاتها في إطار حلف الستو ضد أية مكاسب يحصل عليها الشعب الكردي في كردستان العراق أو في أي جزء آخر من أجزاء كردستان.

بعد إنتخابات ١٩٧٣ لوحظ شئ من الإنفراج السياسي في تركيا وحاولت القوى الوطنية الكردية رغم إستمرار الإجراءات البوليسية والأدارية والعسكرية القاسية في كردستان أن تعلق جراحاتها وتعود الى ممارسة النشاط السياسي. ومع حلول منتصف السبعينات كانت هناك تنظيمات سياسية كردية سرية أو شبه علنية تمارس النشاط السياسي والثقافي في أغلب المدن الكردية وكبريات المدن التركية مثل إسطنبول وأنقرة وأزمير. وتميزت من بين تلك التنظيمات جمعيات نوادي الشوق الثقافية الثورية الديمقراطية التي كانت تمارس نشاطاً سياسياً وثقافياً واسعاً في المتروبولات التركية والولايات الكردية. كما ظهرت الى جانبها الأتحادات الديمقراطية الثورية للنساء والمعلمين. إرتبط الأتحاد الأخير بجناح الدكتور شفان في الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا. وكان هذا الجناح يدعو الى إجراء تعديلات كبيرة في برامج الحزب والتي كانت تهدف الى تحويله من حزب قومي يتخذ من الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق نموذجاً له الى حزب يساري ينسجم مع المفاهيم السياسية التي كان يتبناها زعيمه الروحي الدكتور شفان وأنصاره والذين كانوا من العناصر الشابة التي كانت ترفض العمل مع القيادات الكردية التقليدية وكانت تتبنى أفكاراً ماركسية - لينينية راديكالية.

إلى جانب هذه التنظيمات الشبه علنية كانت هناك تنظيمات كردية تعمل بصورة سرية. وتشكلت الأخيرة بعد إفتراق الكوادر الكردية عن الحركات اليسارية التركية بصورة نهائية بعد مناقشات ومباحثات فكرية إستغرقت أكثر من عقد من الزمن عن مسائل (الثورة الإشتراكية في تركيا) و(حق تقرير المصير للشعب الكردي في ظل الحكم الإشتراكي وغيرها من القضايا الفكرية) التي لم تعد تغري الوطنيين الكرد وتبقيهم في صفوف حركات اليسار

التركي. حتى حزب العمال في تركيا أجبر على التراجع عن مواقفه السابقة تحت ضغط السلطات والعناصر المساومة وبخاصة أثناء محاكمة قادته والذين أكدوا، رغم تلك العبارات الواضحة التي أقرها مؤتمر حزبهم الرابع المشار اليه اعلاه، على أنهم لم يطالبوا إلا بوقف الإجراءات اللاديمقراطية واللاستورية بحق مواطني تركيا من ذوي الأصول الكردية. وقد توضحت معالم التوجهات الجديدة للحزب في برنامج الذي أقر عام ١٩٧٥ والذي لم يتضمن سوى عبارات عامة عن النضال ضد النعرات العنصرية والشوفينية. ويبدو أن هذا التحول كان يهدف أساساً الى التخلص من منع الحزب من ممارسة النشاط السياسي العلني. إلا أنه لا يمكن إغفال دور النكسة التي حلت بالحركة الكردية في كردستان العراق بعد إتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه إيران في السادس من آذار ١٩٧٥ في توفير الأجواء المناسبة لمثل هذا التراجع. لم يكن بالإمكان أن يرضى الموقف الجديد لحزب العمال وكذلك حزب العمال الإشتراكي في تركيا، الذي كان ينظر الى القضية الكردية من زاوية إقتصادية وإجتماعية بحتة، العناصر الكردية التي لعبت دوراً كبيراً في هذه التنظيمات والتي توجهت بعد هذا التاريخ نحو تشكيل تنظيمات سياسية كردستانية خاصة بها.

حددت تلك المتغيرات ظهور الأحزاب الكردستانية الجديدة منذ منتصف السبعينات للنضال من أجل الحقوق القومية الكردية. فقد ظهر الى جانب الحزب الديموقراطي الكردستاني الحزب الإشتراكي الكردستاني (تأسس عام ١٩٧٤) وحزب العمال الكردستاني (تأسس رسمياً في ٢٧ نوفمبر عام ١٩٧٨) فضلاً عن جماعات سياسية أخرى مثل (راية الحرية)، (النضال)، (التحرر)، (كاوه) و(كوك) وغيرها. وأصدرت هذه التنظيمات جرائد ومجلات عديدة في تركيا وخارجها ناقشت على صفحاتها القضية الكردية وانتقدت سياسات الحكومة التركية بحق الشعب الكردي فضلاً عن مطالبتها بتحقيق الحقوق المدنية والقومية للكرد في تركيا.

لاشك أن تلك الإصدارات ساهمت الى حد كبير في إلقاء الأضواء على الوضع المتردي للكرد في تركيا ورفع الوعي السياسي والقومي بينهم. وبدأت بعض هذه الحركات بتشكيل خلايا سرية مسلحة خاصة بها.

حددت سياسة إنكار الوجود الكردي والقهر السياسي التي إعتمدتها الحكومات التركية المتعاقبة وحملات القمع والتنكيل التي مارستها ضد الشعب الكردي منذ تسنم الإتحاديين للسلطة في الدولة العثمانية، السمات والملامح والتوجهات الأساسية للأحزاب الكردية. فمع إتفاق القوى السياسية التركية كلها سواء في السلطة أو في المعارضة العلنية منها والسرية على إنكار وجود الشعب الكردي والقمع الشديد لأي تحرك سياسي للكرد مهما كان محدوداً

لم تعد فكرة النضال المشترك مع القوى السياسية التركية تستحوذ كثيراً على إهتمامات الوطنيين الكرد. كما أن فكرة ممارسة نشاط سياسي كردي قانوني في ظل أجواء ديمقراطية في تركيا كانت ضرباً من الخيال. لذلك نجد بأن البرامج السياسية لمعظم الأحزاب الكردستانية كانت تؤكد على النضال من أجل حق تقرير مصير الكرد وإقامة الدولة الكردية المستقلة وعن طريق الحرب الشعبية الطويلة والكفاح المسلح. حتى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي لم يرفع في الأجزاء الأخرى من كردستان أكثر من شعار الحكم الذاتي، طالب في الحالة التركية بحق تقرير المصير وشن الحرب الشعبية. كما أن الوضع الإقتصادي المزري للكرد في تركيا وتحالف الفئة الكردية المنتفذة من الإقطاعيين والزعماء القبليين والتجار مع الأوساط الحاكمة، فضلاً عن الجذور اليسارية بمختلف تياراتها للكادر السياسي الكردي (قلما يصادف الإنسان سياسياً كردياً من تركيا لم يمر بإحدى مدارس اليسار التركي)، حددت التوجهات الطبقية والأيدولوجية للأحزاب والتجمعات السياسية الكردية في كردستان تركيا، فقد تبنت هذه الأحزاب قاطبة الماركسية-اللينينية، ولكنها لم تحصل أبداً على إعترااف أي من مراكز الماركسية الرسمية. ورغم أن أكثر هذه الأحزاب رفعت الشعارات عن ضرورة إقامة الجبهة الكردية العريضة لمقاومة الإدارة الكولونيالية التركية (شكلت في شباط ١٩٨٠ جبهة القوى الوطنية الديمقراطية الكردستانية ولكنها لم تستمر طويلاً)، إلا أنها أهدرت طاقات كبيرة في صراعاتها الداخلية مع بعضها، إذ سقط المئات من الوطنيين الكرد قتلى في خضم الصراع العقيم بين تيارات وأجنحة الحركة التحررية الكردية. وقد تميز حزب العمال الكردستاني في هذا المجال بتشدده وتطرفه ومحاولاته المحمومة لإحتكار الساحة السياسية الكردية وكان في خصام مع جميع الأحزاب الكردية الأخرى تقريبا والتي إتهمها بالإنتهازية وخيانة المبادئ الاشتراكية تارة أو تبني ما سمته في أدبياته بالأفكار القومية البدائية تارة أخرى.

المعروف أن المدن الكبرى والجامعات التركية تحولت في النصف الثاني من السبعينات الى ساحة حرب حقيقية بين القوى اليمينية المتطرفة، تميزت من بينها منظمات (الذئاب الغبر) و(مجموعات الكومانندوس) التابعة لها والتي كان حزب الحركة القومية الفاشي بزعامة ألب أصلان توركيش يشرف على توجيهها وتمويلها فضلا عن حصولها على الدعم المباشر من لدن الأوساط المنتفذة في الجيش ودوائر الأمن والجندرية ومؤسسات الدولة الأخرى، وبين التجمعات والتنظيمات اليسارية المتطرفة من كل المشارب (من إعتبروا أنفسهم أنصارا ومنفذين لأفكار ماو وتروتسكي وستالين وجيفارا وحتى أنور خوجة). وتشير المصادر المختلفة الى مقتل ما يقارب الخمسة آلاف شخص وجرح ١٤ ألف آخرين في خضم هذا الصراع العقيم خلال العامين

الذين سبقا إنقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ قتل أكثرهم على أيدي العصابات اليمينية المتطرفة. من المؤسف أن الأحزاب والمجموعات الكردية تورطت في هذا الصراع الى جانب القوى اليسارية في الأغلب، رغم إنتقاداتها المريرة له بل وإصطدامها ببعض أطرافها.

يبدو أن القوى الخفية المنتفذة في الجيش والأمن ومؤسسات الدولة الأخرى كانت تغذي حالة الصراع والفوضى هذه لتبرير القيام بالإنقلاب العسكري الذي كانت تعد العدة له. وجاءت أحداث ثورة الشعوب الأيرانية لتعجل من عملية قفز الجنرالات الى السلطة في ظل متغيرات سياسية وإستراتيجية كانت تتجاوز حدود تركيا والمنطقة.

وعلى الصعيد الداخلي قامت القوى اليمينية بإثارة النعرات الطائفية بين السنة والعلويين وكانت من نتائجه المباشرة الأحداث الدموية التي وقعت في ماراش (مرعش) والتي أسفرت عن مقتل أكثر من مائة شخص وجرح عدة مئات كان أكثرهم من العلويين الكرد. ومن المهم أن نشير هنا الى أن العلويين الكرد منهم والترك ولأسباب تاريخية معروفة كانوا موالين عموماً للأحزاب اليسارية والعلمانية في تركيا بسبب الأضطهاد الديني الذي عانوا منه على أيدي سلاطين آل عثمان وولاتهم وشيوخ إسلامهم. إستغلت الحكومة هذه الأحداث وقررت فرض حالة الأحكام العرفية في إسطنبول وأنقرة وإحدى عشرة ولاية كردية. وخلال تلك الأحداث حاولت الحكومة ولكن دون نجاح شق صفوف الحركة الكردية عبر إثارة الخلافات بين الكرد السنة والعلويين.

خلاصة القول شكلت أحداث ثورة الشعوب الأيرانية والتوتر السياسي الذي رافقها في المنطقة والنجاحات الوقعية التي حققتها الحركة القومية الكردية في كردستان إيران، وحالة الفوضى والصراع بين القوى اليمينية واليسارية المتطرفة في المدن التركية الكبرى فضلا عن تنامي النشاط الكردي والديمقراطي في تركيا نفسها، المبررات التي إستند عليها الجنرالات في القفز الى السلطة بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو والتي شعرت بتعرض مصالحها الحيوية في هذه المنطقة المهمة من العالم الى مخاطر جدية.

لقد لوحظ آنذاك قيام عدد من رجال المخابرات المركزية الأمريكية بزيارات عديدة الى كردستان تركيا لتقصي الحقائق وتحديد مدى خطورة الوضع في كردستان وحولها على المصالح القومية الأمريكية.

إتسمت سياسات الطغمة العسكرية التي إستلمت زمام الأمور في تركيا في ١٢ سبتمبر من عام ١٩٨٠ بالتشدد وتجاوز الحدود حتى بالمعايير التركية. فقد شكل قادة الإنقلاب مجلس الأمن القومي (MGK) الذي بدأ يحكم البلاد بصورة مباشرة. وضم المجلس الذي ترعمه

الجنرال كنعان إيفرين في عضويته قادة الجيش والجندرمة والبوليس. وقام المجلس هذا بحل البرلمان ورفع الحصانة البرلمانية عن أعضائه وإقالة حكومة سليمان ديميريل وفرض حالة الطوارئ ومنع الأحزاب السياسية والزعماء السياسيين من ممارسة أي نشاط سياسي. وقمعت حكومة الجنرالات الحركة النقابية والمهنية، فمنعت النقابات العمالية وإتحادات الطلبة والمعلمين وغيرها من المنظمات المهنية من ممارسة أية نشاطات. كما فرضت الطغمة العسكرية الحاكمة دستوراً جديداً عبر (إستفتاء شعبي) مزيف في ظل قوانين الطوارئ في ٧ نوفمبر عام ١٩٨٢.

وتعبر كلمات الجنرال كنعان إيفرين عشية الإستفتاء خير تعبير عن إستحالة تعايش الديمقراطية مع حالة الطوارئ وحكم العسكر والقوانين الإستثنائية، فقد قال (على كل حال لن نذهب حتى لو صوت الشعب بأجمعه ضد مشروع الدستور). ويعتبر دستور عام ١٩٨٢ والذي لا يزال يعمل به حتى الآن خطوة الى الوراء حتى بالمقارنة مع دستور عام ١٩٦١ والتشريعات التركية السابقة.

وقدر تعلق الأمر بالشعب الكردي وحقوقه القومية فأن الدستور الجديد حاول تكريس سياسة الإنكار والقهر القومي بحقه وأعطت مواد الدستور الجديد صلاحيات كبيرة للقوى العنصرية في تركيا لممارسة القمع والصهر القومي بحق هذا الشعب. ورغم أن اللغة الكردية كانت ممنوعة على مدى عمر الجمهورية بقرارات إدارية إلا أنه ولأول مرة أشار الدستور الجديد صراحة الى منع اللغة الكردية. كما أن الدستور جعل من عمليات ترحيل الكرد الى الولايات الغربية وتقديم الناشطين الكرد الى محاكم أمن الدولة وفرض حالة الطوارئ والقوانين الإستثنائية في كردستان إجراءات (قانونية) يسمح بها الدستور لحماية أمن البلاد ووحدتها.

وقميت سياسة الإنقلابيين إزاء الحركة الديمقراطية عموماً والحركة القومية الكردية خصوصاً بقسوة متناهية. وأكد زعماء الإنقلاب إلتزامهم الكامل بسياسة إنكار الكرد، بل وهدد زعيم الإنقلاب (بقلع الكرد من الجذور فيما إذا رفعوا رأسهم).

كما قررت حكومة الإنقلاب إقامة حزام أمني بعمق ١٠-٢٠ كم على الحدود التركية مع إيران والعراق وسوريا ومنعت إصدار ونشر الصحف والمجلات الكردية وزجت بالسياسيين والنقابيين الكرد في السجون، حيث تعرضوا الى التعذيب الوحشي. فخلال السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت الإنقلاب جرى إعتقال ١٧٠ - ٢٠٠ ألف كردي وتوفي تحت التعذيب أكثر من ٢٠٠ شخص وقتل ٧٠٠ آخرين أثناء عمليات الملاحقة والمطاردة فيما أعدم ٤٨

شخصاً وحكم على ١٧٠ آخرين بالإعدام وكانت أمام المحاكم الخاصة ٤٦٠٠ قضية طالب المدعي العام بعقوبة الإعدام بحق المتهمين فيها. وكانت التهمة الجاهزة بحق الوطنيين الكرد دائماً هي تهديد وحدة البلاد والعمل على إقامة دولة كردية مستقلة فضلاً عن تهمة العمل من أجل إقامة نظام شيوعي.

وكانت السلطات التركية الى جانب القمع الداخلي للحركة القومية الكردية تمارس نشاطاً كبيراً على الصعيد الأقليمي وبخاصة مع العراق الذي وقعت معه خلال ١٩٧٨ - ١٩٨٢ سلسلة إتفاقيات أمنية مشتركة تسمح لقوات الطرفين (عملياً للقوات التركية فقط) بالتوغل داخل أراضي الدولة الأخرى لمطاردة العناصر المسلحة الكردية. وعلى أساس الأتفاقيات الأخيرة والتي عقدت عام ١٩٨٢ توغلت القوات التركية في مايس من عام ١٩٨٣ داخل كردستان العراق وبعثت ٣٠ كم ملاحقة مسلحي الحزب الديمقراطي الكردستاني وتدمير مقراته. وكان النظام البعثي أول نظام يتبنى سياسة الأستقواء بالدول الأجنبية ضد مواطني بلاده، وقد بدأ ذلك منذ عام ١٩٦٣ عندما إستعان بالضباط الإيرانيين والأتراك لوضع الخطط المشتركة ضد الحركة الكردية ومرورا بالأستعانة بالضباط الروس عام ١٩٧٤ وإتفاقيات الجزائر في السادس من آذار ١٩٧٥ مع شاه إيران وسلسلة الأتفاقيات الأمنية مع تركيا.

وقد وجهت السلطات التركية ضرباتها الأساسية الى حزب العمال الكردستاني وزجت بالآلاف من كوادره وأنصاره في السجون والمعتقلات (لا يزال حوالي عشرة آلاف سجين من أعضاء وأنصار الحزب يقبعون في السجون التركية). وأظهر أعضاء الحزب وأنصاره مقاومة بطولية أثناء (حفلات) التعذيب والمحاكمات وقام بعض قادته بالإضراب عن الطعام حتى الموت أو إحراق أنفسهم بمناسبة عيد النوروز وغيرها من المناسبات الكردية. وتحولت سير وتضحيات قادة الحزب وكوادره الى تراث سياسي ملهم عول عليه الحزب طويلاً في صراعه مع الدولة التركية.

و أدركت الأوساط الحاكمة إستحالة القضاء على الحركة الجديدة بالأساليب التقليدية التي كانت تعتمد عليها إزاء الإنتفاضات الكردية السابقة، فلجأت الى شن الحرب الخاصة وتشكيل قوات خاصة لمحاربة الأنصار وتبني ماسميت بسياسة تجفيف البحيرات للقضاء على السمك (إشارة الى تدمير ريف كردستان وحرمان الحركة المسلحة من دعم السكان المحليين) فضلاً عن تشكيل قوات مرتزقة من بين أفراد العشائر الكردية المتخلفة أطلقت عليهم إسم (حماة القرى)، مستغلة حالة البطالة والفقر في المناطق الكردية. كما أن الأجهزة السرية قامت بإغتيال الكتاب والصحفيين والسياسيين والمثقفين ورجال الأعمال الوطنيين الكرد عبر

يتطلب توضيح هذه القضايا تحليلاً دقيقاً للتطورات السياسية في تركيا وكردستان خلال العقدين الماضيين وهذا ما سنعود إليه في مناسبة أخرى.

عناصرها ولم يكشف النقاب عن أي من تلك الجرائم وسجلت كلها بحق فعلة مجهولين. وقفت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها منذ البداية مع الحكومة التركية ضد الحركة المسلحة التي تزعمها حزب العمال الكردستاني والتي إنطلقت شرارتها الأولى في ١٥ آب ١٩٨٤. وبدأت الماكينة الإعلامية التركية ومعها الغربية تصف حزب العمال الكردستاني ونشاطاته بالإرهاب. فقد أعلن ريتشارد بارت مساعد وزير الخارجية الأمريكي بعد شهرين فقط من بدء حركة العمال الكردستاني بأن تركيا تستطيع أن تعول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية التي لن تدعها تواجه الإرهاب لوحدها. كما أشار إلى تعاون الطرفين في وضع خطط مشتركة لمحاربة الإرهابيين. من يدري ربما توضح هذه الكلمات الحلقات المفقودة من عملية القبض على زعيم الحزب عبدالله أوجلان وتسليمه إلى تركيا في نايروبي ليلة ١٥ على ١٦ شباط ١٩٩٩.

ربما سهل حزب العمال الكردستاني من مهمة أعدائه في هذا الجانب إما بسبب سوء التقدير أو رغباً عنه من خلال عمليات طالت المدنيين الكرد قبل غيرهم أو إتخاذ مواقف سياسية متطرفة ورفع شعارات لا تستند على أرضية صلبة.

هناك دلائل عديدة تشير إلى أن القوى الخفية صاحبة السلطة الحقيقية في تركيا وبخاصة دوائر الحرب الخاصة قد تكون هي نفسها لا غيرها كانت تدفع الأمور إلى التآزم وتسد كل المنافذ أمام الحركة الكردية لتنتج صوب حمل السلاح والكفاح المسلح، ليتسنى لها بذلك القضاء الكلي عليها بضربة واحدة لإستباق تطورات لا تحمد عقباعا.

لم يكن حزب العمال الكردستاني مصيباً في توقيتته لبدء كفاحه المسلح. فقد قدم تورغوت أوزال البراغماتي ضمن برنامج حكومته في نهاية عام ١٩٨٣ خطة طموحة لتطوير المنطقة الكردية بأسم مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) فضلاً عن تصوراته حول ضرورة الإفتتاح والمكاشفة في الداخل ونحو الخارج وحديثه فيما بعد وفي مناسبات عديدة (خاصة مع البرلمانيين الكرد من الحزب الديمقراطي) عن عزمه لأيجاد حل للقضية الكردية في تركيا.

وبعد ذلك التاريخ بأقل من عام واحد إنطلقت حملة حزب العمال الكردستاني العسكرية. هل خدم هذا التحول الدراماتيكي للأحداث في محصلته النهائية الخطة التي كانت تنفذها دوائر الحرب الخاصة والقوى المعادية لأوزال وبرنامجه الطموح، والذي كان يهدف إلى إخراج تركيا من دوامة العنف والإنقلابات العسكرية وتحكم الجنرالات وهل زج حزب العمال الكردستاني بنفسه في صراع عسكري لم يكن أصلاً مؤهلاً لخوضه؟

الأقطاءعيين وزعماء العشائر ورجال الدين الرجعيين ضد الإصلاحات الكمالية). بل وكانت على حد تعبير العديد من رجال الأستشراق الحزبي حركات (تهدف الى إعادة الخلافة والسلطنة الى سدة الحكم في تركيا)، حتى أن مستشرقاً سوفيتياً درس الأنتفاضات الكردية وبحث في أسبابها وقواها المحركة وإطلع على حقائق لم يكن بإمكان الكثيرين من اقرانه الأطلاع عليها في ذلك الوقت، لم يتردد في اتهام القيادات الكردية (بانهم اناس باعوا انفسهم للأجنبي وافسدهم بريق الذهب)^(١).

لسنا هنا بصدد الدفاع عن القيادات الكردية السابقة أو الحالية التي يحاول بعض الكتاب الكرد تصويرهم كأيقونات مقدسة لا يجوز التعرض الى سياساتها بالنقد والتحليل. وهنا يجب التفريق دوماً بين اولئك الذين يوجهون الأنتقاد الى القيادات السياسية الكردية أو بعض سياساتها والذين يتطاولون على الشعب الكردي وحركته التحريرية أو يريدون الطعن في قضيته القومية العادلة.

تعرضت الطروحات السوفيتية تلك حول القضية الكردية الى النقد والتحليل منذ بداية الستينيات بالتزامن مع المد الجديد للحركة القومية الكردية والتي أصبحت كردستان العراق مركزاً لها هذه المرة.

كانت اسباب تلك الطروحات تكمن برأبي في الموقف السياسي للنظام البلشفي وعلاقاته مع تركيا الكمالية وليس في التحليل العلمي النزيه للأحداث، حتى لو كان هذا التحليل مبنياً على مبادئ الأيديولوجية الرسمية. المعروف ان البلاشفة تحالفوا مع الكماليين وأعتبروا حركتهم عنصراً يمكن الإستفادة منه في الصراع الدائر آنذاك مع القوى الأستعمارية المتسلطة في منطقة الشرق الأوسط والتي كانت تهدد منابع النفط في باكوا والحدود الجنوبية للأتحاد السوفيتي. لذلك بادرت الحكومة السوفيتية الى توقيع المعاهدات مع الكماليين وتقديم المساعدات العسكرية والمالية لهم في وقت كانت مناطق واسعة من روسيا السوفيتية على حافة الأتھيار الأقتصادي والمجاعة. ولم يأت الموقف الأخير للحكومة السوفيتية بطبيعة الحال لإعتبرات آيديولوجية تتعلق بدعم الحركات التحريرية كما حاول رجال الأستشراق الحزبي تصوير الأمر. فضلاً عن ذلك فإن الفكر السياسي السائد في العهد الستاليني كان معادياً للحركات القومية التي لم تكن (الطبقة العاملة) تقودها والأصح تلك التي لم تكن تأتمر بأوامر الحكومة السوفيتية. كما ان العديد من المستشرقين السوفيت من ابناء الشعب التي تمت بصلة قرابة الى الأتراك، كالتتار، الأذريين، الأوزبك وغيرهم حاولوا الدفاع عن كل ما كان يقوم به الأتراك وصوروا الحركة الكمالية كحركة تقدمية تهدف الى تحقيق العدالة الأجتماعية

الفصل الثاني

تطورات القضية الكردية في تركيا من منظور باحث أرمني

تعرض التاريخ الكردي عامة وتاريخ الحركة القومية الكردية بوجه خاص الى التشويه والتزييف الصارخين. ولم يقتصر هذا الأمر على كتاب دون آخرين، بل نستطيع القول بأن هذا الموقف كان قاسماً مشتركاً لأغلب الذين تصدّوا لدراسة تاريخ هذا الشعب من غير أبنائه، يستثنى من ذلك بطبيعة الحال عدد من الباحثين المنصفين الذين يعدّون على رؤوس الأصابع والذين تناولوا أحداث هذا التاريخ من منطلق علمي موضوعي. لقد كتب عدد من الكتاب الكرد عن بعضهم وأصبحوا معروفين لدى القارئ، كما أصبحت نتاجاتهم العلمية متداولة بعد أن ترجمت الى الكردية أو العربية أو التركية.

رغم المكانة المتميزة للمستشرقين في روسيا القيصرية والسوفيتية بإعتبارها الوطن الأول للدراسات الإستشراقية حول الكرد وبلادهم، الا أن الأستشراق الحزبي لم يشذ عن تلك القاعدة، نقصد بها قاعدة تشويه التاريخ الكردي في العديد من الحالات. فقد ردد العديد من الكتاب والباحثين السوفيات منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى بداية الستينيات عدداً من المقولات الجاهزة حول الحركات القومية ومنها الحركة القومية الكردية في تركيا تماشياً مع تنظيرات قادة الحزب الشيوعي.

فقد لعب العامل الخارجي وفق تحليلات رجال الأستشراق الحزبي الدور الأكبر في إندلاع هذه الحركات، وهو أمر ناقض تفسيرهم الماركسي لصيرورة الحدث التاريخي الذي اكد على الدور الحاسم للعامل الداخلي في انضاجه دوماً. ومن هذا المنطلق إتهم الأستشراق الحزبي قيادات الحركات الكردية المسلحة في العشرينيات والثلاثينيات بالتحرك وفقاً لرغبات الأنجليز أو الفرنسيين، أو أن الحركات الكردية كانت في أحسن الأحوال مجرد (تمرد مجموعة من

والتقدم الحضاري ومعاداة الأستعمار الغربي، في حين صوروا المعارضين لها كأناس متمزتين يحاولون إعادة عجلة التاريخ الى الوراء، واقطاعيين يعملون من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة وفوق هذا وذاك فهم عملاء للمستعمرين الأنجليز والفرنسيين. وجرى ذلك كله طبعا تحت ستار الإخلاص للمبادئ الماركسية - اللينينية، إذ كانوا يدعمون آراءهم ومواقفهم بمقولات ونصوص مطولة مقتبسة من مؤلفات ماركس وأنجلز و لينين وستالين وغيرهم من زعماء المدرسة الماركسية - اللينينية.

وبناءً على ما سبق تكالب هؤلاء على الحركة القومية الكردية والإنتفاضات الكبرى التي اندلعت في كردستان الشمالية في العشرينيات والثلاثينيات متهمين القائمين بها بالعمالة للأنجليز تارة وبدوافع الرجعية والتزمت الديني والوقوف بوجه (الأصلحات) الكمالية تارة أخرى. ولتعميق العداة أزاء تلك الحركات لم يترددوا في اتهامها بمعاداة الشيوعية وتهديد امن الحدود الجنوبية للأنحاد السوفيتي. وقد ظهر ذلك بوضوح في كتاباتهم بحق حركة (آكري داغ - آارات) التي تزعمتها جمعية (خويون)، لأن الأخيرة كانت قد تحالفت مع حزب (طاشناق) الأرمني الذي إعتبره السوفيت من بين ألد أعدائهم.

الأنكى من ذلك كله انه وبعد انفراط عقد التحالف البلشفي - الكمالي وإنحياز الكماليين الى جانب الغرب بدأت تهمة الشيوعية تلاحق أي تحرك كردي، الأمر الذي يتقاطع تماما مع التهم السابقة التي كانت توجه الى الحركة القومية الكردية.

رغم ذلك ظهر في هذا الوسط الموبوء بالمداهنة والنفاق والحزبية الضيقة أناس كرسوا حياتهم لإظهار الحقيقة بصورة موضوعية بعيدا عن تشويهات الأستشراق الحزبي ورسموا صورة قريبة الى الواقع الذي جرت الأحداث التاريخية في اطاره وتمكنوا بعد سنوات طويلة من العمل المضني إلقاء الأضواء على جوانب مهمة ومهملة من التاريخ الكردي الحديث وأظهروا بطلان التحليلات السابقة بحق الحركة القومية الكردية.

من الضروري ان نشير هنا بأن هؤلاء الباحثين عانوا بسبب مواقفهم العلمية المنصفة الأمرين على أيدي رجال الأستشراق الحزبي، متهمين إياهم بالخروج على المبادئ الشيوعية تارة أو التأثير بالمواقف القومية البورجوازية تارة أخرى. وكان مانفيل أرسينوفيج هسراتيان واحدا من أبرز هؤلاء المهتمين بالدراسات الكردية. وقد يكون لأصله الأرمني دورا كبيرا في إختياره التصدي لدراسة القضية الكردية في تركيا ومواقفه المؤيدة للحقوق الكردية. فقد جرت اعادة مئات الالاف من بني جلدته على أيدي الأتراك من رجال الأتحاد والترقي الذين شكلت آراؤهم وطروحاتهم القومية المتطرفة المنابع الفكرية لمصطفى كمال ورفاقه^(٢).

يعتبر هسراتيان واحدا من المستشرقين القلائل الذين بحثوا في التاريخ الكردي المعاصر بأسلوب موضوعي بعيد عن التشويه. وقد نشر العديد من البحوث والدراسات والكتب التي اصيحت مصادر لا يستغني عنها كل من يتصدى لدراسة التاريخ الكردي المعاصر وبخاصة تاريخ القضية الكردية في كردستان تركيا. وقد كشف هسراتيان الستار عن العديد من الحقائق التاريخية غير المعروفة في التاريخ الكردي المعاصر، كما يعتبر اول مستشرق سوفيتي درس احداث كردستان الشمالية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى منتصف الثمانينيات بعمق وشمولية. مع ذلك فإن القليل من القراء يعرفون الكثير عن هذا العالم الجليل. ومن حقه علينا ان يجري التعريف به وتسليط الأضواء على جهوده العلمية المخلصة.

ولد مانفيل أرسينوفيج هسراتيان (Manvel Arsinovich Hasratyan) في ٢١ ايار ١٩٢٤ في قرية كلاكه (Kalaga) باقليم اسماعيلان بجمهورية أذربيجان السوفيتية سابقا وتخرج من معهد الدراسات الشرقية بموسكو عام ١٩٥٢ وحصل على الدكتوراه من جامعة موسكو عام ١٩٥٦ عن أطروحته الموسومة (المسألة القومية في تركيا بين الحريين العالميتين). عمل بعد حصوله على شهادة الدكتوراه في دار نشر الآداب الشرقية بموسكو، تلك الدار التي إشتهرت بنشر امهات الكتب والمخطوطات الشرقية. ومنذ عام ١٩٦١ بدأ العمل في معهد الدراسات الشرقية في موسكو والذي كان يتبع آنذاك أكاديمية العلوم السوفيتية وأكاديمية العلوم في روسيا الأتحادية حاليا. ومنذ ذلك الوقت نشر عددا من الدراسات والبحوث في الدوريات والمجلات العلمية فضلا عن الكتب التي ألفها أو شارك في تأليفها^(٣).

بدأ هسراتيان نشاطه العلمي منذ إنشغاله بإعداد اطروحته للدكتوراه والتي شكلت القاعدة العلمية التي استند عليها في دراساته اللاحقة. وكانت القضايا القومية في تركيا محور إهتمامه، مؤكدا في كل ما كتبه على انها لم تفقد أهميتها وحيويتها بإنهيار الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها وقيام الكيانات السياسية العديدة في منطقة الشرق الأوسط. في حين كان العديد من المستشرقين ومعهم جميع الكتاب الأتراك تقريبا يرددون مقولات مفادها أن تركيا تخلصت من المشكلة القومية بزوال الدولة العثمانية، بل ذهب بعضهم أبعد من ذلك عندما كانوا يؤكدون على حالة التجانس القومي في الجمهورية التركية. ولكن هسراتيان ظل مؤمنا بحقائق التاريخ والجغرافيا وموكدا على خطأ تلك الآراء والتصورات ومشيرا الى أن الكرد والعرب واللاظ والشركس واليونانيين وغيرهم بقوا يشكلون نسبة مهمة من سكان تركيا حتى بعد إنهيار دولة آل عثمان، الأمر الذي لا يختلف حوله إثنان في يومنا هذا^(٤).

المعروف أن الكرد يشكلون القومية الثانية بعد الأتراك في تركيا وقدر إحصاء عام ١٩٧٠

عدددهم بثمانية ملايين ونصف المليون نسمة، وعزا البعض رفض الحكومة التركية نشر نتائج ذلك الأحصاء الى هذا السبب بالذات^(٥).

ويعرف المطلعون كذلك ان كردستان الشمالية تضم أكثر الولايات التي تعرف في تركيا الحالية بشرق الأناضول (Dogu Anadolı)، في حين تحاول الحكومة التركية تقليص المنطقة الكردية من خلال تسميتها بجنوب شرق الأناضول (Güney Dogu Anadolu) والتي لا تتطابق بأي حال من الأحوال مع حقيقة الانتشار الكردي في تركيا الحالية. وتتجنب الحكومة التركية ومعها الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى أي استخدام لكلمة كردستان حتى بالنسبة للبلدان الأخرى سواء في إيران، حيث تحمل إحدى محافظات البلاد اسم كردستان بصورة رسمية او العراق حيث هناك اقليم فدرالي بهذا الأسم ومعترف به دستوريا. ويشير الموقف التركي ازاء تسمية كردستان سخريه الكثيرين، إذ مر على استخدام هذه التسمية بشكلها الحالي في الكتابات التاريخية أكثر من ثمانية قرون. شكل السكان الكرد ولا زالوا الأكثرية الساحقة في ولايات ديار بكر (آمد)، هكاري، ماردين، بايزيد، سعرت (سيرت)، ملاطية، مرعش (قهرمان ماراش)، موش، اورفة (شانلي أورفة)، درسيم (تونجلي)، بدليس (بتليس)، أغري، اليازيك (العزير أو معمورية العزير)، قارص، وان، أرضروم، أرزنجان، بينكيول، أديامان وعينتاب (غازي عينتاب)، فضلا عن أعداد كبيرة جدا من الكرد في ولايات سيواس، أدنة، قونية، أزمير وأنقرة^(٦). وهناك من الكتّاب من يعتبر أسطنبول أكبر مدينة كردية، إذ أنها تضم أكبر جالية كردية خارج حدود كردستان، حيث يبلغ تعداد الكرد فيها عدة ملايين حسب بعض التقديرات.

إنطلق هسراتيان من هذه الحقائق التاريخية والجغرافية والبشرية وخرج بنتيجة مفادها ان القضية الكردية تلعب دورا مهما في الحياة السياسية التركية، ومن هنا خصص جزءا مهما من أطروحته للدكتوراه لدراستها وتحليل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولولوج الموضوع بصورة علمية اشار الى حقائق ومعلومات مهمة ونادرة تتعلق بعدد الكرد ومناطق انتشارهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وظهر صورة قائمة عن تلك الأوضاع في ظل السيطرة العثمانية وبخاصة خلال الحرب العالمية الأولى، التي الحقت أضرارا كبيرة بالكرد وخلفت آثارا مدمرة على كردستان وجدت انعكاساتها في التطور اللاحق للأحداث هناك^(٧).

درس هسراتيان بعد ذلك مواقف الكماليين من التطلعات الكردية المشروعة وأشار الى

السياسة الأنتهازية التي انتهجوها تجاه الكرد، فقد نثروا الوعود في بداية حركتهم عندما كانوا بحاجة الى الدعم الكردي لمقاومة الأحتلال الأجنبي للبلاد، ولكنهم سرعان ما كشفوا للکرد عن وجههم الشوفيني القبيح بعد اولى الأنتصارات على المحتلين حتى قبل ان يحققوا مهمة تحرير البلاد كليا. لقد حلل هسراتيان السياسات الكمالية منذ اللحظات الأولى من حركتهم وحتى وصولهم الى سدة الحكم في البلاد من خلال قمعهم للتحركات الكردية الأولى بعيد الحرب العالمية الأولى وإتخاذهم لسلسلة من الإجراءات المعادية للتطلعات الكردية.

وجسد الدستور الأول للجمهورية التركية والمعروف بدستور عام ١٩٢٤ التوجهات الكمالية بصورة واضحة. فقد تجاهل هذا الدستور وجود الشعب الكردي وحقوقه ولم يشتر من قريب أو بعيد الى المواطنين الكرد. من المؤسف أن هذا الموقف لم يقتصر على الدستور التركي الأول الذي أقر بعد اقل من عام من قيام النظام الجمهوري في البلاد، بل أن دستوري عام ١٩٦١ وعام ١٩٨٢. ولا زال الأخير معمولا به حتى يومنا هذا رغم التعديلات الكثيرة التي جرت على بنوده، عاملا المواطنين الكرد بنفس الروحية. فكل من يلقي نظرة سريعة على بنود الدساتير التركية لا يرى في تركيا غير الأتراك رغم وجود أكثر من ٣٢ أقلية قومية ودينية بإعتراف المسؤولين الرسميين الأتراك.

فالمادة (٨٨) من دستور عام ١٩٢٤ اعتبرت سكان البلاد (أتراكا)، فيما اعلنت المادة (٢) من الدستور نفسه اللغة التركية لغة رسمية وحيدة في البلاد. وأنكر الدستور بذلك حقيقة وجود الكرد كثنائي قومية في البلاد فضلا عن أقليات قومية مهمة كالعرب واللاظ والشركس واليونانيين والسريان والأرمن وغيرهم.

كما تتحدث بنود الدستور الأخرى عن (المواطن التركي) فقط بديلا عن (مواطن تركيا). وتشير هذه المسألة إشكالية التسمية العرقية للدولة التركية نفسها والتي تتناقض كليا مع حقيقة ضمها لأوطان وشعوب وثقافات عديدة من بينها الكرد والأرمن واليونانيين وغيرهم. وتبرز هذه المسألة الفرض الظالم للهوية التركية الواحدة وبصورة قسرية على هذه الجغرافيا الواسعة الغنية بالحضارات والثقافات الأنسانية الأصيلة.

وتأكيدا لما ذهبنا اليه نشير الى بعض مواد الدستور التركي الأول. فالمادة (١٠) أعطت حق الانتخاب (لكل تركي) بلغ الثانية والعشرين من العمر. أما المادة (١١) فأكدت على حق (كل تركي) بلغ الثلاثين من العمر في ان ينتخب الى المجلس الوطني الكبير (البرلمان التركي)، في حين اعتبرت المادة (٦٩) (جميع الأتراك) متساوون امام القانون، واعطت المادة

(٩٢) حق تسنم المناصب الإدارية والسياسية (لجميع الأتراك). وهكذا وضع الدستور التركي الأسس القانونية والدستورية لسياسة الصهر القومي ورفض حقيقة التنوع القومي في تركيا^(٨).

لقد درس باحثنا محللا القوانين الكثيرة التي أصدرها (المجلس الوطني الكبير) في تركيا في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي وأظهر مضامينها المعادية للشعب الكردي. وقد شكلت تلك القوانين الى جانب مواد الدستور الأسس التي استندت عليها الأوساط الحاكمة التركية في تنفيذ سياسات الإبادة الجماعية للکرد وتدمير بلادهم وثقافتهم القومية وإفراغ كردستان من سكانها الأصليين^(٩).

يمكننا القول بان هسراتيان كان من بين اوائل من حلل بصورة موضوعية القانون الأساسي التركي والقوانين الأخرى التي اصدرها البرلمان التركي. وادان السياسة الشوفينية للكماليين بحق الكرد وغيرهم استنادا الى نصوص مقتبسة من تلك القوانين، وهي ادلة دامغة لا يمكن التشكيك في مصداقيتها. وتضمنت اطروحتة تحليلا وافيا للمعطيات الإحصائية التي تضمنتها مجلدات الإحصاء السنوي التركي (Istatistik Yilligi)، وأظهر عمليات التشويه والتزييف التي شابتها. ومن الجدير بالذكر ان تلك المعطيات الإحصائية لا يمكن الركون اليها كليا لأن يد التشويه والتزييف قد نالتها ايضا، لذلك استخدمها هسراتيان من خلال مقاربة نقدية محاولا في الوقت نفسه رسم صورة قريبة الى الواقع.

ومن نافل القول ان نشير الى النواقص والثغرات التي تعاني منها المعطيات الإحصائية في بلدان العالم الثالث عموما، اما في تركيا فإن المواقف العنصرية وسياسة الأضطهاد القومي والإبادة الجماعية للکرد وغيرهم من سكان البلاد من قبل الكماليين قد شكلت عناصر اضافية لتفقد تلك المعطيات مصداقيتها في جوانب مهمة منها. فالمعروف ان السياسة الرسمية كانت ومازالت تقوم على اساس إنكار وجود غير الأتراك في البلاد. رغم التصريحات الخجولة للمسؤولين الأتراك في السنوات الأخيرة حول وجود الكرد وغيرهم والاعتراف ببعض حقوقهم، إلا أن التمتع في مضامينها الحقيقية يعيد المراقب الى نقطة الصفر. كان من الطبيعي ان تجد سياسة الإنكار انعكاساتها في المعطيات الإحصائية. فعلى سبيل المثال لا الحصر استندت الإحصاءات التركية على مبدأ (اللغة الأم) في تحديد انتماءات السكان. ولكن حتى الذين اعتبروا الكردية لغتهم الأم عدوا (اتراكا يتحدثون الكردية). واستندت هذه الصياغة الغربية على نتائج (الجهود العلمية الكبيرة) التي بذلها (العلماء الأتراك) لمعرفة اصل الكرد وتاريخ اللغة الكردية^(١٠). عموما فإن مبدأ اللغة الأم لا يمكن التعميل عليه كثيرا في تحديد

انتماءات السكان القومية وبخاصة في ظل سياسات الإنكار والأضطهاد القومي. فقد حاول الكثيرون اخفاء أصولهم القومية الحقيقية للتخلص من الملاحقات وسياسة الإضطهاد القومي. وفي ظل سياسة فرض الهوية التركية قسريا على الجميع اعتبر كل من عرف شيئا من التركية تركيا. لقد وجد هذا المبدأ الخاطيء انعكاساته في بعض الإحصائيات العراقية ايضا وجرى العبث بالانتماءات الحقيقية للسكان هناك أيضا. فقد شهدت المعطيات الإحصائية الخاصة بلواء كركوك، مثلا، عمليات تزييف واسعة اثناء تعداد السكان لعام ١٩٥٧ على أيدي القائمين بعمليات التعداد السكاني.

وهكذا نستطيع القول بأن المعطيات الإحصائية التركية وغير التركية تعاني من تشوهات كبيرة وهي بعيدة عن الواقع، وعلى سبيل المثال نورد بعض الحقائق. فقد بلغ عدد الذين اعتبروا لغتهم الأم الكردية بموجب تعداد السكان لعام ١٩٢٧ في تركيا (١٨٤,٤٤٦,١) شخصا، اما تعداد عام ١٩٣٥ فقد قدر العدد بـ(٤٨٠,٢٤٦,١) شخصا، في حين تناقص العدد الى (٨٩٥,٣٦٢,١) نسمة بموجب احصاء عام ١٩٤٥، اي بـ(٣٥١,١١٧) شخصا اقل عن عام ١٩٣٥، في الوقت الذي زاد فيه عدد سكان تركيا خلال تلك الفترة بحوالي ٢,٥ مليون نسمة^(١١). وبعد ذلك التاريخ بعشرين عاما، اي في عام ١٩٦٥ وصل عدد الذين اعتبروا الكردية لغتهم الأم الى ٢,٣٧٠,٠٠٠ نسمة^(١٢). لا تحتاج هذه الأرقام الى اي تعليق، فهي (اي الأرقام) تتناقض كليا مع المفاهيم الديموغرافية التي تؤكد على تضاعف عدد السكان كل (٢٠-٣٠) عاما. لقد ناقضت التخمينات التركية لعدد السكان الكرد عام ١٩٧٠ أي بعد خمس سنوات فقط من احصاء عام ١٩٦٥ تلك الأرقام، وذلك عندما قدرت عدد الكرد في تركيا بـ(٨,٥) مليون نسمة كما اشرنا الى ذلك. فضلا عن ذلك فإن الأوساط الحاكمة التركية ومعها عدد كبير من الكتاب والصحفيين الأتراك لا يخفون مخاوفهم من الزيادة الكبيرة لعدد السكان الكرد في البلاد، إذ تشير الصحافة التركية في السنوات الأخيرة وبصورة متكررة الى أن الكرد سيشكلون أغلبية السكان في المستقبل القريب، إذا استمرت نسب الزيادة في المنطقة الكردية على هذا المنوال في ظل تراجع النمو السكاني البسيط بين السكان الترك.

رغم ذلك كله يستطيع الباحث ان يستنبط من المعطيات الإحصائية التركية كما كبيرا من المعلومات المفيدة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الكرد في تركيا وعن المستوى المتدني للخدمات التعليمية والصحية في كردستان. وقد قام هسراتيان بهذه المهمة بنجاح ملحوظ، اذ حلل تلك المعطيات واطهر حالة البؤس الاقتصادي والاجتماعي في

کردستان وضالة الخدمات الصحية والتعليمية فيها، في الوقت الذي كانت تعاني فيه من (تخمة) حقيقية في عدد مراكز الشرطة والجندرية ومؤسسات القمع الأخرى^(١٣).

وعند تصديه لدراسة تاريخ الحركة القومية الكردية حاول تحديد التيارات الرئيسية فيها بعيد الحرب العالمية الأولى، وهي مرحلة تعد من أعقد المراحل التي مر بها الكرد في تاريخهم الحديث. فقد انقسموا الى تيارات ومشارب تجاذبتهم تصريحات الحلفاء التي كانت تؤكد على انهم جاءوا (محررين لا فاتحين) ويهدفون من وراء حملتهم تحرير شعوب الشرق من سيطرة الدولة العثمانية القروسطية، فضلا عن بنود ويلسن الأربعة عشر التي اكدت على حق الأمم في تقرير مصيرها. فضلا عن وعود حكومة السلطان للكرد حول الحكم الذاتي في اطار الدولة العثمانية، وعود مصطفى كمال الضبابية لأخوة الدين بتحقيق امالهم بعد تحرير البلاد. وكانت مهمة صعبة حقا أن يتصدى الباحث لدراسة هذه الفترة المليئة بالمتناقضات والتعقيدات السياسية الداخلية والدولية. ومما يؤكد صعوبة هذه المرحلة وتعقيداتها ان الباحث المعروف بدراساته المعمقة في الشؤون الكردية ميخائيل لازريف كرس فيما بعد أحد افضل مؤلفاته لدراسة هذه الحقبة التاريخية المهمة^(١٤).

مع ذلك حاول هسراتيان تلمس المواقف المتباينة للقوى الكردية الفاعلة آنذاك، اذ اشار الى مواقف الزعامات التقليدية الكردية التي وقفت اما الى جانب الكماليين، الذين استطاعوا دغدغة عواطفهم الدينية ضد (الكفار)، او الى جانب حكومة السلطان (بأمل تحقيق الحكم الذاتي) للكرد في اطار الدولة العثمانية. كما اكد على بروز تيار تمثل في التنظيمات الكردية التي اعلنت استعدادها لدعم الحركة الكمالية شرط تحقيق الإماني القومية الكردية، وبين هؤلاء واولئك كانت هناك مجاميع من الشبان المندفعين يطالبون بالعمل الجاد لانتهاز الفرصة التاريخية وعدم الإنتظار، لأن احدا لن يحقق للكرد ما يطمحون اليه الا أنفسهم^(١٥).

يبدو ان هسراتيان قد تأثر في تحليلاته هذه بالأراء التي وردت في مقال دقيق نشره الشاعر الأيراني ابو القاسم اللاهوتي حول القضية الكردية في بداية عشرينيات القرن الماضي في إحدى المجلات السوفيتية^(*).

بعد ذلك تابع هسراتيان تطور سياسة الكماليين تجاه الكرد، اذ لم ينتظر مصطفى كمال وانصاره طويلا وبدأوا يضيّقون الخناق على الزعامات والتنظيمات الكردية. فقد تلاحت اوامره بغلق الجمعيات والصحف الكردية تحت ستار (حماية وحدة الأمة) أو اتهام اعضاء تلك التنظيمات بموالاة الأجنبي. هكذا بدأت مطاردة وملاحقة الناشطين الكرد وجرى اعتقال الكثيرين ونفي البعض الى خارج البلاد. كما يورد هسراتيان في هذا الباب اراء ونظرات

بعض السياسيين الأتراك حول الكرد والقضية الكردية والتي عبرت عن السياسة الرسمية التي انتهجتها الحكومات التركية على مدى عقود عديدة. وتنتمي هذه التصريحات الى الفكر السياسي السائد في تركيا في الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي، نشير الى بعضها لعرض المفاهيم المتحكمة بالسياسة الرسمية التركية تجاه الشعب الكردي. فقد صرح وزير (العدل) التركي محمود أسعد في مدينة أودميش أمام ناخبه في ثلاثينيات القرن الماضي قائلا (نحن نعيش في تركيا اكثر بلدان العالم حرية، ولا يجد مرشحكم مكانا مناسباً اكثر من هذا المكان ليبر عن افكاره وآرائه بصورة مباشرة. أنا لا أخفي مشاعري الحقيقية، التركي هو صاحب الكلمة الوحيدة في هذه البلاد، والذين لا ينتمون الى العنصر التركي النقي لهم حق واحد هو ان يكونوا خدما. فليعرف الأصدقاء والأعداء هذه الحقيقة ولتدركها الجبال أيضا). لقد كان هذا الوزير التركي مسؤولاً عن تحقيق العدالة في (أكثر بلدان العالم حرية!). والأشارة الى الجبال ذات مغزى والقصد منها الكرد وحركته القومية. أما نهال آدسر سكرتير حزب الشعب الجمهوري الحاكم الذي انفرد بالسلطة لأكثر من ربع قرن، فلم يرضى حتى بذلك الحق، اي حق ان يكون أكثر من ثلث مواطني بلاده خدما، بل طالب (بقذفهم الى خارج البلاد)^(١٦).

لقد تحكمت هذه الأفكار والطروحات بعقول شريحة واسعة من السياسيين والكتاب الترك خلال عقود طويلة من تاريخ الجمهورية التركية. الغريب ان التطورات الهائلة التي شهدتها العالم اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها والتي تمثلت في هزيمة الفاشية والنازية والفكر العنصري وسيادة المفاهيم الديمقراطية في بقاع كثيرة من القارة الأوروبية، لم تخلف أثارا ملحوظة على الفكر السياسي الرسمي التركي، بل بقيت المفاهيم العنصرية وسياسة الكره القومي وغرس المفاهيم العنصرية والطورانية في عقول الأجيال التركية سائدة في هذه البلاد. وبقيت تلك العبارات التي اشرنا الى بعضها اعلاه تجد طريقها الى صفحات الجرائد والمجلات بل وحتى الكتب (العلمية) التركية. فبعد الانقلاب العسكري الأول في عام ١٩٦٠ اكد زعماء تركيا الجدد اخلاصهم لنفس المفاهيم ولسياسة اضهاد الكرد وقمعهم، فقد خاطب زعيم الانقلابيين جمال كيبورسل، الذي نصب نفسه رئيسا للجمهورية، خاطب سكان مدينة ديار بكر الكردية والتي تعتبر بؤرة النشاط القومي الكردي في كردستان الشمالية، مهددا ومتوعدا (لا وجود للكرد. كلكم اترك. هناك من يريد تفريقنا... ان الأرض التي انجبت ضياء كيبوك الب لا يمكن ان تكون كردية. ليس هنا فقط بل في جميع الولايات الشرقية يعيش الأتراك فقط)^(١٧).

الغريب ان افكارا مشابهة لا زالت تتحكم بعقول جمهرة واسعة من السياسيين الترك، سواء

اولئك الذين يتربعون على هرم السلطة، او الذين ينتمون الى المعارضة السياسية. ويمكن الإشارة الى عشرات التصريحات التي يطلقها هؤلاء يومياً والتي تزخر بها الصحافة التركية وتحمل نفس المفاهيم ولكن بعبارات اخرى لا تبدو متقاطعة مع مفاهيم العصر بصورة صارخة. ومن تحليله لمواقف وسياسات الكماليين تجاه الكرد توصل هسراتيان الى نتيجة منطقية تتلخص في ان الضغط والعنف الكماليين ولدا الأنفجار لدى الكرد والذي تمثل في سلسلة الانتفاضات الكبرى التي شهدتها كردستان الشمالية بدءاً بانتفاضة عام ١٩٢٥ ومروراً بانتفاضة اغري وانتهاءً بانتفاضة درسيم.

أولى هسراتيان اهتماماً خاصاً بأحداث الانتفاضة الكبرى لعام ١٩٢٥ لما تحتلها من مكانة مهمة في تاريخ المقاومة الكردية في تركيا ضد القمع الكمالي^(١٨)، محاولاً تشخيص دوافعها الحقيقية والقوى المحركة لها والرد على الافتراءات التي حاولت تشويه وجهها الناصع، فقد رد على اتهام قيادة الانتفاضة بالعمل على إعادة الخلافة والسلطنة الى سدة الحكم في تركيا قائلًا (ولدت الحركة القومية الكردية على اساس النضال ضد محتلّي كردستان سواء كانوا سلاطين آل عثمان أو المحتلين الأتراك الذين جاءوا عقب السلطان العثماني. ولم يكن الكرد ابدا مولعين بالسلطين الى حد الثورة على النظام الجديد من أجلهم، فكثيراً ما ثاروا ضد السلطان وحكومته)^(١٩).

من الجدير بالذكر ان اكثر المعلومات الواردة في هذا الفصل من اطروحة هسراتيان ترجمت الى الكردية والعربية ونشرت في كتيب بالعربية تحت عنوان (كردستان تركيا بين الحريين) وآخر بالكردية حمل عنوان (انتفاضة الكرد عام ١٩٢٥)^(٢٠)، لذا لا ارى ضرورة للتوقف عندها طويلاً.

تابع هسراتيان بعد استعراضه لأحداث تلك الانتفاضة والقمع الوحشي لها، سياسة الكماليين تجاه السكان الكرد وفضح طابعها العنصري. وكانت تلك السياسة تقوم على تشديد القمع على الكرد وتدمير مزارعهم وقراهم وتهجير أعداد كبيرة منهم الى غرب البلاد. كما تتبّع تطورات الحركة التحررية الكردية بعد قمع الإنتفاضة مشيراً الى جهود القيادات الكردية لتوحيد صفوف الوطنيين الكرد للوقوف بوجه السياسة العدوانية للحكومة الكمالية. ومع انه أشار بشيء من الإعجاب الى جهود جمعية (خوبيون) الكردية التي حملت راية النضال ضد الكماليين منذ عام ١٩٢٧ وذلك بعد توحيد القوى السياسية الكردية المختلفة في اطار المنظمة الجديدة، ورد استناداً الى مصادر أصلية على اتهامات رجال الأستشراق الحزبي لقيادة خوبيون بالعمالة للدول الغربية ومعاداة السوفيت واورد في هذا المجال نصاً مقتبساً من منشور لخوبيون

تقول فيه (ان خوبيون ليست اداة بيد اية قوة اجنبية وهدفها الوحيد هو تحرير الشعب الكردي من عبودية الحكومة التركية واقامة دولة كردستان المستقلة، ولتحقيق هذا الهدف تستند خوبيون على قوى الكرد الذاتية)، نقول رغم هذا الوضوح في الأهداف واساليب النضال المعتمدة ومع اقتناع هسراتيان في قرارة نفسه بصحة تلك المنطلقات، الا انه كان مجبراً على توجيه انتقادات قاسية الى خوبيون بسبب علاقاتها بحزب الطاشناق الأرمني الذي كانت الحكومة السوفيتية ومعها الأستشراق الحزبي تعده على رأس قائمة أعدائها. أعتقد أن هسراتيان كان في موقفه ذاك يدافع عن نفسه لكي لا يتهم وهو الأرمني بالتعاطف مع حزب الطاشناق ولكي يحصل على اجازة مرور لعمله من رقابة اساطين الأستشراق الحزبي.

وتناول في أطروحته كذلك الأحداث التي اعقبت انتفاضة اغري والتطورات التي مهدت لإندلاع انتفاضة درسيم ١٩٣٧ - ١٩٣٨ والأساليب الوحشية التي اعتمدتها الحكومة الكمالية في قمعها. وهكذا غطت اطروحة هسراتيان مرحلة مهمة ومليئة بالأحداث الكبرى في تاريخ الكرد المعاصر في كردستان الشمالية. وكان خير من تصدى لهذه المهمة ووصل الى استنتاجات علمية مهمة لخصها في هذه الكلمات المعبرة (كان نضال الكرد خلال تلك الفترة نضالاً من اجل البقاء اكثر من كونه نضالاً من اجل الأستقلال)^(٢١). وعبرت كلماته هذه عن الواقع الكردي في تركيا لأن الخوف من الإبادة الجماعية وعمليات الصهر القومي وتدمير كردستان كلياً كان في مقدمة المخاطر المحدقة بالشعب الكردي في تلك الفترة العصيبة من تاريخه المليء بالمآسي والكوارث.

هكذا خلقت اطروحته للدكتوراه اساساً لدراساته اللاحقة والتي جاءت لتؤكد صدق استنتاجاته. فقد نشر عام في ١٩٦٠ دراسة مكثفة عن موقف الأوساط التركية الحاكمة تجاه السكان الكرد^(٢٢). وجاءت دراسته هذه في مقدمة المحاولات العلمية المنشورة في الأتحاد السوفيتي والتي حاولت تقويم احداث كردستان الشمالية في فترة ما بين الحربين العالميتين بصورة موضوعية منصفة. وقد استند في دراسته هذه على المعلومات الواردة في اطروحته فضلاً عن حقائق علمية جديدة اصبحت في متناول يده بعد تخرجه وانشغاله بالبحث العلمي المعمق لسنوات عديدة. لقد حلل هنا العديد من القوانين التي اصدرها المجلس الوطني الكبير ضد الكرد وبخاصة قانوني ١٠٩٧ و١١٧٨ لعام ١٩٢٧ والقاضي بإبعاد عدد كبير من العوائل الكردية الى غرب الأناضول، وقانون ١٥٠٥ لعام ١٩٢٩ الذي تضمن الأستيلاء على أرضي الزعماء الكرد تحت ستار شعار كاذب هو (توزيعها على فلاحي شرق الأناضول). وكذلك القانون الذي حمل رقم ٢٥١٠ والذي كان يهدف الى تشتيت وبعثرة السكان الكرد في

تركيا بصورة لا تتجاوز نسبتهم في اية ولاية من ولايات البلاد ١٠٪ من مجموع السكان^(٢٣). لقد تحولت دراسته هذه الى مصدر مهم للباحثين في تاريخ القضية الكردية في تركيا المعاصرة.

ونشر هسراتيان دراسة اخرى عن المسألة القومية في تركيا المعاصرة في عام ١٩٦٣^(٢٤)، استعرض فيها سياسات الحكومات التركية المتعاقبة ازاء الكرد والأقليات القومية في البلاد. وأكد بأن التطورات التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية لم تخلف اثارا تذكر على صعيد السياسة القومية في تركيا، فقد أكد الزعماء المجدد الذين وصلوا الى سدة الحكم وبإصرار غريب اخلاصهم للسياسات الشوفينية السابقة ازاء الكرد وغيرهم. الأنكى من ذلك ان بعضهم حاول ان يسد الثغرات التي لم ينتبه اليها المشرع التركي في العقود الأولى من عمر الجمهورية والتي حاول عدد من المثقفين الكرد النفوذ من خلالها للتعبير عن هموم شعبهم^(٢٥). فبعد سنوات من القهر القومي ومحاربة اللغة والثقافة الكرديتين بدأ بعض المثقفين الكرد بإصدار بعض المجالات التي تتحدث عن الأوضاع المأساوية في الولايات الشرقية. ولكن سرعان ما كانت السلطات التركية تتحرك للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة برأيها على وحدة البلاد وأمنها. وكان من بين أشد الإجراءات غرابة وقسوة هو منع التحدث باللغة الكردية ليس في مؤسسات الدولة فحسب بل وفي الأماكن العامة ايضا، فقد اشار والي اسطنبول في حديث له مع الصحفيين الى ذلك قائلاً (نحن نرغب في ان يحترم المواطنون الذين يتحدثون بغير اللغة التركية القانون واعراف البلاد، لأنهم بعملهم هذا، اي بالتحدث بغير التركية يقلقون راحة المحيطين بهم ... يجب إجبار هؤلاء على التحدث بالتركية)^(٢٦).

من الضروري ان نشير هنا الى ان هسراتيان لم يتناول في هذه الدراسة القضية الكردية لوحدها بل بحث في موقف السلطات التركية من الأقليات القومية في البلاد بصورة عامة. ويمكن سبب ذلك برأبي في قلة المعلومات المترشحة عن الوضع الكردي في تركيا، فقد كانت المنطقة الكردية معزولة عن العالم ويمنع الأجانب من دخولها لأي سبب كان وتخضع الأخبار الصادرة منها للرقابة الشديدة. كما دخلت الحركة القومية الكردية في كردستان الشمالية مرحلة جزر مريعة بعد القمع الوحشي لانتفاضة درسيم عام ١٩٣٨. ولم تشهد المنطقة الكردية التي كانت تخضع للأجراوات الادارية والبوليسية القاسية اي تحرك سياسي ملحوظ خلال الأربعينيات وحتى اواخر الخمسينيات.

مع اواخر الخمسينيات وبداية الستينيات وبالتزامن مع اندلاع ثورة ايلول عام ١٩٦١ في كردستان العراق لوحظت بوادر مد قومي جديد تمثلت في البداية في نشاطات ثقافية وسياسية

وظهور بعض التجمعات السياسية الكردية السرية وبعض التنظيمات الثقافية العلنية. كما لوحظت مساهمة الشباب الكرد بهمة ونشاط في حركات اليسار التركي، وبدأ اقرانهم في المنافي وبخاصة في اوربا يُنظّمون صفوفهم شيئاً فشيئاً ويصدرون بعض المنشورات.

وفي عام ١٩٧٥ نشر هسراتيان تحت اسم (كيساروف) دراسة اخرى تناولت فترة جد مهمة ومعقدة من تاريخ كرد تركيا نقصد بها سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى وظهور الحركة الكمالية وحتى اعلان النظام الجمهوري في عام ١٩٢٣^(٢٧).

سبق وان اشرنا الى تعقيدات تلك المرحلة وتداخل المواقف الدولية والأقليمية وتشابكها بصورة ادت الى اختلال الموازين في الحركة الكردية وتقاطع المواقف السياسية فيها ازاء تلك التعقيدات. ولكن فكرة استقلال كردستان كانت هي الأقوى لدرجة انها جذبت رئيس مجلس الأعيان العثماني الشيخ عبدالقادر النهري والجنرال شريف باشا الذي مثل الكرد في مؤتمر فرساي^(٢٨).

ويشير الباحث الى المحاولات المحمومة التي بذلها الكماليون لبث الرعب في نفوس الكرد من (الخطر) الأرمني، منتهجين في ذلك سياسة المداينة تجاه الزعامات القبلية الكردية، اذ كان مصطفى كمال يخاطبهم في رسائله بـ(ابناء امة واحدة واخوة من نفس الوالدين). ويتجسد النفاق الكمالي في البرقية التي وجهها الى عبدالرحمن اغا الشرناقلي، إذ جاء فيها (يعرف العالم كله اخلاصكم للبلاد والخلافة، ومن المؤكد انكم لن توافقوا على انتهاك ارضنا المقدسة من قبل الأرمن. أنا متأكد اكثر من اي وقت اخر خاصة وأنا اعرف خصالكم الحميدة وسجاياكم الكريمة بأنني سأراكم قريباً على رأس الوطنيين الذين سيضحون بأنفسهم على طريق الأمة والوطن)^(٢٩). هكذا كان مصطفى كمال العلماني ورفاقه يدغدغون المشاعر الدينية عند الزعماء الكرد ويتحدثون عن (الأرض المقدسة) والتضحية بالغالي والنفيس من اجل (الأمة). وكان الأقطاعيون الكرد وزعماء القبائل من الغفلة بحيث انهم وقعوا في احابيل مصطفى كمال وانصاره ووقفوا بذلك من حيث لا يدرون عقبة كأداء امام حركة شعبهم، والذي سرعان ما تبين لطلائعه ان الحركة الكمالية تعمل على تحقيق اهداف لا تمت بصلة الى التطلعات الكردية، بل وانها تهدف الى تكريس السيطرة التركية على كردستان واستعباد شعبها. وقد تأكدت مخاوف الوطنيين الكرد بعد اقرار (الميثاق الوطني) في مؤتمر سيواس ومن ثم في البرلمان العثماني الذي سيطر عليه الكماليون قبل تفريقه من قبل الحلفاء. تمثل الرد الكردي انذاك في حركة ملاطية التي ساهم فيها بنشاط افراد العائلة البدرخانية امثال كامران وجلادت بدرخان ولكنها قمعت في مهدها. رغم قمع الحركة في ملاطية الا ان الكماليين لم يتمكنوا من

القضاء على تطلعات الشعب الكردي، والتي حصلت في جزء منها على اعتراف دولي في معاهدة سيفر.

ويشير هسراتيان بصدد معاهدة سيفر الى سياسة الدول الأستعمارية التي كانت بطبيعة الحال مهتمة بمصالحها وليس بمصالح الشعوب التواقعة الى الحرية والأستقلال. وكانت نتيجة تلك السياسة ان معاهدة سيفر ولدت ميتة وبعد ان اتفقت الدول الأستعمارية على تأمين مصالحها في كردستان غضت النظر بل وساهمت في تقطيع اوصالها لتحول بذلك القضية الكردية الى واحدة من اعقد مشاكل القرن العشرين ومن يدري ربما القرن الواحد والعشرين ايضا.

كما يشير هسراتيان في هذا الباب الى تحركات الشخصيات الكردية في هذه الفترة وبخاصة نشاطات خالد جبرانلي ويوسف ضياء وكذلك احداث انتفاضة قوجكيري التي حاول الكماليون أثناءها كسب الوقت من خلال ارسال الوفود (للتفاوض) مع المنتفضين الكرد واطلاق الوعود بتحقيق مطالبهم، في الوقت الذي سحبوا فيه قوات كبيرة من جبهة الحرب مع اليونانيين لقمع الحركة الكردية في تلك المنطقة ربيع عام ١٩٢١. تؤكد الحقيقة الأخيرة، اي سحب قوات كبيرة من الجبهة وفي وقت عصيب جدا بالنسبة للكماليين، خطورة تلك الأنتفاضة على مستقبل مصطفى كمال وانصاره والذين استخدموا اساليب وحشية لقمعها. كما يشير هسراتيان الى لجوء الكماليين وفي هذا الوقت المبكر من تاريخهم الى سياسة ابعاد الوطنيين الكرد عن مواطنهم، كما فعلوا ذلك مع الزعامات الكردية في درسيم. والغريب ان السياسيين الكرد لم يدركوا هذه الحقيقة الا في وقت متأخر.

حاول هسراتيان تقويم الحركة الكردية في هذه الفترة مشيرا الى أبرز عناصر الضعف فيها والتي تمثلت في غياب الوحدة القومية والمذهبية في صفوف الكرد فضلا عن التناقض الصارخ بين أطماع الزعامات التقليدية وطموحات الجماهير الكردية العريضة، وهي السمة الملازمة للحركة الكردية على مدى الجزء الأكبر من القرن العشرين. كما كان لغياب التنظيم السياسي الموحد والذي كان بإمكانه توجيه الحركة الكردية على طريق تحقيق اهدافها دوره السلبي في تطورها، اذ ان (جمعية تعالي كردستان) التي كانت تقود الحركة الكردية في هذه الفترة وكانت وراء انتفاضة قوجكيري، اصبحت في هذا الوقت منظمة ميتة في واقع الحال. لذلك بقيت الأنتفاضة رغم سعة المنطقة التي شملتها وكثرة المشاركين فيها حركة محلية وليست كردية شاملة.

ويؤكد هسراتيان على حقيقة لازالت تتسم بها الكثير من القيادات الكردية وتتلخص في ان الزعماء الكرد المنقطعين عن جماهير شعبهم كانوا لا يستوعبون طموحات وآمال هذا الشعب، اذ لم يكونوا مؤمنين بالطاقت الحارقة لشعبهم، بل كانوا يبنون حساباتهم على دعم هذه القوة الدولية او تلك وبذلك فسحوا المجال لتلك القوى لتلعب بمصير شعبهم وتحريك المؤمرات من وراء ظهره وتقرر مصيره في الصالونات ووراء الكواليس الدبلوماسية، ويورد في هذا المجال الحديث الذي افضى به مصطفى كمال الى السفير السوفيتي أورلوف حول تشابك وتعقيدات القضية الكردية واعترافه باستغلال انكلترا وتركيا وايران للطموحات الكردية المشروعة لمصالحهم الخاصة.

ويشير هسراتيان الى الإتفاقية التي عقدتها تركيا الكمالية مع حكومة الشيخ محمود في كردستان الجنوبية و(اعترفت بموجبها تركيا باستقلال ذلك الجزء من كردستان بزعامة الشيخ محمود الحفيد واكدت بأنها لن تتدخل في شؤونها الداخلية وتكتفي بالأستعانة بقوات الشيخ محمود في وقت الحاجة فقط). وهكذا كانت تركيا (مستعدة) للأعتراف بحكومة الشيخ محمود مادامت الأخيرة تناهض الأنكليز، في الوقت الذي كانت تقمع بوحشية حركات الشعب الكردي في كردستان الشمالية، كان ذلك كله قبل حل مشكلة الموصل^(٣٠).

وعندما أثيرت قضية الشعب الكردي في مؤتمر لوزان كانت برقية الأعضاء الكرد في المجلس الوطني الكبير والذين اعلنوا فيها أنهم لا يريدون الأنفصال عن اخوانهم الأتراك، كافية (الأقناع) الدول الأستعمارية بطي صفحة القضية الكردية وعدم الإشارة الى الكرد وحقوقهم في نصوص معاهدة لوزان ١٩٢٣.

ويمكننا ان نجزم بأن دراسته هذه تعتبر من اهم الدراسات التي تناولت الأوجه الداخلية للحركة القومية الكردية في كردستان الشمالية خلال تلك المرحلة المعقدة والمليئة بالأحداث والمتناقضات وتشكل مع كتاب لازريف الأخير (الأمبريالية والمسألة الكردية) الذي تناول العناصر الخارجية للقضية الكردية والمواقف الدولية ازاءها في نفس المرحلة كلا مكملا.

وما تجدر الإشارة اليه ان هسراتيان انشغل ولمدة ربع قرن تقريبا بجمع المعلومات والحقائق المتعلقة بكردستان الشمالية لإعداد اطروحتة لدكتوراه العلوم (ناوك)، وكانت عن القضية الكردية في تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى اواسط السبعينيات من القرن العشرين^(٣١).

نشر هسراتيان بالأشتراك مع نخبة من المهتمين بالدراسات الكردية من امثال ميخائيل لازريف وشاكرو محوي وجليلى جليل وزيكالينا (Jigalina) دراسة تعتبر رائدة في

بابها، نقصد بها دراستهم عن الحركة القومية الكردية في العصرين الحديث والمعاصر^(٣٢). وقد كتب هسراتيان الفصول والمباحث الخاصة بالحركة القومية الكردية في كردستان الشمالية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى أوائل الثمانينيات. يعتبر هذا الكتاب اول عمل علمي متكامل يتناول الحركة القومية الكردية منذ ظهورها حتى بداية تسعينيات القرن العشرين.

سأشير هنا فقط الى الفصول والمباحث التي تناولت الحركة الكردية في كردستان الشمالية منذ الحرب العالمية الثانية لما فيها من وقائع واحداث قد تكون جديدة للكثير من القراء، في حين ان الحقائق الواردة في الفصول التي تناولت مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية كان قد نشرها في دراساته السابقة والتي اشرنا الى اهمها اعلاه.

من المعروف ان الحركة القومية الكردية في كردستان الشمالية كانت قد دخلت مرحلة جزر طويلة بعد القمع الوحشي للأنتفاضات التحررية الكردية التي اندلعت هناك في فترة ما بين الحربين العالميتين وكانت اخرها انتفاضة درسيم. رغم ان كردستان الشمالية لم تشهد احداثا سياسية كبيرة اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، الا ان السلطات التركية كانت تتخذ الاجراءات الاحترازية لإستباق اية قلاقل تحدث هناك، اذ ابققت قوات عسكرية ضخمة ومستعدة للعمل فوراً في حال تحرك كردي. مع ذلك لم تتمكن تلك الاجراءات من عزل السكان الكرد عن الأحداث الجارية في كردستان الجنوبية والشرقية نقصد بها احداث جمهورية كردستان وانتفاضة بارزان التي سبقتها.

رغم التطورات الكبيرة التي شهدتها العالم بهزيمة النازية والفاشية وعدم شعبية الأفكار القومية المتطرفة والعنصرية، الا أن السلطات التركية بقيت تنكر وجود الشعب الكردي وتبقي سكان البلاد الكرد خلف ستار حديدي لمنع العالم من معرفة أي شئ عنهم. ولكن انكار وجود قضية كردية من قبل السلطات لم يعن بطبيعة الحال عدم وجودها. وجاء قيام نظام تعدد الأحزاب في تركيا وما كان يعنيه ذلك من تنامي تأثير وزن اصوات الناخبين الكرد ليؤكد ما ذهبنا اليه. من المؤسف ان هذا التطور جاء لصالح الأقطاعيين والزعماء القبليين الكرد وليس الجماهير الكردية العريضة. فقد نما نفوذ الإقطاعيين بتحكمهم باصوات الفلاحين وامكانية توجيهها لصالح هذا الحزب التركي او ذاك. وهكذا حدث تقارب بين الفئة الأقطاعية الكردية والأوساط الحاكمة في تركيا وكان من نتائجها الغاء بعض الاجراءات والقوانين التعسفية بحق العديد من العوائل الأقطاعية الكردية^(٣٣).

ان اللعبة المزدوجة التي لعبها حزب الشعب الجمهوري مع السكان الكرد ونعني بها سياسة مهادنة الأقطاعيين والزعماء القبليين ودعم مواقعهم في الوقت الذي اتبع سياسة الأضطهاد

والقمع ضد الجماهير الكردية وقواها التحررية لم تسفر عن نتائج ايجابية لصالح الحزب المذكور، بل جاءت نتائج انتخابات عام ١٩٥٠ لتؤكد فشل تلك السياسات، اذ فاز الحزب الديمقراطي فوزا ساحقا. وتميزت الولايات الكردية في دعمها للحزب الأخير لا حبا به وتأيدا لبرامجه السياسية بل نكاية بالحزب الحاكم الذي مارس سياسة القمع والأبادة بحق الشعب الكردي لمدة تزيد على ربع قرن من الزمان. وكان الحزب الديمقراطي قد نشر الوعود اثناء الحملة الانتخابية. واصبح اللعب مع الأقطاعيين والزعماء القبليين الكرد من اللعب التقليدي في الحياة السياسية التركية من قبل الأوساط الحاكمة والمعارضة على حد سواء. اما الوعود الانتخابية فسرعان ما طواها النسيان واكثر من ذلك بدأ الحزب الديمقراطي الحاكم ينسق الجهود مع ايران والعراق وبمباركة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لقمع اية حركة قومية كردية، إذ بدأت الجهود لأقامة حلف بغداد وكان التعاون بصدد القضية الكردية والأصح في قمع الحركة التحررية الكردية وتطلعات الكرد نحو الحرية والإستقلال أحد العناصر المهمة في هذا الحلف الأستعماري.

أحدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق تغييرا هاما في المناخ السياسي والعلاقات الدولية في المنطقة ويبدو انها كانت وراء تحرك الجنرالات في تركيا للقيام بانقلابهم العسكري الأول في ٢٧ ايار / مايس ١٩٦٠. لم يأت هذا الانقلاب بجديد على صعيد السياسة الرسمية التركية تجاه الكرد، بل ان الزعماء الجدد سرعان ما أعلنوا تمسكهم بسياسة الأضطهاد القومي، بل واتهموا الحزب الديمقراطي بالتراخي ازاء النشاطات الكردية. ولم تشمل قرارات العفو عن السجناء السياسيين الناشطين الكرد بل بدأوا حملات جديدة من الأعتقالات في صفوف الأخيرين بتهمة النشاط السياسي وتهديد (وحدة البلاد). فقد اعتقل ٢٤ كرديا بتهمة النشاط المعادي (لأمن الدولة التركية). وسن زعماء الانقلاب قانونا جديدا تحت رقم ١٠٥ في ١٧ أكتوبر ١٩٦٠ يقضي بنفي العوائل الكردية التي يشتبه في نشاطاتها الى الولايات الأخرى من البلاد.

وكان هذا القانون مكملا لقانون التهجير رقم ٢٥١٠، جرى في كانون الأول من العام التالي نفي ٥٥ شخصية كردية من كردستان الى ولايات انطاكية، ازمير، بوردور، موله، افيون، اسبارطة، مانيسه، جروم ودينزلي. وكان ٥٤ من هؤلاء اعضاء في الحزب الديمقراطي أما الآخر فكان عضوا في حزب الشعب الجمهوري. كما جرى طرد ١٤٧ استاذاً من الجامعات اتهم بعضهم بالعمل على اقامة دولة كردية مستقلة^(٣٤).

وأثناء مناقشات الدستور الجديد جرى التركيز على ضرورة تبني المفاهيم القومية العنصرية،

حتى أن زعيم الأنقلابيين الجنرال جمال كيورسل أكد على ضرورة التمسك بمفاهيم (القومية التركية - التوركيزم) بمفاهيمها الأشد عنصرية وعدوانية. وقد أشار بهذا الصدد قائلاً (أنا نخوض نضالاً مبرراً ضد الكورديزم ويجب أن تتحول امتنا إلى أمة تركية واحدة، كما يجب أن تعود تركيا للأتراك، ولو تنازلنا اليوم عن هذا الهدف فلن يكون هناك تركي واحد بعد خمسين عاماً) (٣٥).

وعندما تبين للكرد سياسات النظام الجديد بدأوا يجمعون قواهم للنضال من أجل حقوقهم القومية، وتميز المثقفون الكرد في نشاطاتهم خلال مرحلة ما بعد انقلاب ١٩٦٠ إذ أصدروا بعض الجرائد والمجلات كـ(دجلة والفرات Dicle- Firat) وده نك (Deng) (٣٦). وبدأت التنظيمات السياسية الكردية وأخرى خاصة بالأقليات القومية في تركيا تمارس نشاطاتها بصورة سرية. فقد أسس الوطنيون الكرد منذ منتصف الستينيات وفي ظل القمع الحكومي بعض الأحزاب السياسية السرية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي طالب بالحكم الذاتي الإداري والثقافي للكرد في إطار الجمهورية التركية. وأكد الحزب وقوفه إلى جانب الثورة الكردية في جنوب كردستان. وعقد الحزب مؤتمره الأول عام ١٩٧٠ وأقر برنامجه ونظامه الداخلي وأكد على حق الشعب الكردي في تقرير مصيره في تركيا. إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني كانت هناك تجمعات سياسية أخرى مثل (حزب تحرير كردستان) و(منظمة مناضلي كردستان) تمارس نشاطاتها بسرية تامة. كما كانت هناك تنظيمات علنية ظهرت بتشجيع من الكتلة الكردية في حزب العمل التركي وتميزت في هذا المجال مراكز الثقافة الثورية الشرقية (DDKO) التي فتحت فروعها في معظم مدن كردستان فضلاً عن مراكزها الرئيسية في أسطنبول وانقرة وغيرها وبلغ عدد المنتمين إليها أكثر من عشرين ألف شخص (٣٧). مارست هذه المراكز نشاطاً سياسياً وثقافياً واسعاً وتميزت منشوراتها وإصداراتها بالجرأة والتحدى، إذ بدأت تستخدم عبارات (شعوب تركيا)، كما استنكرت حملات القمع التي كانت تقوم بها قطعان الكوماندوس والجندرية في كردستان، إذ أصدر فرعاً أسطنبول وانقرة خلال عامين فقط (١٩٦٩ - ١٩٧١) تسع نشرات و٢٤ وثيقة من بينها رسائل موجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وكانت هذه الجمعيات تمارس نشاطاتها بالتعاون مع حزب العمل الذي أكد في مؤتمره الرابع في أكتوبر ١٩٧٠ على (وجود الشعب الكردي في تركيا وإدانة سياسة القمع والصهر القومي التي تبنتها الحكومات التركية المتعاقبة والتي اتخذت في العديد من الحالات شكل حملات دموية) (٣٨). كما أكد الحزب على دعمه لنضال الشعب الكردي من أجل نيل حقوق المواطنة المتساوية وتحقيق الحياة الديمقراطية الدستورية.

ودعا الحزب إلى تعاون القوى الديمقراطية والتقدمية الكردية والتركية للعمل معاً من أجل القضاء على التعصب العنصري والأيدولوجية الشوفينية في أوساط الطبقات الكادحة والأشراكيين (٣٩).

شكلت قرارات المؤتمر الرابع لحزب العمل التركي ظاهرة جديدة في الحياة السياسية التركية وأدت إلى التقارب بين الوطنيين الكرد واليسار التركي. من المؤسف أن هذا الصوت العقلاني ضاع وسط صياح وعريضة العنصريين والفاشييين الذين بقوا يصرون على انتهاج سياسة القمع والقهر القومي بحق الشعب الكردي والأقليات القومية في تركيا. كما أثار هذا التقارب بين الوطنيين الكرد وقوى اليسار التركي النزاع العدواني لدى الأوساط العنصرية التي بدأت من خلال قوات الكوماندوس والجندرية الخاضعة لسيطرتها حملات مدهامة وتفتيش واسعة شملت معظم المدن والقصبات الكردية ومارست هذه القوات سياسات الإذلال والإهانة والإعتداء بحق المواطنين الكرد. ولم تتمكن حملات الاستنكار التي قامت بها القوى الديمقراطية من ردع هذه القوات من مواصلة سياساتها في كردستان. وتميز الخطاب السياسي الكردي بنضج ملحوظ وجرى تحديد الأعداء الحقيقيين للكرد والحركة الديمقراطية في البلاد، كما جرى التأكيد على ضرورة البحث عن أساليب جديدة للنضال. وتشكل تجارب هذه الفترة حلقة مهمة من حلقات النضال القومي الكردي في تركيا، إذ خلقت أرضية مناسبة للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في العقدين التاليين. أما الأوساط الحاكمة في تركيا فقد ظلت تردد اتهاماتها للتحركات الكردية بالعمل على تفتيت وحدة البلاد تارة وخدمة المخططات الشيوعية تارة أخرى (٤٠).

وعندما توضحت فشل حملات الكوماندوس والجندرية في كسر شوكة الوطنيين الكرد والحركات اليسارية التي أخذت تشكل ثقلاً مهماً في الحياة السياسية التركية في البلاد، لجأ الجنرالات مرة أخرى وبمباركة من الأوساط الحاكمة ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو للقيام بانقلاب جديد في آذار ١٩٧١ والذي عرف بانقلاب المذكرة. جرى بعد الانقلاب تشكيل حكومة (غير حزبية) سرعان ما بدأت حملة قمع واسعة ضد القوى اليسارية والشخصيات الكردية وإعلنت الأحكام العرفية في العديد من المدن الكبرى وفي كردستان. فبعد أقل من شهرين من الانقلاب بدأت المحاكم العسكرية بمحاكمة ٢٢ كردياً، كانوا جميعاً أعضاء في (DDKO)، بتهمة التخطيط لإقامة دولة كردية مستقلة. كما جرى اعتقال عدد من الكتاب والمثقفين الكرد من أمثال موسى عنتر، محمد أمين بوزارسلان، كمال بورقاي، مهدي زانا، طارق ضياء إيكنجي، جانيب يلدرم، ناجي كوتلاي، يوسف إيكنجي ومئات غيرهم من الشخصيات الثقافية والسياسية الكردية. ووفق بعض الإحصائيات جرى اعتقال

أربعة آلاف كردي في ديار بكر وسيلفان فقط. كما أقرت إدارة الأحكام العرفية في ولايات ديار بكر وسيرت باعتقال عشرة آلاف شخص حتى منتصف عام ١٩٧٢. وجرى في مايس من العام نفسه محاكمة ٤٠ كرديا بتهمة الإنتماء الى الحزب الديمقراطي الكردستاني. وحكم على عالم الاجتماع التركي اسماعيل بيشكجي في آب من العام المذكور بالسجن لمدة ١٣ عاما بتهمة (الشيوعية والدعاية الكردية) فضلا عن اتهامه بالدعاية للأفكار (الهدامة) أثناء عمله بجامعة اتاتورك في ارضروم خلال الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٧١ ونشاطاته في حزب العمل التركي والشباب الثوري (dev- Genc و DDKO). رغم ذلك جرى في منتصف السبعينيات تشكيل احزاب وتنظيمات سياسية كردية جديدة (الحزب الاشتراكي الكردستاني في عام ١٩٧٤) ومنظمة (طريق الحرية).

بقي الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي شهدت برامجه تحولا نوعيا، من أقوى التنظيمات الكردية في تركيا. كما جرى تشكيل مكاتب ثقافية للنساء والمعلمين تابعة للحزب.

ويشير مانفيل هسراتيان في الصفحات الأخيرة من الكتاب الى تنامي النشاط الكردي في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وما رافق ذلك من اشتداد حملات القمع والملاحقة. كما اكد على ان قمع النشاط السياسي الكردي كان من بين الأهداف الرئيسية للأنقلاب العسكري في ١٢ أيلول من عام ١٩٨٠. وقد دخل هذا النشاط مرحلة جديدة بظهور حزب العمال الكردستاني (P.K.K) الذي بدأ يشكل فرقا مسلحة لمقاومة السلطات التركية. وهكذا عادت المقاومة المسلحة الى الواجهة بعد ركود استمر لنصف قرن تقريبا. لقد نال الحزب الجديد الشعبية بعد لجوئه الى المقاومة المسلحة. ويكمن السبب برأيي في سياسات القمع التركية لأي تحرك كردي وقطع الطريق على الوطنيين الكرد من ممارسة النشاط السياسي السلمي. وجاءت تصريحات قادة الأنقلاب العسكري الجديد لتقنع الكرد بأن موجة جديدة من القمع الوحشي والأضطهاد القومي في انتظارهم. فقد صرح زعيم الإنقلاب كنعان ايفرين لمجلة (دير شبيغل) الألمانية في ١٩ نوفمبر ١٩٨١ قائلا(لقد قرد الكرد في ظل الدولة العثمانية وفي عهد أتاتورك مرات عديدة. نحن امام مخطط شيطاني، فعندما تضعف الدولة التركية يتمرد الكرد ويريدون تقسيم البلاد بمساعدة القوى الأجنبية نعم الكرد موجودون ولكننا لن نسمح لهم بتقسيم البلاد ولن يحصلوا على شئ منا، سنعمل كل ما في وسعنا وما من شأنه قلع جذور هذه المسألة)^(٤١).

وجرى تثبيت مبادئ سياسة الأضطهاد القومي وقمع الشعب الكردي في الدستور الجديد

الذي فرض على الناس في تركيا عبر استفتاء صوري جرى في ظل الأحكام العرفية والطوارئ والقمع والملاحقة ضد القوى الديمقراطية واليسارية والقومية الكردية وذلك في السابع من نوفمبر من عام ١٩٨٢.

شكل الدستور الجديد، الذي رفض طموحات الشعب الكردي والأقليات القومية في تركيا، خطوة الى الوراء حتى بالمقارنة مع دستوري عام ١٩٢٤ و ١٩٦١. وبما أن سياسات الدول تبنى على دساتيرها، كان لابد من التوقف عند بعض بنود القانون الأساسي التركي (دستور عام ١٩٨٢).

رغم تبجح مسني الدستور بالمساواة بين المواطنين في ممارسة حياة لاثقة في ظل (الثقافة القومية) والتقدم الاجتماعي والنظام القانوني وضرورة تطوير المواطن لنفسه في ظل هذه الأجواء معنويا وماديا، الا أن المواطن المقصود دائما هو المواطن التركي وليس مواطن الجمهورية التركية. ويعني هذا ببساطة ان أكثر من ثلث مواطني البلاد لا يشملهم هذا التوصيف.

ورغم ان المادة (١٠) تشير الى مساواة الجميع امام القانون بغض النظر عن اختلاف الدين أو العرق أو اللون أو المعتقد السياسي. الا أن نظرة سريعة على مواد الدستور تظهر زيف هذه الإدعاءات وعدم مطابقتها للواقع. فقد نصت ديباجة الدستور ومقدمته على إنصياح الدولة التركية (لمفهوم اتاتورك القومي) وأن السيادة التامة الغير مشروطة تعود (للأمة التركية). هذا فضلا عن عشرات المقولات التي تزخر بها ديباجة الدستور ومواده مثل (الوطن التركي الخالد) و(الدولة التركية المقدسة) و(الأمة التركية العظيمة).

فأين هذا من مبدأ مساواة الجميع أمام القانون؟

تعطي المادة (٧٠) من الدستور الحق (لكل تركي في تسنم مناصب الدولة)، أما المادة (٧٦) فتتص على ان (لكل تركي بلغ الثلاثين من العمر الحق في ان ينتخب الى البرلمان). وي طرح هسراتيان سؤالا مشروعا: وكيف الأمر ياترى مع غير التركي؟ وتجد مغالطات الأوساط التركية الحاكمة بشأن تحديد انتماءات السكان القومية انعكاساتها في مواد الدستور، اذ تعتبر المادة (٦٦) منه (يُعتبر كل من ارتبط بالدولة التركية برباط المواطنة تركيا). ولكن الغريب في الأمر ان تلك الأوساط نفسها لا تؤمن الا بسياسة التتريك لنيل شرف المواطنة. وتناقض المادة (٤٤) ما جاء اعلاه، اذ تشير الى منع تدريس اية لغة سوى التركية كلغة ام في جميع مؤسسات التعليم، اي منع الأطفال الكرد من التعلم بلغتهم الأم. كما منعت المادة (٢٦) نشر الأفكار السياسية باللغات المنوعة قانونا^(٤٢). واللغة المقصودة

هنا طبعا هي اللغة الكردية. وهناك مواد أخرى كثيرة تركز كلها سياسة الأضطهاد والصهر القومي. والغريب ان هناك دولا ومنظمات كثيرة لاتوجد في كل ذلك سببا لوصف تركيا بدولة غير ديمقراطية ولا زالت تتردد في ادانة سياساتها العنصرية بحق مواطنيها الكرد. بدأت دول الاتحاد الأوروبي أخيرا تولي هذه القضية المتأزمة شيئا من الأهتمام بالتزامن مع المحاولات التركية للأنضمام الى هذا الاتحاد. ولعل أصدق وصف للسياسة الأستعمارية التركية ازاء الشعب الكردي جاء على لسان عالم الأتتماع التركي اسماعيل بيشكجي الذي أعتبرها اسوأ بكثير من سياسات التمييز العنصري في جنوب افريقيا.

ويورد هسراتيان حقائق كثيرة عن منع السلطات التركية للسكان الكرد من التحدث بلغتهم ونشر الجرائد والمجلات بها أو الأستماع الى اغانيهم وارتداء أزيائهم القومية. وقامت تلك السلطات بمحاكمة الكتاب والمثقفين الكرد الذين تحدوا هذه القرارات وأصدروا بين وقت وآخر بعض الجرائد والمجلات والكتب الكردية. كما لجأت الأجهزة التركية السرية الى إغتيال الكتاب والصحفيين ودعاة حقوق الأتسان الكرد. فبموجب الأرقام التي اوردتها الصحافة الكردية في المهجر جرى خلال ثلاث سنوات اعقبت انقلاب ايلول ١٩٨٠ اعتقال وحجز اكثر من ١٧٠ الف شخص توفي اكثر من ٢٠٠ منهم تحت التعذيب على ايدي رجال الأمن التركي، وقتل ٧٠٠ شخص اثناء حملات الملاحقة. كما جرى اعدام ٤٨ شخصا وحكم على ١٧٠ آخرين بالأعدام. ولجأت أعداد كبيرة من الوطنيين الكرد الى خارج البلاد، حيث بدأوا يمارسون نشاطا سياسيا واعلاميا ملحوظا الأمر الذي دفع بالسلطات الى سحب جوازات سفر عدد كبير منهم. ولم تتخلف الحكومة التركية عن حليفاتها في اتباع سياسة الأرض المحروقة في كردستان وتدمير القرى والقصبات الكردية واقامة احزمة امنية بعمق عشرات الكيلومترات على طول الحدود مع سوريا والعراق وايران لمنع احتكاك الكرد على طرفي الحدود وخلق عقبات اكبر امام الحركة القومية الكردية وعملية التكامل القومي والأقتصادي للأمة الكردية.

وشهدت كردستان الشمالية خلال الثمانينيات والتسعينيات نشاطا عسكريا كبيرا ليس ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني فحسب بل وضد الشعب الكردي بأسره. واكتفت الدول الحليفة لتركيا باصدار بيانات خجولة عن انتهاك حقوق الأتسان على ايدي السلطات التركية. واصلت تركيا في الوقت نفسه التعاون الوثيق في قمع الحركة القومية الكردية مع جاراتها وبخاصة مع النظام البعثي في العراق، اذ شهدت هذه الفترة عمليات توغل واسعة للجيش التركي داخل اراضي كردستان العراق لملاحقة المقاتلين الكرد على طرفي الحدود.

لقد حاولت الحكومات التركية المتعاقبة تصوير القضية الكردية على انها نتيجة للتخلف

الأقتصادي والأتتماعي والثقافي للمنطقة الكردية دون التطرق الى جوهرها القومي السياسي. ورغم ما لتلك النواحي من دور كبير في تأزم الوضع في كردستان الشمالية، الا أن اهمال الجانب القومي والسياسي لن يؤدي الى حل عادل ودائم لهذه القضية التي لازمت الجمهورية التركية على مدى تاريخ وجودها.

قامت الحكومة التركية من منطلق فهمها المتطور للقضية الكردية بإقامة بعض المشاريع في كردستان كمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) وذلك لأمتصاص نقمة السكان الكرد الذين يكتون العداة لها لنهبها ثروات بلادهم واهمالها لها وعدم تذكرها الا اثناء الأنتخابات او الحملات القمعية وجمع الضرائب.

ولكن هذه المحاولات جاءت متأخرة جدا ولم تجد شعبية تذكر بين المواطنين الكرد الذين فقدوا الأمل نهائيا في الحكومات التركية المتعاقبة. كما تجني الأوساط الحاكمة الآن ثمار ما غرستها في نفوس الأجيال التركية خلال عقود من الزمن من الأفكار العنصرية ومفاهيم الأستعلاء القومي ومقت الآخرين، اذ تجد صعوبة كبيرة في اقتناع الجنرالات والزعماء السياسيين الغارقين في الشوفينية بالقيام بأية خطوة مهما كانت تافهة على الغاء السياسات العنصرية بحق الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية في تركيا. ولن يؤدي الأعترااف الخجول بالوجود الكردي أو السماح بأستخدام الأخيرين للغةهم الى حل القضية الكردية هناك. ظهرت بوادر كثيرة تظهر افلاس السياسة الرسمية التركية في مجال التعامل مع القضية الكردية، ولم تُجد معها محاولات الحكومة في احياء النفوذ الأقطاعي في كردستان أو تجنيد المرتزقة ضد الحركة القومية الكردية هناك. الغريب انها لم تأخذ العبرة من حليفاتها في قمع الكرد، الحكومة العراقية التي جندت بدورها قطعانا كبيرة من المرتزقة، الذين سرعان ما انقلبوا عليها، عندما شعروا بأنها ايلة الى السقوط بعد حرب تحرير الكويت.

من المآخذ على هسراتيان، انه حاول شأنه شأن كل الكتاب السوفيت تصوير الحزب الشيوعي التركي كقوة مؤثرة في الحياة السياسية التركية، رغم ان شيئا من هذا لم يلاحظ منذ عام ١٩٢١، حين قام عملاء مصطفى كمال بالتخلص من قادة الحزب الشيوعي التركي في مؤامرة وحشية، الى قيام البيريسترويكا التي أودت بحياة المعسكر الأشتراكي. لقد كان مجبرا على ذلك من منطلق حزبية العلم في ظل الحكم الشيوعي والأستشراق الحزبي، الا ان ذلك لا يقلل من قيمة جهوده العلمية المخلصة.

لقد كشف في دراساته إستنادا الى المصادر الأصلية للسياسة العنصرية للأوساط التركية الحاكمة ومعها الأحزاب الرسمية في السلطة والمعارضة، وظهر بطلان العديد من اراء اساطين

الأستشراق الحزبي السوفيتي والأستشراق الغربي بحق الحركة التحررية الكردية في كردستان الشمالية. وأكد على ارهاب الدولة التركية واعطى الكرد كل الحق في الرد على ذلك الأرهاب. ويقف هسراتيان في موقفه هذا من القضية الكردية الى جانب الكتاب والباحثين المنصفين امثال اسماعيل بيشكجي وهادي العلوي وعزيز شريف وكاظم حبيب وغيرهم.

لقد عاد هسراتيان وأجمل جهوده ودراساته في كتاب قيم أصدره عام ١٩٩٠ في يريفان باللغة الروسية وحمل عنوان (كرد تركيا في المرحلة المعاصرة). يقع كتابه هذا في ٣٨٥ صفحة واستند في تأليفه على ٢٦١ مصدرا ومرجعا باللغات الروسية، التركية، الأرمنية، الفرنسية والأنجليزية. ترجم الكتاب الى اللغتين الكردية والتركية^(٤٣).

خصص الفصل الأول من كتابه هذا للحديث عن القضية الكردية في تركيا خلال الحركة الكمالية (١٩١٨-١٩٢٤)، وأشار فيه بالتفصيل الى نشاطات المنظمات والشخصيات السياسية الكردية بعد الحرب العالمية الأولى وحركات ملاطية (١٩١٩) وقوجكيري (١٩٢٠-١٩٢١) المناهضة للكماليين بعد أن أدرك الوطنيون الكرد المواقف العدائية للأخيرين تجاه الشعب الكردي وطموحاته القومية المشروعة. وألقى الضوء على المناقشات التي دارت بشأن القضية الكردية في مؤتمر لوزان. ختم هسراتيان هذا الفصل بتحليل مواد الدستور التركي الأول الذي أهمل الحقوق الكردية كليا. ورغم تناول هسراتيان هذه المواضيع في دراساته السابقة، إلا أننا نلاحظ بأنه أضاف الكثير من الحقائق التاريخية الجديدة وأستعان بمجموعة من المصادر والمراجع الحديثة.

شكلت أحداث الانتفاضة الكردية الكبرى في عام (١٩٢٥) المعروفة بانتفاضة الشيخ سعيد بيران مادة الفصل الثاني من كتاب هسراتيان هذا. ويظهر تخصيصه لستين صفحة من الكتاب للحديث عن التحضير للإنتفاضة وأحداثها والإجراءات القانونية والإدارية القمعية التي اتخذتها الحكومة الكمالية وإعدام قادتها، الأهتمام الكبير الذي يوليه لهذا الحدث الكبير في التاريخ الكردي المعاصر. كما شخص طبيعة الإنتفاضة القومية والتحررية إستنادا الى المصادر الأصلية مكذبا بذلك طروحات التاريخ الرسمي التركي والعديد من المستشرقين السوفيت والغربيين. كما بين العلاقة الجدلية بين أحداث الإنتفاضة وحسم مشكلة ولاية الموصل.

وكرس الفصل الثالث من كتابه للحديث عن سياسات الكماليين بحق السكان الكرد بعد القمع الوحشي لانتفاضة عام ١٩٢٥ ورد الأخيرين على تلك السياسات بانتفاضة جديدة هي انتفاضة آغري أو أارات بقيادة المنظمة القومية الكردية خويبون خلال اعوام (١٩٢٧ -

١٩٣١). وأوضح هسراتيان في هذا الفصل تعاون تركيا وجيرانها في قمع الحركة التحررية الكردية. وشكل هذا التعاون حجر الزاوية في سياسات هذه الدول على مدى القرن الماضي ولم تخلو أية اتفاقية ثنائية او جماعية بينها من البند الخاص بالوقوف بوجه التطلعات القومية الكردية.

وشكلت الاحداث التي سبقت ورافقت انتفاضة درسيم التحررية (١٩٣٧-١٩٣٨) والسياسات التركية (حل) القضية الكردية نهائيا في ثلاثينيات القرن الماضي المواضيع الأساسية للفصل الرابع من كتاب مؤلفنا. وكانت هذه الانتفاضة نهاية لمرحلة تاريخية مهمة في حياة كرد تركيا. ومن هنا حاول هسراتيان ان يحدد في نهاية هذا الفصل من كتابه الملامح الرئيسية للحركة التحررية الكردية في كردستان الشمالية في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

بينما تناول في الفصل الخامس القضية الكردية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية. وتؤشر الفترة التاريخية الطويلة نسبيا (١٩٤٥-١٩٧٠) التي تناولها هذا الفصل حالة الجزر التي عاشتها الحركة الكردية في تركيا بعد قمع الانتفاضة الكردية الأخيرة في درسيم عام ١٩٣٨. كما عاشت كردستان خلال هذه الفترة معزولة عن العالم الخارجي بستان حديدي وعانى الباحثون من ندرة في المعلومات عن حقيقة الأوضاع هناك. حاول هسراتيان ان يسد هذه الثغرة من خلال إعطاء صورة عن عدد السكان الكرد في تركيا وعن الواقع الأقتصادي والإجتماعي المؤلم الذي كانوا قد عاشوا في ظله. وسلط الأضواء على سياسة السلطات التركية ازاء الشعب الكردي بعد انقلاب عام ١٩٦٠ كما اشار الى تنامي النشاط السياسي والثقافي الكردي في النصف الثاني من الستينات والذي قادته المنظمات الثقافية والأجتماعية الكردية. وألقى الأضواء على التجمعات الجماهيرية التي شهدتها مدن كردستان ضد السياسات الحكومية وكذلك على حملات القمع التي كانت تقوم بها قوات الجندرية والجيش والكوماندوس في كردستان ضد الوطنيين الكرد واعضاء التنظيمات اليسارية والديمقراطية التركية.

وخصص الفصل الأخير من كتابه للحديث عن الحركة الكردية والأحداث السياسية المهمة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ملقيا الأضواء على انقلاب عام ١٩٧١ المعروف بانقلاب (المذكرة) ومعتبرا إياه مؤامرة بين حكومة سليمان ديميريل والجنرالات لقطع الطريق على تنامي وزن ودور القوى الديمقراطية واليسارية والحركة القومية الكردية في البلاد. كما اشار في هذا الفصل الى البرامج السياسية للأحزاب المختلفة وبخاصة فيما يتعلق بمواقفها من

- ٧- هسراتيان، المصدر نفسه، ص ٤٠.
- ٨- المصدر السابق، ص ١٢٥.
- ٩- حول هذه القوانين ومضامينها انظر: د. جبار قادر، حول المصادر التركية للتاريخ الكردي، مجلة - روشنيرى نوى - العدد ١٠٦، بغداد ١٩٨٥ (بالكردي).
- ١٠- لا نود التوقف عند (التحليلات العلمية) للكتاب الأتراك بصدد الكرد واصلهم وتاريخهم ولغتهم لأنها لا تتضمن اية معلومة مفيدة ولا تثير الا السخرية عند القراء ولحسن الحظ بدأوا يتخلون عنها شيئاً فشيئاً في السنوات الأخيرة.
- 11- Kucuk Istatistik Yilligi , nr.330. Ankara 1951 , s.60.
- ١٢- الجمهورية التركية، تأليف نخبة من المستشرقين السوفيت، موسكو ١٩٧٥، ص ٣٠-٣١ (بالروسية).
- ١٣- هسراتيان، المصدر نفسه، ص ٦٠، ٧٥.
- ١٤- مما يؤكد رأينا المذكور قيام المستشرق المعروف م. س. لازريف بتخصيص كتابه الأخير لدراسة هذه المرحلة التاريخية المهمة والمعقدة، انظر: م. س. لازريف، الإمبريالية والمسألة الكردية ١٩١٧ -١٩٢٣، موسكو ١٩٨٩ (بالروسية). ترجم الكتاب الى العربية ونشر تحت عنوان - المسألة الكردية.
- ١٥- هسراتيان، المصدر نفسه، ص ٨٥: أنظر كذلك:
- Dr.Nuri Dersimi , Dersim ve Kurt milli mucadelesine dair hatiratim , 2 basin, Ankara 1992 .
- (*) قمت بترجمة هذا المقال من الروسية ونشرته مع مقدمة وتعليقات في كتيب باللغة الكردية في هولندا. أنظر: أبو القاسم اللاهوتي، الكورد وكردستان، ترجمة وتقديم وتعليق الدكتور جبار قادر، روتردام ١٩٩٨.
- ١٦- نشرت هذه العبارات في جريدة ملييت: 17.10.1931 & 19.9.1930 Milliyet, وللمزيد من التفاصيل حول تلك التصريحات انظر: مجلة اخبار اكااديمية العلوم السوفيتية، العدد ٨، موسكو ١٩٤٩ (بالروسية).
- ١٧- انظر جريدتي:
- Kim , 24.4.1961 . و . Hurriyet , 24.10.1960
- ١٨- تعرف هذه الانتفاضة في المصادر التاريخية خطأً بانتفاضة الشيخ سعيد. اطلق الأتراك على الانتفاضة تسمية عصيان او تمرد الشيخ سعيد وذلك للتقليل من قيمتها وأهميتها التاريخية وابعادها السياسية والقومية. الغريب أن الكتاب الكرد تلقفوا التسمية دون تمحيص لبيدلوا كلمة عصيان بشورة او انتفاضة. وهذه ظاهرة ملفتة للنظر في التاريخ الكردي، إذ ان اغلب الانتفاضات الكردية تسمى باسماء قادتها. فنجد مثلاً تسميات انتفاضة الشيخ عبيدالله وحركات الشيخ

القضية الكردية ورسم صورة معبرة عن تناسب القوى السياسية عشية انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠. كما القى مؤلفنا الأضواء على سياسة القمع التي انتهجتها الطغمة العسكرية بحق الوطنيين الكرد والقوى الديمقراطية واليسارية التركية. وحلل كذلك مواد الدستور التركي الجديد لعام ١٩٨٢ مشخصاً دورها في تثبيت أركان حكم الجنرالات في تركيا. وأشار الى محاولات القوى السياسية الكردية الى توحيد جهودها من اجل تحقيق أهدافها ونيل حقوقها القومية.

ولخص هسراتيان في خاتمة كتابه الإستنتاجات التي توصل اليها خلال دراساته عن القضية الكردية في تركيا. كما ذيل الكتاب بفهرست للأسماء والمواقع الجغرافية وقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

أولى الكتاب الكرد مانفيل هسراتيان الأهتمام الذي يستحقه وقبّمت كتاباته عالياً من لدن الدكتور كمال مظهر أحمد والأستاذ جلال الدباغ وكاتب هذه السطور وغيرهم (٤٤).

لقد تعرفت على هسراتيان وزاملته في قسم الدراسات التركية بمعهد الدراسات الشرقية في موسكو والتقيته مرات عديدة في التسعينيات في برلين وموسكو ولوزان وأمستردام حيث زارني وأهداني كتبه ودراساته الجديدة ومنحني حق ترجمتها الى العربية او الكردية ومن بينها (كرد الأتحاد السوفيتي، وضع الكرد في تركيا، التشريع التركي والكرد، الأتحاد السوفيتي وكرد الخارج والتشريع التركي في فترة ما بين الحربين العالميتين) وقمت بترجمة بعضها الى العربية او الكردية، متمنيا نشرها مع عدد من الترجمات الأخرى في كتاب خاص في المستقبل القريب.

الهوامش والمصادر:

- ١- ك. فاسيليف، اسباب الأنتفاضات الكردية وقواها المحركة، مجلة - المشاكل الزراعية - الكتابان (٩-١٠) موسكو، ١٩٣١، ص ١٠٢. (بالروسية).
- ٢- ورد اسم هسراتيان بصيغ متعددة مثل اسراتيان وكسراتيان وحسراتيان، كما نشر تحت اسم كيساروف ايضاً. أثرت صيغة هسراتيان الأرمنية رغم انه نشر اكثر نتاجاته تحت اسم كسراتيان.
- ٣- انظر مقالنا الموسوم - حياة ونتائج المستكردين السوفيت - نيركز - مجموعة ادبية ثقافية، الباقية الأولى، كركوك ١٩٨٥ (بالكردي).
- ٤- م. أ. هسراتيان، المسألة القومية في تركيا ١٩١٩ - ١٩٣٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، موسكو ١٩٥٦ (بالروسية).
- ٥- اقتبس هسراتيان معلوماته هذه من التقارير والمصادر السرية السوفيتية التي كان الكتاب والباحثون السوفيت يمنعون من الإشارة اليها في دراساتهم وكتاباتهم.

- باعتبارتي بعض فصولها للأطلاع فقط اثناء عملي على اعداد اطروحتي للدكتوراه، رغم ما كان يمكن ان يسببه ذلك من مشاكل له مع رجال الأستشراق الحزبي.
- ٣٢- الحركة الكردية في العصرين الحديث والمعاصر، تأليف نخبة من الباحثين السوفيت، موسكو ١٩٨٧ (بالروسية).
- ٣٣- المصدر السابق، ص ١٨٩-، ١٩٠.
- ٣٤- المصدر نفسه، ص ٢٢٩-٢٣٠.
- ٣٥- المصدر نفسه، ص ٢٣٠.
- ٣٦- للمزيد من التفاصيل عن الصحافة الكردية في تلك الفترة أنظر:
- Malmisanij , Mehmud Lewendi , Li Kurdistan Bakur u li Tirkiya rojnamegeriya kurdi 1908-1992 , 2 basin. Ankara 1992 .
- يعتبر هذا الكتاب محاولة جادة تلقي الأضواء على الصحافة الكردية في تركيا والتي بقيت صفحاتها طي النسيان لسنوات طويلة.
- ٣٧- خصص العالم التركي الشهير اسماعيل بيشكجي احد أولى مؤلفاته العلمية لتحليل الأبعاد السياسية والأجتماعية لتجمعات الشرق، أنظر:
- Ismail Besikci , Dogu Mitinglerinin Analizi, Erzurum ,1967
- ٣٨- الحركة الكردية في العصرين ...، ص ٢٣٥.
- ٣٩- المصدر السابق، ص ٢٣٧-٢٣٨: أنظر كذلك:
- TIPDasyasi , Ankara 1973
- ٤٠- عن إتهامات الدول المتحكمة بقراب الكرد وتغييرها بتغيير الظروف انظر الفصل السابق من كتابنا هذا.
- ٤١- الحركة الكردية في العصرين الحديث والمعاصر ...، ص ٢٥٩.
- ٤٢- المصدر السابق، ص ٢٥٩ - ٢٦١.
- ٤٣- م. أ. هسراتيان، كورد تركيا في الفترة المعاصرة، يريفان ١٩٩٠ (بالروسية).
- ٤٤- أنظر: د. كمال مظهر أحمد، حول مشاكل تاريخ الشعب الكردي ومهمات المجمع العلمي الكردي، جريدة (التاخي) البغدادية ٢٠ / ١١ / ١٩٧٣ وأنظر كذلك: الترجمة الكردية لكتيب (انتفاضة الكرد عام ١٩٢٥) و: جبار قادر، الحركة القومية الكردية في تركيا بين الحزبين العالميتين، ص ٤.

محمود وحركات سمكو الخ. وهدف الذين اطلقوا هذه التسميات واضح وهو اظهار هذه الانتفاضات بانها حركات قامت لتحقيق اطماع الزعماء الشخصية والأقليمية. اشير هنا فقط الى ان الشيخ سعيد مثلاً وجد نفسه على رأس انتفاضة عام ١٩٢٥ بمحض الصدفة بعد اعتقال المخططين والقادة الحقيقيين لها ومع ذلك ظهر كتابان باللغة التركية يحملان عنوان (عصيان الشيخ سعيد) رغم معرفة كاتبهما بحقائق الأمور. أنظر:

Metin Toker, Seyh Sait ve Isyani ,Ankara 1968

Behcet Cemal, Seyh Sait Isyani, Istanbul 1955.

- ١٩- هسراتيان، المصدر نفسه، ص ١٦١.
- ٢٠- ترجم الكتيب الى العربية والكردية، أنظر البروفسور م. أ. هسراتيان، كردستان تركيا بين الحزبين، ترجمة د. سعد الدين ملا وبافي نازي، بيروت ١٩٨٧: م. هسراتيان، انتفاضة الكرد عام ١٩٢٥، ترجمة جلال الدباغ، السويد ١٩٨٨ (بالكردية). تحوي الترجمة الكردية اخطاء كثيرة في الهوامش وأسماء المواقع والمدن والشخصيات.
- ٢١- هسراتيان، المصدر نفسه، ص ٢٠٦.
- ٢٢- م. أ. أسراتيان، سياسة الأوساط التركية الحاكمة تجاه السكان الكرد خلال ١٩٢٤ - ١٩٣٩، مجلة- الأخبار الموجزة لمعهد شعوب اسيا - المجلد ٣٠، موسكو ١٩٦٠، ص ١٢٠، ١٣٧ (بالروسية).
- ٢٣- المصدر السابق، ص ١٢٦ - ١٢٨.
- ٢٤- نشر هسراتيان هذه الدراسة في كتاب: (مشاكل تركيا المعاصرة) تأليف نخبة من المستشرقين السوفيت. موسكو ١٩٦٣ (بالروسية).
- ٢٥- للمزيد من التفاصيل عن ذلك الأنتقلاب انظر دراستنا الموسومة: انقلاب عام ١٩٦٠. تحليل دوافعه الأقتصادية والسياسية، مجلة - دراسات تركية - العدد الأول. جامعة الموصل ١٩٩١.
- ٢٦- مشاكل تركيا المعاصرة، ص ١٤١ أنظر كذلك: Kim, 24.4.1961.
- ٢٧- م. أ. كيساروف، المسألة الكردية في تركيا منذ قيام الحركة الكمالية وحتى مؤتمر لوزان. في كتاب: بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، المجلد السابع، الدراسات الكردية، يريفان ١٩٧٥ (بالروسية والأرمنية).
- ٢٨- المصدر السابق، ص ٤٣.
- ٢٩- للأطلاع على نصوص هذه البرقية وعشرات غيرها أنظر:

K.Ataturk, Nutuk.III. Istanbul 1962 , Vasikeler , ss.901-904,940.

- ٣٠- كيساروف، المصدر نفسه، ص ٥٣-٦٥.
- ٣١- نوقشت اطروحتي في اواخر السبعينات بصورة سرية لأن الأستشراق الحزبي كان يرفض مناقشة مثل هذه المواضيع بصورة علنية لكي لا تؤثر على العلاقات السوفيتية - التركية، لذلك بقيت فصولها والمعلومات الغزيرة الواردة فيها بعيدة عن متناول الباحثين لفترة طويلة. وكان قد تفضل

الثقافي والتاريخي. لازالت هذه السياسة الظالمة مستمرة وان بصيغ جديدة كي لا تبدو جد شاذة عن قيم العصر ومفاهيمه.

في هذا الجو الموبوء بالأفكار العنصرية والشوفينية ومقت الآخرين برز العالم الدكتور اسماعيل بيشكجي ليعلم على الملأ ليس فقط تدمره على الأيديولوجية الرسمية التركية والمنظومة الفكرية المتحكمة بالمؤسسات العلمية ووسائل الإعلام، بل ليكرس حياته كلها لإدانتها ومحاولة نفس اسسها الأيديولوجية وفضح تطبيقاتها العملية بحق الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية في تركيا. من هنا بالذات كانت عظمة بيشكجي ومواقفه، إذ لو جاءت تلك المواقف في دولة أوربية متحضرة لبدت طبيعية، ولكن في تركيا تعتبر خروجاً على التابوات التركية. لقد اثبت الرجل على مدى العقود الماضية إخلاصه لقيم العلم والحقيقة واستعداده اللامتناهي للتضحية في سبيلها، وهو القائل دوماً (مأجمل العمل والنضال من أجل العلم والحقيقة والتضحية في سبيل سيادتهما).

كان بيشكجي حتى امد قريب احد اشهر سجناء الرأي في تركيا والعالم، فقد قضى اكثر من عشرين عاماً في السجون والمعتقلات التركية وأصدرت المحاكم بحقه احكاماً وصلت الى اكثر من قرنين وغرامات مالية تجاوزت المليارات من الليرة التركية بسبب دفاعه عن حقوق الشعب الكردي وإدانتته لسياسات الدولة التركية بحق هذا الشعب.

بدأت معاناة بيشكجي مع الأوساط الحاكمة مع أول احتكاك له بالکرد في بداية الستينيات واكتشافه لعالم كان حتى ذلك الوقت مجهولاً لديه، حيث منع الناس من الأطلاع على ذلك العالم وآماله وما يجري فيه. وكتب فيما بعد عن ذلك قائلاً (عندما وصلت الى جنوب شرقي تركيا شاهدت شعبا له لغة وتاريخاً وتقاليد تختلف عما لدينا نحن الأتراك، كما لا يحمل الأسم الذي نطلقه نحن الأتراك عليه، فهو لا يسمى نفسه باتراك الجبال بل بالکرد). منذ ذلك الوقت كرس الرجل جهوده لدراسة واقع هذا الشعب والدفاع عن حقوقه، وكان على مدى العقود التالية اما ملاحقا من قبل الشرطة، او ماثلاً امام المحكمة، او قابعا في الزنازين بسبب كتاب أصدره ومقال نشره او تصريح ادلى به الى وسيلة اعلام تركية او أجنبية مدافعا فيه عن حق الكرد في تقرير مصيرهم بانفسهم ومدينا السياسات الاستعمارية التركية في كردستان. من حق بيشكجي علينا ان نعرف القراء به وبجهوده العلمية ومواقفه الإنسانية ازاء الشعب الكردي وحقوقه القومية. ومن المفرح حقاً ان الجماهير الكردية في تركيا وخارجها تقدر فضله وجهاده عالياً، فقلما تجد بيتاً كردياً في كردستان تركيا أو في أوروبا يخلو من صورة له أو مكتبة تخلو من احد كتبه.

الفصل الثالث

اسماعيل بيشكجي، زهوذج العالم المنصف

تجسد المواقف المبدئية الصلبة لعالم الأجمع التركي الدكتور اسماعيل بيشكجي من قضية الشعب الكردي وحقوقه القومية المشروعة ظاهرة فريدة ليس في تركيا فقط، بل وفي عموم منطقة الشرق الأوسط. فقد تحمّل الرجل بسبب مواقفه من قضية الشعب الكردي خلال العقود الأربعة الأخيرة ما لم يتحمّله حتى الكثيرون من أبنائه. رغم أنه كان يعرف منذ البداية ما ينتظره بسبب ذلك، إلا انه تحدى سلطات بلاده وطرح مفهومه المغاير للقضية الكردية في تركيا.

اشتهرت الحكومات التركية بانتهاجها لسياسة معادية للکرد لمدة تزيد على قرن ونصف من الزمان. بدأ السلطان سليم الثالث (١٧٧٩ - ١٨٠٧) تلك السياسة عندما أخذ يخطط للقضاء على الإمارات الأقطاعية الكردية، ونفذها من بعده كل من محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) وعبدالمجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١). تزامنت تلك السياسة مع تنامي النزعة المركزية لدى الباب العالي ومحاولات فرض سلطتها على ارجاء الأمبراطورية المترامية الأطراف. وخطت تلك السياسة خطوات اخرى الى الأمام تحت ستار الجامعة الإسلامية على يد السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، لتكتسب صبغة شوفينية مقيتة على ايدي رجال الأتحاد والترقي، خصوصاً اثناء تحكّم الثلاثي الطوراني (أنور، طلعت وجمال) بمقدرات الدولة العثمانية.

أما في العهد الجمهوري فان سياسة معاداة الكرد ومحاولة صهرهم وإزالة وجودهم القومي فقد وصلت الى مستوى الإبادة الجماعية للجنس الكردي ومحو كل ما يمت بصلة الى تراثه

لقد ساعد بيشكجي بنضاله وتضحياته وجهوده العلمية الكبيرة عددا من الكتاب والمثقفين الأتراك للتخلص من أخطبوط المنظومة الفكرية الكمالية العنصرية وان يروا الأشياء على حقيقتها اذ بدأ عدد هؤلاء يتزايد مع الأيام ويحذون حذوه ويكرسون اقلامهم للدفاع عن الحقيقة والقيم العلمية التي آمن بها كفكرت باشقاي، خلوق كركر، عائشة زاراكولو، سرور تانيللي ووداد توركالي واورهان باموك وكثيرون غيرهم.

رغم تنامي النزعات العنصرية والشوفينية في تركيا والمنطقة بسبب تسلط الأنظمة القمعية والدكتاتورية وسيادة الأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية البائسة والفشل التام لعمليات التحديث وغياب الديمقراطية، إلا اننا نرى بأن عدد المثقفين المتنورين الذين يطالبون بحل القضية الكردية في تركيا في تنامي مستمر. ويؤكد هؤلاء بعكس ما يشيع عنهم الأعلام التركي، إخلاصهم للأمة التركية والخدمة الكبيرة التي يقدمونها لها من خلال تحريرها من العنصرية المقيتة وانقاذ القيم الأنسانية في تركيا وفتح الآفاق امام انتشار فكر انساني بعيد عن التعصب والشوفينية. فقد اكد بيشكجي بأنه ورفاقه يحاولون غسل العار الذي لحق بالفكر التركي خلال قرن كامل من الزمان.

إضطرت الأوساط التركية الحاكمة امام تنامي حركة هؤلاء وضغوطات الأتحاد الأوروبي ان تعيد النظر في الكثير من الأجراءات القمعية والقوانين التي تحد من حرية الفكر، كما اضطرت الى اطلاق سراح العديد من الكتاب والمثقفين ومن بينهم اسماعيل بيشكجي. وتؤكد النخب التركية المتنورة بأن هذه الأجراءات الترقيعية غير كافية ولا يمكن لتركيا ان تزيل الصفحات السوداء من تاريخها إلا من خلال انقلاب جذري يستهدف أسس المنظومة الفكرية العنصرية الكمالية المتحكمة بالحياة السياسية والثقافية والإجتماعية التركية وبنخبها السياسية والفكرية.

كتبت عن بيشكجي لأول مرة عام ١٩٧٧^(١) بعد ان اطلعت على كتابه (نظام شرق الأناضول الإجتماعي - الأسس الإجتماعية والإقتصادية والإثنية)^(٢)، واشرت اليه آنذاك بانه (اول باحث تركي ينهج منهجا علميا لتحليل اوضاع كردستان. فهو يحلل الوضع الأقتصادي والأجتماعي من منطلق علمي بعيد عن الأساليب التركية المعتمدة، ويحاول جاهدا ان يشخص الأسباب الحقيقية للحالة المزرية للسكان الكرد. وقد توصل الى نتائج باهرة من شأنها المساعدة في رسم صورة واقعية لأوضاع الشعب الكردي في تركيا). وكتبت عنه مرة اخرى عام ١٩٨٥ مشيرا الى سيرته وجهوده العلمية وبخاصة كتابه المشار اليه اعلاه مع التأكيد على التزامه العلمي وإخلاصه للقيم العلمية وللحقيقة ورفضه الأنخراط في جوقة الكتابة

والمؤرخين الرسميين للدولة التركية والذين يحاولون على مدى قرن كامل ان يجعلوا من الكرد اتراكا دون نتيجة. واشرت في ذلك المقال الى انتقاداته القوية لأجراءات السلطات التركية بحق الشعب الكردي^(٣).

وغير خاف على احد أن الأوساط الحاكمة في بغداد كانت تنفذ سياسة شبيهة بما قام به الكماليون بحق الشعب الكردي بوحشية لا مثيل لها وجوقة مؤرخي السلطة ووعاظ السلاطين والكتبة الرسميين كانوا مشغولين بعقد المؤتمرات (العلمية) و(التاريخية) الصاخبة ونشر الدراسات عن (عروية سيدنا آدم) ر(عقد المقارنات بين صدام حسين وصلاح الدين الأيوبي) فضلا عن نشر مجلدات ضخمة حجما والفارغة مضمونا عن (حضارة العراق) أو (العراق في التاريخ) و(الصراع العربي - الفارسي) الخ القائمة المعروفة، مع اهمال كامل لكل ما يتعلق بالشعب الكردي وتاريخه وتزييف الأحداث والوقائع التاريخية لتتنغم مع التوجهات العنصرية والفاشية البعثية. وكانت قوائم الكتب المنوعة تنهال على المكتبات وكأنها قوائم (INDEX) التي كانت تصدرها محاكم التفتيش في اوربا خلال العصور الوسطى. وكانت تضم اول ما تضم كتب التاريخ الكردي بدءاً ب(شرفنامه) وانتهاء بالكتب التي صدرت خلال سني حكم البعث نفسه. الغريب أن تلك القوائم طالت مؤلفات عربية مشهورة ومهمة جدا مثل (مقدمة ابن خلدون) لأنها حوت افكارا شعوبية حسب تقويم اشباه المؤرخين، فضلا عن امهات المصادر العربية الأصيلية. وهكذا كان الكتاب و(المؤرخين) العراقيين مشغولين بإعادة انتاج ثقافة رفاقهم الكماليين ولكن باسفاف اكبر وسطحية اكثر اثاره للسخرية والأشمئزاز.

بعد كل هذه السنوات وبعد ان تحول اسماعيل بيشكجي الى ظاهرة في الحياة الثقافية التركية والكردية، ارى من الضروري أن اعود الى الحديث عنه والأشارة الى جهوده العلمية ومواقفه المبدئية رغم انني مضطر الى الاعتراف بان مقالتي هذا لا يمكن ان يعطي الرجل حقه وهو الذي اشتهر بغزارة انتاجه وسعة اهتماماته.

من الضروري ان تترجم كتاباته الى الكردية والعربية لكي يتمكن القراء الكرد والعرب الأطلاع عليها. من المفرح ان الدكتور زهير عبدالملك نشر ترجمة عربية لكتابه المهم (كردستان مستعمرة دولية)^(٤). وكان هذا الكتاب الذي صدر اصلا بالتركية قد ترجم الى الألمانية، الأسبانية، الأنجليزية والكردية وغيرها من اللغات. وكان المرحوم شكور مصطفى قد ترجم كتاب بيشكجي (نظام شرق الأناضول، الأسس الإجتماعية والإقتصادية والإثنية) الى العربية. كما ترجم أسوس هردي احد كتبه الى اللغة الكردية. كما ان هناك ترجمات منشورة لبعض مقالاته ولفاته الصحفية.

يتميز ببشكجي باصرار وعناد غريبين لم تتمكن السلطات التركية رغم الأضطهاد والملاحقة والسجن والتجوير ان تجبره على السكوت او التخلي عن مواقفه المؤيدة للقضية الكردية. لقد بلغ مجموع الأحكام التي صدرت بحقه اكثر من قرنين ونصف قضى منها حوالي العشرين عاما. كما فرضت المحاكم غرامات مالية تجاوزت المليار ليرة تركية. واضطرت السلطات التركية مجبرة ان تخلي سبيله وتنصاع لأرادته الفولاذية. وكان جوابه على اسئلة الصحفيين حول خطئه بعد كل مرة كان يخرج فيها من السجن او المحكمة هو (أنه سيعود الى الكتابة عن القضية الكردية وحقوق الشعب الكردي). وعندما كان محاميه يحاول ان يثنيه عن اطلاق هذه التصريحات امام المحكمة التي خرج لتوه منها، كان يقول (هل اخطأت القول يا عزيزي؟ انا سأظل اكتب وادافع عن الحقيقة ولا شيء اجمل منها ومن العمل من اجل تحقيقها).

وتتجسد صفات العلماء في شخص اسماعيل ببشكجي، فرغم نشره لأكثر من ثلاثين كتابا ومئات الدراسات والمقالات والبحوث ورغم ان شهرته تجاوزت حدود تركيا منذ أمد طويل، إلا انه اشتهر بتواضعه الجم، فإنطبق عليه القول المأثور (التواضع زينة العلماء). كما اشتهر بقله حديثه الا عندما يتطلب الموقف الحديث. يروي احد النشطاء السياسيين الكرد عن شاركوه الحياة في المعتقل، انه جئ به يوما والقي في الزنزانة ولم يكن السجناء يعرفونه شخصيا، فبقي لأيام عديدة عند باب الزنزانة لضيق المكان، لم يعره احد اهتمامه ولم يحاول هو ايضا ان يعرف بنفسه. ويقول الناشط السياسي بأنهم عرفوا عن طريق الصدفة فقط بأن هذا الملقى به عند الباب هو الدكتور اسماعيل ببشكجي الذي يدافع عن الكرد وحقوقهم، عند ذلك هب جميع السجناء لتكريمه وتخصيص مكان يليق به في ظروف المعتقل. وكان يرفض دوما ان يقوم احد بتقديم خدمة له او القيام بعمل بدلا منه. وفي السجن أيضا كان يلقي على اليساريين الترك والكرد دروسا في الوطنية الحققة والثورية وينتقد المفاهيم الخاطئة التي جرى تربيتهم بها حول القوميات وحقوقها في ظل الأنظمة السياسية المختلفة.

كما عرف ببشكجي بعزة نفسه، فهو اذ يدافع عن الحق لا ينتظر من احد جزاء ولا شكورا، فقد رفض بكل ادب استلام مبلغ عشرة الاف دولار ارسلته احدى الجمعيات الأمريكية المدافعة عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي. وقد نشرت الصحافة التركية في ربيع عام ١٩٩١ رسالته الجوابية الى تلك الجمعية شاكرًا اياها ومعتذرا عن قبول المبلغ ومنتقدا في الوقت نفسه سياسات الدول الغربية في دعم الحكومة التركية وصمتها ازاء الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان في تركيا.

ولد اسماعيل ببشكجي عام ١٩٣٩ في اسكيليب (Iskilip) بولاية جوروم (Corum).

فيها اكمل دراسته الإبتدائية والثانوية. ومن جامعة انقرة حصل على ليسانس في العلوم السياسية عام ١٩٦٢. عمل بعدها لفترة قصيرة موظفا في الدوائر الحكومية. تعرف على الشعب الكردي خلال فترة خدمته العسكرية بين ١٩٦٢ - ١٩٦٤ في ولايتي بدليس وهكاري بكرديستان الشمالية (كردستان تركيا او ما يسمى في الإعلام الرسمي بجنوب شرق الأناضول). صدمه الواقع المأساوي لهذا العالم الجديد الذي إكتشفه وكرس منذ ذلك الوقت جل جهده الفكري ونشاطه العلمي لنصرة الكرد دارسا اوضاعهم ومدافعا عن حقوقهم القومية والديمقراطية وخصوصيتهم الحضارية محاولا افهام المثقفين الأتراك الحقائق الناصعة التي ادركها والتي يتنكر لها الكثيرون في تركيا ودول المنطقة.

عين معيدا في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة اتاتورك في ارضروم وذلك بعد انهاء خدمته العسكرية عام ١٩٦٤. انشغل باجراء دراسات ميدانية في كردستان وبخاصة بين القبائل الكردية المتنقلة، وانتهى عام ١٩٦٧ من اعداد اطروحته للدكتوراه، وكانت عن التنظيم الاجتماعي لإحدى العشائر الكردية المتنقلة بين منطقة سيلقان وجبال فرود.

شهدت مدن كردستان في نفس العام مظاهرات احتجاجية وتجمعات جماهيرية كبرى ضد سياسات التمييز والأهمال الحكومي للمنطقة وضد سيادة الأجراءات البوليسية القمعية ضد مواطنيها. طالبت هذه التجمعات بفتح المدارس والمستشفيات بدلا من مراكز الشرطة والجندرية. شارك الشاب الثوري ببشكجي في هذه التجمعات بهمة ونشر كتابه الأول عن طبيعتها في نفس العام تحت عنوان (تحليل تجمعات الشرق)^(٥). حاول في كتابه هذا تحليل المضامين الاجتماعية والسياسية والإقتصادية لهذه التجمعات وكذلك الشعارات التي رفعتها الجماهير الكردية. وكانت تعبر في مجملها عن سخط الناس من الأوضاع المأساوية التي تسود كردستان وحرمان الناس في هذه المناطق من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في الوقت الذي كانت تعاني من تخمة في عدد مراكز الشرطة والأمن والجندرية والمحاكم.

وفي العام التالي أصدر كتابا عن التحولات الاجتماعية عند قبائل الرحل الكردية في شرق الأناضول، أعقبه بدراسة عن التحولات والبنى الاجتماعية عند عشيرة عليكان الكردية في كردستان^(٦). ضمن كتابيه هذين نتائج بحوثه ودراساته الميدانية المهمة التي قضى سنوات طويلة للقيام بها بين العشائر الكردية المتنقلة في منطقة ارضروم أثناء إعداده لأطروحته للدكتوراه. ومن هنا تميّزت دراساته بالعمق والشمولية وعبر فيها عن الحقائق المعاشة بعيدا عن التزويق. لكن اهم مؤلفاته في هذه الفترة كان كتاب (النظام الاجتماعي في شرق الأناضول: الأسس الاجتماعية والإقتصادية والإتنية) الذي أشرنا اليه أعلاه. كان ترحيب القراء بالكتاب

كبيرا، أذ نفذت طبعته الأولى خلال فترة قياسية، فقامت دار النشر بإصدار طبعة ثانية له في العام التالي. لكن موقف الأوساط التركية الحاكمة التركية كان على النقيض تماما، فقد قررت فصله من جامعة أتاتورك بأضرارها التي كان يعمل فيها لأنه تجاوز المسموح به في تركيا.

لقد تضمن هذا الكتاب كما كبيرا من المعلومات والحقائق العلمية عن الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية في كردستان فضلا عن الآثار المدمرة لسياسة التمييز والإهمال التي مارستها السلطات بحق الشعب الكردي على مدى نصف قرن تقريبا. وأظهر بيشكجي كيف ان الحكومات التركية المتعاقبة أخفت تلك الحقائق المرعبة عن بقية مواطني تركيا، كما كشف عن زيف ادعاءات الحكومة فيما يتعلق بسياساتها الهادفة الى تفكيك البنى الأقطاعية والقبلية في كردستان. لقد اثبت بالأدلة القاطعة أن العكس هو الصحيح، أي ان الحكومة وفي لعبة مزدوجة ومفضوحة تعمل على ترسيخ وتقوية نفوذ الأقطاعيين والزعماء القبليين الكرد على حساب الجماهير الكردية العريضة.

يمكن القول بأن ظهور هذا الكتاب هو بداية عهد جديد لدراسة أوضاع الكرد في تركيا. فقد رسم المؤلف استنادا الى الحقائق الواردة في الإحصائيات الرسمية الحكومية وتلك الخاصة بالمؤسسات الإقتصادية والتعليمية والصحية، فضلا عن أخبار ومعطيات الصحافة التركية والمعلومات الغنية التي جمعها خلال دراساته الميدانية في كردستان، رسم صورة واقعية للأوضاع الاجتماعية والإقتصادية والثقافية في كردستان الشمالية. وأعتبر الحكومة التركية مسؤولة مباشرة عن تلك الحالة المزرية التي كان السكان الكرد يعيشون في ظلها، مدينا سياستها في اهمال المنطقة الكردية وابقائها في حالة من التخلف الشديد على جميع الأصعدة. كما شخص النتائج المترتبة على تلك السياسات والتي ادت الى تنامي مظاهر السخط وتأجيج المشاعر القومية الكردية والنشاط السياسي الكردي في المرحلة التالية. فعندما لم تستجب الحكومة الى المطالب المشروعة للكرد تأزمت الأوضاع وبلغت مرحلة الصدام المسلح.

وفي بداية عام ١٩٧١ بدأ بيشكجي العمل أستاذًا بكلية العلوم السياسية في جامعة انقرة، الا انه لم يستمر في عمله الجديد سوى شهورا معدودة لأنه تعرض الى السجن في نفس العام. فبعد إنقلاب ١٢ آذار ١٩٧١ المعروف بانقلاب المذكرة، قدمت حكومة سليمان ديميريل استقلالها بمجرد ان قدم الجنرالات مذكرة هددوا فيها بالسيطرة على مقاليد الأمور اذا اخفقت الحكومة في وضع حد لتنامي قوى اليسار والحركة القومية الكردية. لقد اثار التقارب بين اليسار التركي والحركة القومية الكردية بخاصة بعد اتخاذ حزب العمال التركي لموقفه المعروف في مؤتمره الرابع من الحقوق الكردية المشروعة، مخاوف الجنرالات والقوى اليمينية المتطرفة

التي تحركت بسرعة لقطع الطريق على هذا المنحى (الخطير) للأحداث برأيها. وأشارت المصادر المختلفة في حينها الى ان عملية الانقلاب كانت مسرحية متفق عليها بين رئيس الوزراء سليمان ديميريل وقادة الجيش التركي لقمع الحركة الكردية واليسارية.

سرعان ما قامت الحكومة الجديدة التي شكلها نهاد ايريم باعلان الأحكام العرفية في اسطنبول وديار بكر وسيرت وجرى اعتقال الآلاف من النشطاء السياسيين. كان نصيب بيشكجي من خيارات الحكومة الأنقلابية ثلاث سنوات قضاها في السجون والمعتقلات التركية. أطلق سراحه مع عدد آخر من سجناء الرأي بموجب عفو صدر عام ١٩٧٤ ولكن جامعة انقرة رفضت اعادته الى وظيفته، فقرر بدورهِ تركها الى الأبد والقيام بدراساته بعيدا عن المؤسسات التعليمية والتربوية التي تسودها الأيديولوجية الرسمية. كما قرر التصدي للفلسفة التربوية والتعليمية التي تعتمدها هذه المؤسسات العاملة وفق المبادئ الكمالية، والتي شكلت الإطار العام للنشاط الثقافي والعلمي في تركيا.

كرس بيشكجي منذ ذلك الوقت طاقاته الفكرية الخلاقة لنسف الأسس الهشة التي قامت عليها المنظومة الفكرية الكمالية وتطبيقاتها في تركيا. وهنا ايضا احتل الموضوع الكردي الحيز الأكبر من اهتماماته ومشروعه الفكري الكبير.

فقد أصدر كتابه الأول ضمن هذا المشروع تحت عنوان (منهج العلم) عام ١٩٧٦^(٧)، أعقبه بخمسة كتب أخرى ضمن سلسلة التطبيقات التركية للمنهج العلمي، خصص الكتاب الأول منها لمسألة (الإسكان القسري للكرد) والتي أعتمدها الحكومات التركية منذ بداية الثلاثينيات لتوزيع السكان الكرد على مناطق البلاد المختلفة، بطريقة لا تتجاوز نسبتهم ١٠ ٪ من مجموع سكان أية قرية او قسبة او مدينة. لقد قامت جمعية (KOMAL) الكردية، والتي كانت تضم في صفوفها عددا من الكتاب والمثقفين والسياسيين الكرد في أسطنبول بنشر هذا الكتاب^(٨). صودر الكتاب وأحيل كاتبه الى المحكمة. وحمل الكتاب الثاني من السلسلة عنوان (الأطروحة التركية في التاريخ: نظرية اللغة - الشمس والمسألة الكردية) ونشر ايضا عام ١٩٧٧ من قبل نفس الجمعية^(٩). صودر هذا الكتاب ايضا واحيل مؤلفه مرة اخرى الى المحكمة. نشر الباحث الكردي حميد بوز أرسلان تأملاته في آراء بيشكجي المنشورة في كتابه هذا مع قراءة معمقة لمضامين الأطروحات الرسمية التركية في مجلة (دراسات كردية) التي كان يصدرها المعهد الكردي في باريس^(١٠). رغم غرابة وسريالية النظريتين على حد تعبير حميد بوز أرسلان، فقد تمت بلورتهما والدفاع عنهما خلال حقبة الثلاثينيات من خلال المؤتمرات والعديد من المنشورات التي كانت تصدرها المؤسسات (العلمية) التركية. حددت

النظريتان المذكورتان رؤية النخب الثقافية التركية نحو العالم لأكثر من عشرين سنة وتركت آثارا واضحة على عقلية الأجيال الصاعدة. وتتلخص النظريتان في ان العنصر التركي يشكل المصدر الأصل في جميع حضارات العالم وفي ان اللغة التركية هي أم اللغات.

من الواضح جدا ان هاتان النظريتان تأسستا على بناء هش ولم يكن بالإمكان فرضهما على الأوساط الفكرية التركية الا بالقمع ومنع كل محاولة لنقدهما وتفنيدهما لأنهما من بنات فكر الزعيم الأوحده المعصوم من الخطأ. كان الشرط الأساسي لفرض هذه الأفكار السقيمة واستمرار سيادتها وجود دولة قوية وقائد ملهم.

أعقب بيشكجي كتابه هذا مؤلف آخر ضمن نفس السلسلة تحت عنوان (برنامج فرقة الشعب الجمهوري ١٩٢٧ والمسألة الكردية)^(١١). من المعروف أن التنظيم السياسي الكمالي الذي كان يعرف سابقا بفرقة الشعب الجمهوري تحول في هذا المؤتمر الى حزب سياسي له برنامج ونظام داخلي وحمل اسم حزب الشعب الجمهوري. كما جرى في هذا المؤتمر تحديد ركائز سياسة الدولة التركية. الأخطر من هذا وذاك هو ترسيخ دكتاتورية مصطفى كمال من خلال دمج الدولة بالحزب في مؤسسة واحدة تربع على قمة الهرم فيها الزعيم الأوحده. كانت خطة قمع الشعب الكردي ومحاولة صهره في بودقة الأمة التركية من ابرز سمات تلك السياسة. لقد حاول حزب الشعب الجمهوري خلال العقدين التاليين تنفيذ مفردات تلك السياسة بوحشية وقسوة فريدتين.

وكان الكتاب الرابع ضمن هذه السلسلة مكرّسا للحديث عن مأساة درسيم وحمل عنوان (قانون تونجلي ١٩٣٥ والإبادة الجماعية في درسيم). جرت مصادرة مسودات هذا الكتاب في المطبعة وأعلن عن ضياعها، وجاء انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ ليؤخر طبع الكتاب حتى عام ١٩٩٠^(١٢). لقد سبق الكماليون بعقود رفاقهم البعثيين في العراق وسورية في مسألة تغيير اسماء الأقاليم والمدن والقصبات الكردية وفرض التسميات التركية عليها، ومن هنا كان استبدالهم لدرسيم بتونجلي. وكان استخدام بيشكجي للتسمية الأصلية (درسيم) تحديا للتأبوات التركية على مدى عقود عديدة. لقد حلل في كتابه هذا القانون الخاص الذي اصدره (البرلمان التركي) للقضاء على الكرد الزازا او العلويين في درسيم والذين عرفوا بشجاعتهم ورفضهم الخنوع للسلطات الحكومية في العهدين العثماني والكمالي. اقامت حكومة مصطفى كمال ادارة خاصة في منطقة درسيم ومنحت القائمين على تنفيذ سياساتها في قمع وتشثيت الكرد العلويين صلاحيات مطلقة. لقد عاثت هذه الإدارة في الأرض فسادا وتجاوزت مظالمها كل الحدود الأمر الذي دفع بيشكجي الى ان يسميها بسياسة الجينوسايد (الإبادة الجماعية).

أما الكتاب الأخير ضمن سلسلة تطبيقات المنهج العلمي في تركيا فقد حمل هذا العنوان المعبر (ثلاث وثلاثون طلقة في حادثة جنرال موله) ونشر عام ١٩٩٠^(١٣). يحلل بيشكجي في هذا الكتاب الخلفيات الفكرية والتربوية لتلك الحادثة المروعة التي قام خلالها ضابط تركي كمالي من منطقة موله بإطلاق النار وبدم بارد على القرويين الكرد في قرية على الحدود التركية - الإيرانية عام ١٩٤٣ وكانت نتيجتها مقتل ثلاث وثلاثين منهم على ايدي هذا الضابط الكمالي الفاشي. تمكن أحد القرويين الجرحى الذي بقي على قيد الحياة ان يهرب الى شرق كردستان وينقل خبر تلك المذبحة الى خارج الأسوار التركية قبل ان يسلم الروح هناك. نشر فيما بعد احد الكتاب الشباب الكرد كتابا عن الحادث حصل عنه على جائزة الكتاب الألمان. تناول بيشكجي هذا الحادث المروع ليغوص الى اعماق الشخصية العنصرية التركية ويحلل كيف يمكن لمجرم عات في دولة مثل تركيا ان ينفذ هذه الجريمة وتقوم الدولة بإخفاء تفاصيلها عن العالم المتحضر.

ونشر بيشكجي مؤلفا اخر صب في الإتجاه نفسه، نقصد به إتجاه السلسلة المشار اليها اعلاه تحت عنوان (العلم - الأيديولوجية الرسمية - الدولة - الديمقراطية والمسألة الكردية) في عام ١٩٩٠^(١٤). يؤشر بيشكجي في كتابه هذا الى غياب حرية الرأي التي كانت تسود تركيا عشية صدور الكتاب. ويؤكد حقيقة معروفة تتلخص في أن الحرية الفكرية تؤدي دوما الى إثراء واغناء المجتمع فكريا وثقافيا وفنيا ويعكس ذلك فإن الركود سيكون سيد الموقف. ويحلل عالمنا المفاهيم التي عنون بها كتابه مؤكدا ان ما يُقدم في تركيا على انه علم ليس الا أيديولوجية رسمية غير قابلة للنقد والظعن، الأمر الذي ادى الى ركود فكري وثقافي وفني معيب في البلاد. وينتقد بيشكجي من خلال نصوص مقتبسة من الخطاب الكمالي السائد في المؤسسات العلمية التركية هذه المؤسسات ومناهجها القاصرة. كما يتهمها بالأنصياح للأيديولوجية الرسمية وابتعادها عن المنهج العلمي. كما حاول تفكيك التصورات التركية بشأن القضية الكردية في تركيا وخارجها فاضحا التطبيقات البشعة لهذه الأيديولوجيا بحق الشعب الكردي. وفضح التعاون التركي البعثي ضد الشعب الكردي خلال الثمانينيات عندما قام البعث بمجازره الوحشية في حلبجة والأنفالات، إذ يشير الى انزعاج الحكومة التركية من الانتقادات الموجهة الى نظام صدام حسين بسبب سياساته الدموية ضد كرد العراق. كما يشير الى الخلفية التاريخية للقضية الكردية في العهدين العثماني والكمالي مؤكدا قيام المؤسسات الرسمية بتزييف الحقائق التاريخية ودور وسائل الإعلام في نقل المفاهيم المزيفة الى الجماهير العريضة. ويمكن القول بأن دراسات بيشكجي هذه هزت ركائز المنظومة الفكرية الكمالية بحق

الکرد وحقوقهم القومية المشروعة، فقد ناقش فيها بصبر وعناد وبمنهجية علمية الطروحات الكمالية للزعماء السياسيين الترك حكاما ومعارضين مع تجليات تلك الأقوال في دراسات الأكاديميين الأتراك ووسائل الإعلام التركية المقروءة والمسموعة والمرئية مبرزاً عنصريتها وغربتها عن روح العصر وكل الشعارات الكاذبة التي ترفعها تلك الأطراف عن الديمقراطية والوطنية والمنهج العلمي وحقوق الإنسان وغيرها. وإعتبرت دار نشر (روشن) التي نشرت الكتاب على انه جزء مكمل لكتاب بيشكجي المشهور (کردستان مستعمرة دولية)^(١٥)، الذي أحدث صدوره صدمة ليس في معسكر الأوساط الحاكمة والقوى المرتبطة بها فحسب، بل حتى على صعيد القوى الديمقراطية واليسارية التركية والكردية. فقد ناضلت هذه القوى جنباً الى جنب وإعتبرت كردستان جزءاً لا يتجزأ من الكيانات السياسية القائمة والحركة القومية الكردية جزءاً من الحركة الوطنية في هذه البلدان. لذلك صدمتها فكرة بيشكجي المركزية في الكتاب والتي تقول (لا يماثل الوضع السياسي في كردستان وضع المستعمرات، كما لا يماثل الوضع في أشباه المستعمرات، فهو ادنى حتى من مستوى المستعمرة. وللشعب الكردي وضع لا يماثل وضع الشعب المستعمر. فالوضع السياسي لكردستان وللشعب الكردي ادنى بفارق كبير من وضع المستعمرات. إذ ليس لكردستان وضع سياسي محدد، كما لا تتمتع بأية هوية سياسية. والکرد شعب يريدون له ان ينحط الى مستوى العبودية وتدمر هويته. وكلمة اوضح يراد له ان يختفي من سطح الأرض ومن الوجود. غير ان الشعب الكردي لا يقبل بهذا الوضع أو بالأحرى يرفض هذا الوضع الذي اقحمته فيه منذ الربع الأول من القرن العشرين الدول الأمبريالية والمتعاونون معها في الشرق الأدنى)^(١٦).

حاول بيشكجي بشجاعة نادرة إتصف بها تحديد هوية الكرد وكردستان وتحويلها الى مستعمرة مشتركة بين الدول الدكتاتورية في الشرق الأدنى رافضاً إعتبار الكرد أقلية قومية. وركز وهو محق في ذلك على مرحلة حاسمة في التاريخ الكردي أي السنوات ١٩١٥ - ١٩٢٥ التي شهدت استعباد الأمة الكردية وتقطيع أوصال بلاده الأمر الذي إعتبره جوهر القضية الكردية. وتناول مفردات السياسات القمعية التي انتهجتها هذه الدول وبخاصة تركيا التي نعت سياستها بحق الشعب الكردي بإرهاب الدولة ويورد كما هائلاً من المعلومات والحقائق التي لا يمكن عرضها في هذه العجالة. لقد ترجم الكتاب الى العديد من اللغات الأوروبية والشرقية.

قضى بيشكجي بسبب كتاباته هذه سنوات طويلة وراء القضبان قبل ان تعرف منظمات حقوق الإنسان الدولية به وبنضالاته وجهوده. ولكن ذلك لم ينل من ارادته الحديدية بل واصل

نضاله من خلال البحث والتدقيق في الأوضاع الكردية والسياسات الحكومية التركية. لقد وجه نقده الشديد الى الأكاديميين والمثقفين الترك لأنهم يتحملون برأيه مسؤولية اخلاقية كبيرة ازاء كشف الحقائق لشعبهم. ولم يخل على المثقفين الكرد بانتقاداته، اذ كشف عن مواقفهم الأنهزامية والكوسموبوليتية تحت ستار الأمية الكاذبة والثورة العالمية وغيرها من التبريرات. يبدو ان عام ١٩٩٠ شهد نشر أو إعادة نشر اكثر كتب بيشكجي. ويبدو ان حالة الانفراج النسبي للأوضاع السياسية في عهد تورغوت اوزال ساهم في توفير الفرصة لنشر كتبه. فقد أصدر الى جانب المؤلفات التي اشرنا اليها في ذلك العام كتاباً اخرًا تحت عنوان (مثقف - منظمة والمسألة الكردية)^(١٧). خصص بيشكجي كتابه هذا لمناقشة الأفكار الواردة في كتاب الكاتب التركي المعروف عزيز نسين (اتراك بلغاريا وكراد تركيا). إعتبر تلك الآراء افكاراً لا تخرج عن اطار الأيديولوجية الكمالية. وكانت العلاقات قد توترت بين بيشكجي وعزيز نسين بسبب اشارات الأخير في مذكراته الى بيشكجي بطريقة غير ودية، اذ فسر انتقادات بيشكجي لأتحاد الكتاب الأتراك في مؤقره الرابع بسبب مواقفه اللامبديّة ازاء قضية الشعب الكردي، انتقاداً شخصياً له باعتباره رئيساً للأتحاد بل ولم يتردد في ان يتهم بيشكجي بالمتطرف وناكر الجميل وحتى العميل. بالمقابل وصف بيشكجي عزيز نسين بأنه كاتب كمالى ولا مبدئي ومهتم بمصالحه الشخصية فقط.

وضمن كتابه (تأملات حول المثقف الكردي)، الذي صدر عام ١٩٩١، افكاره عن الكتاب الكرد وطرائق تفكيرهم وتحركاتهم. وقد انتقد العديد من هؤلاء وبخاصة الذين كانوا يتشدقون بالأمية ورفع الشعارات الرنانة واعتبر ذلك نوعاً من الهروب من المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم ازاء شعبهم. فقد أكد بأن هؤلاء عندما يتحدثون عن الأمية والماركسية ويطالبون بالدفاع عن ثورات العالم لا يتعرضون الى عشر معشار ما يتعرض اليه الكردي الذي يطالب بالحديث باللغة الكردية او ضرورة الاعتراف بالوجود الكردي في تركيا حتى ولو كان من منطلق الأخوة التركية - الكردية، واعتبر مثل اولئك الكتاب أناساً منقطعين عن هموم شعبهم ولا يخدعون إلا انفسهم.

كما نشر سلسلة اخرى من الكتب والدراسات مثل (الإرهاب في الشرق الأوسط)، (شروط الأنتفاضة)، (الدفاع)، (رسالة الى يونسكو)، (أطردوا خوف مراكز الجندرمة من رؤوسكم) وغيرها من الكتب، فضلاً عن مئات المقالات والدراسات التي نشرها في المجالات والجرائد التركية. وتشكل القضية الكردية والدفاع عن حقوق الشعب الكردي وحركته التحررية وإدانة سياسات الدولة التركية في كردستان موضوعاتها الأساسية.

واعتبرت رسائله الى كتّاب العالم ولقاءاته الصحفية تهماً مثل بسببها امام المحاكم وقضى سنينا طويلة وراء القضبان. فقد مثل عام ١٩٨١ امام المحكمة بسبب رسالة كان قد ارسلها عام ١٩٨٠ من سجن طوب طاش الى رئيس اتحاد كتاب سويسرا. وقضى بسبب تلك الرسالة الى جانب دعاوي اخرى ست سنوات في السجن. كما مثل مرة اخرى عام ١٩٨٩ امام المحكمة بسبب لقاء أجرته معه مجلة (المستقبل الحر) التركية وكان حينها في السجن. رغم انه برئ من قبل المحكمة هذه المرة، الا انه سرعان ما أودع السجن بسبب كتابيه (كردستان مستعمرة دولية) و(مثقف. منظمة والمسألة الكردية) الذين منعا وصودرت نسخهما في المطبعة.

جرى تكريمه من قبل الكتاب والمثقفين الكرد عندما أنتخبوه رئيسا للمعهد الكردي في اذار ١٩٩٢ في اسطنبول. ولكنه تعرض من جديد الى الملاحقة والتوقيف والمثول امام المحاكم. وقد انشغل في التسعينيات بتأليف مجموعة من الكتب عن الكرد والقضية الكردية للدفاع عن نفسه امام المحكمة ولتوضيح موقفه وسبب دفاعه عن الشعب الكردي.

إضطرت السلطات التركية أخيرا الى اطلاق سراحه بموجب الإصلاحات القانونية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان وحرية الرأي التي فرضها الاتحاد الأوروبي على تركيا لكي تكون مؤهلة لبدء مفاوضات العضوية معها.

لا يمكن أن يعرض المرء صورة كاملة لأنجازات بيشكجي الفكرية في مقال كهذا، فقد تميّز الرجل بغزارة نتاجه العلمي والفكري. نشير هنا الى بعض افكاره التي تجسد نظريته الى القضية الكردية وحق الكرد في تقرير مصيرهم وطريقة تناوله للسياسات الحكومية ازاء الشعب الكردي وتركيزه على فكرة تفكيك الأيديولوجية الرسمية التي يعمل في اطارها الكتاب والمثقفون واساتذة الجامعات ووسائل الاعلام التركية ولم يتحرر من أخطوبتها كليا حتى اليساريون الترك والكرد على حد سواء.

سأشير الى آراء بيشكجي هذه بنصوص مقتبسة من كتاباته وسأضعها بين مزدوجين لتمييزها عن تعليقاتي وتوضيحاتي.

بدءا القضية الكردية عند بيشكجي ليست مسألة اقلية قومية، فالكرد برأيه (ليسوا بأقلية قومية، فهم يعيشون في وطنهم وعلى ارضهم. وهم السكان الأصليون لهذه البلاد، ولم يأتوا الى كردستان من منطقة اخرى، على العكس من ذلك لم يصل الأتراك الى الأناضول الا في القرن الحادي عشر الميلادي. فالكرد ينتمون شأن العرب والفرس الى السكان الأصليين في منطقة الشرق الأدنى)، لذلك فإن جوهر قضيتهم يكمن برأيه في حقيقة (أن الأمة الكردية وبلادها كردستان قد قسمت ووزعت من قبل الدول الأمبريالية واعوانها في الشرق الأدنى).

لقد سلبوا الأمة الكردية حقها في تأسيس دولتها الوطنية المستقلة). ومن هنا يطالب بيشكجي بضرورة تأكيد (حق الكرد الكامل في تقرير مصيرهم بانفسهم). ويتساءل (لماذا يجب ان يدير الأتراك والعرب والفرس كردستان؟). ويجيب بنفسه عن هذا التساؤل قائلا (ان ادارة الكرد لأنفسهم مسألة جد طبيعية ولاتقة بهم، وأسوأ ادارة كردية افضل من احسن ادارة استعمارية وعنصرية وفاشية). كما لم تعد القضية الكردية برأيه مسألة داخلية تعني أنظمة دكتاتورية محددة، بل على الكرد ان يخرجوا قضيتهم الى الساحة الدولية ومن المهم ان تتدخل الدول والمنظمات العالمية لحماية الكرد من الحملات الدموية التي يتعرضون اليها. ويهزأ بيشكجي من اولئك الذين ينصبون من انفسهم وكلاء للحدوث نيابة عن الشعب الكردي وتحديد ما يحتاجه هذا الشعب وما هو جيد له وما يجب ان يمنع، اذ يقول بهذا الصدد (لا يحتاج الكرد الى تحليلات هذا الفيلسوف او ذاك للتدليل على حقيقة ما تعرضوا له او التخطيط لمستقبلهم، لأن الكرد كابدوا الظلم والأضطهاد وتعرضوا للتدمير الثقافي والمادي والروحي وهم اكثر الناس قدرة على وصف احوالهم وما يحتاجون اليه. أفضل الحلول للقضية الكردية في اطار الدول المحتلة ليس حلا يرضي الكرد، لأنه لا يعيد الحق الى نصابه ولا يزيل الغبن الذي لحق بهم من جراء تقطيع اوصال بلادهم). إذن أساس المشكلة عند بيشكجي هو تجزئة وتقسيم كردستان وشعبها والحل الوحيد هو اعادة الأمور الى نصابها واصلاح خطأ التاريخ.

يدين بيشكجي السياسات التركية بحق الشعب الكردي ويؤكد ان كردستان مستعمرة واكثر من مستعمرة، وقد فصل في هذا الموضوع في مؤلفه الذي حمل ذلك العنوان المعبر (كردستان مستعمرة دولية). ومما يقوله بيشكجي بهذا الصدد (إن كردستان ليست فقط مستعمرة بل اكثر من ذلك، اذ يجري هناك التطاول على العرض والشرف. ليس الشرف مصطلحا علميا وانما اخلاقيا. لا يمكن للمصطلحات العلمية ولا عن طريق المنهج العلمي التعبير عن آلام وعذابات المجتمع الكردي، لأن الكلمات والمصطلحات قاصرة عن التعبير عن الحالة). فالمستعمرات احتفظت بأسمائها وكانت حدودها معروفة ومعتترف بها حتى من الدولة المستعمرة التي لم تحاول إزالة تلك الأسماء وفرض اسماء جديدة كما يجري الحال في كردستان التي تجري محاولات مستميتة وعنصرية لفرض تسميات من قبيل (جنوب شرق الأناضول، شمال العراق، شمال غرب ايران أو اذربايجان الغربية وعيلام في ايران أو منطقة شمال الجزيرة في سوريا). كل ذلك من اجل عدم ذكر كلمة كردستان. عندما حصلت المستعمرات على استقلالها من الدول الكولونيالية حملت أسماءها التاريخية الا بلاد الكرد التي حرمت حتى

من هوية ووضع مستعمرة. يواصل بيشكجي كلامه قائلا (لا وجود بتاتا لحقوق الإنسان في كردستان. فالإدارة قائمة هناك على أساس الأوامر التعسفية القسرية والإبعاد ومراقبة الناس وسياسة المنع وفرض الأحكام. لا تمثل الإدارة الإستعمارية التركية الشعب الكردي. ان الدولة التركية دولة استعمارية ووضع الكرد اسوأ واقسى من وضع شعب خاضع للإحتلال الأجنبي. فالتعامل معهم لا يجري على اساس التعامل مع شعب مستعمر. وتديم الدولة التركية سيطرتها على كردستان عن طريق الدعم الذي تحصل عليه من الدول الإستعمارية والتي تجهز تركيا بأحدث الأسلحة والتجهيزات والذخائر التي تستخدم ضد شعب اعزل ومستعبد).

بطبيعة الحال كل ما يقوله بيشكجي عن الدولة التركية وسياساتها ازاء كردستان والشعب الكردي تنطبق مفرداتها كليا مع سياسات الدول الأخرى المحتلة لكردستان مع فوارق بسيطة كفرض التعريب والتفريس بدلا عن التتريك وإستخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين العزل دون ان يجروء احد على التحدث عن الكرد وحقوقهم ومستعد للتضحية من أجلهم كبيشكجي.

يدين بيشكجي بشدة سياسة الدولة التركية العنصرية ويعتبرها اكثر عنصرية من اي نظام آخر في العالم، إذ يقول (تركيا هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان التي لا تعترف بوجود شعب. وفي باب انكار الشعوب وحقوقها فان تركيا معلمة ورائدة في العنصرية، هل هناك في العالم عنصرية توازي العنصرية التركية؟ انها اكثر رجعية ووحشية وتدميرا من عنصرية جنوب افريقيا). وفي اشارته الى نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا يؤكد على ان هذا النظام يفصل بين البيض والسود ولكنه لا ينكر وجود الأخيرين. في حين لا تعترف تركيا بوجود الكرد لا كشعب ولا كمواطنين حتى من الدرجة الثانية، بل تعمل على صهرهم قسرا ومنعهم من الأحتفاظ بلغتهم وثقافتهم القومية. ويتعمق في وصفه للعنصرية التركية قائلا (فالعنصرية التركية لا تشبه العنصرية التي وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية أو جنوب افريقيا، بأن يجري الفصل بين الأجناس على مستوى الحي السكني والمدارس والمقاهي أو ساحل البحر، إذ ان للعنصرية التركية وجه اخر، فهي تستهدف تدمير الثقافة الكردية باستخدام عنف الدولة، وبأن تفرض على الكرد الثقافة التركية ولغتها. انهم يريدون انكار وجود اللغة والأمة الكردية، وهم يعتبرون جميع السكان اتراكا. ان العالم لم يشهد نظيرا لهذا النوع من العنصرية، انها اكثر تدميرا وتخلفا من السياسة الرجعية في جنوب افريقيا، انها عنصر ملازم للأستعمار التركي في كردستان). ويعتبر بيشكجي الأستعمار التركي ايشع انواع الأستعمار اذ يقول (لو كانت كردستان تخضع لسيطرة استعمار

اخر مثل الأستعمار البريطاني لكانت قد تحررت منذ امد طويل، ولم تقم اية قوة استعمارية اخرى بذلك التدمير الذي قامت به المؤسسات التركية، لأن الأستعمار التركي تناول على كل القيم الكردية ومقومات الإنسان الكردي وداس على كرامة الإنسان الكردي ودمر شخصيته. لم تقم اية قوة استعمارية اخرى في العالم بمثل هذه الأعمال، كلما ادرك الكرد هذه الحقائق بوضوح اكبر كلما تجسدت فذارة الإمبريالية التركية بكل قبحها وبشاعتها). ويستهزيء بيشكجي من مسرحيات الأحتفالات السنوية بذكرى تحرير مدن ما يسمونه بجنوب شرق الأناضول من الإحتلال الأجنبي خلال حرب الإستقلال ١٩١٩ - ١٩٢٢ ويعتبرها ضحكا على ذقون الناس (لأن كردستان لم تتحرر بعد بل وقعت تحت سيطرة عدو جديد هو العدو التركي، والأنكى ان العدو الجديد اكثر وحشية ودموية من المحتلين السابقين).

ويجري بيشكجي مقارنة موضوعية بين الوضعين الكردي والفلسطيني فيقول (توجد في الشرق الأدنى فوارق كبيرة جدا بين حالة فلسطين وحالة كردستان. فالكرد محاطون بدول معادية ويتوجب عليهم الدفاع عن وجودهم في وضع يشبه الجحيم، اما الفلسطينيون فهم محاطون بدول صديقة او تدعي ذلك على الأقل. ولا يوجد لفلسطين سوى عدو واحد هو اسرائيل. اما اسرائيل فأعداؤها ليسوا الفلسطينين وحدهم بل ٤٢ بلدا اسلاميا منها ٢٢ دولة عربية بامكان الفلسطينيين الذين يخوضون الكفاح ضد اسرائيل ان يعتمدوا باستمرار على الدعم المادي والمعنوي للبلدان العربية، بينما الدول المجاورة للكرد معادية لهم ومتحالفة فيما بينها لقمع الحركة الوطنية الكردية). ويشير بيشكجي بهذا الصدد الى عوامل أخرى اقتصادية وإستراتيجية تساعد على تزايد عدد اعداء الكرد وأصدقاء مستعبدتهم. من سخرية القدر ان الثروات الطبيعية في كردستان تلعب الدور الحاسم في كسب الأصدقاء من قبل الدول المحتلة لكردستان.

الأنكى من كل ذلك وفي الوقت الذي تخلصت المستعمرات الأخرى من الإحتلال الأجنبي ونالت استقلالها فإن الحل الذي فرض على الشعب الكردي أريد له ان يكون حلا ازليا، يقول بيشكجي بهذا الصدد (اما بالنسبة للكرد فان الحل الذي فرض عليهم حل نهائي، اذ يراد للأمة الكردية ان تبقى الى الأبد دون هوية وفي وضع العبيد مقسمة ومجزأة ومشتتة... وحدث لكردستان عند تجزئتها ان اخطرت الدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة الى التعاون فيما بينها حتى تحمي مصالحها).

ويدين بيشكجي اولئك الذين يمارسون العنصرية بحق الكرد ويعودون لينعتوا الكرد بالشوفينية، اذ يقول في هذا المجال (ثمة وسيلة اخرى استخدمها الكماليون لكي يحجبوا ما

يفعلونه بالكرد وهي نعت الأخيرين بالعنصرية. اما الأساليب التي يمارسونها في تحريم اللغة والثقافة الكردية، واجبار الكرد على تعلم اللغة التركية واخضاعهم لعملية الصهر والتتريك بطريقة وحشية وتغيير أسماء الأشخاص والمواقع الكردية الى مسميات تركية وفرض غرامات على كل من يتحدث بالكردية والقضاء على الشعب الكردي وثقافته القومية، فان كل ذلك يعتبر من وجهة نظر الكمالين اساليب ثورية واصلاحات ديمقراطية. وإذا ما طالب الكرد بحقوقهم ونظّموا انفسهم لتحقيق ذلك، فأنهم سيوصمون بالشوفينية. بينما عندما يفعل اترك بلغاريا ذات الشئ فان عملهم يعتبر فعلا تقدما مكافحا ضد العنصرية والفاشية وتتصاعد الأصوات لأدانة الممارسات اللا أنسانية في بلغاريا).

وردا على أتهام الكرد بالأنفصالية والخيانة الوطنية التي كثيرا ما توجهها الأوساط الفاشية التركية والعربية والفارسية الى الشعب الكردي وحركاته يؤكد بيشكجي على سفاهاة هذه التهمة لأن (الكرد لا يريدون تجزئة وطن الأترك:تركيا، بل يدافعون عن وطنهم كردستان ويحمونها من المحتلين ويطالبون بتحرير بلادهم التي قطعت اوصالها وحولت الى مستعمرة بين الدول). اما عن (خيانة الوطن) فالمسألة موضوعة برأيه بطريقة معكوسة لأن (الكرد يدافعون عن وطنهم ويعملون على تحريره من السيطرة الأستعمارية لذلك فهم وطنيون. هناك بطبيعة الحال عملاء وخونة في كردستان يتعاملون مع السلطات الأستعمارية التركية لخلط الأوراق وتزييف الحقائق، الا ان الإنسان يستطيع تمييز الأبيض من الأسود وتصبح الأمور مع الأيام اكثر وضوحا).

ويسخر بيشكجي من السياسة الرسمية التي منّت النفس ولعقود طويلة بانها صهرت الكرد وقبرت قضيتهم (الى الأبد). ولكن الأحداث اثبتت ان الكرد لم ينصهروا ولم يكن بالإمكان ان ينصهروا (فالذين حافظوا على كرديتهم واجهوا الدولة ومخططاتها والذين تعرضوا للصهر بدأوا يتساءلون من المسؤول عن عدم معرفتهم للغتهم الأم ومن المسؤول عن تتركهم. وهؤلاء كان عداؤهم أشد للدولة الأستعمارية التركية، كما ان استعدادهم للنضال والتضحية في سبيل قضية شعبهم اكبر. وبذلك فشلت سياسة الدولة التركية فشلا ذريعا وعلى جميع الأصعدة).

بقي بيشكجي كعالم متضلع متفائلا بمستقبل الشعب الكردي ولم تنل منه الأنتكاسات المؤقتة لهذا الشعب الذي يقا تل ضد الأنظمة الأستعمارية ويتطلع الى موقع يليق به بين شعوب العالم المتحضر. ومن هنا يطالب الرأي العام الديموقراطي والثوري التركي والعالمي بدعم المقاومة الكوردية.

وكيساري عنيد ينتقد بيشكجي مواقف القوى اليسارية التركية والعربية والإيرانية المندفعة للتضامن مع شعوب العالم أجمع باستثناء الشعب الكردي، لذلك يؤكد على الثوريين الكرد (ان لا يأخذوا بالتعريفات والتحليلات اليسارية التركية لقضايا الشعوب والأمم المضطهدة، بل يجب ان يكون لهم تصورهم الخاص بالأمة والقومية والنضال. فما يحتاجه الكرد اليوم ليس الفكر الماركسي - اللينيني بل الشعور القومي الكردي، والحركة القومية الكردية حركة مناضلة تدافع عن الشعب الكردي وتهدف الى كسب نفس الحقوق التي يتمتع بها الأترك والعرب والفرس لذلك فانها حركة ديمقراطية ومعادية للعنصرية والعدوانية والإحتلال الإستعماري).

المعروف ان اليسار التركي شأنه شأن الحركات اليسارية الأخرى في المنطقة كانت تدعو الكرد دائما للنضال معا من اجل الأشتراكية وتأجيل القضية الكردية الى ما بعد انتصار الأشتراكية، واي تحرك مستقل من جانب الثوريين الكرد من اجل كسب حقوقهم كان ينعت بالأنعزال القومي والأنفصالية والعشائرية وغيرها من النعوت الجائرة والجاهزة. وهنا يسمي بيشكجي الأشياء بأسمائها الحقيقية فيقول (ان الثوريين الترك لم يتحرروا من اخطبوط الأيديولوجية الكمالية الرسمية، لذلك على الثوريين الكرد ان يفكروا في المسائل المطروحة بطريقة كردية ويختاروا الأساليب المناسبة لهم ويخططوا بأنفسهم لبناء مستقبلهم لأنهم ادرى الناس بما اصابهم من ضرر جراء السياسات التركية الإستعمارية).

ويدعو الكرد الى التمسك باللغة الكردية والتراث الكردي ويسخر من المثقفين والسياسيين الكرد الذين يبررون تحديثهم بالتركية بكونهم (أميين). فالأممية لا تعني التحدث بالتركية واعطاء الأبناء أسماء أصلان وجنكيز، ويدعوهم الى مقاطعة اللغة التركية كما فعل غاندي عندما دعا الهنود الى مقاطعة اللغة الأجليزية. وعن الكرد الذين يهربون من واقع شعبهم ويخفون انفسهم وراء الشعارات الثورية والأممية الكاذبة يقول بيشكجي (بصدد هؤلاء انا افكر بهذه الطريقة، هؤلاء الذين يتنكرون لكرديتهم يعرفون كيف يعامل الكرد، لذلك يزعمون تمسكهم بالأممية واليسارية، وتعاملهم المحاكم على انهم اميون. وهكذا فإنهم يحاولون ان يضربوا عصفورين بحجر واحد. فمن جهة يعدون انفسهم اكثر ثورية ومن جهة اخرى يدفعون ثمنا أقل، لأن الكردي المتمسك بكرديته والمطالب بحقوقه القومية والإنسانية هو الذي يعذب في السجون والمعتقلات). ويوصم بيشكجي هؤلاء باللاثورية لأن الإنسان (البعيد عن آلام شعبه لا يمكن ان يكون ثوريا حقيقيا، والإنسان الذي لا يعرف مفردات حياة شعبه ولا يناضل من اجل وضع حد لآلامه لا يمكن ان يكون ثوريا صلبا ولن يفيد في شيء دعمه

لنضالات الشعوب الأخرى). والتحدث بالتركية من قبل الثوري الكردي يعني له (التفكير في القضية الكردية بطريقة تركية). وهو القائل (يستطيع الكردي في تركيا ان يتمتع بالحريات العامة وبالمساواة شريطة انكاره لهويته القومية وبإمكان الكردي الذي ينكر انتمائه القومي والذي يصبح تركيا، ويعلن عن سعادته بكونه تركيا، بإمكانه ان يحصل على كل ما يريد إنتماءه أما اذا اصر على كردهته وطالب بحقوقه القومية فإن ما ينتظره هو الملاحقة او السجن. ومن يتنكر لهويته القومية يقبل بالعبودية والأستلاب. والإنسان المستعبد والمستلب الشخصية يتحول الى كائن فزع وعدواني وسيوجه عدوانه دون ادنى شك نحو اقرب الناس اليه). ولدينا أمثلة لا تعد ولا تحصى عن هذا النوع من الكائنات البشرية.

العنصرية التركية أوصلت كردستان الى حالة لا انسانية على حد تعبير بيشكجي، اذ يقول (انه سلوك عنصري عندما يكون تطبيق العدالة وحقوق الإنسان والحرية مرتبط بإكراه المرء على التنكر لهويته القومية، وهو سلوك رجعي يهدف الى إبادة الجنس البشري. ومثل هذا الأكره هو الذي يجعل من كردستان في وضع ادنى حتى من وضع المستعمرة) ومن هنا وللدرد على السياسات العنصرية التركية يؤكد على ضرورة التمسك باللغة الكردية لأنها (واحدة من اكثر اللغات التي تعرضت لمحاولات المحو من قبل المستعمرين الذين حاولوا بكل الوسائل ازالتها من الوجود). كما يدعو الكرد الى عدم الأخذ بالتسميات التركية للقرى والقصبات الكردية. معروف إن الحكومات التركية المتعاقبة عملت على مدى عقود من الزمن على تغيير اسماء القرى والقصبات الكردية الى اسماء تركية. يصر بيشكجي على التشبث بكل ما يمت الى الثقافة الكردية. فإجادة الغناء بالكردية والدبكات الشعبية الكردية واستخدام الآلات الموسيقية الكردية والإهتمام بالتراث الثقافي الكردي تعرقل برأيه سياسة التتريك التي تنتهجها الحكومة التركية بحق الشعب الكردي.

ويشير بيشكجي الى مسألة اخرى أراها جديرة بوقفة تأمل. فالمعروف ان العديد من المؤرخين والمستشرقين يؤكدون على الحس القومي العالي لدى الكرد ويعتبرونه احيانا من بين الأسباب الرئيسة في تأزم القضية الكردية. أعتقد ان المسألة نسبية، فبالمقارنة مع شعوب اخرى في المنطقة خاضعة للسيطرة الأجنبية يمكن ان يكون الكرد ذا حس قومي حاد، ولكن بالمقارنة مع الشعوب التي تعرضت الى ماتعرض له الكرد من مجازر وكوارث، نستطيع القول بأننا لا نملك ذاكرة تاريخية قوية. وهنا يتهمنا بيشكجي وهو محق في ذلك (بأن الكرد يعانون من ضعف في الشعور القومي والإلتصاق بالأرض الكردية)، ويشير بهذا الصدد الى مثال معبر رواه له احد اصدقائه. تقول الرواية ان احد الآثاريين الفرنسيين ذهب الى افريقيا لأجراء دراسات اثارية

وعندما أراد ان يأخذ معه بعض الآثار المنقوشة على الأشجار واجه موقفا متشددا من السكان وحذروه من ان يمس شيئا من (أحجار وتراب وجذوع الأشجار لأنهم ورثوها من آبائهم وأجدادهم وتشكل تراثهم). وبعد فترة من الزمن ذهب نفس الآثاري في مهمة علمية الى كردستان ليجري دراسات عند منابع دجلة والفرات، الكرد ساعدوه كما هو ديدنهم ووضعوا كل ما يملكونه من آثار ومنحوتات بين يديه ومن بينها احجار ثمينة واواني فخارية منقوشة ليأخذها كهدية معه رافضين قبول اثمانها. وبعد ان قارن الآثاري الفرنسي بين الموقعين اشار الى انه يعتقد ان الشعور القومي والوطني لدى الكرد ضعيف. فقد قدموا له ما يملكونه ولم يتخوفوا او يدركوا ان بلادهم ستفقد بذلك هذه الكنوز التي تشكل جزءا من ماضيهم التاريخي. هناك الأمثلة بالمثات عن نهب آثارنا وكنوزنا الثقافية على ايدي اللصوص المحليين والأوروبيين.

ويشير بيشكجي وهو محق في ذلك ايضا الى انه عندما يجري الحديث عن الشعور القومي (يجب التذكير بالأمرن دائما. فقد تعرضوا الى مجازر بشعة ولكنهم لم ينسوا للحظة واحدة تلك المجازر. في حين ينسى الكرد المظالم وحتى المجازر التي وقعت لهم ولا تزال ترتكب بحقهم بسرعة غريبة). يتذكر الأرمن سنويا ضحايا المجازر الوحشية التي نفذتها بحقهم حكومة الإتحاد والترقي ولا زالت حكومة جمهورية ارمينيا والجاليات الأرمنية في المنافي المختلفة تعمل من اجل الحصول على الاعتراف العالمي بتلك المجازر وادانة تركيا بسببها وتحميلها الآثار القانونية والإقتصادية والإخلاقية المترتبة عليها.

رغم الحالة المساوية التي يعيشها الكرد الا ان بيشكجي متفائل بمستقبل الكرد، فكردستان تشهد على حد تعبيره (عملية تحول متسارع. كما تشهد بإطراد توسع نطاق العمل السياسي. بدأ الكرد وبخاصة منذ الثمانينيات يطرحون اسئلة محددة تتعلق بهويتهم القومية وتاريخهم وجوانب الضعف في موقفهم والتي سهلت استخدام سياسة فرق تسد ضدهم، ولماذا لم يحققوا الأهداف التي كافحوا من اجلها طويلا. من المستحيل إدارة مجتمع في حالة تغير بهذه السرعة وي طرح ابناؤه اسئلة تتعلق بماضيهم وحاضرهم، يصعب ادارته من خلال ايدولوجية رسمية متحجرة لم تتغير ولا تتسم بأية مرونة ولا تخدم سوى ارباب الدولة. ويمكننا اختصار الوضع الكردستاني بالصيغة التالية: لم تعد كردستان كما كانت سابقا. وإن الأمة الكردية لم تعد تلك الطاقة الحامدة التي يسهل تسخيرها بمزاعم اساطير عظمة الأتراك وبأن التركي الواحد يعادل العالم اجمع ويدعواوي جيروت الجيش والشرطة والجندمة الأتراك. لم يعد الكرد ضعفاء كما كانوا، ويشهد عصرنا الحاضر على يقظتهم الفكرية ووعيهم القومي.

- Istanbul 1991.
- 14- Ismail Besikci, Bilim - Resmi Ideoloji - Devlet - Demokrasi Ve Kurt Sorunu, Bonn 1990.
- 15- Ismail Besikci, Devletlerarası Somurge : Kurdistan, Istanbul 1990.
- 16- Ismail Besikci, Aynı Eser, S.10
- أنظر كذلك الطبعة العربية: اسماعيل بيشكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبدالمملك، ستوكهولم ١٩٩٨. ص ٢٣.
- 17- Ismail Besikci, Bir Aydın, Bir Orgut ve Kurt Sorunu , Istanbul 1990.
- ١٨- النصوص الواردة في متن المقال مقتبسة بشكل رئيسي من: أسماء بيشكجي، كردستان مستعمرة دولية ومن العديد من اللقاءات الصحفية التي أجريت معه ومنها: لقاء مطول أجرته معه صحيفة (سرخوبون) الكردية في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠.

وتستلزم ولادة الوعي القومي ولادة الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لقد تخلص وعي الشعب الكردي من ملامح السذاجة والجهل والتواني^(١٨).

هذا غييض من فيض ما كتبته ونشره هذا العالم التركي المنصف. من المفرح ان رفاق بيشكجي في تزايد بين الأتراك والعرب والشعوب الأخرى. هناك في المقابل عدد كبير من حملة الخطاب الفاشي التركي والعربي والفارسي الموجه ضد الأمة الكردية وحقوقها المشروعة ويصم صراخ هؤلاء وزعيقهم الأذان من شاشات الفضائيات، لكن الخلود الحقيقي سيكون لخطاب بيشكجي ورفاقه وستستقر نتاجات الأقلام الفاشية والعنصرية في مزبلة التاريخ.

المصادر والهوامش:

- ١- جبار قادر، الحركة القومية الكردية في تركيا بين الحربين العالميتين، اطروحة دكتوراه غير منشورة، موسكو، ١٩٧٧، ص ٩ (بالروسية).
- 2- Ismail Besikci, Dogu Anadolu'nun Duzeni, sosyo-ekonomik ve etnik temelleri, Istanbul 1969.
- ٢- د. جبار قادر، حول المصادر التركية للتاريخ الكردي، مجلة (روشنبيري نوى) العدد ١٠٦، بغداد ١٩٨٥. ص ١٨٠-١٨١ (بالكردية).
- ٤- اسماعيل بيشكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبدالمملك، دار APEC ستوكهولم ١٩٩٨.
- 5- Ismail Besikci, Dogu Mitingleri'nin Analiz, Erzurum 1967.
- 6 - Ismail Besikci, Dogu Anadolu'de Gocebe Kurt Asiretlerinde Toplumsal Degisme, Erzurum 1968: Dogu'de Degisim ve Yapisal Sorunlar (Gocebe Alikan Asirreti) , Istanbul 1969.
- 7- Ismail Besikci, Bilim Yontemi, Istanbul 1976.
- 8 - Ismail Besikci, Bilim Yontemi , Turkiye'deki Uygulama I , Kurtlerin Mecburi Iskani , Istanbul 1977.
- 9- Ismail Besikci, Bilim Yontemi, Turkiye'deki Uygulama II , Turk Tarih Tezi , Gunes - Dil teorisi ve Kurt Sorunu , Istanbul 1978.
- ١٠- حميد بوز أرسلان، حول الأطروحة التركية في التاريخ، مجلة - دراسات كردية - العدد ٣-٧، السنة الثامنة، باريس ١٩٩٢، ص ٣١-٤٦.
- 11- Ismail Besikci, Bilim Yontemi Turkiyede'ki Uygulama III , Cumhuriyrt Halk Firkasi'nin Tuzugu (1927) Ve Kurt Sorunu , Istanbul 1978.
- 12- Ismail Besikci, Bilim Yontemi Turkiyede'ki Uygulama IV, Tunceli Kanunu (1935) Ve Dersim Jenosidi , Bonn 1991.
- 13- Ismail Besikci, Bilim Yontemi Turkiyede'ki Uygulama V, Muglali Olayi Otuzuc Kursun,

كمجامع اللغة والتاريخ التركيين في إقرار وتثبيت (نظرية اللغة - الشمس) التي تؤكد على ان اصل اللغات جميعها هي اللغة التركية واقدم شعوب الأرض قاطبة هم الأتراك. تزامنا مع ذلك يجري بطبيعة الحال تشويه وتزييف الحقائق المتعلقة بالآخرين وبخاصة مايتعلق بالتراث الثقافي الكردي وتاريخ الكرد واللغة الكردية.

في ظل هذه الأجواء العنصرية كرس الدستور (قانونيا) سياسة قهر الكرد واهدار حقوقهم القومية والأنسانية. بدء لا بد أن نشير الى أن تجارب التاريخ القريب تؤكد بما لا يقبل الشك بأنه ليس كل ما يدون في الدستور يجري الإلتزام به من قبل الدول والحكومات، فدساتير دول الشرق الأوسط وحتى تلك التي تسودها اكثر الأنظمة همجية وغربة عن المجتمع الإنساني تفيض (حرية وديمقراطية)، حتى يخيل للمرء أن سكان تلك البلاد يعيشون في مدينة فأرابي الفاضلة أو جزيرة توماس مور البيوتوية (الطوباوية). ولكن واقع الحال يشير الى صورة مناقضة لذلك تماما، حيث يتعرض المواطن الى مسخ إنسانيته وهدر كرامته ويتحول الى فرد في (الرعية) لا واجب له الا تمجيد (الراعي) وارضاء غروره واهوائه الغربية. وشلة المنافقين والباحثين عن الكسب الرخيص من الكتبة الرسميين واشباه المؤرخين لا هم لهم الا التسبيح باسماء الأقرام من الحكام والأعوان.

بدأت التوجهات الشوفينية للكماليين منذ وقت مبكر جدا. فبعد طرد الأجانب من البلاد وانتفاء الحاجة الى دعم الكرد، اظهروا وجههم الحقيقي وانكروا وجود الكرد وانتهجوا سياسة معادية لهم^(١). وحاول الكماليون تأسيس موقفهم هذا من الكرد على مجموعة من الأوهام التاريخية التي ارادوا ان يجعلوها منها حقائق يجب على الجميع الألتزام بها ولكن دون نجاح. فقد رددوا على مدى سنين طويلة مقولات نابعة من تلك الأوهام بصيغة او بأخرى، كما تبنتها الأدبيات التركية في حقول المعرفة المختلفة. فقد ورد في دائرة المعارف التركية Hayat Ansiklopedisi عن الكرد مايلي (اكثريه الاكرد في تركيا تعيش مثلنا نحن الأتراك ويتحدثون باللغة التركية ولا نجد سببا لان نعتبرهم باي حال من الأحوال منتمين الى أمة أخرى). كما رددت السياسة الأتراك وعلى مدى العقود الماضية هذه المفاهيم والآراء. والصحافة التركية وعلى مدى القرن الماضي كانت زاخرة بالتصريحات والتحليلات التي تنكر وجود غير الترك في تركيا ويمكن ايراد كم كبير منها على سبيل المثال^(٢).

لا بد أن نشير الى مسألة مهمة هنا وهي ان هذه الآراء لم تكن بنات يومها ذهبت مع الأحداث التي إرتبطت بها، بل مثلت سياسة دائمية لا تزال مبادئها تتحكم بعقول شريحة واسعة من السياسيين الترك. كما أن هذه الآراء والأفكار تسود أوساط المثقفين والصحفيين

الفصل الرابع

الدستور التركي أداة لقهر الكرد

تمارس الجمهورية التركية منذ قيامها عام ١٩٢٣ سياسة في غاية العنصرية تجاه الشعب الكردي في هذه البلاد وتنتهج في تعاملها مع مواطنيها الكرد أساليب أقل ما يقال عنها أنها لا إنسانية. تواصل الحكومات التي تعاقبت على سدة الحكم تلك السياسات مستندة على ما يبدو على التراث القومي لسلطين آل عثمان والإتحاديين يوحشية أشد وأساليب أكثر تفننا وتدميرا. الغريب أن المؤسسات التركية كلها إنغمست في هذه العلمية لتؤدي باندفاع وإصرار غريبين الأدوار الموكولة اليها على هذا الطريق. فالجيش التركي كان ولا يزال يقمع الكرد وحركاتهم ويدمر قراهم ومزارعهم، والمجلس الوطني الكبير (البرلمان) يصدر القوانين والقرارات المعادية للكرد والهادفة الى صهرهم وإزالة وجودهم القومي. وتقوم المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية الأخرى بدورها بفرض اللغة والثقافة التركيتين وتعمل كل ما في وسعها على إزالة أي أثر للكرد وبلادهم في اذهان الأطفال، فارضة عليهم أن يرددوا كل صباح الأناشيد التي تمجد الأمة التركية والجيش و(أبو) الأتراك وغيره من (عظماء) الترك على مر التاريخ البشري من أمثال أتبلا وهولاكو وجنكيزخان وتيمورلنك وغيرهم من مدمري الحضارات الأنسانية. كما تفرض عليهم أن يرددوا كل صباح الجملة القبيحة (كم سعيد انا كوني تركيا - Ne mutlu Turkum diyene) التي ابتكرها مصطفى كمال ووسائل الإعلام التركية التي لا هم لها سوى تمجيد الترك ويطولاتهم عبر التاريخ وإنتصار جيوشهم الجرارة على مدى الأرض الممتدة من اسوار فيينا حتى سور الصين العظيم.

ولا يجد المرء ضرورة للتفصيل في الجهود الكبيرة التي بذلتها المؤسسات (العلمية) التركية

الأتراك الذين تلقوا على مدى العقود الطويلة تربية سياسية تقوم على نكران الآخر وخصوصا الكرد. وإذا ما حاول أحدهم أن يتمرد على هذه الأفكار أو يطعن فيها فانه يتهم بالخيانة ويلقى به في غياهب السجون، ويمثل عالم الإجتماع التركي الدكتور اسماعيل بيشكجي نموذجا حيا ومثالا صارخا على هذه الحقيقة المرة.

وتجني الأوساط الحاكمة التركية الان ثمار ما زرعته في اذهان الأطفال والشبيبة التركية من مفاهيم عنصرية ومقت للآخرين، اذ تجد صعوبة كبيرة في تبني سياسات اكثر واقعية ازاء القضية الكردية كجزء من متطلبات العضوية في الاتحاد الأوروبي. يتهم كل من يبدي المرونة ازاء الكرد بالخيانة وتهديد وحدة البلاد والأمة التركية من قبل الجنرالات والقوى السياسية الشوفينية والعنصرية المتطرفة. رغم التطورات الكبيرة التي شهدتها تركيا على مختلف الأصعدة في السنوات الأخيرة إلا أننا يجب ان لا نستبعد كليا عمليات تصفية الحسابات ضد الخارجين على مبادئ السياسة الرسمية.

و للدلالة على ذلك نشير الى بعض الأمثلة المعبرة التي تظهر أن السياسة الرسمية التركية لازالت تقوم على مبدأ نفي وجود الكرد أو وجود قضية كردية في البلاد، رغم الإعترافات الخجولة خلال السنوات الأخيرة بهدف إقناع الاتحاد الأوروبي ومحاولة الأنسجام مع معايير كوبنهاغن.

لقد أثار إقرار رئيس الوزراء التركي مؤخرا بوجود (مسألة كردية) في تركيا وضرورة التصدي لحلها ثورة من الغضب والإحتجاج من لدن الجنرالات والقوى القومية المتطرفة. في حين أغلقت جريدة (Yeni Gundem) لأنها أشارت قبل سنوات الى وجود مشكلة كردية في تركيا. وقدم مطرب تركي مشهور الى المحاكمة بتهمة الغناء باللغة الكردية خارج تركيا. أما مجلة (200 edogru) فقد منعت لأنها اشارت الى حقيقة تاريخية مفادها أن مصطفى كمال وعد الكرد بمنحهم الحقوق القومية اثناء مقارعة الإحتلال الأجنبي للبلاد. لقد أعتبر كلام المجلة (عملا من شأنه اضعاف الشعور الوطني والقومي لدى المواطنين)، وجرى تغيير أسماء حوالي ٨٠٪ من القرى الكردية الى أسماء تركية بموجب المعلومات التي اوردها الصحافة التركية في منتصف الثمانينيات. والغريب أن هذا العمل جرى تحت شعار (حماية الأمن والإستقرار في البلاد). وهكذا لم تتغير الأفكار المعادية للكرد وبقيت الأيديولوجية الرسمية كما هي على حد تعبير السياسيين والأعلاميين الكرد في تركيا^(٣).

يصعب على المرء أن يستمع في بداية الألفية الثالثة الى تعريفات السياسيين الترك للقومية والأمة وتحليلاتهم حولها، إذ يقول بولنت أجويد مثلا (عندما نقول الشعب التركي فاننا لا

نعني بذلك فقط الاشخاص الذين ينتمون الى العرق التركي بل نقصد الأتراك والأكراد والعرب والشركس وكل من يدخل ضمن الشعب التركي). وحتته في ذلك مثيرة للسخرية وهو عدم وجود عرق نقي في عصرنا الراهن، ولكن حقيقة عدم وجود عرق نقي لا تنفي مع ذلك وجود أمة تركية أو إنجليزية أو فرنسية الخ. لعل إعتراف أجويد أخيرا بأصوله الكردية يفسر تبنيّه لهذا التعريف الغريب للقومية والأمة. أما وصف زعيم الفاشية التركية ألب أصلان توركيش للكرد فلا مشيل له، إذ يقول (بقدر ما هم اكراد فنحن أكراد أيضا وبقدر ما نحن أتراك فهم أتراك أيضا)^(٤).

الأنكى من كل ذلك فإن هؤلاء (الأتراك) التي حاولت الأوساط التركية الحاكمة على مدى قرن كامل اقناع الناس بتركيتهم وبذلت المؤسسات (العلمية) التركية (جهودا) كبيرة لأثبات ذلك، يجري التعامل معهم على اسس غير تلك التي يعامل على أساسها الأتراك، فالوطني الكردي الشهير الدكتور محمد نوري درسيحي يروي حادثة معبرة في هذا الباب. يقول درسيحي بأنه لجأ الى المحكمة ليشكي والي درسيم دلي (المجنون) فخري الذي كان ينغص على الناس حياتهم، واستند في شكواه الى بنود القانون الأساسي للجمهورية التركية. لكن الحاكم سخر منه وخاطبه قائلا (حتى أنت بموجب الدستور تعتبر تركيا، ولكن في الحقيقة أنت لا تختلف عن اي اجنبي ويجب عليك ان تعرف هذه الحقيقة وتعرف بانه اثناء الترشيح لأصغر وظيفة ادارية تقوم ادارة أمن الدولة بالتحقيق في شخصية المرشح وهويته، هل هو كردي أم تركي)^(٥).

مثلت السلطات التركية نموذجا صارخا لعدم الالتزام بالدستور وقوانين البلاد وبخاصة في سياساتها تجاه الشعب الكردي، فقد كان قانون درسيم (Tunceli kanunu)، الذي صدر عام ١٩٣٥ وبقي ساري المفعول حتى عام ١٩٤٦، قانونا يناقض بنود الدستور التركي جملة وتفصيلا، مع ذلك لم يعترض احد من النواب وبخاصة الـ ٥٧ بروفيسورا من أعضاء المجلس. وكان أغلب هؤلاء اساتذة في القانون والعلوم السياسية والإقتصاد والتاريخ. فقد منح هذا القانون صلاحيات غير محدودة للمفتش العام والولاة والقادة العسكريين في هذه المنطقة الكردية كالقاء القبض على الاشخاص وتوجيه التهم اليهم ومحاكمتهم واصدار احكام الإعدام بحقهم وتنفيذها. كما حرم القانون المتهمين من حقوقهم الاساسية كحق الدفاع وإستئناف الأحكام، لأن احكام المحكمة كانت قطعية وغير قابلة للتمييز. مع ذلك لم يحرك اساتذة القانون من اعضاء البرلمان ساكنا (أمام هتك الأعراض وقتل النساء وطرق رؤوس الأطفال بالصخور حتى الموت او قتل الناس بالغازات السامة في الكهوف والمغارات، لأن الزعيم

الأوحد كان راغبا في ذلك) على حد تعبير عالم الاجتماع التركي المعروف بمواقفه المبدئية الدكتور اسماعيل بيشكجي^(٦).

وتشهد كردستان على مدى العقدين الأخيرين حملات قمع وتنكيل واسعة تقوم بها السلطات التركية لقتل روح المقاومة لدى الناس هناك. ولا تجد هذه السلطات في ظل الدعم الغربي وبخاصة الأمريكي صعوبة كبيرة في إيجاد التبريرات لممارستها القمعية. فالإتهامات بحق الحركة الكردية جاهزة دوماً ويجري تكييفها مع متطلبات العصر. ظلت تركيا ومعها الدول الأخرى التي تسيطر على كردستان تفكير الإتهامات بحق الوطنيين الكرد وحركاتهم التحررية ولا تفكر بدلا من ذلك في البحث عن الأسباب الحقيقية للحركات الكردية والتجاوب مع المطامح القومية المشروعة للأمة الكردية.

من المفيد ان نشير هنا الى ان اول دستور شهدته الدولة العثمانية كان عام ١٨٧٦، ولكن السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) سرعان ما انقلب على الدستوريين وقام بتعليق العمل به، الى أن اجبر على ايدى الأتراك عام ١٩٠٨ على اعادة العمل بالدستور. وفي ٢٢ نيسان ١٩٢٠ عندما اعلن عن قيام المجلس الوطني الكبير في انقرة اقر المجلس (قانون التشكيلات الأساسية) والذي اعتبر دستورياً مؤقتاً للحكومة الكمالية حتى إقرار القانون الأساسي الأول للجمهورية التركية في ٢٠ نيسان ١٩٢٤.

رغم اشارة الدستور الأول للجمهورية التركية الى حماية الحقوق الأساسية للمواطن كالحرية الشخصية وحرية التعبير والتجمع وغير ذلك من الحقوق، إلا أن تلك الحقوق بقيت حبرا على ورق في ظل دكتاتورية مصطفى كمال ورجاله. كما اهمل الدستور كليا حقوق المواطنين الكرد خاصة وانه سن بعد توقيع معاهدة لوزان واعتراف القوى العظمى بالحكومة الكمالية. وتوضحت معالم السياسة الشوفينية الكمالية ازاء الكرد.

جاءت مواد الدستور مناقضة الى حد كبير للبندين (٣٨) و(٣٩) من معاهدة لوزان. فقد نصت المادة (٣٨) من تلك المعاهدة على ان (الحكومة التركية تتعهد بتوفير الحماية الكاملة للسكان وحريةهم بغض النظر عن الأصل واللغة والقومية والعرق والدين)، فيما اكدت المادة (٣٩) على تعهد الحكومة التركية بعدم (إصدار اية قوانين من شأنها التضييق على الإستخدام الحر من قبل مواطني تركيا لأية لغة سواء في شؤونهم الخاصة او علاقاتهم التجارية، وفي حق الدين أو الصحافة والمطبوعات، او أثناء الاجتماعات الشعبية)^(٧).

بينما نرى بأن المادة الثانية من دستور الجمهورية التركية (١٩٢٤) تعلن (اللغة التركية اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد). وأصبحت بذلك مناقضة تماما للبندين (٣٩) من المعاهدة المشار

اليها اعلاه. الغريب ان المناقشات التي دارت حول الأقليات اثناء مؤتمر لوزان ركزت على الأقليات الدينية حصرا ورفض الطرف التركي بصورة قطعية اي ربط بين العناصر الإسلامية من كرد وشركس وعرب وغيرهم من سكان البلاد ومفهوم الأقليات. رفض المفاوضون الأتراك إعتبار الكرد اقلية قومية بحجة كونهم (أخوة) في الدين أولا و(شركاء) للترك في اقامة الجمهورية التركية الوليدة وغير ذلك من الشعارات الديماغوغية. وتصرفوا خلال العقود التالية من منطلق ان احترام حقوق الأقليات يعني عدم المس بالطقوس الدينية للأقليات المسيحية واليهودية في البلاد، في حين يمكن صهر الكرد وقمعهم دون ان يشير ذلك اي اعتراض لدى الأطراف الموقعة على معاهدة لوزان. ففي الوقت الذي سمحو للأقليات المسيحية واليهودية بفتح مدارس خاصة بها وممارسة طقوسها الدينية، منع الكرد حتى من التحدث بلغتهم الأم.

وجاءت المادة (٨٨) من الدستور لتناقض كل التعهدات التي قدمها زعماء تركيا الجدد للكرد قبيل واثناء مؤتمر لوزان. فال معروف ان عصمت باشا أخذ معه عددا من النواب الكرد من اعضاء المجلس الوطني الكبير امثال فوزي يرينجي زادة وزولفي زادة ليؤكد للمؤتمر أن (الكرد لا يرغبون في الانفصال عن اشقائهم الترك). أما عصمت باشا فقد اكد للمؤتمر ان (تركيا ملك للأتراك والأكراد الذين يتساوون امام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق). ولكن المادة (٨٨) جاءت لتتميط اللثام عن هذه الأكاذيب حين نصت على ان (جميع سكان تركيا بغض النظر عن الأتمة الديني والعرقى يعتبرون اتراكاً)، والتركي حسب هذه المادة هو (كل من ولد في تركيا او خارجها من اب تركي، وكذلك الأشخاص الذين ولدوا في تركيا من مهاجرين اجانب واعلنوا عند بلوغهم سن الرشد عن رغبتهم في الحصول على المواطنة التركية، فضلا عن الأشخاص الذين حصلوا على الجنسية التركية). وبهذه الصورة جرى الغاء الكرد دستوريا من قبل الكماليين.

وجاءت مواد الدستور الأخرى كلها لتخص الأتراك وحدهم. فالمادة العاشرة اعطت (الحق لجميع الأتراك، رجالا ونساء من الذين بلغوا ٢٢ عاما من العمر في ان ينتخبوا النواب الى المجلس)، بينما منحت المادة (١١) (جميع الأتراك من الذين بلغوا ٣٠ عاما من العمر الحق في ان ينتخبوا الى المجلس)، في حين اشارت المادة ٦٨ الى ان (كل تركي يولد ويعيش حرا (... وضمنت المادة (٦٩) (مساواة الأتراك جميعهم امام القانون ...). واكدت المادة (٧٠) ان (حماية الحرية الشخصية وحرية الكلام والصحافة والتنقل والمعاملات التجارية والعمل والملكية والتجمع وإقامة الأتحادات والشركات وحماية الكرامة، حقوقا كاملة للأتراك لا يجوز المساس بها). أما المادة (٩٢) فاعطت الحق (لكل تركي يتسنى المناصب الحكومية وفق

مؤهلاته وخدماته^(٨). وهكذا فان كل من ينظر الى الدستور التركي يقتنع بان سكان تركيا هم من الأتراك فقط، بينما أهمل الدستور حقوق الكرد والغى وجودهم دستوريا واعتبر كل دعوى لهم بالخصوصية القومية واقامة الكيان القومي عملا مرفوضا يجب قمعه بشدة.

وبعد قمع الانتفاضة الكردية الكبرى عام ١٩٢٥ تنامت موجة العداة للكرد واخذ الزعماء والصحف التركية تتسابق في التطاول عليهم ووصمهم بالتخلف والدونية. فعصمت اينونو الذي تحدث في وقت ما عن (شراكة الكرد والترک في الجمهورية التركية)، أصبح يؤكد أن على ان للأمة التركية وحدها الحق بالمطالبة بالحقوق القومية والعرقية في البلاد، ولا يحق ذلك لأي عنصر آخر). أما جريدة (حاکميتي مللييه - Hakimiyeti Milliye) فقد كتبت في آب ١٩٣٠ حول انتفاضة الكرد في آغري داغ ومطالبتهم بالحقوق القومية، تقول (نعتبر نحن الأتراك هذه الطلبات من قبل هؤلاء المتوحشين مجرد نكتة، فالشعب الذي لا يتعدى قاموسه اللغوي ٢٠٠ كلمة، فإن المكان الوحيد لإقامة كيان لهم هو وسط افريقيا أو إحدى الصحاري التي تسكنها القردة، أما آسيا مهد الحضارات القديمة فلا يمكن أن تقبل بمثل هذه الطلبات. وكل من يسمح لنفسه ان يحلم بذلك يجب الطرق على رأسه ويجري في الواقع العملي التعامل معهم على هذا الأساس)^(٩).

تحكمت هذه المفاهيم والطروحات الفاشية بعقول فئات واسعة في تركيا على مدى عقود طويلة ليس ازاء الكرد فقط بل شملت مجموعات بشرية وشعوبا عديدة داخل تركيا وخارجها. وفي الوقت الذي بدأت النخب التركية تدرك مخاطر هذه الأفكار وتدعو الى التخلي عنها للتناغم مع قيم العصر والإندماج مع العالم الحر، نرى بأن معتنقي مثل هذه الطروحات في تنامي في العراق وعدد من البلدان العربية من الذين يتبنون الأفكار القومية او الدينية المتطرفة.

مع قيام الانقلاب العسكري الأول في تركيا في آيار من عام ١٩٦٠ بدأ الحديث عن الدستور مرة اخرى. إعتقد المثقفون الكرد في البداية بأن الهزة التي احدثها الانقلاب في الحياة السياسية التركية ستؤدي الى شئ من الإنفراج في الوضع الكردي كما حصل في العراق بعد ١٤ تموز ١٩٥٨، الا أن قادة الانقلاب العكسري سرعان ما أعلنوا عن تمسكهم بالسياسات السابقة وإصرارهم على تنفيذها ازاء الشعب الكردي. وقام زعيم الانقلاب الجنرال جمال كيورسل والذي اصبح رئيسا للجمهورية بايصال الرسالة الى الكرد في عقر دارهم^(١٠).

جاء الدستور الجديد الذي سن بعد الانقلاب العسكري ليكرس التوجهات السياسية والفكرية للإتقلابيين الذين ضمنوه الأفكار والمفاهيم الشوفينية.

وكان زعيم الانقلاب الجنرال جمال كيورسل يؤكد على ضرورة إعلان الإخلاص للمبادئ الكمالية والفهم الكمالي للقومية والأمة، مطالبا الجميع العمل على صهر السكان في بودقة الأمة التركية. وهكذا جاء الدستور الجديد الذي سن عام ١٩٦١ ليكرس السياسات السابقة رغم بعض التغييرات الطفيفة. فقد اشار الدستور في مادته (١٢)، مثلا، الى أن الجميع (متساوون امام القانون بغض النظر عن إختلاف اللغة أو العرق أو الجنس أو المعتقدات الدينية أو السياسية أو الفلسفية)، غير ان المادة (٥٤) ألغت اي إعتراف بالوجود القومي لغير الأتراك، عندما اعتبرت (كل من ارتبط بالدولة التركية برباط المواطنة تركيا). كما ان هناك العديد من مواد الدستور الجديد صيغت اساسا ضد الكرد وتطلعاتهم القومية المشروعة. فقد اكدت المادة الثالثة، على سبيل المثال لا الحصر، على ان (الدولة التركية غير قابلة للتجزئة ارضا وشعبا). ويدرك المتابع للوضع التركي والماكنة الإعلامية التركية التي كانت ولا تزال توصم اي تحرك سياسي كردي في تركيا وفي غير تركيا بالأنفصالية والعمل على تفتيت وحدة البلاد، نقول يدرك مباشرة من المقصود بالكلام الوارد في هذه المادة. وتعني هذه المادة ببساطة ان الكرد لا يمكنهم التمتع بحق تقرير المصير أو إقامة كيان خاص بهم، بل ولا يستطيعون التمتع حتى بالحكم الذاتي لأن شعب تركيا (موحد) ولا يمكن أن يتجزأ. ومنعت المادة (٥٧) تشكيل الأحزاب السياسية التي تمثل الكرد أو الأقليات الدينية والقومية الأخرى في البلاد. فقد نصت على ضرورة صياغة (برامج الأحزاب السياسية وانظمتها الداخلية بصورة تتناغم عموما مع مبدأ عدم امكانية تجزأة الدولة والأمة).

وجاءت المادة (٦٨) لتغتصب حقوق الكرد وأبناء الأقليات القومية والدينية في تركيا، إذ حرمت (الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة باللغة التركية من الترشيح للمجلس الوطني الكبير). فضلا عن كل هذا فهناك مواد اخرى كثيرة مليئة بالمواقف الشوفينية والقومية المتطرفة. فقد أشارت المادة الرابعة من نفس الدستور الى (أن السلطة العليا تعود كليا للشعب التركي). أما المادة (٥٨) فقد أقرت (بحق كل تركي في تسنم مناصب الدولة). في حين اكدت المادة (٧٢) على ان (كل تركي بلغ الأربعين من العمر وتلقى تعليما عاليا يمكنه الترشيح لمجلس الشيوخ). تجدر الإشارة هنا الى ان البرلمان التركي أصبح يضم مجلسي النواب والشيوخ وفق بنود الدستور الجديد بعد انقلاب ١٩٦٠. هكذا كان الدستور الجديد رغم بعض التغييرات الطفيفة كتبديل عبارة (كل تركي) بتعبير (كل مواطن) في العديد من مواد الدستور، معاديا للشعب الكردي وتطلعاته القومية المشروعة.

أما الدستور الأخير (دستور عام ١٩٨٢) الذي لا يزال يعمل به حتى الآن فرغم التعديلات

الكثيرة التي أجريت على العديد من مواده خلال السنوات الأخيرة، فانه يمثل تسييتا للسياسات القومية والدينية حسب إعراف المسؤولين والوثائق الرسمية التركية. وينبع جزء من هذه الإشكالية من التسمية العرقية للدولة التركية نفسها كما أشرنا الى ذلك في مناسبة اخرى. فقد جرى خلال القرن الماضي فرض هذه التسمية العرقية (تركيا) على هذه الأراضي الشاسعة التي كانت تعرف بأسيا الصغرى والأناضول وأعالي ميزوبوتاميا وكانت على مر التاريخ وقبل ان تطأها أقدام القبائل التركية بقرون طويلة موطناً لعدد كبير من الشعوب والثقافات التي ساهمت بقسط كبير في الحضارة الأنسانية. من هنا ظهرت تعابير غريبة في الأدبيات التاريخية والإستشراقية وتسربت الى الصحافة أيضاً، لعل من اغربها تعبير (الأكراد الأتراك) بدلا من اكراد تركيا. لو كان هذا التعبير مبررا لوجب تسمية عرب تركيا أيضا بالعرب الأتراك وكذلك الأرمن وغيرهم.

تحكمت الأفكار القومية المتشددة ولا زالت يعقول فئات واسعة من النخب السياسية والثقافية التركية، الأمر الذي يمنعها من رؤية الأشياء بطريقة عقلانية وواقعية. ومما له دلالاته في هذا المجال الحادث الذي جرى للمشاركين في التحضير للإحصاء السكاني لعام ١٩٨٥. فقد جرى بمناسبة الإحصاء إعداد دليل للمشاركين في عمليات التعداد السكاني ورد فيه سؤال عن اللغات الأجنبية التي يعرفها المواطن. واعطي مثال عن تلك اللغات كالانجليزية والفرنسية والعربية) و(الكردية). وكانت الإشارة الى الكردية حتى كلغة اجنبية كافية لتقديم ١١ شخصا من المشاركين في لجنة اعداد الدليل الى (محكمة امن الدولة) بتهمة (اضعاف الروح الوطنية والدعاية للأفكار القومية الكردية أو الكورديزم). وطالب الإدعاء العام بالحكم عليهم لمدة تتراوح بين ٥ - ٨ سنوات. وجاء تشييت منع اللغة الكردية في المادة (٢٦) من الدستور عندما اكدت على (منع استخدام اية لغة من اللغات المنوعة قانونا في التعبير عن وجهات النظر بصورة شفاهية أو عن طريق المطبوعات). اللغة المقصودة هنا هي اللغة الكردية بطبيعية الحال. كتب المتخصص الأرمني في الشؤون الكردية في تركيا البروفيسور هسراتيان في هذا الصدد قائلاً (من الصعب ان تجد مثل هذه الحالة في اي دستور آخر في العالم. ماذا تعني اللغة المنوعة قانونا؟... هل يمكن للقانون ان يمنع الإنسان من التحدث بلغته الأم؟ ... اللغة وسيلة للتواصل مع الناس، بدون اللغة لا وجود للإنسان ولا للمجتمع)^(١٢). لم نسمع ببلاد تغرم مواطنيها إذا تحدثوا بلغتهم القومية. لقد سمعت من أصدقاء لي من كرد تركيا قصصا وحكايات كثيرة عن الأساليب الوحشية التي كانت تعتمدها السلطات والمدارس التركية لردع الكرد عن التحدث بلغتهم.

رغم ذلك كله قاطعت نسبة مهمة من السكان وبخاصة في كردستان مسرحية الأستفتاء الصوري أو صوتت ضد الدستور. لقد بلغت نسبة المقاطعة في هكاري ٣٠٪، درسيم ٢١٪، سيرت ١٩٪، موش ١٨٪، فيما بلغت في بدليس وديار بكر وأليازيك (العزیز) وماردين أكثر من ١٠٪ من السكان. أما نسبة المصوتين ضد اقرار الدستور فقد بلغت ٢٣٪ في بينكيسول و ٢٠٪ في ديار بكر و ١٨٪ في كل من درسيم وهكاري و ١٥٪ في كل من أليازيك وموش.

هكذا تظهر هذه الأرقام بأن نصف السكان في بعض الولايات الكردستانية وقفوا ضد اقرار الدستور. وقد هاجمهم زعيم الأتقاليين كنعان ايفرين و نعتهم بـ(الخونة والأنفصاليين). وجرى اعتقال اعداد كبيرة من الكرد عقابا لهم على رفض الدستور الذي أهمل طموحاتهم القومية المشروعة. فرغم الشعارات الديماغوغية عن مساواة الجميع امام القانون، إلا ان مراجعة سريعة لديباجة الدستور تظهر عقم هذا الكلام تماما.

فالحديث هنا يجري عن (المواطن التركي) الذي يضمن الدستور له دون غيره الحق (ليعيش بكرامة ويطور نفسه على الصعيدين المادي والروحي في ظل الثقافة القومية وسيادة القانون)^(١١). وتسود هذه الروح العنصرية التركية مواد الدستور كلها مع الغاء كامل للكرد والقوميات الأخرى. فالمجلس الوطني الكبير يمارس السلطة التشريعية في البلاد بإسم (الأمة التركية) (المادة ٧). وتنفذ المحاكم المستقلة (السلطة القضائية بإسم الأمة التركية) (المادة ٩) فيما تؤكد المادة (٧٠) الى حق (كل تركي لتسنم المناصب الحكومية)، بينما تعطي المادة (٧٦) حق الأنتخاب لكل تركي. وهكذا فان كل من يقرأ مواد الدستور التركي سيعتقد مرة

والقصص التي سمعتها من السياسيين الكرد الذين قضوا سنين طويلة في السجون التركية فأن مجلدات لا تكفي لروايتها. لقد كانوا يقفون أثناء المواجهة وجها لوجه مع امهاتهم وزوجاتهم وآبائهم لساعات دون ان ينبسوا ببنت شفة، لأن الأخيرين لم يكونوا يعرفون التركية وينع عليهم التحدث بالكردية. لقد أشار عالم الأجتماع التركي الدكتور اسماعيل بيشكجي الى العديد من هذه الحالات في كتبه عن القضية الكردية في تركيا.

تضمن الدستور في مادته (٢٢٨) حظرا على (نشر المطبوعات باللغات الممنوعة قانونا). الغريب ان هذا النص لم يكن موجودا في دستور ١٩٦١. يبدو أن تنامي الحركة التحررية الكردية ونشاط المثقفين الكرد ومحاوله السلطات إستباق الأحداث وقطع الطريق على تلك التحركات وقمعها في مهدها كانت وراء تضمين الدستور مثل هذه البنود. وبذلك كان دستور عام ١٩٨٢ تراجعاً الى الوراء حتى بالمقاييس التركية.

فضلا عن كل ذلك كانت هناك بنودا وموادا حددت حرية تنقل المواطنين وصيغت بطريقة يمكن استخدامها ضد السكان الكرد وتهجيرهم بصورة قسرية الى خارج كردستان. وفعلا سنت الحكومة في مايس ١٩٨٣ (قانون الإسكان القومي)، وقد نفيّت عوائل كردية كثيرة بموجب هذا القانون الى الولايات الغربية التركية.

تظهر اية قراءة محايدة لمواد الدستور بأن من بين الأهداف الأساسية لمشريع العمل على توفير الغطاء الدستوري والقانوني لعملية قمع التحركات الكردية وإستباق تنامي حركة سياسية كردية قوية في تركيا على غرار الحركة الكردية في ايران والعراق آنذاك. وتؤكد المواد (١٤، ٦٨، ١٢٢، ١٤٣) هذه الحقيقة بصورة لا لبس فيها.

لقد دفعت تلك السياسات التي رافقت وأعقبت سن الدستور الجديد، والتي سدت سبل النضال السياسي السلمي بوجه الكرد، دفعت الأخيرين الى البحث عن وسائل أخرى لمقاومة سياسات القمع والتنكيل التي كانت تمارسها الأوساط الحاكمة في تركيا. في ظل هذه الأجواء المحتقنة والمسمومة بدأت في آب ١٩٨٤ حركة كردية مسلحة لم تنتهي فصولها بعد. أي أن العمليات العسكرية بدأت في كردستان تركيا بعد أقل من عامين على (إقرار) هذا الدستور. لقد شخص الكرد منذ وقت مبكر طبيعة الدستور الجديد اللاديمقراطية والمعادية لتطلعاتهم القومية المشروعة.

بعد ان فرض الجنرالات دستورا ضمن لهم موقعا متميزا في الحياة السياسية التركية وتمكنوا من خلاله التحكم بالسلطة السياسية في البلاد خلال العقدين التاليين، سمحوا بقيام أحزاب سياسية في إطار الأيديولوجية الرسمية الكمالية. وتبنت الأحزاب التي ظهرت منذ عام ١٩٨٣

نفس المفاهيم الشوفينية التي وردت في الدستور لكي تكون برامجها متناغمة مع بنوده. كما تضمن برنامج حكومة تورغوت اوزال المفاهيم نفسها والتي وردت في خطابه الذي عرضه بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٨٣ في المجلس الوطني الكبير.

لكن ما تجدر ملاحظته ان سياسة الصهر القومي للكرد والقضاء على ثقافتهم القومية وتدمير البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها تتساوى تماما مع جرائم الإبادة الجماعية للجنس البشري (الجينوسايد) وتتناقض مع المادة الثانية من لائحة حقوق الإنسان التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وجاء فيها ان الجينوسايد هو (كل عمل يهدف الى الإبادة الكلية أو الجزئية لمجموعة قومية او دينية. وتعتبر الأمم المتحدة الجينوسايد من الجرائم الكبرى الموجهة ضد البشرية وتدينها الحضارة الإنسانية مع ضرورة إدانة مرتكبيها من قبل الجماعة الدولية).

لقد شهدت مواد الدستور الأخير تعديلات كثيرة خلال السنوات الأخيرة إستجابة لطلبات الإتحاد الأوروبي وإنسجاما مع معايير كوينهاغن. الا أن تلك التعديلات لم تخلصه من طبيعته اللاديمقراطية والقومية المتطرفة. لا زالت القوى السياسية التركية تفتقر الى الشجاعة والإرادة السياسية المطلوبتين لسن دستور جديد للبلاد بدلا من هذا الدستور الذي سنه الجنرالات.

إذا ارادت الأوساط الحاكمة في تركيا أن تجد حلا للقضية الكردية في تلك البلاد، فمن الضروري أن تقر دستوريا بالوجود الكردي وتثبت حقوقه السياسية والمدنية والقومية والثقافية وتزيل المفاهيم العنصرية والكراهية القومية من الدستور. وستبقى وعود المسؤولين الأتراك كلمات تسبغ في الهواء ولن تتحول الى اجراءات عملية على أرض الواقع دون القيام بهذه الخطوة المهمة والضرورية.

الى جانب الدستور هناك كم هائل من القوانين المعادية للكرد صدرت في تركيا على مدى عقود عديدة أعقبت قيام الجمهورية عام ١٩٢٣. فمنذ اندلاع الإنتفاضة الكردية الكبرى عام ١٩٢٥ قامت الحكومة التركية بسن قوانين كثيرة تهدف الى إلغاء الكرد وقمع أي تحرك سياسي لهم. من الضرورة بمكان إلغاء تلك القوانين وإزالة آثارها المدمرة. كما لا يمكن ان تسود البلاد روح المواطنة المتساوية دون التخلي عن الفلسفة التعليمية والتربوية الحالية وصياغة أخرى مبنية على الأسس العلمية والقيم الإنسانية النبيلة.

المصادر:

- ١- نقلا عن م.أ. هسراتيان، كرد تركيا في الفترة المعاصرة، يريفان ١٩٩٠، ص ٥٣-٥٤ (بالروسية).
- ٢- أنظر د. جبار قادر، حول المصادر التركية للتاريخ الكردي، مجلة -روشنبيري نوى - العدد ١٠٦، بغداد ١٩٨٥، ص ١٧٦ (بالكردية).
- ٣- أنظر جريدة: (Ozgur Ulke) العدد ١٤٤، ١٩ ايلول ١٩٩٤ (بالتركية).
- 4- Ismail Besikci , Bilim - Resmi Ideoloji , Devlet- Demokrasi ve kurt sorunu , Bonn 1990 , s.130-131.
- 5- Dr.M.N.Dersimi , Kurdistan tarihinde Dersim .Halep 1952 , s223.
- 6- Ismail Besikci , Tunceli kanunu (1935) ve Dersim Jenosidi , Bilim yonetimi , Turkiye'deki Uygulama : 4 , Bonn 1991 , s.141- 144.
- ٧- للإطلاع على النصوص الكاملة لمعاهدتي سيفر ولوزان انظر: معاهدة سيفر السلمية والوثائق الموقعة في لوزان باشراف يو.ف. كلوجنيكوف وأ.ف. سابانين، موسكو ١٩٢٧، ص ١٥٢ (بالروسية).
- ٨- جبار قادر، الحركة القومية الكردية في تركيا في فترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٨-١٩٣٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، موسكو ١٩٧٧، ص ٧٢-٧٣ (بالروسية).
- ٩- نقلا عن هسراتيان، المصدر نفسه، ص ١٦٦.
- ١٠- د. جبار قادر، حول المصادر التركية، ص ١٧٧.
- 11- Turkiye Cumhuriyeti Anayasasi , Ankara 1982
- ١٢- هسراتيان، المصدر نفسه، ص ٣١٥.

حتى الحزب الذي فازت ضمن لائحته الإنتخابية، وهو حزب عرف بتبنيه لمبادئ الاشتراكية الديمقراطية، لم يستطع مواجهة ضغوط الشارع التركي، لذلك آثرت التراجع عن موقفها والإعتذار من الأمة التركية. لقد كان رد فعل ليلى وزملائها الإستقالة من الحزب وتأسيس حزب جديد بأسم الحزب الديمقراطي. لم تتخلى القوى القومية المتطرفة عن مخططاتها للإيقاع بها ورفاقها، فبعد ان نجحت في نزع الحصانة البرلمانية عنهم جرى إلقاء القبض عليها وعلى عدد منهم في حديقة المجلس في آذار من عام ١٩٩٤، بينما تمكن رفاقها الآخرون من الهرب من تركيا واللجوء الى البلدان الأوربية ليواصلوا من هناك نضالهم ضد سياسة القهر القومي التركية.

حكمت محكمة أمن الدولة في نفس العام على ليلى ورفاقها بالسجن لمدة ١٥ عاما لكل منهم بتهمة اجراء الأتصال بمنظمة غير قانونية وإرهابية على حد تعبير السلطات التركية ويقصد بها حزب العمال الكردستاني.

بقيت ليلى صامدة خلال هذه السنوات العشر الماضية ورفضت كل المحاولات التي جرت لإطلاق سراحها لأسباب صحية تحت ضغط البرلمان الأوربي ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الأنسان العالمية على الحكومة التركية. كانت ليلى تؤكد دوما بأنها وزملاءها ألقى بهم في السجن بسبب قضية قومية عادلة ولن ترضى بالخروج من السجن دون زملائها ولأسباب صحية رغم تدهور صحتها في سنوات السجن الطويلة. كما أن عذابات سني السجن والبعد عن الأحبة لم تدعها تنكسر وتلجأ الى السكوت والسلبية، بل بقيت نشطة تبعث بالرسائل والمذكرات الى المنظمات الدولية وتطالب بحل عادل للقضية الكردية في تركيا. والأهم من هذا وذاك أنها حافظت على روحها الإنسانية الشفافة والقيّم النبيلة التي آمنت بها ولم تدع الحقد والثأر يعرفان طريقهما الى قلبها الكبير، فقد صرحت لحظة إطلاق سراحها بأن سنوات السجن لم تغير من قناعاتها بشأن المساواة والسلام والأخوة بين الناس.

قيّم رئيس البرلمان الأوربي مواقف ليلى هذه عاليا أثناء مراسم إستقبالها في البرلمان ومنحها جائزة ساخاروف يوم ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤. فقد ذكر بأن ليلى زانا كانت تدرك تماما العواقب الخطيرة المترتبة على تعهداتها أثناء الحملة الإنتخابية عام ١٩٩١ بالعمل من أجل السلام والتآخي بين شعوب تركيا. وأضاف رئيس البرلمان الأوربي بأن ليلى لم تتراجع عن وعودها تلك رغم كل التضحيات الكبيرة التي قدمتها من سنوات عمرها وصحتها.

وكان ترحيب البرلمان الأوربي بليلى زانا حارا وعبرّ رئيس البرلمان أثناء دعوته لها الى منصة البرلمان عن سروره وأعضاء البرلمان للأستماع اليها بعد طول انتظار. وأشار في معرض تقديمه

الفصل الخامس

ليلى زانا، نموذج المرأة الثورية الكردية

بعد يوم واحد من إطلاق سراحها أضفت إحدى الجرائد الهولندية الرئيسية لقب ملكة الكرد على إحدى أشهر السجينات في العالم، السياسية والبرلمانية الكردية ليلى زانا. لقد قضت هذه الملكة الكردية عشر سنوات من عمرها في زنزانة صغيرة لا تتجاوز مساحتها عدة أمتار مربعة بسجن إنقرة بدلا من قصور ملكية.

لقد قررت محكمة تمييز أنقرة إطلاق سراحها مع رفاقها خطيب دجلة، أورهان دوغان وسليم ساداك، بعد اجراء الإصلاحات القانونية التي قام بها البرلمان التركي في سياق الموائمة مع معايير كوينهاغن التي يتوجب على البلدان التي ترغب في الانضمام الى الإتحاد الأوربي القيام بها.

لقد فازت ليلى زانا وزملائها في إنتخابات عام ١٩٩١ ضمن لائحة حزب الشعب الإشتراكي بعضوية المجلس الوطني الكبير في تركيا (البرلمان التركي). وتحولت مراسم أداء ليلى زانا لقسم العضوية في البرلمان الى حدث كبير هزت تركيا بعد أن لفظت بعدة كلمات كردية مفادها أنها تؤدي القسم بإسم الأخوة بين الشعبين الكردي والتركي. لقد أثارت تلك الكلمات زوبعة من الصراخ والتوتر في قاعة البرلمان وفي الشارع التركي وأعتبرت خرقا خطيرا للمبادئ الكمالية القائمة على عدم الاعتراف بغير الأتراك ولغتهم في تركيا. وأثار تحدي زانا للتأبوات التركية حتى ولو كان تحت يافطة الأخوة التركية - التركية، فقد القوى القومية التركية المتطرفة والمؤسسة العسكرية التي كانت تتحكم بمفاصل القرار السياسي في البلاد، وبدأت تبحث عن فرصة للإيقاع بها وتلقينها الدرس المطلوب.

لها الى المحاولات الكثيرة التي قام بها البرلمان الأوربي خلال السنوات العشر الماضية من أجل إطلاق سراحها منوها بشجاعته وصمودها خلال تلك الفترة العصيبة من حياتها ورفضها الخروج من السجن لأسباب مرضية فضلا عن مواظبتها على التعبير عن وجهات نظرها ورسائلها العديدة الى العالم الخارجي رغم العراقيل والمعوقات التي كانت توضع في طريقها. وإعتبر أن نضالها الطويل ساهم الى حد كبير في تحقيق التحولات الهامة التي شهدتها تركيا خلال الفترة الأخيرة كالغاء حالة الطوارئ في كردستان وإلغاء الحظر على استخدام اللغة الكردية. وكان رئيس البرلمان الأوربي السابق أثناء منح جائزة ساخاروف ليللى زانا عام ١٩٩٥ قد ذكر بأن البرلمان الأوربي يتشوقون الى ذلك اليوم الذي سيرحبون فيه بها في البرلمان الأوربي.

تعبّر مواقف ليللى زانا خلال سني نضالها السياسي عن إرتباط شديد بقضية الشعب الكردي وقضايا المرأة والشعوب المقهورة.

وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الكرد وفي تاريخ البرلمان الأوربي أيضا تدعى فيها شخصية سياسية كردية للحديث الى أعضائه وتسلم جائزة ساخاروف الخاصة بحرية الرأي. لقد كانت كلمة ليللى زانا في البرلمان الأوربي خطابا عقلانيا معبرا عن نضج سياسي وبعد نظر كبيرين.

لقد ذكرت ليللى الحاضرين بالجملة الكردية التي قالتها من على منصة البرلمان التركي عام ١٩٩١ وقالت بأنها كانت تهدف من وراء تصرفها ذلك جلب الأنظار الى حقيقة وضرورة تعايش الشعوب واللغات والثقافات مع بعضها بهارمونية في أجواء صحية بعيدة عن الكراهية والعنف وإنكار الآخر. كما أشارت الى أن السنوات الطويلة التي قضتها في السجن لم تتمكن من كسر عزيمتها ولم تدع الحقد وروح الإنتقام تتسرب الى قلبها لأنها وعلى حد تعبيرها كانت (تدرك بأنه لا بد من العيش من أجل الديمقراطية وهذا ما قمت به فعلا). وإعتبرت بأن منح جائزة ساخاروف هو جائزة لمستقبل أفضل لشعوب تركيا ولتشجيع الرأي العام الديموقراطي.

وطالبت ليللى زانا بإصرار بوضع نهاية للحرب والعنف إذ قالت (أشعر بألم شديد عندما نفقد أعزائنا في أي مكان من عالمنا وفي وطني قبل أي مكان آخر). كما أكدت بأن التجربة المريرة تفيد بأن العنف لا يولد إلا المزيد من العنف ولا يمكن أن يساعد على حل أية معضلة. كما لا يمكن للسياسات القائمة على القمع والإنكار والإبادة والصهر القومي إلا أن تجلب معها الظلم والفقر والشقاء. وإعتبرت ليللى لغة الحوار وحل القضايا عبر الحوار والتعايش السلمي

بين الشعوب هي لغة العصر. وأكدت أن لغة مت وأقتل يجب أن تزول من حياتنا ويجب ان تحل محلها لغة عش ودع الآخرين يعيشون). كما أشارت في كلمتها بأنها مستعدة للتضحية بالنفس من أجل الشعب والوطن وحياة حرة وديمقراطية للجميع. وطالبت تركيا بإيجاد حل عادل للقضية الكردية. وأكدت بأن التهرب من تسمية القضايا بأسمائها الحقيقية لن تفيد أحدا بعد اليوم، وقالت بأن الكرد يطالبون بالحل السلمي لقضيتهم في إطار الجمهورية التركية ويلتزمون بإحترام الرموز السيادية للدولة التركية. ولكنها إنتقدت الحكومة التركية بأنها لم تتجاوب مع الرغبة الكردية المخلصة للحوار. وطالبت بضرورة اتخاذ الخطوات التي من شأنها إزالة أسباب العنف والقتال وإطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين الى البلاد وممارسة النشاط السياسي الديموقراطي وفتح المناطق المغلقة أمام حرية الرأي والديمقراطية والتعاون المخلص بين الجميع.

من القضايا المهمة التي طالبت بها البرلمانية الكردية السابقة ضرورة وضع دستور جديد تتماشى بنوده مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. لقد أقرت ليللى زانا بأن الحكومة التركية قامت بخطوات عديدة ولكن التطبيق لم يتجاوز برأيها العمليات التجريبية والترقيعية بعد. وتريد ليللى تطبيق معايير كونهاغن تطبيقا فعليا من قبل الدولة. كما دعت أوروبا والعالم الى الاعتراف بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية لأكثر من ٤٠ مليون كردي في منطقة الشرق الأوسط وأدانت أية محاولة للإتجار بالقضية الكردية على صعيد العلاقات الدولية.

إعتبرت ليللى عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي بعد حلها للقضية الكردية فرصة تلاقح القيم الديمقراطية للثقافة الغربية مع حضارة بلاد ما بين النهرين وتراثها الغني. وسيؤدي تلاقح قيم المدينتين الى إنتاج حضارة عالمية ديمقراطية جديدة. كما ذكرت البرلمانية الكردية الإتحاد الأوربي بضرورة بدء مفاوضات العضوية مع تركيا بعد تذكيرها بمسؤولياتها على صعيد القضية الكردية.

وأخيرا طالبت ليللى زانا أنصار السلام في العالم الى إعلان الحرب على الحروب وضرورة تنظيم صفوفهم كي يتحولوا الى مقاتلين من أجل السلام. وطلبت من أبناء وبنات الشعب الكردي التعايش مع بعضهم البعض بسلام مع تبني قيم الديمقراطية والتحرر ووحدة الصف.

لقد ختمت ليللى زانا كلمتها بدعوة شعوب العالم الى العيش بسلام وصدقة وإستعانت بمقولة مشهورة للكاتب الفرنسي الكبير فيكتور هوغو (نشترك جميعا في النظر الى نفس النجوم والسير في نفس الركب على كوكبنا هذا والعيش جميعا تحت نفس السماء).

هكذا خاطبت ملكة الكرد أعضاء البرلمان الأوربي والرأي العام في تركيا والعالم وهي لغة

لم تفهمها بعد النخب السياسية والعسكرية الحاكمة في تركيا، فبعد عودتها من رحلتها ألفت سلطات المطار في أسطنبول القبض على زوجها السياسي الكردي المعروف مهدي زانا والذي قضى بدوره ١٦ عاما في السجون التركية فضلا عن عشر سنوات كاملة قضاها في المنافى الأوروبية. اضطرت السلطات التركية أن تطلق سراحه في اليوم التالي لأن التهم الموجهة إليه أصبحت بحكم الساقطة بعد الإصلاحات القانونية في البلاد.

وكانت عائلة ليلى زانا المكونة منها وزوجها مهدي زانا وأبنتهما رونابي وإبنتهما روكن قد إجتمعت لأول مرة بعد عشر سنوات من الفراق في بروكسل يوم ١١ أكتوبر يوم وصول ليلى زانا وزملائها للمشاركة في مراسم منح جائزة ساخاروف الى هذه السيدة النحيفة الأنيقة والصامدة بوجه واحدة من أكثر الأنظمة عنصرية في العالم.

وبعد عودتها الى تركيا باشرت مع عدد من زملائها ورفاقها العمل من أجل تأسيس حركة جديدة بإسم (حركة المجتمع الديموقراطي). يمكن أن تلعب هذه الحركة دورها في الحياة السياسية الكردية وفي تركيا في المستقبل فيما إذا تبنت النخب السياسية التركية بعضا من الأفكار والقيم السائدة في دول الأتحاد الأوربي الذي ترغب تركيا الانضمام إليه منذ أربعة عقود، واذا احسنت ليلى وزملاؤها في اختيار الأساليب والشعارات الصحيحة في النضال من اجل مستقبل افضل لأبناء شعبها في تركيا.

تحولت ليلى زانا الى رمز مهم للقضية الكردية وبخاصة في تركيا. وقد يكون هذا من حسن حظ الكرد في تركيا بعد ان قضوا عقودا طويلة في ظل القمع والتنكيل. فليلى كانت تمتلك الجاذبية وشيئا من الشعبية لدى المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية المهمة في البرلمان الأوربي. لقد عملت هذه الأطراف خلال السنوات العشر الماضية الكثير من أجل إطلاق سراحها. كما أن طرحها لقضايا تركيا الأساسية بالطريقة التي وردت في خطابها أمام البرلمان الأوربي يكسبها احترام البرلمانيين الأوربيين.

ترى ماهي قصة هذه الملكة الكردية وكيف بدأت رحلتها المليئة بالآلام والأحلام؟ أعتقد أن الإشارة الى المحطات الرئيسية في رحلة ليلى زانا الطويلة والمليئة بالعذاب وبقيص الصمود والقيم الإنسانية النبيلة، يمكن أن تشكل معينا مهما للنساء في مجتمعاتنا الشرقية وبالأخص في المجتمع الكردي في نضالهن من أجل الحرية وكسر قيود العبودية والأنظمة الأبوية الجائرة.

عندما ولدت ليلى عام ١٩٦١ في قرية (باخجة) النائبة بولاية ديار بكر لم يكن يخطر ببال

أحد بأن هذه الطفلة الضعيفة والأمية ستصبح يوما امرأة شهيرة وسجينة رأي تتحدث عنها منظمات عالمية ومشاهير السياسة والفكر في العالم الحر. ولم يكن بإمكان سكان القرية أن يتصوروا بأنها يمكن أن تصبح مصدرا للمشاكل بالنسبة للأوساط الحاكمة في تركيا.

لا يخلو أمر رسم صورة أي إنسان لا يزال يشارك بنشاط في الحياة السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية من مخاطر، لأننا لا نستطيع إستباق الأحداث ومعرفة مسار هذه الشخصية في القادم من الأيام. من هنا فإن حديثنا هنا سيعتبر حصرا على تجربة ليلى زانا السابقة ومحاولاتها الحالية ولا يدخل تحليل سيناريوهات المستقبل ضمن إطار هذا المقال. يمكن أن يؤدي تشكيلها لحركة جديدة الى جمع كلمة الكرد في تركيا حول حركة وسطية ترفع شعارات مقبولة وتفرض على تركيا اللجوء الى لغة الحوار والعقل. ويمكن على العكس أن يؤدي الى تشتيت قوى الكرد فيما إذا لم تتخذ القوى السياسية الكردية من القضية القومية هدفها الأسمى وبقيت متمسكة بنظرتها الحزبية الضيقة. إذا إتخذت الأمور المسار الأول فإن هذه الحركة تستطيع أن تحقق بعض المكاسب المهمة وبخاصة في هذه المرحلة التي لا تدع فيها تركيا فرصة إلا وتجاوبت مع مطالب الأتحاد الأوربي.

وإذا تمكنت الحركة الجديدة أن تحرز صفة تمثيل فئة واسعة من المجتمع الكردي في تركيا فإنها ستلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية وستمكن الحركة الكردية في تركيا من الخروج من مأزقها الحالي. اما اذا لم تترفع الأحزاب السياسية الكردية عن حيازاتها الحزبية وإستمرت على أوضاعها فإن الحركة الجديدة لن تكون سوى رقم جديد يضاف الى ستة الأحزاب القائمة ويمكن أن تصبح جزءا من المشكلة بدلا من الحل ومصدرا للخلافات وتعميق الأزمة السياسية.

منذ ظهورها على مسرح الأحداث في تركيا تسببت ليلى زانا في سلسلة من المشاكل للأوساط التركية الحاكمة. فقد أصبحت رحلة ليلى زانا مصدرا ملهما للمرأة الكردية في عصرنا هذا وأخذت المئات بل الآلاف من بنات جنسها يحاولن تقليدها وإقتفاء آثارها والأستفادة من رصيدها على طريق بناء مجتمع كردي حر. ومكانة ليلى زانا لا تحدها فقط حقيقة كونها سياسية كردية وسجينة رأي مشهورة ومعروفة على الصعيد العالمي، بل يمكن أن يكون الأهم من هذا وذاك هو أنها ترى ان السبب الرئيسي في عذابات المرأة الكردية وتخلف المجتمع الكردي تكمن في حالة القهر والأستبداد السياسي التي تسود البلدان التي تحتل كردستان. كما أن ليلى زانا ورغم تاريخها النضالي الطويل ضد المفاهيم والقيم البالية في المجتمع الكردي تجد نفسها مشدودة الى نضال الشعب الكردي وتربط حريتها كإمرأة مقهورة بحرية مجتمعتها وشعبها من نير الإضطهاد والقمع القروسطي. هذا الربط العقلاني بين قضايا

تحرر المرأة في المجتمع الكردي المتخلف مع الأهداف السياسية والإجتماعية والفكرية والإقتصادية للحركة التحررية الكردية أعطى ليلي زانا مكانة متميزة في المجتمع الكردي، في الوقت الذي فشلت فيه بنات جنسها المنقطعات عن المجتمع الكردي والداعيات الى بعض الأفكار الفيمينية المجردة من كسب أية أوساط نسائية كردية الى جانبهن.

عاشت ليلي زانا شأنها في ذلك شأن بنات جنسها في قرى كردستان النائية محرومة من فرص التطور. يمكن أن يكون الفرق الوحيد بينها وبين الأخريات هو أنها لم تكن تنصاع بسهولة لعادات ومفاهيم القرية. فقد رفضت، مثلا، غطاء الرأس رغم أن ذلك كان يعتبر أمرا خطيرا في ذلك الوقت في الريف الكردي. ولكنها بعد أن كبرت وأصبحت مشهورة سياسيا وإجتماعيا لم تتردد في لبس غطاء الرأس لتمتكن من التقرب من نساء كردستان والأستماع الى همومهن وتطلعاتهن.

لقد زوجت ليلي في الرابعة عشر من عمرها بأحد أقارب والدها والذي كان يكبرها بعشرين عاما وهو السياسي الكردي المعروف مهدي زانا. رغم أنها ثارت ضد القرار إلا أنها أجبرت في نهاية الأمر على الرضوخ لرغبات الأب ورجال العائلة. لم يكن بإمكان بنات القرى بل وحتى بنات جنسهن في المدن أيضا أن يتمردن على قرارات الرجال في ذلك الوقت. لقد قالت فيما بعد بصدد زواجها هذا بأنها لا تحمل عائلتها أو زوجها وزر هذه العادات السيئة وإنما تحمل النظام الإجتماعي المسؤولية وتناضل بكل إمكانياتها من أجل تغيير تلك المفاهيم والقيم البالية.

كان زوجها مهدي زانا منغمسا في النشاط النقابي والسياسي في تركيا وكان عضوا في قيادة حزب العمال التركي والذي كان أول حزب قانوني تركي يعترف بوجود الشعب الكردي في تركيا ويطالب بالكف عن قمعه وإضطهاده وبضرورة منحه حقوق المواطنة. أنتخب مهدي زانا عام ١٩٧٧ رئيسا لبلدية دياربكر أكبر مدن كردستان تركيا. وكانت تلك أول مرة ينتخب فيها وطني كردي لتسمن وظيفة مهمة ضد إرادة ورغبة الأوساط الحاكمة في البلاد. لقد كان زواج مهدي من ليلي عاملا رئيسيا في إنغماسها فيما بعد في النشاط السياسي.

كان الإنقلاب العسكري في ١٢ ايلول ١٩٨٠ سببا في تحطيم حياة ليلي ومهدي والآلاف من أمثالهم في تركيا. فقد شن الانقلابيون هجمة شرسة على القوى الديمقراطية والكردية واليسارية وكان مهدي من أوائل من وقعوا في قبضة الانقلابيين. كانوا يكتنون حقدا عميقا على مهدي وينتظرون اللحظة التي ينتقمون فيها منه. لقد روى مهدي تجربته المليئة بالتعذيب والإذلال في السجون التركية في كتاب صدر عام (١٩٩٥) باللغة الفرنسية وترجم الى

الهولندية (١٩٩٧) تحت عنوان (الغرفة رقم ٥، أحد عشر عاما في السجون التركية). لقد تحدث مهدي زانا في كتابه وبشجاعة نادرة عن قصص التعذيب والإذلال التي كانت تمارسها سلطات الأمن والسجون في تركيا بحق المعتقلين الوطنيين الكرد واليساريين والديموقراطيين الترك.

من خلال كتاب مهدي وسجناء آخرين نرى في تركيا الكمالية، كما في عراق صدام حسين، أناسا لم تعد لهم أية صلة بالإنسانية وقيمتها، فهم أشبه بكائنات خرافية لا تعرف طعما للحياة دون ممارسة التعذيب والإذلال وسفك الدماء. لا اخفيكم قراءة الكتاب لوحدها كانت بالنسبة لي تعذيبا روحيا كبيرا فكيف بأولئك الذين جرى بحقهم كل تلك الأعمال الشائنة.

كانت ليلي تبلغ في تلك الأيام ١٩ عاما من العمر فقط مع طفل رضيع (رونايي) وحامل بإبنتها (روكن) وكانت تنتقل من مدينة الى أخرى مع إنتقال زوجها بين السجون. فقد تنقل مهدي بين سجون دياربكر، أفيون، آيدن وآق شهر. وفي سنوات الترحال هذه إضطرت لتعلم اللغة التركية التي لم تكن تعرفها حتى ذلك الوقت. كما أنها قررت أن تتعلم القراءة والكتابة. لم تلجأ ليلي الى الأهل والأقارب لمساعدتها في مواجهة الحياة القاسية بل قررت أن تعتمد على نفسها وتواجه مصيرها.

كانت أول امرأة تحصل على الشهادات الابتدائية والمتوسطة من خلال الدراسة الخارجية ودون الذهاب الى المدرسة. كما أنها كانت قررت أن تثقف نفسها من خلال القراءة المستمرة. ومع الزمن والقراءة المستمرة بدأت محاولاتها الأولى للكتابة الى الصحف. كما بدأت تتحول شيئا فشيئا الى المتحدثة الرسمية بأسم أهالي السجناء السياسيين. وكانت تشارك في نشاطات منظمة حقوق الإنسان التي فتحت فرعا لها في دياربكر. نتيجة لتلك النشاطات أصبحت معروفة على صعيد الصحافة من خلال أحاديثها الى الصحافة عن أوضاع السجناء السياسيين وعمليات التعذيب التي تمارس بحقهم ومعاناة ذويهم الذين كانوا يتعرضون للإهانات والإذلال أثناء ذهابهم الى مواجهة أبنائهم في السجون التركية وبخاصة سجن دياربكر الذي تحول الى رمز لقسوة النظام التركي.

كانت ليلي تشعر بالرغبة الجارفة للكتابة لكي تعبر عن نفسها، فبدأت تكتب للصحف المحلية وبعد فترة قصيرة أصبحت مديرة لمكتب جريدة (Yeni Ulke) في دياربكر.

لقد حصلت ليلي في إنتخابات عام ١٩٩١ على أكبر عدد من الأصوات حصل عليها مرشح الى البرلمان التركي، فقد حصلت على (٤٥) ألف صوت. وكانت أول امرأة من كردستان تركيا تصل الى ذلك البرلمان. كما أنها كانت أول امرأة تتحدث بالكردية من على منصة

البرلمان. أثارت بعملها هذا غضب العنصرين الترك حتى أن سياسيا تركيا مجريا مثل سليمان ديميريل كان يضرب مقعده كأى طفل غاضب ويصرخ ما هذا، كيف يمكن أن يتحدث أحد بغير اللغة التركية في هذا المجلس؟ ونتيجة لتلك الثورة التي أثارته تلك الكلمات طلب رئيس حزب الشعب الاشتراكي أردال إينونو من ليلى التراجع عن موقفها ولكنها رفضت وقررت مع خطيب دجلة الإنسحاب من ذلك الحزب وتشكيل حزب جديد بإسم الحزب الديمقراطي. كما انسحب بعد ذلك ١٤ نائبا آخر من حزب إينونو وانضموا الى الحزب الديمقراطي.

لقد وضعت منظومة الدولة السرية ودوائرها المختلفة الكثير من العراقيل أمام هؤلاء البرلمانيين وكانوا بدورهم شبابا وطنيون لكن تجربتهم كانت قليلة. في بداية آذار ١٩٩٤ جرى رفع الحصانة عن ليلى ورفاقها ومن ثم جرى إلقاء القبض على بعضهم وهرب الآخرون الى أوروبا وبذلك إنتهت تجربة البرلمانيين الوطنيين الكرد مع البرلمان التركي. كان الرئيس التركي آنذاك تورغوت أوزال يبحث عن حل للقضية الكردية لأنه أدرك ببرامته بأنه وبدون وضع نهاية لتلك القضية المتأزمة لن تتمكن تركيا من تحقيق أي تطور على الصعيد الإقتصادي والسياسية والإجتماعية، إلا أن القوى اليمينية المتطرفة والجنرالات قضت على تلك الفرصة ومات أوزال في ظروف غامضة، دخلت تركيا بعده مرحلة مليئة بالصراعات والتوتر والفساد الأداري لا تزال تدفع ثمنها.

حصلت ليلى زانا على الكثير من الجوائز مثل جائزة مؤسسة رافتو للسلام النرويجية (١٩٩٤)، جائزة ساخاروف لحرية التعبير للبرلمان الأوروبي (١٩٩٥)، جائزة فالدوست لحقوق الإنسان الإيطالية (١٩٩٦)، جائزة آخن لحقوق الإنسان الألمانية (١٩٩٦) وفي عام ١٩٩٨ أعتبرت مواطنة شرف لمدينة روما. كما كان إسمها بين الأسماء المرشحة لجائزة نوبل للسلام مرتين خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨. رشحت ليلى من قبل مجموعة من أعضاء البرلمان النرويجي والأوروبي والكونغرس الأمريكي لنيل تلك الجائزة. إلا أنها لم تمنح هذه الجائزة لحد الآن ربما لاسباب سياسية ومصالح دولية في غير صالح ليلى.

وعلى صعيد آخر وبعد أن أدرك محامو ليلى زانا ورفاقها بأنه لا يمكن إحقاق الحق من خلال المنظومة القضائية التركية، لجأوا الى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في عام ١٩٩٥. وأصدرت هذه المحكمة بعد سنين من التحقيق حكمها في ١٧ تموز ٢٠٠١ القاضي بأن ليلى ورفاقها لم يحاكموا بصورة عادلة لذلك وجبت إعادة محاكمتهم كما غرمت تركيا بمبلغ أربعين ألف دولار.

حاولت الحكومة التركية رفض قرار المحكمة الأوروبية ولكنها اضطرت في إطار محاولات

للحصول على موعد لبدء مفاوضات العضوية للقبول بها. كانت نتيجة المحاكمة مخيبة للآمال إذ قررت محكمة أمن الدولة في أنقرة إعادة تأكيد قرار المحكمة السابقة أي السجن لمدة ١٥ عاما. وأعتبر القرار ضربة قوية لمجهود حكومة حزب العدالة والتنمية حول تطبيق معايير كوبنهاغن. وكان رد فعل البرلمان الأوروبي والكثير من منظمات حقوق الإنسان الدولية غاضبا وقويا ضد قرار المحكمة التركية. وكادت هذه القضية أن تؤدي بمحاولات تركيا للحصول على توصية إيجابية من مفوضية الاتحاد الأوروبي. حاولت السلطات التركية أن تتدارك الأمور وتتخذ العملية، فلجأت الى محاولة لإطلاق سراح ليلى زانا لأسباب صحية، إلا أنها رفضت الأمر وأكدت بأنها لن تخرج دون رفاقها ودون دراسة القضية أمام المحاكم ووفق الأصول القانونية والاعتراف بالقضية التي إعتقلت من أجلها. وكان موعد إطلاق سراحها هي وخطيب دجلة هو في حزيران ٢٠٠٥ بينما كان من المفروض أن يطلق سراح زميلهما الثالث سليم ساداك في أكتوبر من العام نفسه. أي أنهم قضوا الجزء الأكبر من مدة محكوميتهم في السجن.

حاول أردوغان الخروج من هذا المأزق دون إثارة الجنرالات فقام البرلمان التركي على عجل بمجموعة من التغييرات القانونية من بينها إلغاء محاكم أمن الدولة وتغيير مجموعة من المواد التي كانت تحد من حرية التعبير وغيرها. وبذلك أصبحت الآفاق مفتوحة أمام إطلاق سراح ليلى زانا ورفاقها من السجن في حزيران ٢٠٠٤.

أظهرت قضية ليلى زانا حقيقة أنه لا زال أمام تركيا طريق طويل مليء بالصعوبات عليها قطعها قبل أن تصبح جزءا من الاتحاد الأوروبي. كما تظهر في المقابل انه كلما إقتربت تركيا من المعايير الأوروبية كلما إبتعدت عن تراثها القمعي التسلطي.

ولعل من بين مشاكل تركيا الرئيسية تأتي مشكلة الدستور التركي الذي جرى تبنيه في ظل حكم الإنقلابيين عام ١٩٨٢. لا يمكن لتركيا أن تقترب من المعايير الأوروبية دون سن دستور ديموقراطي جديد يحل محل هذا الدستور الذي يصفه البعض بأنه أقرب الى النظام الداخلي لشكنة عسكرية منه الى دستور لدولة ترغب في بناء نظام حر وديموقراطي وتتطلع الى الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. الغريب أن ٦٨ مادة من مواد هذا الدستور البالغ عددها ١٦٧ مادة أجريت عليها التعديلات، كما قام البرلمان التركي بإجراء تسع إصلاحات قانونية مع إجراء تعديلات كبيرين على الدستور. مع ذلك كله لم يفقد هذا الدستور جوهره اللا ديموقراطي.

حازت تركيا أخيرا على تحديد بدء موعد المفاوضات. وسوف تستمر المفاوضات ١٥ وفق التوقعات قبل أن يتقرر شئ بخصوص عضوية تركيا. ستكون المفاوضات صعبة ومعقدة ويمكن

تعطيلها في أية لحظة يشعر فيها الأتحاد الأوروبي بأن تركيا لا تتجاوب بصورة كاملة مع متطلبات العضوية.

كما أن نتيجة المفاوضات غير معروفة مسبقا، أي أن بدء المفاوضات لا يعني بأنها ستنتهي حتما بقبول تركيا. وبدأت الدول الأوربية المختلفة تطرح في الآونة الأخيرة شروطا جديدة على تركيا القبول بها قبل أن يتقرر شئ بشأن موعد بدء المفاوضات. يبدو أن هذه الدول تتعامل من منطلق عدم الثقة بالنيات التركية في مجال الإصلاحات وتطبيقاتها على الأرض.

من الغريب أن تركيا التي تقوم بالتغييرات القانونية تضع بنفسها العراقيل أمام تطبيقها ، لعل ما يتعلق بالقضية الكردية يمثل نموذجا واضحا لهذا الكلام. فقد رفعت تركيا الحظر على استخدام اللغة الكردية إلا أنها لم تقرر تدريسها في المدارس والجامعات الرسمية. كما أنها تضع العراقيل حتى أمام فتح دورات لتعلمها. فقد منعت السلطات فتح دورة للغة الكردية في مدينة باطمان بحجة أن عرض أبواب صفوف الدرس كانت ٨٥ سم بدلا من ٩٠ سم. ففي تركيا التي يقال عنها بأنه يمكن (إدخال البعير من ثقب الأبرة عن الواسطات والرشاوي)، أصبح ضيق عرض أبواب صفوف الدرس ولو بخمسة سنتيمترات أمرا لا يمكن التساهل بشأنه. كما أن الحديث الكثير بشأن البث الإذاعي والتلفزيوني باللغة الكردية دليل واضح على عدم جدية الحكومة في هذا المجال. فبوجود ست قنوات فضائية كردية وعشرات القنوات المحلية والإذاعات الكردية، تريد تركيا أن توهم الناس بأن بث تلفزيوني حكومي باللغة الكردية لمدة نصف ساعة يوميا يشكل تنازلا كبيرا من لدنها لمواطنيها الكرد. كما أن مشكلة الحروف الكردية والأسماء الكردية تشكل قصة أخرى في مسلسل محاولات تركيا في الضحك على ذقون الدول الأوروبية.

ويعتبرها تخصه والبلاد ويجب العمل على حلها من خلال الإجراءات الديمقراطية. وذهب ابعده من ذلك عندما وجه النقد الى السياسات الحكومية السابقة وممارساتها للتمييز بين مناطق البلاد وأثنياته.

من هنا يمكن تفهم مواقف المتشككين من الكرد في نيّات الحكومة خاصة وأنهم إستمعوا خلال العقد الأخير الى تصريحات مشابهة من لدن العديد من المسؤولين السياسيين الترك دون أن يعقبها أي تقدم حقيقي على صعيد الواقع العملي. يدرك هؤلاء جيدا بأن حكومة أردوغان ستواجه كما كبيرا من الضغوط في مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي والتي بدأت التحضيرات لها منذ الآن. فنتائج عمليات الإستفتاء في فرنسا وهولندا رغم أنها لم تكن بصدد قبول تركيا من عدمها، إلا أن المناقشات التي رافقتها أظهرت معارضة شعبية واسعة لتوجهات زعماء الإتحاد الأوروبي فيما يخص تلك البلاد. وليس بإمكان هؤلاء أن يهملوا هذا المناخ الشعبي في مفاوضاتهم مع تركيا. لذا من المتوقع أن تواجه تركيا ضغوطا أكبر فيما يتعلق بقضايا قبرص، حقوق الإنسان، دور منظمات المجتمع المدني، حقوق الأقليات، دور الجيش في الحياة السياسية، قضايا الفساد الإداري والرشوة فضلا عن المطالب المتعلقة بالإصلاح الأقتصادي وغيرها.

كما أن تزايد المصادمات العسكرية مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني وفي هذا الوقت بالذات وضع أردوغان وحكومته في موقف يصعب الخروج منه دون خسارة سياسية كبيرة تلحق بحزب العدالة والتنمية. ويعتقد الكثيرون في تركيا أن العسكر يقفون وراء تزايد هذه المصادمات كجزء من إستراتيجيتهم لخلق عقبات إضافية أمام حكومة أردوغان ودفعها الى التخلي عن نهجها في الحد من صلاحيات الجنرالات ودور العسكر في الحياة السياسية التركية.

واجه أردوغان سيلا من الحملات الحزبية والإعلامية الموجهة من قبل الجنرالات في رئاسة أركان الجيش التركي الذين تحركوا مباشرة وشكلوا على وجه السرعة فريق عمل يقوم بإعداد تقرير شامل عن (جنوب شرق الأناضول) ليقدّم الى إجتماع مجلس الأمن القومي في الثالث والعشرين من آب الجاري (٢٠٠٥). وسيكون التقرير بمثابة رد الجيش على تصريحات رئيس الوزراء. وتشير المعلومات التي سربتتها رئاسة الأركان الى الصحافة التركية الى أن التقرير سيركز أساسا على إعتبار ما يجري في جنوب شرق الأناضول حملة ضد الإرهاب وأن أساس المسألة تكمن في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المتخلفة في تلك المنطقة فضلا عن تأثيرات الأحداث التي تشهدها دول الجوار، وهي إشارة الى التطورات السياسية في

الفصل السادس

قراءة في تصريحات أردوغان حول القضية الكردية في تركيا

أثارت التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أثناء لقائه بجمع من المثقفين الأتراك، الذين طالبوا الحكومة باللجوء الى الأساليب الديمقراطية لحل مشاكل البلاد وقطع الطريق على حدوث الصدامات المسلحة وإراقة المزيد من الدماء، عن وجود ما سماه به (مسألة كردية) في بلاده سيلا من ردود الفعل المتباينة. وعاد رئيس الوزراء التركي ليؤكد افكاره خلال زيارة له الى كبرى مدن كردستان تركيا دياربكر (يتمسك الكرد بتسمية آمد التاريخية للمدينة) مع رسائل الى الجيش والمعارضة والقوى القومية المتطرفة في تركيا.

فعلى الصعيد الكردي رحبت أوساط عديدة بهذه التصريحات وإعتبرتها خطوة في الإتحاه الصحيح وعبرت عن أملها في أن لا تبقى مجرد كلمات تسبح في الهواء، بل تعقبها إجراءات عملية على الأرض وصولا الى إيجاد حل عادل للقضية الكردية في تركيا. ولم تخف هذه الأوساط مخاوفها من أن تكون تصريحات أردوغان بالون سياسي آخر تطلقه الحكومة التركية عشية بدء مفاوضات العضوية مع الأتحاد الأوروبي وفي ظل تزايد المصادمات المسلحة مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني. إنسم الموقف الكردي عموما بالتريث وعدم التسرع في تقويم تصريحات أردوغان، فالعبرة تكمن برأي الجهات السياسية الكردية في السياسات والأفعال على الأرض وليس في التصريحات التي يطلقها السياسيون هنا وهناك لأغراض دعائية.

فأردوغان دون غيره صرح في نيسان من هذا العام أثناء زيارة له الى النرويج بعدم وجود (مسألة كردية) في بلاده. ومن حق الناس أن يتساءلوا ما الذي حدث خلال الشهور الأربعة الماضية لكي يغيّر رئيس الوزراء التركي موقفه ويقر بوجود (مسألة كردية) في تركيا بل

كردستان العراق والمظاهرات وأعمال الإحتجاج التي عمت أخيرا كردستان إيران وقبلها المنطقة الكردية في سوريا. تشير هذه الأحداث بمجموعها الى نهوض قومي كردي عارم يجتاح المنطقة ستترتب عليه تغييرات مهمة في تناسب القوى على المدين القصير والبعيد.

ومن المهم أن نشير هنا الى أمر في غاية الأهمية وهو أن دول المنطقة لا تستطيع أن تتعامل مع هذا النهوض القومي بالأساليب القمعية المعهودة، في الوقت الذي لم تتخلى فيه بعد عن عقلياتها القديمة كما لم تتبنى أساليب جديدة للتعامل مع هذا الواقع الجديد. فلأول مرة في التاريخ الكردي تشهد الأجزاء الأربعة من كردستان تحركا سياسيا ملحوظا يطالب من خلاله الكرد بحقوقهم القومية ويرفضون مواصلة العيش في ظل أنظمة القهر والإستبداد القومي والديني. حاولت الأحزاب والقوى السياسية التركية المعارضة لحكومة أردوغان وحزبه حزب العدالة والتنمية إستغلال هذا الموقف في صراعها على السلطة. فقد إعتبر دينيز بايكال زعيم أكبر حزب معارض أي حزب الشعب الجمهوري كلمات أردوغان مدعاة (لإثارة الخلافات الأثنية)، رغم أن الحزب الذي يقوده اعترف في برنامجه السياسي في بداية التسعينيات بوجود (مسألة كردية) في تركيا.

الغريب في الأمر أن أصواتا من داخل حزب أردوغان نفسه عبرت عن عدم رضاها من هذا التوجه، رغم انه يزعم أن حزبه عمل ويعمل على إلغاء السياسات الحكومية الخاطئة بحق المواطنين الكرد ومناطقهم.

ولم يفلح أردوغان في ترضية الجنرالات عبر تأكيده على التفريق بين (المسألة الكردية وإرهاب حزب العمال الكردستاني) ورفضه الجلوس مع كل من يمت بصله بهذا الحزب ووعوده بالعمل على حل هذه القضية عبر تعميق النهج الديموقراطي في (إطار دولة واحدة وأمة واحدة وفي ظل علم واحد). يتناقض هذا الشعور طبعاً مع كلامه عن ضرورة الإعتراف بالأثنيات الموجودة في تركيا كالکرد، اللاط، الشركس، الأرناؤوط (الألبان) والبوشناق (البوسنيين). الغريب أنه لم يشير الى العرب الذين يشكلون نسبة مهمة من سكان جنوب تركيا. وسخر أردوغان من الخوف من الهويات الأثنية لهذه الأقليات بإعتبارها الهوية الثانوية بعد الهوية الأساسية لهؤلاء كمواطنين للجمهورية التركية. وهذا تطور كبير في الموقف التركي على الصعيد النظري على الأقل، إذ تؤكد تركيا من خلال بنود دستورها على تعبير (المواطن التركي) فقط.

ولم يساعد اردوغان تأكيده المتكرر على أن الرئيس التركي تورغوت أوزال قال نفس الكلام قبل خمسة عشر عاما.

لا بد من الإعتراف بأن تصريحات أردوغان تشكل خروجا على التابوات التركية رغم ترديد العديد من المسؤولين السياسيين الترك لكلام قريب مما قاله هو في الماضي. فقد سبقه تورغوت أوزال الذي أكد في بداية التسعينيات من القرن الماضي على ضرورة إيجاد حل لمشكلة ما كان يسميه بجنوب شرق الأناضول. وتحدث مع النواب الكرد في البرلمان التركي وأكد لهم عدة مرات بأنه سيعمل على حل هذه المشكلة. ويعتقد الكثيرون بأنه ربما دفع حياته ثمنا لموقفه هذا من القضية الكردية. ولكنه كان ينظر اليها على انها مشكلة إقتصادية إجتماعية دون مقارنة سياسية واضحة.

كما وجد سليمان ديميرل نفسه مجبرا أن يقر بما سماه (بالواقع الكردي) في عام ١٩٩٢، أما مسعود يلماز فقد بز الآخرين وأكد بأن الطريق الى الإتحاد الأوروبي يمر عبر دياربكر. ولكن وفق تحليلات الصحافة التركية فإن الإقرار بالواقع أمر، بينما الإعتراف بوجود مشكلة والبحث عن حلول لها أمر مختلف تماما.

ويجد موقف الجنرالات الترك صداه الكبير فيما يكتبه كتاب الأعمدة في الصحف التركية وبخاصة المعروفين بعلاقاتهم الوثيقة برئاسة الأركان ودوائر الحرب الخاصة. لقد إتهم هؤلاء أردوغان بإثارة الخلافات الأثنية وتعريض وحدة الوطن والأمة الى مخاطر التفتت، وترديد مقولات زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان حول الجمهورية الديمقراطية، وتصوير زيارته لديابكر وكأنها زيارة الى دولة أجنبية وغير ذلك من الإتهامات التي تزخر بها الصحافة التركية هذه الأيام.

تعمل هذه الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بدفع من الجنرالات والقوميين المتطرفين على خلق أجواء معادية لهذا التوجه، الأمر الذي قد يضع أردوغان أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التخلي عن نهجه هذا وبقاء تصريحاته كلمات تسبب في الهواء، أو التمسك به وخوض المعركة الأخيرة مع العسكر الذين يرون بأن مصلحتهم تكمن في إستمرار العمليات العسكرية في كردستان. فسيادة اللإستقرار وبقاء الأوضاع المتوترة توفر فرصا كبيرة أمام الجيش للتدخل في شؤون السلطة السياسية وممارسة الضغوط عليها بحجة حماية البلاد والمبادئ الكمالية، أي التمسك بمواقفه المهيمنة في الحياة السياسية التركية التي تهددها مطالب الإتحاد الأوروبي والاصلاحات القانونية لحكومة أردوغان. كما أن إستمرار الحرب في كردستان يفتح أمام الجنرالات فرصا كبيرة لنهب الثروات والفساد المالي وأخذ العمولات وغيرها.

ولكنهم يدركون في الوقت نفسه بأن الدخول في صراع مكشوف مع الحكومة أمر محفوف بالمخاطر على الصعيدين الداخلي والدولي. ويعلمون جيدا بأن تقليص أظافر الجنرالات يشكل

مطلباً ملحا للاتحاد الأوروبي خلال مفاوضات العضوية. لذلك تتجه الأنظار الى إجتماع مجلس الأمن القومي في الأسبوع القادم.

و على الجبهة الكردية أيضا يواجه أردوغان وضعاً صعباً. فبسبب السياسات القمعية التركية على مدى عقود طويلة وفي ظل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية المتخلفة تفتقر كردستان الى حياة سياسية وحزبية صحية يمكن معها تحديد ممثلي الناس بيسر وخلق جبهة عريضة تستطيع التحاور مع أردوغان ودعم توجهاته على طريق حل القضية الكردية في تركيا. كما لم تثمر المحاولات التي جرت على هذا الصعيد عن نتائج يمكن التأسيس عليها.

من ناحية أخرى يرفض أردوغان شأنه في ذلك شأن المسؤولين في تركيا الجلوس مع حزب العمال الكردستاني، الذي يشكل أقوى التنظيمات السياسية في كردستان تركيا وأكثرها قدرة على تعبئة الجماهير الشعبية الى جانب أو ضد أية ترتيبات سياسية تعمل الحكومة على تحقيقها، إذ يسيطر الحزب على شبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وحتى أحزاب سياسية قانونية في تركيا. من هنا فإنه سيخلق حتما عقبات كبيرة أمام أية ترتيبات سياسية تحاول تجاوز دوره في اللعبة السياسية.

لذلك لا بد للمرء أن يتفق مع ما يذهب إليه الصحفي التركي المشهور محمد علي بيراند في أن تركيا إعتادت على التعايش مع وجود مسألة كردية، إذ لا يمكن توقع تطورات كبيرة على صعيد حل القضية الكردية في تركيا خلال فترة قصيرة، بل سيتطلب الأمر وقتاً طويلاً للتعامل مع المطالب الكردية بصورة عقلانية. وخلال ذلك سيتصارع الأتراك فيما بينهم وكذلك الأكراد وسيصل الجميع الى نقطة معينة سيجدون أنفسهم عندها مضطرين لمواجهة القضية والتصدي لحلها.

سيقف العسكر وقسم من الجامعات والقسم الأكبر من السياسيين الأتراك والمحاكم التركية والقوميون الأتراك معارضين لتوجهات أردوغان، كما سيواجه السياسيون الكرد الراغبون في الحل الديمقراطي صعوبة في إقناع حزب العمال الكردستاني للتخلي عن السلاح نهائياً.

ولكن التطورات الجارية في دول الجوار وعملية الإنضمام الى الاتحاد الأوروبي لا بد وأن تؤثر في مسار الأحداث في تركيا.

يبدو أن أردوغان يدرك هذه الصعوبات إذ أكد في برنامج تلفزيوني بأنه لا يستبعد وجود مهندسين يعملون على إفشال العملية الديمقراطية ولكنه نبه الجميع من الإنخراط في تلك المؤتمرات وأكد بأنه يجب أن لا تكون في ما سمّاه بحضارتنا مجالاً للتمييز وأكد ان احدا لن يستطيع إنكار وجود الأتنيات. فهناك على حد تعبيره في تركيا الكرد، اللاظ، الشركس،

الأبخاز والأرناؤوط (الألبان) والبوشناق (البوسنيين). ولكن الهوية المشتركة التي تجمع كل هؤلاء برأيه هي المواطنة في الجمهورية التركية، بينما تشكل المسميات الأخرى هويات صغرى تأتي بعد الهوية العامة.

قبل تقويم تصريحات أردوغان والحديث عن آفاق وإحتمالات تطور القضية الكردية في تركيا، من الضروري أن نشير الى بعض النقاط. بدءاً لا تخرج هذه التصريحات عن كونها إقراراً بواقع موجود وهي بذلك تقترب من تفسير الماء بالماء، فقد إترف العالم المتحضر منذ سنين بوجود قضية كردية، وليست مسألة كردية، متأزمة في تركيا تنتظر الحل لكي تنعم البلاد بالإستقرار السياسي والإجتماعي وتتوفر الأرضية المناسبة للتطور الإقتصادي وتعميق التجربة الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وصولاً الى تحقيق حلم تركيا في الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي.

لا يمكن فهم تصريحات أردوغان إذا لم توضع في سياقها التاريخي الصحيح. فقد تأرجحت المواقف الرسمية التركية إزاء القضية الكردية في تركيا بين الرفض التام للإقرار بها والإعتراف الخجول ببعض تجلياتها. فقد رفضت الأوساط الحاكمة في الجمهورية التركية خلال عقود طويلة من تأريخها الإعتراف بأي وجود للكرد ليس في تركيا فقط، بل وفي أي مكان آخر في العالم. وتأسيساً على تلك السياسات خلت القواميس اللغوية والعلمية التركية من مفردات الكرد، كردستان، اللغة الكردية وغيرها، بل وإعترضت على إستخدام القواميس والموسوعات العالمية لتلك الكلمات أو تسمية بعض النباتات والزهور والحيوانات البرية بمسمياتها الكردستانية وإعتبرتها مؤمرات تهدف الى تفتيت وحدة الأراضي التركية.

لقد تمكنت تلك الأوساط عبر الأساليب القسرية من فرض مسميات (أتراك الجبال) أو (سكان جنوب شرقي الأناضول) على المواطنين ومؤسسات الدولة والمؤسسات العلمية والإعلامية داخل البلاد، وكانت العقوبات تلاحق كل من يخرج على ما فرضته الأيديولوجية الرسمية. ولكنها بطبيعة الحال لم تتمكن رغم محاولاتها المستمرة أن تقنع الناس بتلك المسميات خارج تركيا.

وكانت تأخذها الحيرة عندما تروم الحديث عن كرد البلدان الأخرى ولا تدري بأي إسم تعرفهم، لذلك إكتفت لسنوات طويلة بتسميتهم بسكان شمال العراق أو غرب إيران رغم وجود محافظة في الأخيرة تحمل إسم كردستان بصورة رسمية.

بدأت السلطات التركية تواجه الصعوبة في التوفيق بين مواقفها هذه وتبنيها لنظام تعدد الأحزاب (رغم بقاءه في إطار الأيديولوجية الكمالية الرسمية) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

وخصوصا بعد تكثيف محاولاتها للإلتزام الى الإتحاد الأوروبي والتطورات الديمقراطية التي شهدتها العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة.

لقد أدرك الرئيس التركي البراغماتي تورغوت أوزال هذه الحقائق منذ منتصف الثمانينيات وقرر مع نفسه أن يتصدى لحل مشاكل البلاد السياسية والأقتصادية لإخراج تركيا من دائرة العنف والإنقلابات العسكرية. وكان عليه أن يتحرك بحذر شديد خوفا من الإصطدام بالجنرالات الذين كانوا يمسكون بالسلطات كلها. كان تورغوت أوزال أول مسؤول تركي كبير يتحدث عن وجود مشكلة في جنوب شرق الأناضول يجب التصدي لحلها. ذكر لي بعض البرلمانيين الكرد الذين إلتقوا به أكثر من مرة، بأنه تناقش معهم بصراحة تامة حول القضية الكردية وأكد لهم بأنه سيتصدى لحلها، ولكنه كان يركز في طروحاته على ضرورة إيجاد الحلول للتخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي في المنطقة دون الإعلان عن خطط سياسية واضحة. يمكن تفهم الأسباب التي حالت آنذاك دون الإشارة الصريحة الى الجوانب السياسية والقومية للقضية الكردية في تركيا. ولكن أوزال توفي في ظروف غامضة لم تتوضح حقائقها حتى الآن.

ولم يقتصر الأمر على أوزال البراغماتي، بل أن سياسيا مخضرا ومتآمرا مثل سليمان ديميريل كان مجبرا بدوره أن يقر بالواقع الكردي في تركيا في تسعينيات القرن الماضي. في حين قال مسعود يلماز، الذي يلاحقه القضاء التركي حاليا بسبب الفساد الإداري والرشوة، أن الطريق الى الإتحاد الأوروبي تمر عبر ديابكر. ولكن بقيت قضايا التخلف الأقتصادي والإجتماعي والثقافي في شرق البلاد تشكل قاسما مشتركا في تصريحات المسؤولين الأتراك فيما يتعلق بالقضية الكردية هناك، فضلا عن الحديث عن محاربة الإرهاب في المنطقة، لذلك لم تشهد تركيا حوارا حقيقيا حول القضية الكردية وكيفية التصدي لحلها. الحديث عن التخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي فيه جزء مهم من الحقيقة وهو وفق تحليل عالم الأجتماع التركي إسماعيل بيشكجي نتيجة طبيعية لسياسة النهب الإستعماري التي مارسها الأوساط الحاكمة في تركيا في العهدين العثماني والجمهوري في كردستان. ورغم الوعود والدعوات الكثيرة لتطوير المنطقة وتخليصها من تلك الحالة البائسة إلا أنه لم يجر إحراز تقدم يذكر في هذا المجال. فقد بقيت هذه المنطقة تعاني من تخلف إقتصادي وإجتماعي وثقافي شديد أوجزه تقرير نشر عشية زيارة رجب طيب أردوغان الى دياربكر.

يجب أن نشير هنا الى أن دياربكر بإعتبارها كبرى مدن كردستان تركيا لا بد أن تكون في حال أحسن من المدن والمناطق الأخرى. رسمت فقرات التقرير المشار اليه والذي أعدته بلدية

دياربكر بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة ومنظمات المجتمع المدني صورة قائمة عن الواقع المعاش في المدينة. وأظهر التقرير بأن كل ما إدعت به الحكومة من إستثمار الأموال في المنطقة لم يدخل شئ منها الى دياربكر. وتعتبر هذه اللوحة بصدق عن واقع المناطق الكردية في تركيا. تعاني المدينة من زخم سكاني كبير لا يتناسب مع حجم الخدمات المقدمة فيها، إذ بلغ عدد سكانها ٧٠٨,٣٦٢,١ نسمة. وجاءت الزيادة الهائلة في عدد السكان نتيجة الهجرة الجماعية من القرى الكردية المدمرة بسبب العمليات العسكرية في المنطقة خلال العقدين المنصرمين. بلغت نسبة العاطلين عن العمل وفق التقرير الى ٥٥٪ من مجموع الأشخاص القادرين على العمل. بينما بلغت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي ٤٠٪ من مجموع سكان المدينة. وهذه نسبة مخيفة بجميع المقاييس، إذ بلغ عدد الذين طلبوا المساعدة الغذائية من البلدية خلال العامين الأخيرين ٢٤٩,٢٠٧ شخصا، أي سبع السكان تقريبا. تشكل هذه الحالة المأساوية إدانة قوية لسياسات الدولة التركية بحق الكرد وبلادهم.

وتلقي الأرقام التالية ضوءا اكبر على الصورة، فقد بلغت نسبة المتعلمين في المدينة حوالي ٧٠٪، في حين أن تلك النسبة كانت لعموم تركيا هي أكثر من ٨٧٪. بينما بلغت نسبة خريجي الجامعات في المدينة ٦٠,٥٪ فقط، في حين تصل هذه النسبة في عموم تركيا الى ٤٢,٨٪. الأسوأ من ذلك هو ما يتعلق بخريجي المدارس المهنية التي تبلغ نسبتهم في دياربكر ٣٠,٣٪، بينما تزيد النسبة في عموم تركيا على العشرين بالمائة. وتصل نسبة الأمية بين النساء الى ٣٨,٤٢٪. أما نسبة الفتيات اللاتي يذهبن الى المدارس في كبرى مدن كردستان فهي ٦٠,٣٨٪، في حين ترتقي النسبة في عموم تركيا الى ٦٨,١٠٪. بذلك حرمت اكثر من خمسة آلاف من الفتيات الصغار من الذهاب الى المدارس في دياربكر. ويصل عدد الأطفال من الفئة العمرية (٧ - ١٥ سنة) والذين ينتشرون في الشوارع ويؤدون أعمالا مختلفة الى أكثر من خمسة عشر ألف طفل.

وهناك في دياربكر طبيب واحد لكل ١١٨٩ شخص، في حين أن العدد في عموم تركيا هو ٧٤٢ مريضا لكل طبيب. وهناك (٢١) سرير فقط في المستشفيات لكل عشرة آلاف شخص، وتلد ٧٠٪ من النساء في البيوت. وكنيجة لذلك فإن نسبة وفيات الأطفال هنا أكثر من المناطق الأخرى في تركيا.

لا تتناسب كمية البيوت الصالحة للسكن مع الطلب الكبير، لذلك تعاني المدينة من أزمة سكن خانقة تدفع الناس لبناء بيوت معروفة في تركيا بـ(كيجه كوندو) (اي البيوت التي تبني خلال ليلة واحدة بمعاونة الأقارب والجيران لكي لا تتمكن السلطات من هدمها قانونيا)، وهي

وبسبب تعنت السلطات التركية وسياساتها العنصرية إزاء الكرد فشلت جميع المحاولات التي جرت لخلق بدائل سياسية لحزب العمال الكردستاني. هناك بطبيعة الحال أحزاب وحركات سياسية يسارية وقومية وليبرالية كردية أخرى في تركيا وفي المنافي إلا أنها وبسبب السياسات الحكومية حرمت من فرص التنظيم والعمل السياسي داخل تركيا وواجهت القمع المتواصل. من هنا فإن أي تحرك جدي للعمل على حل للقضية الكردية في تركيا لا يمكن أن يجري وفق الأوامر الفوقية من الحكومة بل يجب أن يكون بالتوافق مع ممثلي الكرد هناك. من المؤسف أن غياب جبهة كردية عريضة تتفق على برامج سياسية محددة ومقبولة وتستطيع أن تشكل عنوانا يمكن التحاور معه لا وجود له اليوم ولا يبدو في الأفق ما يشير الى ظهوره خلال فترة قريبة.

الحل هو المزيد من الديمقراطية وفسح المجال أمام الناس لتنظيم أنفسهم في أحزاب وحركات ومنظمات تأخذ على عاتقها إيجاد أفضل الطرق لتحقيق الأمن القومي الكردية في إطار الجمهورية التركية.

كان رد فعل القوى الكمالية والقومية المتطرفة التركية سلبيا على تصريحات اردوغان وإعتبرتها ترديدا لشعارات حزب العمال الكردستاني وزعيمه القابع في سجنه المنفرد بجزيرة إمرالي. وعبرت هذه التيارات عن سخطها الشديد لترديد اردوغان لمقولة (الجمهورية الديمقراطية) التي أعلنها عبدالله أوجلان وحزبه شعارا جديدا لهم في تحركهم السياسي في تركيا، وهو شعار يعانى من ضبابية وتخبط فكري. ويمكن النظر إليها في إطار الهزة التي تعرض إليها الحزب بسبب إعتقال زعيمه والتطورات السياسية الكبيرة التي تشهدها المنطقة والتي تفرض مقاربات جديدة تجذب الأحزاب الأيديولوجية المتشددة من قبيل حزب العمال الكردستاني صعوبة كبيرة في التكيف مع استحقاقاتها.

وصل الأمر بأحد الصحفيين الأتراك أن يصور زيارة اردوغان الى ديار بكر وكأنها زيارة الى دولة أخرى بسبب الإهتمام الزائد بها ليس في تركيا فقط بل وفي الجوار الجغرافي ودول الإتحاد الأوروبي أيضا.

تزخر الصحافة التركية هذه الأيام بالأراء والتحليلات المختلفة في هذا الصدد، ويبدو أن أكثرها تعبير بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن وجهة نظر القيادات العسكرية التي تجدد من مصلحتها الإبقاء على حالة التوتر في البلاد لكي تبرر شرعيا دورها الكبير في الحياة السياسية وتستمر في الوقت نفسه في الإستحواذ على جزء مهم من الثروة القومية بحجة محاربة الإرهاب وحماية وحدة البلاد.

شبيهة ببيوت الصفيح المنتشرة في أطراف المدن الكبرى في العالم الثالث. وتترب على ذلك عمليات تجاوز كبيرة على أراضي الدولة وغياب شروط الأمان والشروط الصحية في البنايات السكنية. وهناك ١٢٣ سيارة لكل عشرة آلاف شخص، بينما يصل العدد في عموم تركيا الى ٦٥٢ سيارة. وفي الوقت الذي يصيب كل فرد في عموم تركيا عشرة أمتار مربعة من المساحات الخضراء، تبلغ حصة الفرد في ديار بكر نصف متر مربع فقط. وتأتي ديار بكر في المرتبة الرابعة والخمسين من بين مدن تركيا من حيث دخل الفرد السنوي الذي يبلغ ١٣١٣ دولار فقط.

نتيجة لهذه الأوضاع السيئة فإن نسبة الجرائم في تزايد مستمر وتأتي جرائم السرقة والدعارة وتهريب المخدرات وجرائم غسل العار على رأس قائمة الجرائم المرتكبة في هذه المدينة. وتشير الأرقام الواردة حول هذه الجرائم في الصحافة التركية وفي التقرير المشار إليه أعلاه الى خلل كبير في هذا المجتمع الشرقي المحافظ. تأتي السرقة على رأس قائمة الجرائم التي تعاني منها المدينة. الغريب أن بيوت الدعارة في إزدیاد مستمر فقد شهدت المدينة قبل عامين غلق ١١ بيتا، بينما بلغ العدد في العام الماضي ١٤ بيتا ليصل خلال الأشهر السبعة الماضية الى ٣٣ بيتا. وقد تعلق الأمر بالمخدرات فقد شهدت الأشهر السبعة الماضية مصادرة ٣٤٠ كيلوغراما من الحشيشة و٤٤ كيلوغراما من الهيروين. في ظل هذه الصورة القائمة إستقبلت ديار بكر رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان. مما لا شك فيه أن تصريحات اردوغان تشكل خروجاً على التابوات الكمالية. ويمكن أن تتحول الى بداية لمرحلة جديدة في تأريخ الجمهورية التركية إذا أعقبتها خطوات عملية على طريق إيجاد حل ديموقراطي للقضية الكردية في تركيا.

الحلقة المفقودة في تصريحات اردوغان هي الآلية التي سيعتمدها رئيس الوزراء التركي في التعامل مع القضية الكردية (أو المسألة الكردية على حد تعبيره). فهو يرفض التعامل مع حزب العمال الكردستاني ويعتبره شأنه في ذلك شأن جميع المسؤولين والسياسين الأتراك منظمة إرهابية لا يمكن الإعتراف بها أو الجلوس معها على طاولة واحدة. رغم عدم إتفاق الكثيرين مع طروحات وسياسات حزب العمال الكردستاني، إلا أنه لا يزال يشكل القوة السياسية الرئيسية على الساحة الكردية في تركيا. فرغم الضربات التي وجهت للحزب بعد إعتقال زعيمه والخلافات التي نشبت في صفوف قياداته وإتفاق دول المنطقة على محاربتة، إلا أنه لا زال يتحكم بالساحة السياسية الكردية في تركيا من خلال شبكة واسعة من المنظمات الجماهيرية والإتحادات العمالية والمهنية بل وأحزاب سياسية قانونية في تركيا.

الباب الرابع
قضايا ذات صلة

من تبني النظام الفيدرالي، الذي يشكل تهديدا لأنظمتها الشمولية القروسطية، وتفسير مواقف الإسلاميين المتطرفين والأوساط الفاشية والشوفينية التي يعميها الحقد القومي والديني والمذهبي عن التعامل مع الحقائق بصورة عقلانية، إذ تنكر هذه الجهات على القوميات والأقليات القومية والدينية والمذهبية المتمتع بأبسط حقوقها الثقافية والسياسية والاقتصادية، ولكنها مجبرة على تغليف مواقفها الغربية عن روح العصر بشعارات دينية أو وطنية معادية للإحتلال والتبعية، ولكن الذي يصعب فهمه هو أن تقف أوساط من العراقيين من الذين أذقتهم المركزية المتسلطة الويل والدمار وتسببت في إلحاق الكوارث بهم، ضد نظام سياسي يمكن أن يوفر لهم فرصا كبيرة لإدارة شؤونهم وإزالة الحيف الإقتصادي والسياسي والثقافي والإجتماعي الذي لحق بهم وبمناطقهم.

ولكن متابعة بسيطة لما يعرض ويكتب عن موضوعة الفيدرالية في الإعلام العربي المرئي والمكتوب تظهر حقيقة مؤلمة وهي أن جمهرة كبيرة من المناهضين لتبنيها لا تعرف عنها وعن مزاياها وتطبيقاتها في دول العالم المختلفة شيئا بالمرة. فهم يرددون في العادة مقولات بعض الزعماء الدينيين والسياسيين المغامرين والاعلاميين الباحثين عن الشهرة من خلال شاشات القنوات الفضائية العربية.

من المؤسف أن الإعلام العربي يمارس دورا سلبيا في تضليل الناس وإخفاء الحقائق عنهم وتصوير الأمور لهم بطريقة لا تخدم في المحصلة النهائية إلا القوى الظلامية والفاشية في المنطقة.

لا يعرف معظم هؤلاء أن سكان أربعين دولة في قارات العالم المختلفة أي ما يساوي نصف البشرية تقريبا يعيشون في ظل أنظمة فدرالية، فقائمة الدول الفيدرالية تضم دولا تنتمي الى قارات العالم المختلفة بثقافات ودياناتها ومستويات تطورها المتباينة، وتضم دولا عملاقة وأخرى صغيرة، غنيّة متطورة وأخرى نامية. فالقائمة تضم كلا من: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الهند، كندا، أستراليا، ألمانيا، المكسيك، النمسا، سويسرا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا، الأرجنتين، البرازيل، صربيا والجبل الأسود، نايجيريا، ماليزيا، باكستان، تنزانيا، فنزويلا والإمارات العربية المتحدة. وهناك دول أخرى عديدة تتجه نحو تبني النظام الفيدرالي لعل من أهمها في اللحظة الراهنة كل من قبرص، السودان وأخيرا العراق وغيرها.

هناك نزوع واضح للبشرية نحو تبني النظام الفيدرالي والنظم اللامركزية خلال العقود الأخيرة. فهذه الأنظمة تتجاوز مع رغبات وتطلعات المواطنين والجماعات والأقاليم في البلدان

الفصل الأول

النظام الفدرالي، تعايش التنوع والوحدة على سطح واحد (*)

لا يقتصر الجدل الدائر بشأن النظام الفيدرالي في العراق على العراقيين، بل تتدخل فيه الأوساط الحاكمة في دول الجوار الجغرافي، محاولة توجيهه وجهة تقلل من آثاره (السلبية!) على أمنها القومي. وتقف هذه الأوساط لأسباب معروفة ضد هذا التوجه لما يمثله ذلك من تهديد على أنظمتها الشمولية والدكتاتورية الجائرة. فدول المنطقة تتن تحت وطأة أنظمة بوليسية، قمعية، شوفينية ووطنية تنتهك حقوق الأفراد والجماعات، وتفرض مركزية قاتلة على شعوبها، وتهدر الثروات الوطنية بحجة الحفاظ على وحدة الوطن ومحاربة الإستعمار والصهيونية وغيرها من الشعارات المعروفة.

ينحاز الاعلام العربي الرسمي وغير الرسمي كليا الى جانب المناهضين لقيام النظام الفيدرالي، ويكتفي بعرض وجهات نظرهم في الغالب، ويعمل على تعبئة الرأي العام العراقي والعربي ضد قيام النظام الفدرالي في العراق مهولا من مخاطره على وحدة البلاد، هذا إذا تركنا جانبا إتهام هذا الاعلام للداعين إليه بمسيرة مخططات ومؤمرات أعداء الأمتين العربية والاسلامية.

ويقف أكثر العرب، ومعهم الأتراك والفرس (وليس الإيرانيين كما يشاع، فكرد إيران وأذربيجها وعربها وتركمانها وبلوجها والذين يشكلون مجتمعين حوالي ٧٠٪ من سكان إيران، يتطلعون جميعا الى قيام نظام فيدرالي ديموقراطي يحررهم من هيمنة الأقلية الفارسية وعصبة رجال الدين المتزمتين)، ضد تبني النظام الفيدرالي في العراق ويعتبرونه بداية لتفتيت العراق أو فصله عن ما يسمونه بمحيطه العربي والإسلامي.

في الوقت الذي يمكن فهم المواقف الرسمية لتركيا وإيران وسوريا والعديد من الدول العربية

المختلفة. وهناك إعتقاد سائد بين الباحثين في هذا الباب بأن هذا النمط من النظام سيكون النظام الأكثر إنتشارا وشعبية في العالم خلال العقود القادمة.

لا يدخل الوقوف مطولا عند التعريفات والتطبيقات المختلفة وتاريخ النظام الفيدرالي في إطار هذه الورقة، لوجود كم هائل من المصادر والدراسات وبمختلف لغات العالم حول الموضوع. ولكن الذي أود الإشارة إليه بعجالة هو أن بدايات هذا النظام تعود الى أيام إقرار الدستور الأمريكي في أشهر مايس - أيلول من عام ١٧٨٧، حين إجتمع ممثلو إثنتي عشر من مجموع ثلاث عشرة ولاية من الولايات الأمريكية في فيلادلفيا. وكانت إعادة النظر في بنود الإتفاقية التي لعبت منذ عام ١٧٨١ دور القانون الأساسي للاتحاد الكونفيدرالي الذي شكلته المستعمرات البريطانية السابقة آنذاك، من بين الواجبات الرئيسية لهذا التجمع.

تمكن المجتمعون خلال فترة ليست بالطويلة من وضع دستور جديد للاتحاد وشكلوا على أساسه دولة جديدة تماما. ودخل الدستور الجديد حيز التنفيذ في ٢١ حزيران ١٧٨٨ حين صادقت حكومة نيوهامبشاير، وكانت التاسعة في تسلسلها، على الدستور.

لقد إختلف الدستور الجديد كليا عن البنود والترتيبات التي كانت سائدة في الولايات الأمريكية أو في اتحاد الكانتونات السويسرية أو في اتحاد أوترخت كونه أفرز نمطا جديدا للدولة لم تعرفها البشرية من قبل. لم تأت الدولة الجديدة لتحل محل القديمة، بل كانت بمثابة أسدال ستار نهائي عليها. ولم يكن الهدف من الاتفاقية التنازل عن سيادة الولايات الكاملة لصالح الدولة الاتحادية، بل التنازل عن بعضها ومنحها للأخيرة. ومن هنا ترسخ مبدأ مهم في النظام الفيدرالي وهو أن السلطات والصلاحيات في الدولة الفدرالية تتركز في أيدي الأقاليم الفدرالية التي تمنح بعضها الى الدولة الفدرالية وليس العكس كما هو الحال في نظام الحكم الذاتي أو الأنظمة اللامركزية.

لقد رفض مشرعو الدستور الأمريكي الأخذ بنماذج العالم القديم، الهولندي أو السويسري على سبيل المثال، فقد أكدوا بأنها لا يمكن أن تشكل مثالا جيدا للعالم الجديد. فثورات العالم القديم المنتصرة لم تجلب برأيهم الحرية الكاملة لشعبه، بل تحولت مع الزمن الى ملكيات مستبدة أو جمهوريات أوليكراسية جرى في ظلها تدمير الطبقات الإجتماعية والأقاليم. وهكذا لا تشكل الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٧٨٨ إتحاد حكومات بل حكومة متحدة. ومن هنا تسمى الدولة الفدرالية بالدولة الاتحادية أيضا.

تعرف الدولة الفيدرالية بأنها تضم على أراضيها ترتيبات أو أشكال حكومية أو كيانات دستورية متعددة، لكل منها نظامها القانوني الخاص وإستقلالها الذاتي، وتخضع في

مجموعها للدستور الفدرالي، بإعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي. ومن هنا فإن النظام الفيدرالي هو نظام قانوني سياسي وإداري في نفس الوقت.

ويتميّز الدستور الفيدرالي عن غيره من الدساتير بأنه يشكل القانون الأساسي للدولة الفيدرالية من ناحية وهو من ناحية أخرى يمثل عقدا سياسيا بين الأقاليم الفيدرالية. وتسمى الحكومة الجامعة للأقاليم المختلفة عادة بالحكومة الفيدرالية أو الاتحادية. في حين تحمل الأجزاء المشكلة لها مسميات مختلفة من دولة الى أخرى فهي (لاند) وتعني مقاطعة في كل من ألمانيا والنمسا، مقاطعة أو إقليم في كندا، كانتون في سويسرا أو جمهورية في الاتحاد السوفيتي السابق.

إذا إنطلقنا من التعريف الكلاسيكي للدولة والذي يتلخص بتعايش مجموعة معينة من السكان في جغرافيا ثابتة في ظل سيادة داخلية وخارجية (بنظرية العناصر الثلاثة للدولة) ندرك مباشرة بأن الدولة الفيدرالية مركبة ومعقدة ويفرض هذا الشكل المركب والمعقد تقسيما دقيقا للسلطات على شكل صلاحيات ومسؤوليات دستورية بين الأقاليم وبين الدولة الفيدرالية تجنباً للاحتكاكات والمشاكل الكبرى. ومن مزايا النظام الفيدرالي إنتاجه للآليات الخاصة التي تضمن حل المشاكل بين الأقاليم وبينها وبين الدولة الاتحادية.

هكذا بدأت الفدرالية ترسخ منذ أواخر القرن الثامن عشر وقدمت نماذج عديدة لا يمكن نكران نجاحاتها، حتى أوروبا العريقة بأنظمتها السياسية الديمقراطية اضطرت الى الأخذ بها لمعالجة قضاياها سواء في علاقاتها مع مستعمراتها، أو داخل دولها كما هو الحال في كل من بلجيكا، إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة وغيرها من دول الأتحاد الأوروبي، بل أن الأتحاد نفسه يسير على هدى مبادئ فيدرالية.

بطبيعة الحال لم يكن تأريخ الفيدرالية سجلا للنجاحات المتحققة فقط، فقد كانت هناك نماذج فاشلة تماما. ولكن أسباب الفشل لم تكمن في النظام نفسه بل في التعسف في تطبيقاته. فقد كانت تجربة أوروبا الشرقية في تطبيقات النظام الفيدرالي سلبية بسبب أنظمتها الشمولية والمركزية الشديدة. وبما أن الفيدرالية تجسد درجة عالية من الديمقراطية، لذا فإنها لا تستطيع التعايش أبدا مع الدكتاتورية والشمولية والمركزية على أرض واحدة.

تظهر تجربة تبني النظام الفيدرالي في البلدان المختلفة بأن المناقشات التي تدور حول شكل الدولة لا بد أن تتطرق أساسا الى طريقة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات. ويبقى السؤال الذي يحوز على اهتمام الجميع هو الى أي مدى يساعد شكل الدولة في تحسين نوعية الحكومة. ولا يعني هذا بطبيعة الحال التنظيم الإداري للدولة فقط، بل يجري التركيز على تحسين نوعية

تلك الإدارة من وجهة نظر مواطنيها. كما تركز المناقشات على السعي الدائم للتوازن بين التنظيم الإداري والنظام الاجتماعي الذي من شأنه تنفيذ مهمات إجتماعية في إطار التنظيم الإداري. وما يؤسف له حقا أننا لا نرى نقاشا جديا في هذا المجال في الكثير مما يقال عن النظام الفيدرالي في العراق.

كما يركز النقاش الذي يرافق عادة تبني النظام الفيدرالي على قانونية السياسات الحكومية، والحقوق الأساسية للمواطنين وحمايتهم، فصل السلطات، سيادة القانون وضرورة الإنصاف الى رغبات الناس مواطنين وجماعات في القضايا المتعلقة بشكل الدولة ووظائفها.

هناك تخوف غير مبرر تبديه أوساط من السياسيين والمثقفين العراقيين إزاء الدعوات التي تطالب بتبني النظام الفيدرالي. وقد يفسر مفهوم الشرق الراسخ عن الدولة هذا الموقف الى حد كبير. فالمجتمعات الشرقية خضعت خلال عقود طويلة للدولة ورغباتها، والتي أستلبت من أفرادها إرادتهم وحولتهم دون أن يرغبوا في ذلك الى معارضين يقفون بوجه المحاولات الهادفة الى بناء مجتمعات مدنية تستطيع تقليص صلاحيات الجهاز الحكومي وإخضاع الدولة لأهدافها ومصالحها هي. فالدولة الحديثة هي تلك التي تستطيع خدمة شعوبها وتوظف قدراتها لتأسيس المجتمع بشكل يؤهله للإستغناء لاحقا وبالتدرج عن كثير من صلاحيات تلك الدولة. وهذا ماتعنيه بالضبط عبارة التربية المدنية.

من المؤسف أن الذي جرى في بلداننا هو العكس تماما سواء خلال السيطرة الإستعمارية أو خلال ما سمي بالحكم الوطني. فقد جرى تعزيز جهاز الدولة على الدوام. وبعد زوال الإستعمار وصل الجيش الى الحكم ولم يفارقه إلا في حالات محدودة مخلفا الدمار والكوارث وراءه. لقد شهدت هذه البلدان على مدى عقود طويلة تسلط الفرد على الدولة لأن الدولة كانت قد تسلطت منذ قرون على المجتمع، إن صح إطلاق هذا الإسم على مجموعة غير متجانسة من الأفراد والأسر والعشائر. وفي ظل مثل هذه الأوضاع يصبح من العبث الحديث عن سيادة القانون. فمن شروط تسلط الفرد أن يحتل موقع الحكم ويشخص هو (العدالة والرحمة). لذلك كله ولأسباب أخرى لا مجال لذكرها هنا، لم يحصل في البلدان الشرقية أي تطور يهدف الى تقليص صلاحيات الدولة وتأهيل المجتمع للإعتماد على نفسه في الكثير من الأمور. لم يحدث هذا على مستوى السلوك اليومي والقرار الجماعي بل على مستوى الشعارات والأمانى. وكثيرا ما يبرر هذا الواقع بسيادة الأغراض والأطماع وبتنشر الجهل والفقير والخوف. الأنتظار تتجه دائما الى العامة في هذه الحالات ونعرض عن النخب الفكرية والقيادات السياسية. الغريب أن لدى أفراد هذه النخب نمطاً من التفكير يرفض بإستمرار كل مشروع يرمي الى تقوية

المجتمع وإضعاف السلطة. وإستهوى هذا الجانب بالذات مثقفو الشرق من كل المشارب في الماركسية والقومية والاسلام السياسي. ويوجد هذا الرفض العنيد لتحجيم الدولة حتى عند أولئك الذين لا يشاركون في إدارتها وينتقدون سياساتها بمرارة.

تقف الأحزاب الكردستانية الرئيسية وقوى علمانية وديمقراطية، لا تمتلك في الوقت الحاضر قاعدة شعبية واسعة، وقوى شيعية الى جانب تبني النظام الفيدرالي، رغم تباين مفهومها لهذا النظام وصلاحياته. ويؤكد هذا الفريق بأن هذا النظام يشكل الضمانة الوحيدة لبقاء العراق ككيان موحد. من الواضح أن القوى الكردستانية ترى في تبني هذا النظام الى جانب مزاياه الاقتصادية والادارية والسياسية، طريقا لحل القضية القومية الكردية في العراق.

في حين تقف على الجبهة المضادة قوى إسلامية وبعثية وقومية متطرفة، فضلا عن كتل بشرية لا تفهم من الفيدرالية شيئا ولا تحركها سوى الدعوات والفتاوى الدينية والقومية.

من الملاحظ أن النقاش الدائر بين العراقيين حول الفيدرالية، حتى من قبل أولئك الذين يتبنونها، لا يستند على فهم صحيح لهذا النظام وتطبيقاته وتعقيده وإيجابياته. ومن هنا فإن الذي يتابع هذه المناقشات يدرك بان القوى التي تطالب بالفيدرالية لم تتمكن من توضيح وتسويق المفاهيم المتعلقة بها ومزاياها وتطبيقاتها بصورة ناجحة للرأي العام العراقي والعربي والشرق أوسطى.

الفيدرالية نتاج تاريخي وليس أيديولوجي، لذلك فهي على أشكالها وتطبيقاتها متنوعة نابعة من الأوضاع القائمة في البلدان التي تبنت هذا النظام. لا يوجد نموذج جاهز محدد المعالم للنظام الفيدرالي يفترض تطبيقه من قبل كل من يتبنائه، بل هناك نماذج مختلفة في دول العالم وقاراته المختلفة، تنسجم مع الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة في هذه البلدان. ويمكن لكل بلد أن يبدع نموذجه الخاص. ومن هنا فإن العراقيين يستطيعون أيضا أن يبنوا نموذجهم الخاص بهم من خلال الإستفادة من تجارب البلدان التي سبقتهم وحققت نجاحات كبيرة في ظل هذا النظام.

ولكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال غياب المشتركات في تطبيقات النظام الفيدرالي. فكل التجارب الفدرالية تشترك في شئ أساسي وهو تقسيم واضح ومحدد للسلطات بين المركز والأطراف. فالفيدرالية نظام قانوني وسياسي يهدف في النهاية الى توفير إدارة ناجحة ومقبولة لدى أكثرية السكان. كما انه نظام واقعي يستند الى فكرة ضرورة حل القضايا في أطرها الجغرافية والوظيفية وتوفير الآليات المناسبة لذلك. وهو نظام يهدف في خياراته الى التقرب من الأدنى اي المواطن العادي والإستماع الى رغباته وتطلعاته وليس الوقوف الى

جانب المؤسسات العليا للدولة أو توسيع صلاحياتها. ونظام يعترف بالتطلعات المختلفة ويكرس مبدأ التوافق والحوار والإلتقاء في وسط الطريق. وأخيرا وليس آخرا نظام ديمقراطي وإجتماعي يعمل على إزالة الفروق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين المناطق المختلفة للدولة. ولكن التعريف الأشمل للنظام الفيدرالي هو تعايش لمفهومي الوحدة والتنوع على أرض واحدة جنباً الى جنب بصورة هارمونية ودون أزمات كبرى. أي أنه في الوقت الذي يهدف الى تحقيق وحدة البلاد على أساس الخيارات الحرة للمواطنين، يعترف دون مواربة بالخصوصيات المحلية أثنى كانت أم دينية، ثقافية كانت أم إجتماعية. المواطن في ظل النظام الفدرالي يعيش في ظل منظومتين قانونيتين وينتمي في آن واحد الى مجتمعين، يجب أن يميزا عن بعضهما بوضوح ويمتلكا هيكلية الخاصة بهما.

من هنا فإن الدعوات الكردية التي تنطلق من ضرورة إقرار الحقوق القومية الكردية والحفاظ في الوقت نفسه على الدولة العراقية موحدا وتأكيداتها المستمرة على أن قيام النظام الفيدرالي الحر في العراق هو الضمانة الوحيدة لبقاء العراق كدولة موحدة، وتنبئها الدائم الى أن عدم التوافق بشأن ذلك يعني التفريط بوحدة البلاد، تحمل معاني واضحة. فالدولة الفيدرالية تجمع في بنيتها الوحدة والتنوع، إذ يمكن جمع مختلف الطوائف والمجموعات القومية والدينية والمذهبية والثقافية العراقية في إطار دولة عراقية فيدرالية موحدة شرط أن تعترف بحقوق هذه الجماعات كلها على قدم المساواة وعلى أساس المواطنة الحرة.

يبدو أن القوى المناهضة للفيدرالية لا تعبر الإهتمام بهذه التوضيحات والتحذيرات، بل تصر على مواقفها المتعنتة إما من منطلقات شوفينية أو شمولية، أو عبر الإتكاء على مواقف الدول الاقليمية المناهضة لتبني النظام الفيدرالي في العراق. يبدو أن هذه القوى لازالت لا تريد ادراك حجم التطورات الكبيرة التي تشهدها المنطقة ولا تتخلى عن قراءتها الخاطئة للأوضاع السياسية والدولية والتي اودت بنظام البعث في العراق. تعتقد هذه الأوساط مخطئة بأن مواقف تركيا وإيران وسوريا والدول العربية المناهضة للنظام الفيدرالي كقيلة بقبر الدعوات اليه، لذلك ليس عليها إلا الإصرار على مواقفها حتى لو أدى ذلك الى تعريض وحدة العراق الى خطر التمزق وحتى الحرب الأهلية، لكي تعود وتبكي على الأطلال ولكن بعد فوات الأوان. لقد اشتهرت هذه القوى على مدى القرن الماضي بهذه المسيرة الحافلة بالهزائم وترديد الشعارات الجوفاء وتسببت في كوارث كبرى حلت بشعوب المنطقة. من هنا يبدو أن الذين يتهمون القيادات الكردية بتعريض وحدة العراق الى الخطر يقومون بأنفسهم بذلك على أحسن وجه.

في ظل النظام الفيدرالي يكتسب المجتمع القوة والحصانة إزاء الدولة ومحاولاتها المستمرة لفرض هيمنتها ومركزيتها. وفي ظلّه يحتل الإنسان مركز الإهتمام ولا يشير التنوع والخصوصيات المحلية المخاوف، بل يعمل النظام على رعايتها ووضعها في أطرها الطبيعية والمؤسسية.

فالفيدرالية تهدف بهذا المعنى الى تحقيق إندماج الأجزاء وإستقلالها في آن واحد، ليس من خلال الأساليب القسرية، بل عبر الإقرار بهذه الخصوصيات وتوفير الأرضية المناسبة للمصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشتركة التي تؤدي بدورها الى تسهيل عملية الإندماج بين الأقاليم والمناطق بإنسيابية تامة مع الحفاظ على الخصوصيات. ففي ظل النظام الفيدرالي تشكل هذه الخصوصيات وهذا التنوع غنى وثراء للمجتمع وليس عنصر تهديد كما هو الحال في ظل الأنظمة المركزية والشمولية والدكتاتورية.

إذا تحدثنا بصراحة أكبر يجب أن نقر بأن هناك الشيء الكثير من التخوف وعدم الثقة بين المكونات العراقية المختلفة إزاء بعضها البعض وإزاء السلطة المركزية. لقد فشلت الدولة العراقية على مدى ثمانية عقود من عمرها فشلا كاملا في مهمة إزالة المخاوف وخلق أجواء الثقة بين المواطنين العراقيين بمختلف قومياتهم وطوائفهم، وهي وظيفة الدولة المدنية الحديثة. الأنكى من ذلك أنها، أي الدولة العراقية، عمقت نتيجة لسياساتها الجهوية والطائفية والعنصرية الهوجاء من حجم المخاوف والهواجس التي وصلت حدا يتساءل معه كثيرون عن حسن نيّة عن إمكانية تعايش هذه الفئات مع بعضها الآن وفي المستقبل.

من المؤسف حقا أنه وبعد كل تلك التجارب المريرة التي لم تثمر سوى عن كوارث وفواجع إنسانية نرى أطرافا سياسية لا زالت تعمل وفق نفس المنهج، إذ تفضح المواقف من قضية كركوك هذه التوجهات الخطيرة بصورة لا لبس فيها. فأكثر القوى السياسية والدينية العربية تلجأ بدلا من إدانة سياسات التطهير العرقي التي قام بها صدام حسين دون مواربة والعمل على إزالة آثارها بسرعة حفاظا على الوحدة الوطنية، الى تشويه الحقائق المتعلقة بهذه القضية وتجعل من الوافدين أصحابا للدار، بينما تضع ضحايا التهجير والتعريب والتطهير العرقي وبكل وقاحة في خانة الغرباء عن المدينة والذين يخططون برأيها لتغيير تركيبها الأثنية. لا أعتقد أن هناك قضية أخرى تعرضت الى هذا القدر من التشويه المقصود مثل مشكلة كركوك. الأنكى من كل ذلك هو لجوء قوى سياسية وحكومية مهمة الى نفس اللعبة السابقة التي أثبتت التجارب فشلها الذريع، ونقصد بها محاولة إتخاذ المواطنين التركمان رهينة وأداة للمساعدة في فرض توازنات معينة في كركوك بدلا من تشجيعهم للعيش بسلام مع إخوتهم

الکرد في تلك المحافظة. لقد جربت الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية هذه السياسية التي لم تثمر عن نتيجة تذكر لصالح الأوساط الحاكمة في بغداد ولكنها أدت بالمقابل الى تسميم العلاقات بين أبناء المدينة الواحدة بل والى عمليات قتل عشوائية ذهب ضحيتها مواطنون بسطاء وابرياء من السكان الكرد والتركمان.

من هنا يجب النظر الى ما يطالب به الكرد من الضمانات التي تقطع الطريق على العودة الى الأوضاع السابقة. فالقوى السياسية الكردية تؤكد بصورة مستمرة بأن النظام الفيدرالي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي يقطع الطريق على القوى الشمولية والفاشية، وما أكثرها في عراق اليوم، للقفز الى السلطة وفرض هيمنتها بالقوة الغاشمة باسم الدين أو القومية أو محاربة الإستعمار والصهيونية والإحتلال أو أية شعارات أخرى.

يولي الكرد أهمية كبيرة للدستور الفيدرالي وهم محقون في ذلك. فإذا كانت الدولة الكونفيدرالية تقوم على أساس معاهدة أو إتفاقية بين دول وأقاليم يعترف بها القانون الدولي، فإن الدولة الفيدرالية تتشكل من خلال سن دستور من قبل الأطراف المكونة لهذا الكيان. ويجري تثبيت النظام الفيدرالي وصلاحيات أجهزته ومؤسساته المختلفة وآليات حل المشاكل بين وحداته وغيرها من الأمور الهامة في الدستور، الذي يشكل القاعدة التي يعتمد عليها الجميع، ويشكل عقدا بين الأقاليم الفيدرالية.

الدستور مهم لأنه الضمانة الوحيدة لشكل النظام الفيدرالي، وهو بالنسبة للأقاليم المؤتلفة في الكيان الفدرالي بنفس أهمية الدستور بالنسبة لمواطني الدولة الموحدة. لا يمكن تغيير الدستور الفيدرالي عادة بالصد من رغبة سكان أحد الأقاليم المشاركة في الدولة الفيدرالية. ويجري تغيير الدستور عادة من قبل البرلمان الاتحادي بالأكثرية المطلقة. ويجب أن تترشح موافقة الأقاليم من خلال رغبات الأكثرية من السكان (الأستفتاء في كل من سويسرا وأستراليا) أو من خلال التصويت في البرلمان الاتحادي (الولايات المتحدة، المكسيك وفنزويلا). بينما لم تكن الجمهوريات في الإتحاد السوفيتي السابق ولا الأقاليم في البرازيل والأرجنتين تشارك بصورة مباشرة في التغيير، بل بصورة غير مباشرة من خلال مجلسي البرلمان.

على هذا الأساس يحاول الكرد المشاركون في العملية السياسية والدستورية ومعهم بعض القوى الديمقراطية والعلمانية وضع بنود تجعل من تغيير الدستور عملية صعبة، إن لم تكن مستحيلة في بنوده الأساسية المهمة. وتحتاج هذه المواضيع وغيرها دراسات معمقة مع متابعة تطور العملية الدستورية في العراق في السنوات القادمة.

هناك موضوع آخر في هذا الباب يثير جدلا كبيرا وهو ما يتعلق بحق تقرير المصير الذي يطالب به الجانب الكردي ويصر على ضرورة تثبيته في بنود الدستور. يتمتع جميع شعوب العالم بهذا الحق وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما أنه حق أزلي لا يمكن لجيل واحد أن يمارسه نيابة عن الأجيال القادمة. ومن هنا جاءت الدعوات الأخيرة الى حق الكرد في إجراء إستفتاء بعد ثمان سنوات لتقرير مصيرهم بالنسبة للدولة الاتحادية. فلكي يبقى الإتحاد إختياريا وقابلا للعيش والديمومة يجب أن يكون للأجيال القادمة ليس من الكرد فقط، بل من القوميات العراقية الأخرى أيضا، رأبهم في تقرير مصائرهم، لا أن تقرر مجموعة من السياسيين الحاليين مصير الأجيال القادمة أيضا.

يعبر عدد من السياسيين والمثقفين العراقيين عن مخاوفهم إزاء هذه الطروحات ويعتبرونه نزوعا كرديا نحو الأستقلال. وفي الوقت الذي تتمتع فيه الأقاليم المكونة للدولة الكونفيدرالية، التي تقوم على أساس الإتفاقيات والمعاهدات الدولية، بحق الخروج الحر منها عندما تشاء، فإن الأقاليم المكونة للدولة الفيدرالية لا تتمتع بهذا الحق إلا إذا جرى تثبيت ذلك في الدستور. لا أعتقد بأن هذه المخاوف في محلها، لأنه إذا جرت تطبيقات النظام الفيدرالي بطريقة شفافة وديمقراطية وبعيدة عن المؤمرات ومحاولات الهيمنة، فإن نتيجة أي إستفتاء ستكون لصالح إستمرار النظام وديمومته وإشاعة الثقة بين المكونات المختلفة وإزالة مخاوفها والتفرغ للعمل من أجل رفاهية البلاد والمواطنين. أما إذا سارت الأمور بعقلية متأمرة ووفق خطط الاستئثار بالسلطة والنيل من الآخر، فإن الكوارث ستنتظر الجميع لا محالة ولن تستطيع أية حكومة مهما كانت قوتها العسكرية غاشمة أن تفرض على العراقيين سوى شكلا من أشكال (الوحدة الوطنية التي فرضها نظام صدام حسين!)، وهي وحدة لا يمكن لها أن تدوم إلا من خلال الحروب والدماء والتخريب. عموما هناك إتفاق عام بين المهتمين بدراسة النظام الفيدرالي حول إعتباره نقیضا للأفصال والتقسيم.

من السمات الأساسية لأكثر الأنظمة الفيدرالية المعروفة في عالم اليوم وجود برلمان مؤلف من مجلسين، مجلس للنواب يجري إنتخاب أعضائه من قبل المواطنين مباشرة ومجلس آخر يمثل الأقاليم أو القوميات بصورة عادلة لكي تضمن مشاركة الأقاليم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية للدولة الاتحادية.

يمكن أن يجري تعيين أعضاء المجلس الثاني (مجلس الحكومات أو الولايات أو القوميات) من قبل الحكومات الإقليمية (كما في ألمانيا وكندا) أو من قبل ممثلي السكان في البرلمانات الإقليمية (كما في فنزويلا، النمسا والهند) أو من قبل سكان الأقاليم مباشرة (كما في

الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، أستراليا، الأرجنتين، يوغسلافيا السابقة وجمهورية الإتحاد السوفيتي السابق). أما في سويسرا فإن كل كانتون يقرر بصورة مستقلة طريقة إنتخاب ممثليه الى مجلس المقاطعات.

يوفر هذا النمط حسب العديد من الكتاب ضمانات أكثر للأقاليم. يكون عدد ممثلي الأقاليم المختلفة عادة متساويا في مجلس الأقاليم (الولايات المتحدة، أستراليا، المكسيك والأرجنتين، ومجلس القوميات في الإتحاد السوفيتي السابق)، في حين يحدد بعض الدساتير عدد الممثلين (الهند وكندا)، كما يمكن تحديد الحد الأدنى على أساس عدد السكان (كما هو الحال في ألمانيا فلكل لاند - مقاطعة - ثلاثة مندوبين على الأقل، وأربعة مندوبين إذا كان عدد السكان كحد أدنى مليونان وخمسة مندوبين إذا زاد عدد سكان اللاند عن ستة ملايين نسمة).

يملك المجلسان في أكثر البلدان الفيدرالية قدرا مائلا من الصلاحيات، إذ لا بد أن يحصل كل قانون على المستوى الفيدرالي على موافقة المجلسين (الولايات المتحدة، المكسيك، أرجنتين، فنزويلا، كندا، جنوب أفريقيا). بينما في سويسرا يجري إقرار القوانين في إجتماعات عامة، حيث يملك مجلس النواب قوة أكبر. أما في ألمانيا فيمكن لمجلس النواب أن يقر قانونا رغم معارضة مجلس الأقاليم (اللاندات).

لم نسمع في المناقشات الدائرة حول الدستور العراقي شيئا كثيرا عن تركيبة البرلمان العراقي القادم. من المفضل أن يتألف من مجلسين: مجلس للنواب يجري إنتخابهم من قبل المواطنين عموما، ومجلس آخر للأقاليم أو أية مسميات أخرى. وفي البرلمان ذي المجلسين يتجسد مبدأ تعايش مفهومي التنوع والوحدة الى حد كبير.

من الضروري أن يجري تحديد آليات ضمان العدالة والمساواة بين الأقاليم وقطع الطريق على محاولات الهيمنة التي من شأنها أن تشير المشاكل والاحتكاك بين الأقاليم أو بينها وبين الدولة الفيدرالية.

من هنا لا بد أن تكون هناك آلية تستطيع النظر في هذه المشاكل. لذلك تعتبر المحكمة الدستورية أو الفدرالية أو العليا والتي تشرف على دستورية القوانين الفيدرالية وتطبيقاتها إحدى المعالم الرئيسية للنظام الفيدرالي. وحسب الكثيرين لا تقوم للفيدرالية قائمة دون وجود مثل هذه المحكمة لحل القضايا والمشاكل التي لا بد أن تظهر بين الأقاليم الفيدرالية وبينها وبين الحكومة الفدرالية وبخاصة فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات. وسبب تفضيل إناطة هذه المهام بالمحكمة الفدرالية وليس بالمحاكم الأعتيادية هو ظهور الصعوبات السياسية أمام المحاكم العاملة في ظل نظام فيدرالي في مجتمع متنوع القوميات والثقافات والعقائد والأديان.

وبسبب التخوف من هيمنة المؤسسات المركزية على حكومات الأقاليم، لا بد أن تمنح المحاكم الدستورية العليا صلاحيات كبيرة.

المطالب الكردية في هذا المجال لا تختلف عن شبيهاتها في الدول الفدرالية الأخرى. ولكن ورغم تشكيل المحكمة الفدرالية في العراق، إلا أنها على حد علمي لم تمارس أي نشاط لها حتى الوقت الحاضر وهناك شكاوي من عدم التوازن في تمثيل العرب والكرد فيها.

وكما ذكرنا فأنا الفيدرالية نظام مركب وليس بسيط ولا بد أن تجلب معها العديد من الإشكالات. ولكن ميزة النظام تكمن في أنه يخلق الآليات الضرورية لحل تلك المشاكل بطريقة قانونية وحضارية بعيدا عن الصراعات والإقتتال. فالى جانب المحكمة العليا، قد يلجأ المشرع الى حرمان الأقاليم من بعض الصلاحيات في الدستور. وهذا حل مركزي غير محبذ في الأنظمة الديمقراطية. وهناك حالات يحدد فيها الدستور أولوية قانون الدولة الفيدرالية على قوانين الأقاليم الفدرالية، وتمكن المحكمة العليا من إلغاء إجراءات قانونية فيدرالية أو حكومية محلية وهي التي تتخذ القرارات في القضايا المتعلقة بتقسيم السلطات والصلاحيات.

قد تصلح إحدى هذه الإجراءات الأخيرة في الدول الفيدرالية التي لا تعاني من مشاكل قومية، ولكن الفيدرالية التي تهدف الى حل القضايا القومية تقترح اللجوء الى أساليب التوافق والحوار بدلا من اللجوء الى الإجراءات القسرية، إلا في حالات الحروب الخارجية أو الكوارث الطبيعية الكبرى.

و قدر تعلق الأمر بصيغ تشكيل الدولة الفيدرالية، هناك كلام كثير عن أن النظام الفيدرالي يقوم عادة من إتحاد دول وأقاليم مستقلة وليس نتيجة لتفكيك دولة موحدة وبناء نظام فيدرالي فيها. ويبنى العديد من أنصار المركزية في العراق والمناوئين لقيام النظام الفيدرالي مواقفهم على هذا الأساس.

لا يستند هذا الكلام في الواقع على حقائق علمية وتاريخية دقيقة. فهناك العديد من الدول التي تحولت من النظام المركزي الموحد الى النظام الفيدرالي وأحرز نظامها الجديد نجاحا باهرا. ولعل بلجيكا تمثل الدليل الواضح لهذه الحقيقة. كما أن أسبانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا تمثل نماذج تشهد على ضعف هذه الآراء.

فالدولة الفيدرالية تتكون إما من إتحاد مجموعة من الدول أو الأقاليم التي كانت مستقلة سابقا وتقرر الأتحاد من خلال معاهدة أو إتفاق سياسي أو عبر ثورة، أو تحول دولة مركزية الى دولة فيدرالية عبر تغييرات دستورية. وما جرى في العراق أكبر من ثورة، إذ فتتت الدولة

وأصبحت أجزاء متناثرة لا يمكن توحيدها إلا باللجوء الى حلول جذرية تسدل الستار على الماضي البغيض.

لعب عامل المساحة في الماضي دورا مهما في تبني النظام الفدرالي، إذ كانت الدول ذات المساحات الشاسعة تميل الى النظام الفدرالي لتسهيل الإدارة (روسيا، أمريكا، كندا والهند). ولكننا نرى الآن دولا صغيرة بحجم بلجيكا (تبلغ مساحتها ٣٢ ألف كم^٢) تتبنى النظام الفيدرالي، لأنها تجد فيه نظاما مثاليا لتوزيع عادل للسلطات والثروات وإزالة الفروق بين الأقاليم ومناطق البلاد المختلفة.

كما أن حالة إنعدام الثقة بالسلطة تدفع الناس الى اللجوء الى حماية أنفسهم من خلال تبني النظام الفيدرالي. فالفيدرالية في نهاية الأمر تجسيد للبراغماتية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. من المهم أن يصل الناس الى قناعة بأن الأتحاد الفيدرالي أكثر نفعاً من الإستقلال فيما يتعلق بالأمن والتطور الأقتصادي والرفاهية. وتشكل عوامل اللّغة والثقافة والدين والأيدولوجيا دورا كبيرا في قيام الفيدرالية، فالقوموية والفيدرالية متلازمان تاريخيا فيما يتعلق بهذا النظام لأنهما يتعلقان بتأمين الديمقراطية والتقدم.

يقيم المناهضون للنظام الفيدرالي الدنيا ولا يقعدوها بسبب مطالبة الكرد وسكان الجنوب بالتوزيع العادل للثروات بين سكان العراق وأقاليمه. يصعب فهم هذه الاعتراضات لأن أساس الحكم الناجح هو توفير العدالة والمساواة بين مواطنيه والتجسيد الحي لهذا المبدأ هو توزيع السلطات والثروات بصورة عادلة بين المواطنين والأقاليم. فمن المبادئ الرئيسية للنظام الفدرالي هو أن يتضمن دستوره عدم التمييز بين الأقاليم والسكان كضمانة لبقاء الدولة الإتحادية وعلاقة السكان ببعضهم. لا أعتقد بأن الكرد طالبوا بالاستئثار بالثروات على حساب المناطق الأخرى، بل يطالبون بتوزيع عادل للسلطات والثروات بين السكان ومناطق العراق المختلفة على أسس متوازنة تراعي المساواة.

ولكي تكون الفيدرالية متوازنة يفضل أن لا تخضع عاصمة الدولة الفيدرالية الى أية حكومة بل أن تشكل إقليما فيدراليا لوحدها. هناك إتجاه يهدف الى جعل بغداد الكبرى بملايينها الستة إقليماً فيدراليا. وسيكون هذا الأمر لصالح سكان بغداد والأقاليم الفيدرالية الأخرى أيضا.

ليس بالضرورة أن تكون جميع مناطق البلاد موزعة على أقاليم فيدرالية تضمها الدولة الإتحادية، فقد تكون هناك أراضى ومناطق تدار مباشرة من قبل الحكومة الفيدرالية كما في دلهي وأندامان وغيرها (في الهند)، أو ذات أوضاع قانونية خاصة كما هي الحال في

بورتوريكو بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد تضم الدولة الفيدرالية إقليما فيدراليا واحدا كما كان الأمر في زنجيبار بتنزانيا، بينما تخضع المناطق الأخرى كلها لحكم الحكومة الإتحادية مباشرة.

من هنا فإن المحافظات العراقية التي ستجد نفسها لأسباب جغرافية أو إجتماعية أو مذهبية أو قومية خارج الأقاليم الإتحادية يجب أن تحصل على آليات توفر لها التطور الحر وتمنع الإضرار بمصالح سكانها.

وفي نهاية هذه الورقة أرى من المفيد أن نعتقد مقارنة بسيطة بين الفيدرالية والكونفيدرالية. الفيدرالية تقوم على أساس إتفاق الأطراف على دستور للبلاد، بينما الكونفيدرالية على أساس القانون الدولي، أي أن كيانات دولية تقيم فيما بينها كونفيدرالية وفق إتفاقيات أو معاهدات موقعة، بينما تتفق الأقاليم على نمط وطبيعة النظام الفيدرالي فيما بينها وتدرج كل ذلك في الدستور، ومن هنا فإن أطراف الدولة الكونفيدرالية لها الحق في الأنفصال والخروج منها متى ما أرادت دون أن تنتظر موافقة الأطراف الأخرى، بينما لا تتمتع الأقاليم الفيدرالية بهذا الحق إلا إذا أدرج ذلك في الدستور. وتتمتع الأطراف المكونة للكونفيدرالية بالشخصية القانونية الدولية، بينما الدولة الفيدرالية تمتع بهذا الحق وحدها دون الأقاليم المنضوية تحتها، ومن هنا تستطيع الدول المكونة للنظام الكونفيدرالي من إقامة العلاقات الدولية بينما لا تتمتع الدول المكونة للنظام الفيدرالي بهذا الحق إلا في إطار محدود يتعلق بالعلاقات الأقتصادية والتجارية.

الدولة الكونفيدرالية لا تستطيع ممارسة الضغط على الأطراف المكونة لها، بينما تستطيع الدولة الإتحادية فرض سلطتها على الأقاليم، وفي حالة الكونفيدرالية يحمل السكان مواطنة الدول الأعضاء فيها، بينما في الدولة الإتحادية هناك مواطنتان مواطنة إتحادية ومواطنة أقليمية. لذلك إذا طالب الكرد بجواز سفر خاص بأقليم كردستان يجب أن لا يعني ذلك بأنها محاولة للخروج على الدولة الفيدرالية. كما أن وجود أعلام خاصة بالكيانات الفيدرالية أمر لا يناقشه إثنان فإلى جانب علم الدولة هناك أعلام للأقاليم الفيدرالية المشاركة فيها.

تشير بعض التجارب الفيدرالية الى التدخل الدائم للحكومة الإتحادية في شؤون الأقاليم وتعطينا النماذج الفدرالية في أمريكا اللاتينية تجسيدا لما يعرف بالتدخل الدائم أو التهديد الدائم بالتدخل بحجة الأخطار التي تهدد النظام الدستوري أو النظام الجمهوري، الأمر الذي يحوّل الحكومات الفيدرالية الى مجرد جهاز إداري في خدمة الدولة الفيدرالية، أو التحديد المستمر لسلطات الحكومات الفيدرالية في الدستور الهندي بحجة حالات الطوارئ التي تحول

البلاد الى دولة واحدة وتسيطر من خلالها الأجهزة المركزية طيلة فترة حالة الطوارئ على صلاحيات الأجهزة التشريعية والتنفيذية في الأقاليم. وهناك عوامل أخرى تجعلنا نتردد في تسمية بعض الكيانات بدول فيدرالية حقا. فجمهوريات الاتحاد السوفيتي حتى بالمقارنة مع فيدراليات أمريكا اللاتينية والهند وباكستان، كانت نظاما فيدراليا بالإسم فقط.

من المؤكد أن هناك مخاوف ترافق المطالبة بالفيدرالية في العراق ولكن ليس تلك التي يرددها أعداء النظام الفيدرالي في العراق. الخوف من أن تؤدي التطبيقات الفيدرالية، إذا لم تنفذ بطريقة عادلة وفي ظل ضمانات قانونية دقيقة، الى تغييرات ديموغرافية وصراعات عرقية ومذهبية أو إقليمية او بسبب تدخل دول الجوار في شؤون الأقاليم او دعم بعض المناطق للعمليات الإرهابية.

وأخيرا نعتقد بأن النظام الفيدرالي بتجسيده لمفهومي الوحدة والتنوع يمكن أن يوفر فرصة أخيرة أمام العراقيين للخروج من المأزق الذي وضعهم فيه نظام صدام حسين.

الهوامش والمصادر:

(*) ورقة قدمت الى مؤتمر دعم الديمقراطية في العراق الذي عقد في لندن خلال الفترة ٢٨ - ٣١ تموز ٢٠٠٥.

للمزيد من القراءات حول الأفكار الواردة في هذا المقال يمكن العودة الى المصادر التالية:

- 1- Munneke H.F, Riezebos C, Van der Tang G.F.M , Federalisme , Zwolle 1992 .
- 2- Boon P.J , Twee Idealen; Eenheid en verscheidenheid in het staatsrecht, Zwolle , 1991.
- 3- Demeyer,J , Staatsrecht, Leuven 1973.
- 4- De Nolf, R .Federalisme in Belgie als grondwettelijk vraagstuk, Antwerpen , 1968
- 5- A.Alen , Posing Tot Een Juridische Begripsomschrijving Van Unitarisme, Centralisatie , Deconcentratie , decentralisatie , regionalisme , federalisme en confederatie , ? 1975
- ٦- عبدالله العروي، إرث النهضة وأزمة الراهن، في كتاب: عصر النهضة: مقدمات ليبرالية للحداثة، بيروت ٢٠٠٠.
- ٧- د.محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية - دراسة نظرية مقارنة، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٠.
- ٨- جاير حبیب جاير، فدراليات العراق... من أين وإلى أين؟، جريدة (الشرق الأوسط)، ٢٦/٧/٢٠٠٥.

المشترك للوقوف بوجه النظام الدكتاتوري او وصياغة برامج سياسية تهدف الى بناء اسس المجتمع المدني في عراق ما بعد صدام.

هكذا فان النظرة الحزبية الضيقة وعدم قبول الآخر وإنعدام الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها تشكل معوقات جدية على طريق بناء النظام الديمقراطي في عراق المستقبل. الأحزاب التي لا تحترم ارادة اعضائها وتحجب عنهم حق التعبير عن ارائهم وممارسة حقوقهم داخل مؤسساتهم لا يمكن أن تكون تصبح رائدة في ترسيخ اسس النظام الديمقراطي.

مما لا شك فيه أن جل العراقيين يرغبون شأنهم في ذلك شأن شعوب العالم اجمع الى التحرر من الدكتاتورية ونير العبودية البعثية وقيام نظام يحترم انسانيتهم. ويحتاج بناء الديمقراطية ليس فقط الى أناس يعلنون عن رغبتهم وإيمانهم بالديمقراطية بل الى أناس ديمقراطيين يجسدون في حياتهم الإجتماعية والسياسية والوظيفية السلوك الديمقراطي. يجب علينا الاعتراف بأن عدد مثل هؤلاء الناس في العراق والمنطقة محدود جدا في مواجهة بحور من المتزمتين والمتطرفين والأرهابيين ومرددي الخطابات النارية والشعارات الجوفاء. ويعمل هؤلاء وبأساليب ملتوية وبعيدة عن المنطق والمفاهيم الإنسانية مخاطبة الغرائز العدوانية لدى جماعات واسعة من الرعاع واليائسين من الحياة لتعبئتهم ضد الخطوات الديمقراطية والقوى المتطلعة الى بناء عراق مزدهر إقتصاديا ومستقر سياسيا ينعم فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية وحقوق المواطنة.

مادمننا بصدد الحديث عن معوقات الديمقراطية في العراق أعتقد أنه من المناسب أن نصغي ونعير الأهتمام الى الآراء التي تدعونا الى تفحص الجوانب السلبية في الشخصية العراقية كالغضب والأنفعال وإصدار الأحكام السريعة وعدم تحمل الرأي الآخر والتي تجعل من الشخصية العراقية شخصية عاطفية ومتسمة بالمزاجية وقصر النظر. ويعتقد اصحاب هذا الرأي بأن ذلك كله يوفر البيئة المناسبة لقيام واستمرار أنظمة استبدادية مثل نظام صدام حسين وجمعا من الأحزاب والتجمعات السياسية التي تتبنى نفس المفاهيم وليستنتجوا بأن القمع الذي تمارسه السلطة ما هو الا صورة مكبرة للقمع الممارس في الحياة اليومية كقمع الوالدين للأبناء والمعلم للتلاميذ والضابط للجنود والمراتب والرجل للمرأة والموظف للمراجعين. قد يبدو للكثيرين بأن هذا الرأي فيه شئ من القسوة بحق الشخصية العراقية ويهمل الى حد كبير حقيقة أن العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية السائدة هي التي تشكل الشخصية وتميزها بسمات معينة. إلا أن الواقع المعاش يفرض على الذين يتصدون لبناء التجربة الديمقراطية في العراق أخذ مجمل الأوضاع التي أدت الى خلق تشوهات كبيرة في

الفصل الثاني

معوقات توطين الديمقراطية في العراق

لن نضيف جديدا اذا اكدنا حقيقة أن الديمقراطية الغربية هي نتاج للتطورات الفكرية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي شهدتها أوروبا الغربية منذ عصر النهضة وشكّلت حركات الإصلاح الديني وأفكار الأستنارة والثورتين الصناعية والفرنسية والثورات القومية في القرن التاسع عشر والتطور العلمي الهائل وثورة المعلومات في القرن الماضي وغيرها علامات مهمة على طريق تطورها وتشبيث أركانها. جرت كل تلك التطورات في الوقت الذي كانت بلدان الشرق عموما ومنها بلدان الشرق الأدنى تمر بحالة جزر مريعة في ظل الحكم العثماني المتخلف المنتمي الى قيم القرون الوسطى. وأعاق الأحتلال الأستعماري البريطاني - الفرنسي لتلك البلدان والذي أعقب إنهيار الدولة العثمانية التطور الطبيعي للنظام السياسي في هذه البلدان. جاءت الدكتاتوريات العسكرية والحزبية لتزيل أية فرصة لإقامة نظام سياسي يستند على الإرادة الشعبية وبناء دولة القانون. من هذا المدخل يمكن للمرء ان يشير الى كم هائل من المعوقات التي ستعيق بناء وتطبيقات الديمقراطية في عراق المستقبل.

يشكل عدم وجود تراث وتجارب وتقاليد ديمقراطية يعول عليها معوقا رئيسيا على طريق إقامة النظام الديمقراطي في عراق ما بعد صدام. كما أن غياب التقاليد الديمقراطية في الحياة السياسية والحزبية العراقية عامل فعال في عدم توفير بيئة مناسبة للتطبيقات الديمقراطية. لا تؤمن اكثرية الأحزاب السياسية العراقية بالمبادئ الديمقراطية ولا تمارسها لا في حياتها التنظيمية الداخلية مع اعضائها ولا مع منافسيها على الساحة السياسية العراقية. لعل التجسيد الواقعي لهذه الحالة هو عدم إتفاق القوى المناهضة للأستبداد على مبادئ العمل

المجتمع العراقي بنظر الأعتبار. لا يمكن إهمال النتائج المدمرة لسياسات النظام التربوية والإجتماعية والاقتصادية والسياسية على مدى العقود الماضية على الصعيد الإجتماعي. ليس للمرء ان يقفز على حقيقة أن تلك السياسات أدت الى خلق أمراض إجتماعية كبيرة في النسيج الأجتتماعي العراقي وأدت الى خلق جيش كبير من الإنتهازيين وكتيبة التقارير والأفاقين والفروهودجية الذين لا يتوانون عن القيام بأي شئ من أجل الوصول الى تحقيق أغراضهم الخاصة. لذلك وجب على الحالمين بقيام نظام ديمقراطي حقيقي في عراق المستقبل أن يتفحصوا الجوانب المختلفة للشخصية العراقية ويجتهدوا في وضع برامج علمية مدروسة لتقويمها والعمل على تطهيرها من الأدران التي علقت بها بسبب سياسات النظام.

لا بد من الأستدراك بأن الحديث عن غياب التقاليد الديمقراطية لا يعني قطعاً وحتماً عدم إمكانية إقامة النظام الديمقراطي في العراق. ولكن لا بد أن نشير في الوقت نفسه بأن الوعي الديمقراطي لا يتم بين ليلة وضحاها وتحقيقه الفعلي يتطلب تفاعل قوى عديدة متقاربة في رؤاها. كما يستوجب الأمر القيام بجهود كبيرة على الأصعدة المختلفة لخلق هذا الوعي وتدريب الناس عليه على مدى طويل في ظل الإيمان بالديمقراطية كمفهوم سياسي واقتصادي وإجتماعي وثقافي يقر بالتعددية في الميادين المختلفة، وكنظام حكم برلماني يستند الى التعددية ويجسدها ويؤكد مبدأ تداول السلطة وكون الشعب مصدر السلطات وينص في دستوره على مبدأ فصل السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية ويصون حقوق الإنسان وحقوق الجماعات والأفراد كما وردت في العهود والمواثيق الدولية وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

من المعروف تاريخياً وعبر تجارب الشعوب بأن الفجوة بين الحكام والمحكومين كانت وما تزال منذ ظهور الدولة واحدة من أبرز مظاهر الصراع في التنظيم السياسي للمجتمع، ونعني به الصراع المستمر بين سيادة الدولة وسيادة الشعب. ويمثل الدستور والقوانين التي تسنها الدولة الأدوات التي يعول عليها للتوفيق بين السيادةتين اللتين تبدوان متناقضتين حتى في أكثر البلدان ديمقراطية وتمثيلاً للشعب.

يحتاج العراقيون في عملية بناء النظام الديمقراطي في عراق المستقبل الى عقد إجتماعي يقوم على أسس جديدة تتناقض الى حد كبير مع ما ساد هذه البلاد خلال العقود الثمانية من عمر الدولة العراقية، ويجب ان يشكل التسامح القومي والمذهبي والسياسي والديني والإجتماعي والفكري جوهره الأساسي، والى حكومة عقلاء لا يحتكمون الى العنف في حل المشاكل والخلافات ويعتبرون الإختلاف في وجهات النظر اجتهادا لا مؤمرات أجنبية وأنشطة

معادية أو افكارا مستوردة يجب استئصالها. سيجنب انتهاج سياسة التسامح ونبذ العنف في حل مشاكل البلاد من الحروب والكوارث والأزمات، كما سيسد الأبواب امام عمليات خرق حقوق الإنسان وخنق حرية الرأي واللقاء بالتهمة الجاهزة.

لم يعد بالإمكان بعد كل هذه الكوارث التي حلت بالبلاد القبول بأيّ نظام ديكتاتوري ايا كان شكله وأيا كانت الشعارات التي يختفي خلفه. من الضرورة بمكان الإحتكام الى قوة القانون وسيادته لتنظيم شؤون المجتمع وأن لا تكون هناك استثناءات مهما كانت المبررات. النظام الديمقراطي الذي يجب ان نصبو اليه هو ليس حكم الأكثرية فقط، بل النظام الذي يوفر للأقلية أيضا المشاركة في إقرار السياسات العامة وفي إدارة شؤون البلاد والإعلان عن رأيها ومعارضتها ونشر الأفكار التي تؤمن بها دون ان تواجه بالأتهمات الجاهزة.

ليس من حق أحد في ظل النظام الديمقراطي مهما كانت الأفكار والعقائد التي يتبناها أن يحتكر الحقيقة ويعمل على فرضها على الآخرين بالقوة الغاشمة.

وتشكل الفلسفة التربوية وبرامج التعليم المعتمدة في العراق خلال العقود الأخيرة والقائمة أساسا على تبني الفكر الشمولي ورفض الآخر بل وزرع الحقد والكراهية في نفوس المتلقي تجاه الآخر عقبة كأداء على طريق تبني النظام الديمقراطي في عراق المستقبل. لا بد أن تشكل حقل التربية والتعليم أولى ميادين تدخّل النظام الديمقراطي في عراق المستقبل لإجراء تعديلات جذرية في المنظومة التربوية وبرامج التعليم وزرع قيم التسامح والمحبة في نفوس التلاميذ والشبيبة وإزالة آثار الخراب الإجتماعي وعسكرة التعليم والمجتمع الى جانب العمل الجاد على تضييق الفجوة الكبيرة بين العراقيين وأقرانهم في العالم على الأصعدة العلمية والثقافية والفكرية.

كما أن إصلاح بنية المجتمع العراقي ومنظومة القيم والأعراف الأجتتماعية وتخليصها من الآثار السلبية للسياسات الحكومية خلال العقود الأربعة الأخيرة لا بد ان تكون ضمن أولويات النظام القادم. لا نعتقد بإمكانية تحقيق اي تقدم ديمقراطي حقيقي دون تعريض هذا الكم الهائل من المحظورات الدينية والقومية والإجتماعية في المجتمع العراقي التي ما برحت تكبل حياة الناس وتحد من حرياتهم وتطورهم الى اصلاحات جذرية.

لن يكون هناك أمل بقيام نظام ديمقراطي في العراقي دون القيام بمجهودات خارقة لإزالة آثار عسكرة المجتمع العراقي والإقتصاد وتبديل المهام والواجبات الرئيسية للجيش العراقي من قمع المواطنين وتدمير مدنهم وقراهم الى حماية الوطن والمواطنين من العدوان الخارجي. وبدون القيام ببناء قوى الشرطة والأمن على أسس ومبادئ جديدة تتقاطع كلياً مع الأسس

من الضروري الإشارة الى حالة عدم الإتفاق على الحد الأدنى من المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالقضية الكردية وطريقة حلها والتي يدور حولها الحوار والنقاش بين الأطراف السياسية والثقافية العراقية. وتشكل هذه من وجهة النظر الكردية عائقا أمام اتفاق القوى السياسية العراقية المتبينة للديمقراطية وستشكل في المستقبل عائقا مهما على طريق اقامة النظام الديمقراطي المنشود في عراق ما بعد صدام. ويساور الكرد الشك في ان آلية عدم تحديد المفاهيم يراد بها في كثير من الأحيان تسويق وترويج بعض الأفكار والطروحات دون التوقف كثيرا عند مدلولاتها. فالحقوق القومية للشعب الكردي والشراكة في الوطن وحل القضية الكردية والمنطقة الكردية والتعددية الأثنية للدولة العراقية كلها مفاهيم غير متفق عليها من قبل القوى الأساسية على الساحتين السياسية بل والثقافية العراقية. وبشكل هذا التخبط في تحديد وتعريف المفاهيم عقبه جدية امام قيام نظام ديمقراطي حقيقي في عراق المستقبل.

مما يشير القلق لدى الكرد وسيكون عاملا معوقا لبناء الديمقراطية في عراق المستقبل هو غياب برامج واقعية لحل القضية القومية في العراق وعلى رأسها القضية الكردية لدى أحزاب وقوى سياسية عراقية كثيرة طفت على السطح خلال السنوات الأخيرة. من المؤكد ان هناك قوى سياسية عديدة تحلم ببناء عراق ديموقراطي مسالم يسوده الأمن والإستقرار والرفاه الإقتصادي الأمر الذي يستوجب سد الطريق على أية محاولة تريد أن تعيد العراق الى عصور التنافر والقمع والأضطهاد القومي. وبشكل التخبط وعدم الوضوح في مواقف القوى السياسية من القضية القومية الكردية بيئة صالحة لتنامي الشكوك وعدم الثقة. وتشكل هذه الحالة برأيي باباً مفتوحاً لبروز تعقيدات كبيرة في المستقبل على طريق حل المشكلة القومية وقيام النظام الديمقراطي.

كانت أحزاب المعارضة تبرر عدم تصديها لهذا الأمر بحجة تأجيلها الى ما بعد سقوط النظام. ولكن الحقيقة تشير الى ان هناك قوى مؤثرة في المعارضة العراقية لا تؤمن بضرورة الإستجابة الى كل الحقوق القومية للشعب الكردي وتتهرب من الإقرار بها علنا وتكتفي ببعض الصيغ الفضفاضة والغامضة التي تشير الشكوك لدى الكرد من نوايا تلك القوى، وهم محقون في ذلك بعد أن تعرضوا خلال العقود الأخيرة الى محن قاسية لا يمكن إزالة آثارها من خلال عبارات عمومية غامضة وفضفاضة.

كما أن الدعوة الى تكريس نتائج بعض السياسات الحكومية بحق الكرد وبخاصة تلك المتعلقة بسياسات التعريب والتغيير الديموغرافي في بعض المناطق والمدن الكردستانية، لا يمكن الا ان تشير شكوك الكرد. لا يمكن للمرء ان ينفي وجود نيّات حسنة لدى بعض ممن

والأساليب التي أتمدت في ظل الحكومات العراقية وبخاصة في عهد البعث لا يمكن للمرء ان يحلم بسيادة القانون والعدالة دك عن النظام الديمقراطي. لا يمكن المؤسسات قامت على أسس قمع الناس وتعذيبهم وهدر كرامتهم ومسح إنسانيتهم وملاحقتهم وإبتزازهم ولا تعرف شيئا عن قيم التسامح ومبادئ حقوق الإنسان والحريات الشخصية للمواطن وسيادة القانون إلا أن تتحول الى كوابيس على طريق بناء النظام الديمقراطي. من الصعب على المرء ان يعتقد بقيام نظام ديمقراطي في عراق المستقبل دون فترة انتقالية توجه خلالها الجهود الى ازالة آثار النظام الشمولي بموازاة بناء أسس النظام الديمقراطي الجديد، وأية محاولة للإكتفاء ببعض العمليات التجميلية على المؤسسات القائمة وبخاصة الجيش والشرطة والأمن او حتى بناء اخرى جديدة ولكن وفق نفس الأسس، لن يجني منها العراقيون سوى مآسي وكوارث جديدة. ستظهر عمليات إعادة بناء الجيش وقوات الشرطة حقيقة التغييرات التي أصابت هاتين المؤسساتين.

وبقدر تعلق الأمر بالقضية الكردية وعلاقتها بمستقبل الديمقراطية في العراق لا بد من التوقف عند بعض المسائل المهمة.

بدءً لا بد من الإشارة الى البعد القومي في ممارسة وتطبيقات الديمقراطية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمجتمعات متعددة القوميات. وبشكل الموقف من القضية القومية في العراق عموما وبخاصة حق الشعب الكردي في تقرير مصيره وادارة شؤونه بنفسه وتحديد شكل العلاقة بالحكومة في بغداد ضمن جمهورية ديمقراطية فيدرالية جوهر التطبيق الديمقراطي. ويمكن القول ان حل القضية الكردية حلا عادلا سيكون بمثابة المدخل الصحيح الى النظام الديمقراطي في عراق المستقبل وأي تعطيل لحلها سيساهم في تعقيد الأوضاع وظهور النزعات الدكتاتورية وسيادة العنف وخرق حقوق الإنسان وخلق عقبات كبرى امام التطبيق الديمقراطي وسيادة دولة القانون.

لا بد من الإشارة في الوقت نفسه الى ان تبني النظام الديمقراطي في الحكم لا يعني بالضرورة وبصورة آلية حل للمشكلة القومية، ولدينا أمثلة عديدة في أكثر بلدان العالم ديمقراطية لا زالت تعاني من المشاكل القومية التي بقيت عالقة تنتظر الحل. لا يختلف المتبنين للمفاهيم الديمقراطية في ان الحل الجذري للقضية الكردية يكمن في الاعتراف الكامل بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وبالديمقراطية الكاملة للعراق، اذ لا يمكن الشروع في حل كل الشبكة المعقدة من المعضلات في البلاد إلا بالأقرار للشعب العراقي بعربه وكرده وقوميته الأخرى بحقهم في تقرير مصيرهم في ظل حكم ديمقراطي.

يطلقون مثل هذه الدعوات وظهور أجيال من العراقيين ولدوا في هذه المدن والمناطق الكردستانية يجب ان يؤخذوا بجريرة آبائهم وسياسات النظام. في المقابل من الصعوبة بمكان اقناع انسان طرد من بيته عنوة وجيء بأخر ليحل محله حتى دون ان يعوض عن ممتلكاته بالتعايش مع هذا الظلم الذي وقع عليه دون وجه حق. لذلك يكتسب الموقف الصحيح من عمليات التهجير القسري والتطهير العرقي والتعريب أهمية كبرى لدى ضحايا هذه السياسات من الكرد وغيرهم على صعيد بناء النظام الديمقراطي في عراق المستقبل.

كما يشكل التعامل مع المسؤولين عن عذابات العراقيين خلال العقود الأربعة الأخيرة حلقة مهمة من حلقات بناء الديمقراطية. فمع تبني سياسة التسامح إزاء غير المذنبين من البعثيين ومنع تصفية الحسابات واعمال الانتقام وهي عوامل ضرورية لمستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق، لا بد من اللجوء الى المساءلة القانونية بحق المسؤولين عن حملات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير وعمليات التعذيب وغيرها في محاكم نزيهة تتسم بالشفافية وتوفر الحماية القانونية للمتهمين وذلك لخلق الرادع القانوني أمام كل من يفكر بإعادة عجلة العنف والقسوة الى العراق في المستقبل.

رغم النيات الحسنة للبعض لن يساعد غياب الرادع القانوني إلا الى المزيد من المآسي. ويشكل هذا الأمر بالنسبة للكرد الذين تعرضوا لعمليات الإبادة الجماعية عنصرا مهما من عناصر الثقة بأية حكومة مقبلة في العراق.

من الضروري ان يجري التعامل مع الكرد من منطلقين: اولا كونهم يشكلون قومية ثانية في العراق تسكن منطقة جغرافية محددة مع امتدادات في مناطق العراق الأخرى وكجزء من سكان البلاد يساهمون في تقرير السياسات العامة، لا ان ينظر اليهم فقط ككتلة بشرية تسكن منطقة جغرافية معينة.

كثيرا ما نسمع هنا وهناك بان النموذج الديمقراطي المطبق في كردستان العراق سيعم في عراق ما بعد صدام. في رأي المتواضع رغم جميع الجوانب المشرقة في التجربة الكردستانية والتي يجب ان تكون موضع دراسة وتطبيق من قبل الذين سيتصدون لبناء النظام الديمقراطي في عراق المستقبل، الا أنه لا بد من الإقرار بأنه لا يمكن تطبيقها بحذافيرها لخصوصيات التجربة الكردستانية والتي جرى تطبيقها في ظل ظروف جد معقدة كالحصار الاقتصادي المزدوج والتهديدات العسكرية للنظام والتدخلات السافرة للدول الإقليمية وما ترتب على كل ذلك من نتائج سلبية أثرت فيها وعرقلت مسار تطورها. من المؤمل ان تبني التجربة

الديمقراطية في عراق المستقبل في ظل إلغاء الحصار الإقتصادي ومنع التهديدات الخارجية وفي ظل علاقات دولية تسمح بمد يد المساعدة في عملية بناء دولة القانون وإعادة إعمار البلاد.

ملاح العراق الجديد الذي يراد له ان يكون بديلا لما كان قائما سيتوقف كثيرا على طبيعة القوى السياسية التي ستتصدى لمهمة إقامة العراق الجديد. وتؤكد القوى السياسية المختلفة على ان يكون النظام البديل في العراق نظاما ديمقراطيا فدراليا تعدديا تحترم فيه الحقوق الأساسية للإنسان.

.....

(*) قدمت في الأصل كورقة في ندوة جمعت التيارات القومية العربية والكردية والديمقراطية والدينية تحت عنوان (معوقات تطبيق الديمقراطية في عراق ما بعد صدام) نظمتها الجمعيات الثقافية العراقية في مدينة ديلفت بهولندا وحاضر فيها الأستاذة جاسم المطير والمرحوم الدكتور علي كريم سعيد وكاتب هذه السطور وممثل عن الإسلام السياسي الشيعي.

فهرست الكتاب

5	مقدمة.
9	الباب الأول: كركوك بين حقائق التاريخ ومزاعم السياسيين.
11	الفصل الأول: كركوك: تاريخ عريق وواقع مرير.
21	الفصل الثاني: التكوين الأثني لسكان كركوك خلال قرن....
35	الفصل الثالث: السياسات الحكومية في كركوك خلال العهد الملكي.
63	الفصل الرابع: حول احداث كركوك الدامية في تموز ١٩٥٩.
75	الفصل الخامس: أين الحقيقة في ما يكتب ويقال عن كركوك - قراءة في وثائق حكومية.
83	الفصل السادس: غرباء كركوك واصلاتها بين المزايم والأحصائيات الرسمية.
93	الفصل السابع: السالنامات العثمانية وحكاية الوثائق النادرة عن كركوك.
101	الفصل الثامن: في ضوء مذكرات فيرسن: الحقائق والأرقام تدحض الأدعاءات والمزايم.
109	الفصل التاسع: سياسات التطهير العرقي بين مباركيها والداعين الى ازالة اثارها.
119	الباب الثاني: الأنفال رسالة البعث الى الكرد.
121	الفصل الأول: الأنفال تجسيد لقسوة البعث وعنفة.
131	الفصل الثاني: الأنفال نتاج ايديولوجيا البعث ونظامه الشمولي.
151	الباب الثالث: القضية الكردية في تركيا.
153	الفصل الأول: القضية الكردية في تركيا، محاولة لقراءة جديدة.
181	الفصل الثاني: تطورات القضية الكردية في تركيا من منظور باحث ارمني.
211	الفصل الثالث: اسماعيل بيشكجي، نموذج العالم المنصف.
233	الفصل الرابع: الدستور التركي اداة لقهركرد.
247	الفصل الخامس: ليلى زانا، نموذج المرأة الثورية الكردية.
259	الفصل السادس: قراءة في تصريحات اردوغان حول القضية الكردية في تركيا.
269	الباب الرابع: قضايا ذات صلة.
271	الفصل الأول: الفدرالية، تعايش التنوع والوحدة على سطح واحد.
287	الفصل الثاني: معوقات توطين الديمقراطية في عراق ما بعد صدام.